د. عاطف علبي

المنهج المقارن
مع
دراسات تطبيقية



الطبعة الأولى

1426 هـ ـ 2006 م

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ــ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام ــ ص.ب. 113/6311

تلفون 791123 (01) ـ تلفاكس 791124 (01) بيروت ـ لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

ISBN 9953 - 463 - 00 - x

الإهداء

إلى من جمع الشرق إلى الغرب في تعاطيه السياسي؛

إلى من جمع الشرق إلى الغرب في رؤيته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والفنية المعمارية؛

إلى روح الشهيد الرئيس الشيخ رفيق الحريري المرفرفة في وسط بيروت؛

إلى ذكراه المعطّرة أجواء لبنان والعالم العربي وحتى العالم وإلى حد كبير؛

أقدم هذا الكتاب

بيروت في 14/آذار/2005




تليجرام
مكتبة سور الأزبكية

القسم الأول

في المنهجية والمنهج...
والمنهج المقارن

تمهيد

الوطن العربي الذي يتلمس سُبُل الخلاص من التخلف، عليه أن يختار من بين ما هو قائم من نماذج حضارية ما يتناسب مع تراثه الذي يتوجب الحفاظ عليه بحيث لا تحدث هوة تؤدي إلى التغريب في مساره الحضاري. لذلك، فالأخذ بالمنهج المقارن واجب على المثقف العربي فيما يطرح من قضايا فكرية تُشكل المرتكز النظري للتغيير المفترض القيام به في مجتمعه للخروج من التخلف وولوج معارج التقدم وذلك لأن هذا المنهج يترك للإنسان حرية الإختيار بين ما هو قائم من نماذج ولو بالشكل المقارن ـ النقدي. فالواقع أن المنهج المقارن الرابط بين الزمان والمكان، بمعنى التاريخ الذي يقولب الحفاظ على التراث العربي في توزعه الجغرافي، على مختلف أقطار الوطن العربي، هو المنهج الأفضل في مقاربة مختلف الموضوعات التي يحتاج إليها الوطن العربي للخروج من التخلف، سواء أكان ذلك على الصعيد الإقتصادي أم السياسي أم الإجتماعي. بكلمة على مختلف الصعد الحضارية التي لا غنى عنها كمرتكز نظري للقيام بالتغيير المنشود بغية الوصول إلى اعتاب التقدم المرتجى، من دون المرور بالمحاولة والخطأ، ذات الأخطاء المميتة والمرجرجة والمخلّعة للمجتمع. ففي نهاية المطاف لا تغيير حقاً من دون نظرية حقّة.

بناء عليه أو أي كانت الدارسات في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فمن المفترض أن تحاول الإسهام في إرساء المرتكزات النظرية لبناء «الوطن العربي» المتحرر من التبعية الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية، عبر الإختيار لما هو الأنسب له في مساره التاريخي. والمنهج المقارن الذي نرى أن يُعتمد هنا يبدو لنا أنه الأنسب

للإختيار الحر والحرية في الإختيار والتفكير المليء بالاختيار لما ينسجم ومجتمعنا العربي الذي يتوجب الحفاظ عليه بالتراث الحضاري.

هذا الذي نقول يفترض بنا بعض الشرح للمنهج المقارن تاريخياً ونظرياً، الأمر الذي يطرح التساؤل عن المنهج والمصطلح المجانس له.

فما هي المنهجية إذن؟ وما هو المنهج؟ وما هو المنهج المقارن؟

الفصل الأول

المنهجية والمنهج

الواقع أن هناك عدم تفريقٍ واضح للأخذ بالمصطلحين. فغالباً ما يستعملان عوضاً عن بعضهما البعض، وليس فقط في الكلام بل في الكتابة أيضاً. ويزيد من عدم التفريق المشار إليه ما يرد في القواميس والموسوعات من ترجمة عن الفرنسية والإنكليزية لمصطلح Méthodologie /Metodology بعبارة «مناهج البحث»، كما في معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية للدكتور أحمد زكي بدوي[1] وبمعنيين:

أولاً: إجراءات البحث وأساليبه بما في ذلك طرق جمع البيانات ومعالجتها.

ثانياً: أحد فروع المنطق، ويبحث في مناهج العلوم المختلفة. ولا تبتكر هذه الدراسة طرقاً للبحث، ولكنها تدرس فقط المناهج المستخدمة وذلك بتحليل بناء العلوم وبدراسة أهدافها وكيفية تميزها وأنواع التعميمات التي تتضمنها وأسسها وفروضها الفلسفية وعلاقتها بالعلوم الأخرى[2].

فكما نرى، تبدو عبارة «مناهج البحث» وكأنها مجموع لمنهج، ينقذها من مجرد الجمع الحسابي كونها أحد فروع المنطق والأخذ بالفروض الفلسفية، فتشكل بالتالي الإطار النظري للمنهج أو المناهج العملية.

(1) د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان ـ بيروت 1993.

(2) معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، ص 267.

هذا، كما يرد أيضاً في معجم العلوم الإجتماعية[1] بالنسبة لعبارة Méthodologie عبارة «مناهج البحث» وبالمعاني أو المفاهيم التالية، حيث لا تفريق بينها وبين كلمة Méthode / Method.

1 ـ يراد بمناهج البحث الطرق التي ينبغي أن يسير عليها الباحث في دراسته لظواهر علمه كيما يصل إلى نتائج يقينية في الكشف عن طبيعة هذه الظواهر وما يكتنفها من أسباب ومسببات وما تخضع له من قوانين[2].

فقد أفرد لمناهج البحث فرع هام من فروع المنطق يطلق عليه إسم المنطق الإستقرائي، أو «منطق المادة»، للإشارة إلى أنه يعصم الفكر من أن يتعارض مع مادة الحقائق الخارجية، أي مع الواقع الخارجي، وذلك للتفرقة بينه وبين «منطق الصورة»، الذي يوضح القواعد التي تتوجب مراعاتها حتى لا يتعارض الفكر مع نفسه، بقطع النظر عن إتفاقه أو عدم إتفاقه مع الواقع الخارجي، كالقواعد التي تجب مراعاتها في تركيب مقدمات القياس التي يسّلم بها الفكر حتى تفرض عليه نتيجة لا يسعه إلا إحتوائها وإلا تعارض مع نفسه[3]. فكما نرى نحن هنا تجاه تركيز على الشكل أكثر منه بكثير على المضمون لاسيما بالنسبة لمنطق الصورة حيث نشعر بكونه منطق شكلي.

2 ـ الواقع أن العلوم تتفق جميعها في اتجاهاتها الأساسية ووجهة نظرها إلى الظواهر التي تعالجها، وكذلك الأغراض العامة التي ترمي إليها من وراء دراستها، وتتمثل هذه الأغراض في الكشف عن طبيعة الظواهر وما تخضع له من قوانين. وبالتالي فاتفاقها في ما ذكرنا يوجب عليها أن تتفق في بعض مناهج البحث. فبناء عليه فقد كان من بين مناهج البحث بعض طرق تُستخدم في مختلف فروع العلوم ويطلق على هذه الطرق إسم

(1) معجم العلوم الإجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الشعبة القومية للتربية والعلوم والسكان ـ «يونسكو»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1975.

(2) معجم العلوم الإجتماعية ص 568.

(3) المرجع السابق نفسه ص 568.

«الطرق العامة» أو «مناهج البحث المشتركة»[1].

ومع ذلك فلكل مجموعة من العلوم، وحتى لكل فرع من داخل مجموعته، موضوعات معينة وأغراض خاصة تمتاز بها المجموعة عما عداها من المجموعات، كما يمتاز بها الفرع عما عداه من الفروع، فتأتى عن ذلك الأمر أن استخدمت كل مجموعة منها، كما استخدم كل فرع في داخل مجموعته ـ بالإضافة إلى الطرق العامة التي سلف ذكرها ـ طرقاً خاصة تتفق مع طبيعة الموضوعات، وتستوجبها مميزات الظواهر وما ترمي إليه من أغراض خاصة. بناء عليه أطلق على هذه الطرق إسم الطرق الخاصة أو «مناهج البحث الخاصة»[2].

فكما يتضح فنحن هنا تجاه اغراق في الشكل يشعرنا بالإبتعاد عن المضمون، لاسيما فيما يعود للعلائقية بين الظواهر، فكيف بالجدلية فيما بينها!.

نقول ذلك لاسيما وأن لكل شعبة من شعب العلم الواحد مسائل متميزة قد تختلف في بعض خواصها ومظاهرها عن مسائل الشعب الأخرى. ولذلك نرى أن العلم الواحد قد يستخدم في دراسته لموضوع من موضوعاته طرقاً لا يستخدمها ولا ينبغي أن يستخدمها في موضوع آخر من العلم نفسه[3].

بالتالي نحن هنا تجاه إمعان في الشكل، لابُد أن ينعكس سلباً على المضمون، حسبما نرى، من جراء التأكيد على رفض العلائقية حتى في الشكل ولدرجة قصرِ بعض المناهج على بعض الموضوعات وعدم الأخذ بها في موضوعات أخرى من نفس العلم. هذا مع العلم أن الوجود بشقيه الطبيعي والإجتماعي هو قائم على العلائقية وحتى العلائقية الجدلية بين مركباته الطبيعية وكذلك الإجتماعية وحتى بين المركبات الطبيعية وبين المركبات الإجتماعية.

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 568.

(2) المرجع السابق نفسه ص 568.

(3) المرجع السابق نفسه ص 568.

3 ـ جدير بالذكر أن من أهم القواعد العامة التي يقررها علم مناهج البحث ما يسمونه قواعد الإستقراء، التي توضح الأسباب والمقدمات ونتائجها اللازمة، بمعنى التي تبيّن بوضوح متى تعتبر الظاهرة سبباً لظاهرة أخرى لا مجرد مصاحبة لها، ومتى تكون الظاهرة نتيجة لازمة لظاهرة أخرى: كقاعدة التلازم في الوقوع وقاعدة التلازم في التخلف، وقاعدة التلازم في الوقوع والتخلف معاً، وقاعدة البواقي. وتعرف هذه الطرق بطرق الإستقراء أو طرق ستيوارت ميل، كون الفضل يرجع إليه في وضعها[1].

وهذا يشعرنا بالتفكيك وبالمنطق الشكلي دون الجدلي تجاه ما يعرض هنا.

ومن أهم المناهج المستعملة في مجموعة العلوم الطبيعية وبعض العلوم الإنسانية هو التجريب (L'Exprimentation)، الذي يقوم على تغيير الظروف ـ الأوضاع المحيطة بظاهرة ما تغييراً متعمداً لمعرفة النتائج التي تتأتى عن كل وجه من وجوه التغيير، وللكشف عن القوانين التي تخضع لها الظاهرة في مختلف أوضاعها. إذن بفضل هذا المنهج لا يحتاج الباحث إلى الإنتظار حتى يحدث التغيير تلقائياً، أي تُحدثه الطبيعة نفسها بل يحدث هو نفسه التغييرات الممكنة، ويلاحظ ما يترتب على كل تغيير منها، ويخرج من ذلك بقانون عام للظاهرة التي يجري عليها التجربة[2].

نحن إذن تجاه المنهج التجريبي (Méthode exprimentale) الذي يلعب دوراً كبير الأهمية في تقدم العلوم، لاسيما الموضعية، وذلك بالرغم من التفكيك الذي ينتابه والذي يبدو أنه لابد منه للتعمق في دراسة الظاهرة في المختبر وتخطي بطء الطبيعة بخلق ظروفها، ما أمكن، في هذا المختبر.

4 ـ أما بالنسبة لدراسة الظواهر الإجتماعية، فعلى عالم الإجتماع الأخذ بمرحلتين: الأولى وصفية يتعقب فيها الظاهرة في حالتها وأوضاعها الحاضرة وكذلك الغابرة وما انتابها من تطور واختلاف باختلاف

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 568ـ 569.

(2) المرجع السابق نفسه ص 569.

المجتمعات والعصور. أما الثانية فهي شرحية تقوم على تحليل المواد التي جمعها عالم الإجتماع في المرحلة الأولى، ومن ثم موازنة بعضها ببعض وتأمل سيرها وعلاقاتها المتبادلة، كما يلاحظ وظائفها ووجوه تطورها واختلافها، والعوامل التي أدت إلى هذا التطور وهذا الإختلاف، ليصل من وراء ذلك كله إلى شرح الظواهر بالكشف عن طبيعتها وما تخضع له في مختلف وجوهها من قوانين[1].

الواقع أنه في المرحلة الثانية تظهر شخصية علم الإجتماع متميزة عن شخصية البحث التاريخي وتتحقق أغراضه الأساسية. ذلك أنه في المرحلة الأولى الوصفية يعتمدَ عالم الإجتماع على جمع المواد من المشاهدات وبطون كتب التاريخ مع التحري للإبقاء على الصحيح منها. أما في المرحلة الثانية الشرحية فهو يعتمد الملاحظة والتأمل والموازنة وخاصة قواعد الإستقراء. لذلك نشعر هنا باستحالة الأخذ بالمنهج التجريبي كما بالنسبة للعلوم الوضعية، لكن في الوقت نفسه نشعر بضرورة الأخذ بالإطار الفكروي أو الإيديولوجي، حيث نصبح أمام الإيديولوجيا البورجوازية والإيديولوجيا الماركسية، كإطار نظري فلسفي لمناهج البحث.

5 ـ إذن يتعذر استخدام الطريقة التجريبية في معظم الظواهر الإجتماعية إن لم يكن فيها جميعها، ذلك لأن الظاهرة الإجتماعية هي ظاهرة تخلقها طبيعة الإجتماع الإنساني وتنبعث من تلقاء ذاتها من حياة الجماعات ومقتضيات العمران. فظاهرة هذا هو شأنها يستحيل أن تغدو موضع تجربة، بمعنى موضع تغيير متعمد. فعلى سبيل المثال ليس إلا، لا يمكننا أن نغير دين مجتمع ما لنرى ما يترتب على هذا التغيير في اقتصادياته وأخلاقه وسائر نظمه الأخرى، كما تغيير غذاء حيوان أو نبات أو درجة الحرارة أو الضغوط المحيطة بجسم صلب أو سائل أو غازي، لتسجيل النتائج المترتبة على هذا التغيير. كما أنه حتى إذا أتيح للأفراد تغيير وضع إجتماعي بصورة لا تقتضيها الأوضاع الطبيعية للمجتمع فإن ما يتأتى عن عمل كهذا لا يكون ظاهرة إجتماعية أو ما يعقبه لا يكون نتيجة لظاهرة

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 569.

إجتماعية: وبالتالي لا يمكن أن يخرج منه عالم الإجتماع بأية فائدة ولا أن يقيم له في بحوثه من وزن[1].

إنما التعويض على ما ذكرنا بالنسبة لعالم الإجتماع، أي عن المنهج التجريبي، هو التاريخ نفسه، على اعتبار أن ما من ظاهرة من ظاهرات الإجتماع الا وقد إنتابها مختلف أنواع التغيير في التاريخ الإنساني وظهرت في المجتمعات بمختلف الصور والأوضاع التي يُتصور حدوثها. وهنا يكفي مجرد ذكر المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع البشري: مرحلة المشاعية البدائية، مرحلة الرق، مرحلة الاقطاع، المرحلة الرأسمالية، لتتضح لنا اللوحة التاريخية وحتى بشكل بانورامي.

كذلك يرد في الموسوعة الفلسفية[2] ترجمة عبارة méthodologie بعبارة «مناهج البحث» وبالمعنيين التاليين:

أولاً: مجموع طرق البحث في علم معين.

ثانياً: نظرية في مناهج المعرفة وتحول العالم.

وقد نشأت الحاجة إلى أساس نظري لمناهج المعرفة عن التقدم السريع للعلم. لقد طُور هذا الأساس النظري أكثر ما طُوّر في الفلسفة بدءاً من فرنسيس بيكون وديكارت. وقد حاول الفلاسفة الماديون السابقون على الماركسية أن يضعوا أساساً لمناهج معرفة قوانين العالم الموضوعي. كما حاولت المذاهب الفلسفية تأسيس هذه المناهج على قوانين الروح والأفكار، أو اعتبرتها مجموعة قواعد خلقها العقل الإنساني بطريقة تعسفية. وفي الوقت نفسه، فإن المنهج العام كان يرتبط بقوانين أحد المجالات العينية للمعرفة (الميكانيكا، الرياضيات، علم الأحياء الخ...) الذي تحول إلى منهج لعلم معيّن. وهنا قدّم هيغل إسهاماً هاماً لعلم «مناهج البحث» إذ كان أول من أكدّ على الطابع النوعي للمنهج الفلسفي، وتميّزه

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 569.

(2) الموسوعة الفلسفية ـ وضع لجنة من العلماء الأكاديميين السوفيت بإشراف م. روزنتال وب. يودين، ترجمة سمير كرم، الطبعة الخامسة، دار الطليعة ـ بيروت 1985.

عن مناهج العلوم العينية (أي الوضعية) وعدم قابليته لأن يُرّد إليها. كذلك أكد هيغل على أن المنهج هو حركة المضمون نفسه، وهذا هو السبب في أنه لا يمكن بحثه معزولاً عن المضمون. ومع ذلك فإن مثالية الفلسفة الهيغلية أدّت إلى إضفاء طابع الإطلاق على دور المنهج وردّت قوانين العالم الموضوعي إلى قوانين المعرفة. أما علم مناهج البحث الماركسي فهو الجدل المادي الذي يحقق دور المنهج العام للمعرفة والنظرية العلمية القابلة للتطبيق في معرفة المناهج. وهو ينطلق من الحقيقة القائلة بأن مناهج المعرفة تقوم على أساس القوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع. فلا يكون منهجاً للمعرفة علمياً إلا حينما يعكس قوانين الواقع نفسه. لهذا السبب فإن مبادىء المنهج العلمي ومقولاته ومفاهيمه ليست مجملاً كلياً لقواعد تعسفية من خلق العقل الإنساني، كما أنها ليست مساعدة للإنسان، إنما هي تعبير عن قوانين الطبيعة والإنسان على السواء. في الوقت نفسه تعتمد الماركسية على جدل مادة موضوع البحث وخصائص إنعكاسها في الذهن، وبذلك تختلف إختلافاً جذرياً عن المادية السابقة على الماركسية. إن علم مناهج البحث الماركسي يأخذ في حسبانه القوانين النوعية لأنظمة الذهن. والأمر الذي له أهمية خاصة، أنه يربط هذه القوانين بالفعل العملي والنظري للذات الإجتماعية على العالم الموضوعي كما أن أهمية علم مناهج البحث للمعرفة العلمية آخذة بالإزدياد في الظروف المعاصرة، وذلك من جراء التقدم الهائل والمنقطع النظير للعلم، لاسيما فروع مثل علم الطبيعة والرياضيات، وعلم الأحياء، والفيزياء والسيبرنطيقا الخ... لقد تأتى الإهتمام الكبير بمشكلات علم مناهج البحث عن التطور الواسع لأبحاث ما بعد النظرية وكذلك الرابطة الوثيقة بين البحث في العلوم العينية ومشكلات علم مناهج البحث[1].

كذلك نلاحظ بهذه المناسبة أن معجم علم الإجتماع[2] يترجم المصطلح المشار إليه Méthodologie بعبارة «الطريقة العلمية» حيث أن

---

(1) الموسوعة الفلسفية، ص 494_495.

(2) معجم علم الإجتماع، تحرير البروفسور دينكن ميتشل، ترجمة ومراجعة د. إحسان محمد الحسن، طبعة ثانية، دار الطليعة، بيروت 1986.

المعنيين كليهما، كما سلف، يأتيان مندمجين ببعضهما البعض، إذ يقول «يشير هذا الإصطلاح إلى التكنيك العلمي الذي يستعمله موضوع دراسي معين في جمع البيانات وتحليلها بغية الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة التي تستعمل في بناء النظريات وتكوين القوانين الكونية. كما يعكس هذا الإصطلاح القاعدة المنطقية للدراسة المجردة التي يستند إليها العلم عندما يُعتمد بطريقة علمية. إن اصطلاح «الطريقة العلمية» هو مرادف لإصطلاح فلسفة العلم. وأول من استعمل هذا الإصطلاح الفيلسوف الإنكليزي جون ستيوارت ميل في كتابه نظام المنطق الذي ألفه عام 1868 والذي كان يُعني بالوسائل والسبل التي تبحث عن الحقيقة وتنقب عن الأدلة التي تستعمل في بناء القوانين الإستنتاجية الإستقرائية التي تعتمد على فكرة القانون الطبيعي، الأحكام السببية التجارب، التصنيف». أما البروفسور ليزرسفيلد Lazersfeld فإنه يوضح العلاقة الوظيفية بين الطريقة العلمية وعلم الإجتماع إذ يقول أن العالم الإجتماعي يدرس الإنسان في المجتمع، أما الباحث الذي يستعمل الطريقة العلمية، والتي هي مرادف لعبارة «مناهج البحث»، فإنه يدرس عمل العالم الإجتماعي وقت إجرائه الدراسات والبحوث. لكن الطريقة العلمية هذه أو «مناهج البحث» والتي تستعملها العلوم الإجتماعية فقد ركزّت معظم جهودها على برهان درجة علميتها بحيث لم يتيسر لها الوقت الكافي للقيام بالبحوث والدراسات العلمية التي تحتاجها لهذه العلوم. وهنا يتساءل المرء هل يا ترى إن الطريقة العلمية المذكورة التي تستعملها العلوم الإجتماعية هي مطابقة للطريقة العلمية التي تستعملها العلوم الطبيعية أو الوضعية أو الحسية أو العينية، وكلها تعابير مرادفة لبعضها البعض؟ كيف تستطيع هذه الطريقة اكتشاف قوانين التفاعلات الإنسانية عندما لا تستطيع السيطرة على الأشياء التي تدرسها (أبناء المجتمع الذي يقع عليهم البحث)؟ لذلك إلى أي مدى نستطيع إعتبار العلوم الإجتماعية علوماً وضعية أو موضوعية؟ وهنا هل دراسة أبناء الجنس البشري من قبل العلوم الإنسانية تحتم عليها أسلوب دراسي يختلف عن الإسلوب الذي تستعمله العلوم الطبيعية[1]؟.

---

(1) معجم علم الإجتماع ص 144.

الواقع أنه لما كانت مواضيع العلوم الإجتماعية تتعلق بدراسة الحالة الداخلية للعقل التي لا يمكن أن تفحص وتدرس دراسة ظاهرية مفتوحة كما هو موجود في العلوم الطبيعية، فإن من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات وبيانات موضوعية ممكن أن تشكل المادة الأساسية لعلم الإجتماع الموضوعي. كذلك هناك من يقول بأن علم الإجتماع هو موضوع آخر، وهناك من يقول بأن علم الإجتماع هو موضوع علمي وذلك للطريقة العلمية التي يستعملها، كما هناك من يقول بأن علم الإجتماع هو موضوع إنساني وذلك لصعوبة استعماله واستفادته من الطريقة العلمية. بالإضافة إلى ذلك هناك نفر آخر من علماء الإجتماع يقول بأن علم الإجتماع يمزج بين الأسلوب العلمي والأسلوب الإنساني وذلك لطبيعة موضوعة الدراسي. فماكس ڤيبر يقول مثلاً بأنه لو أراد العالم الإجتماعي فهم سلسلة من الأحداث الإجتماعية فإن عليه وضع نفسه مكان الأشخاص الذين يقومون بالحدث الإجتماعي، أي دراسة نفسه أولاً؛ ومثل هذه الدراسة، أي دراسة الذات لا تخضع للتقييم أو الفحص العلمي، حسب آراء العالم ڤيبر. أما علماء السلوك فيقولون بأن السلوك البشري لا يمكن أن يدرس دون الإشارة إلى الظروف والعمليات العقلية التي تنتاب الفرد. هذا ومن المشاكل التي تعرقل هنا تحقيق درجة عالية من الموضوعية من قبل العالم الإجتماعي هو تأثير القيم والمقاييس الإجتماعية على مجالات كبيرة من الحياة الإجتماعية. ذلك أن القيم تستطيع التأثير على التحليل الموضوعي للدراسات الإجتماعية التي يقوم بها العالم الإجتماعي إذ يؤثر على تحديد المشكلة المطلوبة دراستها وتدخل في التحليلات الإجتماعية ذاتها، الأمر الذي يشوّه النتائج النهائية للبحث ويؤثر بشكل سلبي على القوانين النهائية. لكن البحوث التجريبية الحديثة أخذت تركز على طبيعة الفرضيات العلمية التي تقف خلف الأساليب التكتيكية للبحث والتحليل، مثل أسلوب التحليل البنائي الكامن أو أسلوب تحليل المتغيرات والنظرية القياسية[1].

يتضح من ذلك في النهاية أن ثقافة الباحث وانتمائه الفكري

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 144ـ145.

(بورجوازي، ماركسي) يؤثر على طريقته في البحث، بحيث تتلون نتائجها وفقاً لنظرته إلى الوجود ومصلحة الطبقة التي ينتمي إليها أو يعمل لأجلها.

فكما نرى، إن القاسم المشترك بين المعاجم الأربعة هنا هو الأخذ بالمنطق والفلسفة (لاسيما لدى الموسوعة الفلسفية بشكل خاص) في مجموع المناهج المرادفة لمصطلح Méthedologie بحيث تبرز هنا نوعية تفرّق عن مصطلح منهج. ولذلك رأينا أن تخص ترجمة Méthodologie بعبارة «منهجية» فيبقى لترجمة Méthode عبارة «منهج».

الفصل الثاني

المنهج

مصطلح منهج أو طريقة هو الترجمة إذن لمصطلح Méthode ويرد بخصوصه في معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ما يلي:

«المنهج قوامه الإستقراء ويتمثل في عدة خطوات تبدأ بملاحظة الظواهر وإجراء التجارب ثم وضع الفروض التي تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن نبحث عنها وتنتهي بمحاولة التحقق من صدق الفروض أو بطلانها توصلاً إلى وضع قوانين عامة تربط بين الظواهر وتوحّد العلاقات بينها». وهناك أنواع مختلفة من المناهج: المنهج الوصفي، المنهج التجريبي والمنهج التاريخي[1]».

المنهج الوصفي:

أو البحث الوصفي، وتستهدف الدراسة هنا تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها. ونصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها[2].

لقد شكل هذا المنهج الوصفي المرحلة الأولى الوصفية (المعنى الرابع) من دراسة الظواهر الإجتماعية في إطار مناهج البحث Méthodologie التي استعرضنا آنفاً لدى معجم العلوم الإجتماعية.

---

(1) معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ص 267.

(2) المرجع السابق نفسه ص 104.

المنهج التجريبي:

وهو يقوم على التجربة، بمعنى التدخل في مجرى الظواهر للكشف عن فرض من الفروض أو للتحقق من صحته، حيث يستخدم قياس المتغيرات المختلفة للوصول إلى معرفة القوانين التي تكشف عن العلاقات القائمة بين الظواهر[1]. لقد مر معنا هذا المنهج التجريبي في دراسة الظواهر العلمية الموضوعية أو العينية (المعنى الثالث) في إطار مناهج البحث Méthodologie التي استعرضنا آنفاً أيضاً لدى معجم العلوم الإجتماعية.

المنهج التاريخي:

ويقصد به الوصول إلى المبادىء والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الإجتماعية التي شكلت الحاضر. وهنا برجوع الباحث إلى التاريخ لا يحاول تأكيد الحوادث الفردية ولا يهدف إلى تصوير الأحداث والشخصيات الماضية بصورة تبعث فيها الحياة من جديد، إنما يحاول تحديد الظروف التي أحاطت بجماعة من الجماعات وبظاهرة من الظواهر منذ نشأتها لمعرفة طبيعتها وما تخضع له من قوانين. هذا ولا يمكن للباحث أن يفهم الماضي إلا إذا مرّ بمرحلتين أساسيتين وهما مرحلتا التحليل والتركيز (التصنيف). وتبدأ المرحلة الأولى بجمع الحقائق ونقدها والتأكد من شخصية أصحابها وتنتهي إلى تحديد الحقائق التاريخية الجزئية، ثم تبدأ المرحلة الثانية التي يحاول الباحث فيها تصنيف الحقائق والتأليف بينها تأليفاً عقلياً[2].

هذا مع الإشارة إلى أن ما ذكرنا الآن هو مصغّر لدرجة ما دون الميكرو، إن جاز التعبير، بالنسبة لما سنعرض عن هذا المنهج فيما يلي من البحث.

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 104.

(2) المرجع السابق نفسه ص 195.

أما حسب قاموس لاروس الموسوعي الكبير فهناك عدة معاني لكلمة منهج Méthode، الإسم المؤنث، وهو في اللاتينية Methodus. وفي اليونانية Méthodos، من meta و bodos الطريق.

أولاً: المنهج هو المسار العقلاني للفكر، الأخذ بالمنطق من أجل الوصول إلى المعرفة أو البرهنة على حقيقة ما، وبالتالي فالمنهج يختلف عن النظرية.

ثانياً: المنهج هو المجموع، المنظم بشكل منطقي، للمبادىء والقواعد والمراحل التي تشكل الوسيلة من أجل الوصول إلى نتيجة ما: المنهج العلمي، منهج التحليل، منهج المعالجة.

ثالثاً: المنهج هو طريقة الأخذ، حسب مسار منطقي، بتصرف، بعمل، بنشاط، بحيث يمكن الوصول إلى نتيجة ما، منهج عمل، لم يتبع أي منهج في بحثه، يفتقر بحثه إلى منهج الخ...

رابعاً: المنهج في التكنيك هو مجموع الوسائل التي تسمح بإنجاز هذه أو تلك من السلع الصناعية، الإنتاج الخ...

خامساً: المنهج هو مجموع القواعد التي تسمح بتعلم تكنيك ما أو علم... منهج القراءة، الغناء الخ...[1].

كما يتضح فنحن هنا تجاه الفكر والأخذ بالمنطق في عملية البحث بحيث المعاني الخمسة المشار إليها تتضافر في النشاط العملي للمنهج، كما يبدو لنا.

هذا وفي الفلسفة فالمنهج هو تنظيم الفكر والعمل لهدف معين، والمنهج التجريبي هنا هو مسار يقوم على ملاحظة الظواهر واستخلاص الفرضيات منها والتحقق من نتائج هذه الفرضيات في الإختبار المنظم والموضوعي[2].

---

(1) Grand Dictionnaire Ehcyclopédique Larousse (G.D.E.L.) Librairies Larousse, Paris 1967, p. 6884.

(2) Ibidem p.6884.

الواقع أنه مع أفلاطون يظهر التفكير بالمنهج حيث يقول: «من أجل دراسة طبيعة شيء ما، أي كان، أليس من الضروري التساؤل أولاً عما إذا كان هذا الشيء الذي نريد أن تعرفه، بشكل منهجي، بحيث نعلّمه للآخرين، هو بسيط أو مركب؛ وفيما بعد إذا ما كان بسيطاً تفحص خصائصه، وكيف وعلى ماذا يؤثر؟» (Platon, Phèdre p. 270). أما مع أرسطو فيبقى المنهج هو ما يسمح بالإكتشاف، لكن بإمكانه أن يكون المعرفة بحد ذاتها، فيقول فيه: «كل الفنون، كل الأبحاث المنهجية للفكر كما كل أعمالنا. . . .، يبدو أنها ترمي إلى ما نرغب بالوصول إليه». (Aristote, Ethique, Nicomaque 1,1,1) ومع ذلك لا نجد لدى أرسطو تقديم منهج عالمي، صالح لكل العلوم، لأن كل علم هو محدد بفرضه ويستدعي منهجاً خاصاً[1].

على التأكيد، فالأكثر ما يكون انتشاراً عن المنهج، يبقى أنه فكرة توجّه، فكرة طريق يُتّبع بشكل منظم. وبالتالي ليس من الغريب أن يتناول المنهج كبرنامج، إذا ما احترم بدقة، يسمح بزيادة المعرفة: «فالإعتبارات والأحوال التي جعلت منها منهجاً يبدو لي أنه زاد معرفتي درجة درجة ودفعها شيئاً فشيئاً». (Descartes, Discours de la Méthode 1,3). بذلك يبدو أن ديكارت هو الأول الذي قدم المنهج كشيء أوحد وعالي، كما الفكر بحد ذاته. ويقول بهذا الصدد: «أعني بالمنهج القواعد الأكيدة والسهلة التي بفضلها، فإن كل من يأخذ بها بدقة لا يعتبر ما هو صح ما هو غلط، بحيث يصل، دون جهد لا لزوم له، إلى المعرفة الحقيقية لكل ما يمكن الوصول إليه». فهذه الإرادة لوضع منهج عالمي للمعرفة سيشاطره فيها ليبنتز[2].

الواقع أن ليبنتز هو من الفلاسفة الذين دافعوا عن فكرة منهج عالمي، لقد كان مقتنعاً بأنه كما أن الطب هو نفسه لكل الأجسام، فالمنهج، كطب العقل والفكر يمكن أن يقود كل العقول إلى الحقيقة. يقول بهذا الصدد:

---

(1) Ibidem. p. 6884.

(2) Ibidem. p. 6884.

«إن مجموع العلوم بالإمكان إعتباره بمثابة أوقيانوس. كل شيء هو إمتداد واستمرار في كل مكان، ومن دون انقطاع أو إقتسام، بالرغم من أن الناس يتناولون أجزاءاً ويطلقون عليها أسماء حسبما يناسبهم، (Nouveau Essai sur l'entendement humain p. 4, 13).

فهذا المنهج الذي قدم ليبنتز عناصره بمقدرته الفنية للمزج وخاصيته العالمية، بالإمكان أن يقترب من فكرة ديكارت للمنهج العالمي. لكنها تختلف عنها من حيث أن ليبنتز ينتقد بشدة مناداة ديكارت للبداهة والنور الطبيعي[1].

لقد مر معنا أن المنهج هو غير النظرية، كما مر معنا أنه بإمكانه أن يكون المعرفة بحد ذاتها وأنه ليس بعالمي (كما لدى أرسطو) وأنه عالمي (كما لدى ريكارت وليبنتز)، وأنه سبيل علمي وعملي في البحث. كل ذلك سنتناوله بالتفصيل، إنما إلى حد ما ليس إلا، فيما يلي من العرض لمختلف المناهج عبر التاريخ، بعد أن عرفنا المنهج لدى أفلاطون وأرسطو حجري الزاوية في الفلسفة والفكر لكل من عاصرهما ومن تلاهما.

الواقع أن تطور مفهوم المنهج يبدأ، مع هيغل الذي يغدو بالنسبة له: «المنهج ليس سوى التركيب لكل بيان أو تفصيل في منتهى خاصيته» (phénéménologie de l'Esprit, préface). يعني ذلك أن المنهج ليس بحقيقة شكلية منفصلة عن مضمون التجربة والسابق عليها، هو بالضبط المضمون ذاته في تجليه. وبالتالي فمجال تجليه هو المنطق النظري، حيث أن هذا الأخير يحل مكان الميتافيزيقيا القديمة. فبالتالي: «إلى تفصيل المنطق يعود إعطاء الدقة اللازمة لما يمكن أن يكون المنهج الحقيقي لعلم الفلسفة، على اعتبار أن المنهج هو الضمير فيما يتعلق بشكل الحركة الذاتية الداخلية لهذا المنطق» (Science de la logique, introduction)[2].

مع ظهور الفكر الجدلي المادي يحصل انقطاع مع الفكرة القائلة بأن المنهج ليس سوى مجموع القواعد القائمة بشكل تعسفي من قبل الفكر من

---

(1) Ibidem. p. 6884.

(2) Ibidem. p. 6884.

أجل زيادة معارفه. فالماركسية، في الواقع، إذا ما حددت المنهج كوسيلة للتحليل والدراسة، وفقاً لبعض المبادىء، وفي إطار ترتيب معين، فإنها لا تفصل هذه المبادىء وهذا الترتيب عن الحقيقة الموضوعية الطبيعية والتاريخية. بالتأكيد إن عملية التطبيق يجب إن تتميز شكلياً عن عملية البحث. على البحث أن يجعل المادة عائدة له بكل تفاصيلها، وتحليل مختلف أشكال تطورها، واكتشاف علاقاتها الحميمة. حالما تُنجز هذه المهمة بالإمكان عندها تقديم الحركة الحقيقية بمجموعها. وإذا ما نجحنا بحيث أن حياة المادة تنعكس بإعادة إنتاجها المثالي، فإن هذا السراب يمكن أن يجعلنا نؤمن ببناء أولي[1].

يقول ماركس في مقدمه رأس المال: «إن منهجي الجدلي، يختلف ليس فقط بالأساس عن المنهج الهيغلي، إنما هو بالضبط المقابل. بالنسبة لهيغل، فإن حركة الفكر الذي يجسده أو يشخصنه، تحت إسم الفكرة ليس سوى خالق أو صانع الحقيقة، والتي ليست سوى الشكل الظاهري للفكرة. بالنسبة لي، على العكس، فإن حركة الفكر ليست سوى إنعكاس لحركة الواقع المنقول والموضوعة في دماغ الإنسان»[2] (Marx, Le Capital, préface de la 2ème éd. allemande).

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزول كلياً فكرة منهج أوحد. وقد ساهم في ذلك كثيراً الفكر العلمي. حتى ولو أن كلودبرنار لايزال يعود إلى «منهج تجريبي»، فإن هذا في الواقع يشكل مجموعة مناهج متعددة ومتنوعة، حسب الحقول العلمية. وبالفعل فبالنسبة للعلوم: «ليس هناك منهج من أجل الإكتشاف. . . . لكن المناهج الجيدة يمكن أن تُعلمنا التطوير والإستعمال الأفضل للإمكانيات التي منحتنا إياها الطبيعة، في حين أن المناهج السيئة يمكن أن تمنعنا من الإفادة منها»[3] (Cl. Barnard, Iutroduction a l'étude de la médecine expérimentale, 1,2,2).

---

(1) Ibidem. p. 6884.

(2) Ibidem. p. 6884.

(3) Ibidem. p. 6884.

الفصل الثالث

المنهج والمناهج في العلوم الإجتماعية

الواقع أن مسألة المنهج هي أساسية في جميع العلوم المعروفة في الحضارات، ذلك أن المنهج هو الطريقة أو السبيل لوصول الباحث أو المفكر إلى الحقيقة، أو ما يعتبر أنه الحقيقة. وبالتالي فالمنهج أو الطريقة يغدو أمراً جوهرياً بالنسبة للنتائج المتوخاة من قبل الباحث، أو المفكر. وهناك اختلاف بين المفكرين في تحديد المنهج، كون كل منهم يميل إلى تحديده منطلقاً من المنهج الذي يأخذ به. الأمر الذي يعقد المسألة ودفع الأستاذة الجامعية الفرنسية «مادلين غرافيتز» إلى محاولة تحديد القاسم المشترك لجميع المناهج المتبعة في العلوم الإجتماعية من أجل ضبط معنى هذا المفهوم الدقيق والأساسي[1] فقالت: «المنهج هو مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم (من العلوم) بلوغ الحقائق المتوخاة مع (إمكانية) تبيانها والتأكد من صحتها»[2].

فالمنهج هو قبل كل شيء، أسلوب: أسلوب منطقي ملازم لكل عملية تحليل ترتدي الطابع العلمي. هو أسلوب لكونه يجمع أكثر من عمليّة تتلاقى جميعاً عند بلوغ هدف واحد. فالعمليات الجزئية تصبح مركّبة في إطار المنهج، ويتّسم كل منها بدور جزئي يخدم بلوغ الهدف الشامل

---

(1) فردريك معتوق، منهجية العلوم الإجتماعية عند العرب وفي الغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ مجد، طبعة أولى بيروت 1985، ص 5.

(2) Grawitz, Madeleine, Les méthodes des sciences sociales, éd. Dalloz, Paris 1976, p. 332.

للبحث. ولا يضرّ تعدّد هذه العمليات وتنوّعها في تحديد المنهج، حيث أنها كالضرب والطرح والجمع والقسمة تندرج جميعاً ضمن إطار أسلوب واحد هو الأسلوب الحسابي[1].

وبما أن هذه العمليات هي جميعاً عمليات ذهنية، لابد لها إذاً من أن تكون منطقية، بصرف النظر عن نوعية المنطق المستخدم (منطق صوري، جدلي مثالي، جدلي مادي). لذا فالمنطق هو حجر الركن في تحديد مفهوم المنهج. إلا أن الفرق بين حجر الزاوية هذا ومفهوم ذهني آخر هو أن المنهج يتّبع بالضرورة موقفاً عملانياً، يمكّنه من التحرّك في الواقع المعاش للبشر. فهو ليس بمفهوم مجرد كالمفاهيم الفلسفية، بل أنه مفهوم مجرد وعملاني في آن واحد. تلك هي خصوصية المنهج في العلوم الإجتماعية[2].

من المعقول التساؤل هنا عن إستقلالية المنهج، بمعنى هل أنه يتمتع حقاً بإستقلالية تجاه الموضوعات التي يتم درسها من خلاله؟ فالأخطاء التي يبرزها البحث الميداني لا تكمن في المنهج بل في الإفتراضات الفلسفية التي ينطلق منها المفكر ويستخدمها كعناصر منهجية أصلية. والخطأ ينبع من الخلط بين عناصر المنهج الأصلية والتصورات المسبقة، الفلسفية الطابع التي ينطلق منها الباحث الإجتماعي[3].

فالمنهج يتمتع، في رأي أصحاب هذا الرأي، بعصمة عضوية. إنه يقع في مستوى الفكر، لا في مستوى الواقع. لذلك فإنه، في طبيعته، غير قابل للتعرض للخطأ الفكري. فهو عرضة للخطأ المنهجي فقط (والذي هو من طبيعة علمية صرف) ولا علاقة لهذا الخطأ بالخطأ الفكري أو المعرفي الذي يضفيه الباحث من عنده، غالباف دون أن يعي ذلك، على موضوع الدراسة. المنهج بالتالي هو فوق الأخطاء حيث أنه يقع في مستوى المعادلات الفكرية فقط. إنه معصوم عن الخطأ في حدّ ذاته. أما الذي

(1) فردريك معتوق، منهجية العلوم الإجتماعية، ص 6.

(2) المرجع السابق نفسه ص 6.

(3) المرجع السابق نفسه ص 6.

يخطىء فهو العنصر البشري، الباحث، الذي يستخدم هذا المنهج أو ذاك، لا المنهج الذي هو مجرد سبيل يسلكه الباحث للوصول إلى حقيقة الظاهرة[1].

ولكن هناك رأي آخر يرى «بأن المنهج خلاصة تجارب عدّة قد تمّت في الواقع. لذا فهو، في تركيبه الأساسي، بشري الطبيعة. وبالتالي فإن صحّة النتائج التي يتوصل إليها هي دوماً نسبيّة. هذا الرأي الذي يخالف الرأي الأول القائل باختلاف طبيعة المنهج عن طبيعة فكر الباحث وتصوراته، ينطلق من كون المنهج نتاج بشري. فالبرغم من طابعه التقني، يبقى المنهج إنساني المعدن. ويغدو، من هنا، التكلم عن عصمة المنهج أو عدم عصمته مسألة خارجة عن الموضوع، حيث يصبح المنهج نسـ ي الطابع في تركيبه الأساسي وفي النتائج التي يساعد على التوصل إليها وفي الحقائق التي يبلغها البحث المنهجي ككل[2]. يدعم أصحاب هذا لرأي طرحهم بالقول أن لا منهج في الطبيعة أو في المادة بصفة عامة المنهج هو في وعي الإنسان ومن نتاج فكره. لذا فهو يخضع لمبدأ النسبية التي يخضع لها الإنسان، هذا الكائن الإجتماعي. وبالتالي لا وجود للمنهج خارج إطار الوعي والفكر[3].

لكن الواقع أن هناك علاقة جدلية بين نتائج البحث المنهجي والمنهج نفسه، ولا مجال لفصل هذين العنصرين عن بعضهما، أو لتبرئة المنهج على حساب النتائج الميدانية التي يتّم التوصّل إليها. فالمنهج والحقائق الميدانية يعودان، في نهاية المطاف، إلى الوعي البشري الذي كوّن الأول واستوعب وقوّم الأخرى»[4].

ولكن هناك رأي ثالث يرى «أن المنهج هو كالسبيل الذي نسلكه لبلوغ هدف في أعلى جبل أو في أسفل واد. ولا يدخل بحد ذاته ـ أي

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 7.
(2) المرجع السابق نفسه ص 7.
(3) المرجع السابق نفسه ص 8.
(4) المرجع السابق نفسه ص 9.

كمجموعة عناصر منهجية وعمليات مقاربة - في تركيب المادة الإجتماعية المنوى تحليلها. فهو من طبيعة مختلفة نسبياً عن طبيعة الموضوع الإجتماعي المدروس. غير أنه يمكن للباحث سالك هذا السبيل أن يبتكر فيه محطات وهمية ويخلص بعدها إلى نتائج يعتبر أنه وجدها على هذا السبيل، في حين أنه يكون هو الذي قد وضعها عليه، لأسباب تتعلق فيه. وقد تكون هذه الإضافات في كلتي الحالتين هي إضافات أيديولوجية، أي أنها تأتي بفعل توجيه معين يخدم مصلحة إجتماعية واقتصادية معينة. هنا يمكن البُعد الأيديولوجي للمنهج الذي يرى أصحاب الرأي الثالث أنه ملازم بالضرورة للمنهج. وطالما أن المنهج يخضع لمبدأ النسبيّة الإجتماعية، وطالما أنه عرضة للتوجيه، لذا ينبغي، في رأيهم، توجيه هذا المنهج بشكل أيديولوجي صحيح، لمصلحة الفئات التي يجب أن تستفيد من نتاجه حقاً[1]».

الرأي الأول القائل باستقلالية المنهج هو الرأي السائد عند الباحثين الإجتماعيين الأميركيين وبعض الأوروبيين. أما الرأي الثاني القائل بنسبيّة المنهج فهو يسود المفكرين الإجتماعيين الأوروبيين، الفرنسيين منهم خاصة. أما الرأي الثالث الداعي للتوجيه المباشر فهو الرأي المعتمد في مؤسسات الأبحاث الإجتماعية في الإتحاد السوفياتي والبلدان الإشتراكية[2].

وفي هذا الصدد يصحّ طرح السؤال التالي: ما هو هدف المنهج في العلوم الإجتماعية؟ يتفق الجميع على القول أن هدف البحث الإجتماعي المنهجي هو التوصل إلى تحليل منطقي لظاهرة ما في الواقع الإجتماعي، الإقتصادي، حيث أنه لا يمكننا فصل البُعد الإقتصادي عن الحياة الإجتماعية، كونه يشكل لبّها وجوهرها ومحورها الديناميكي المطوّر لتاريخها.

إنما الإتفاق على الهدف لا يعني الإتفاق على التحليل، بل الذي

(1) المرجع السابق نفسه ص 9.

(2) المرجع السابق نفسه ص 9.

يحصل، في الواقع، هو الإختلاف فيه، إذ من الممكن أن نصل إلى تحليلين مختلفين لظاهرة أو مؤسسة إجتماعية معينة، وهذا الأمر يعود، على ما يبدو لنا، إلى البعد الأيديولوجي وإلى من هو المفترض أن يفيد من هذا التحليل الإجتماعي (الإقتصادي). العامل أو رب العمل مثلاً في النظام الرأسمالي وقبله في النظام الإقطاعي القن أو الإقطاعي النبيل وقبلاً في نظام الرق العبد أو مالك العبيد؟!

هذا الواقع يؤدي بنا من مسألة المنهج إلى مسألة المناهج، على اعتبار أنه حسب الرؤيا التي ينظر منها المفكرون والباحثون الإجتماعيون تختلف مفاهيمهم، كونهم لا يرون الأشياء نفسها داخل الظاهرة الواحدة، بل تتجزأ هذه الظاهرة بحيث تكاد تصبح ظواهر مختلفة، وذلك حسب الطبقة الإجتماعية التي ينتمي إليها أو ينظر بعينها ممثلاً مصالحها الباحث هنا. لذلك ففي الواقع فإنه في أساس هذه التعددية للمناهج تكمن الخلفية الأيديولوجية (بورجوازية أو ماركسية) للباحث.

فإذا ما أخذنا «بالمنهج الجدلي لتفسير ظاهرة معينة ولو أخضعنا الظاهرة نفسها لتحليل المنهج القائل بالديناميكية، لتوصلنا إلى نتائج مختلفة تماماً حتى ولو انطلقنا من نقاط واحدة في الأساس. فالمنهج الجدلي يربط المسائل بخلفيات البنية الإقتصادية وبتاريخ علاقات الإنتاج، مما يدفع بحثه نحو اكتشاف الثوابت الأيديولوجية في الظاهرة وارتباطها بالواقع السياسي السائد في البنية. إلا أن التحليل الديناميكي يأبى إدخال العنصر الإقتصادي كعنصر أساسي في التحليل، مما يبقيه في مستوى الظاهرة الإجتماعية الصرف[1]».

وهنا بالرغم من ارتباط العديد من المناهج بمنظومات نظرية متعددة تؤدي إلى الصدامية فيما بينها لا بد من التفريق بين النظرية والمنهج. ذلك أن «النظرية متكاملة وبالتالي مطلقة، كالنظام الفلسفي المنسجم مع ذاته، في حين أن المنهج هو في حالة انفتاح، كونه يبحث عن عناصر ثابتة في بحثه. لذلك من الأهمية بمكان، أن يبقى الباحث الإجتماعي على مسافة

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 10.

سليمة بين منهج عمله والإطار النظري الذي تدور في فلكه منطلقاته الفكرية. ذلك أنه بالرغم من ارتباط المنهج الأكيد بإطار نظري معين يكون الإطار الفلسفي وحتى الأيديولوجي للمفكر أو لمجموعة المفكرين الذين وضعوه، فهو يتمتع بانفتاح طبيعي يسمح له بالاستقلالية النسبية عن النظرية. وبالتالي يشكل المنهج، من جراء الدور الأيديولوجي الذي يلعبه إطار تماسك النظرية المتراص ويغدو صمام الأمان لميل كل نظرية إلى الإطلاق[1]».

أخيراً فالمنهج هو أداة عمل وليس محصلة عمل ما. إنه نقطة الإنطلاق وليس نقطة الوصول. إنفتاحه على الواقع الإجتماعي من طبيعة المهمة التي يوكلها المفكر الإجتماعي إليه. ولهذا الإنفتاح علاقة مباشرة بمسألة الإستقلالية النسبيّة التي يتمتع بها المنهج - والتي لا بدّ من الإحتفاظ له بحقّها بعدم تغليب النظرية على كل عملياته.

ثم إن إحدى مميزات المنهج تكمن في أنه ليس مجرداً تماماً، كما أنه ليس مجازياً تماماً. بل إنه مجموعة من عمليات ذهنية ترتبط بأسلوب معين تهدف إلى كشف أحد وجوه المعرفة الإجتماعية، فهو في منتصف الطريق بين الموقف الفكري والواقع المعاش، يأخذ من الإثنين ليعطي الإثنين. يضبط عناصر المعرفة ولكنه ليس معرفة بحدّ ذاته[2].

والآن فيما يلي الإستعراض النقدي لمختلف المناهج التي تمخض عنها الفكر الإجتماعي. وبهذه المناسبة ولإحياء التراث، هاجسنا الدائم في الكتابة والبحث لتبيان عطاء العرب الحضاري في مختلف ميادين المعرفة، نبدأ بإستعراض المنهجين الأساسيين اللذين برزا عند العرب ومن ثم المناهج التي برزت في الغرب.

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 11.

(2) المرجع السابق نفسه ص 11.

الفصل الرابع

المناهج في العلوم الإجتماعية عند العرب

1 ـ المنهج البيئي:

«لقد سبق صاعد الأندلسي[1] أحد كبار علماء الشريعة في الأندلس، الفرنسي مونتسكيو في التفسير الإجتماعي. ففي كتاب طريف عنوانه طبقات الأمم يحاول صاعد تصنيف الأمم إنطلاقاً من التفاوتات التي شهدتها فيها العلوم والصناعات والمعارف بصفة عامة فيقسّمها إلى صنفين متميزين: الأمم التي عُنيت بالعلوم «والأمم التي لم تُعْنَ بالعلوم». إنما المهم في الأمر والذي يدخل في صلب موضوعنا هو أنه يعيد سبب النباهة والخمول في الأمم إلى العنصر الأقليمي» كما سوف يتضح[2].

«تقسم الأمم التي لم تُعْنَ بالعلوم، في نظره، إلى ثلاث طبقات: هناك أولاً الصينيون الذين تمّيزوا بدقة الصناعة، ثم الأتراك الذين صبّوا كل جهودهم على إتقان فنون الحرب، وأخيراً الصقالبة (البلقانيون) والبلغاريون والأحباش والنوبة في السودان والزنج الذين لم يتميّزوا بأي فنّ من الفنون أو أي علم من العلوم في رأي صاعد. ويلاحظ هذا الأخير أن هذه الأمم تقع إما في الأقاليم المتوسطة من الكرة الأرضية (الصين وتركيا) وإما في الأقاليم الشمالية وإما في المناطق الإستوائية. فيعيد السبب في ذلك إلى الموقع الجغرافي والإطار المناخي الذي يلعب دوراً أساسياً في نظره، في

---

(1) المتوفي عام 1070م.

(2) فردريك معتوق منهجية العلوم الإجتماعية. منشورات مجد ـ بيروت، ص 12.

تنمية أو كبح الطاقات الذهنية. ذلك أن برودة الطقس في الشمال جمّدت قرائح الأمم التي تقطن تلك البقعة من الأرض. أما حرارة الهواء في الجنوب (أي افريقيا) فهي السبب في تضييع الأحلام عند سكان هذه الأقاليم. إن قرب الجلالقة من الشمال جعل أذهانهم جامدة، وقرب البرابرة من الجنوب جعل أذهانهم طائشة. ففي رأي صاعد أن المناخ يفرض نفسه على البشر سواء على الصعيد الذهني والعقلي أو على الصعيد البدني الفيزيائي. وهو يعتبر أن اختلاف سيماء وأشكال الأمم يعود تفسيره أيضاً إلى العنصر المناخي[1]».

يكون بذلك صاعد قد سبق بقرون ما برز مؤخراً في كل من الجغرافية الطبيعية والإقتصادية، لاسيما في البلدان الرأسمالية، حول نظرية الحتمية الجغرافية (Le déterminismé géographique) حيث يعزى تطور المجتمع البشري، بشكل أساسي، إلى الظروف الطبيعية أو الوسط الجغرافي بأكمله «Le milieu géographique ou environnement» وليس طريقة إنتاج الخبرات المادية، كما تقول بذلك النظرية الماركسية. إنما تنبغي الإشارة، إلى أن هذه النظرية «الحتمية الجغرافية» قد لعبت فيما مضى من الزمن دوراً إيجابياً غدا اليوم سلبياً. وهذا ما سنعود إليه، بعد استعراض المنهج التاريخي أيضاً، كتعليق على المنهجين وربط دورهما الإيجابي فيما مضى، بالماضي الذي أصبح سلبياً في ضوء ما سنعرض له من موضوع الحتمية الجغرافية والوسط الجغرافي والبيئوية.

يضيف صاعد قائلاً «إن بياض البشرة واسترسال الشعر عند أهل الأقاليم الشمالية سببه برودة الطقس، لإنحراف أشعة الشمس. أما سواد البشرة وتجعد الشعر عند أهل الأقاليم الجنوبية فسببه حرارة الهواء وقساوة أشعة الشمس .

ثم يعود صاعد إلى الأمم التي عنيت بالعلوم فيلاحظ أنها نشأت في الأقاليم المعتدلة، فتميزت لذلك باعتدال الخلق وسعة المعارف وحسن التنظيم وجمال الفنون ودقة الصناعات.

يقول صاعد: «زعم من عُني بأخبار الأمم، وبحث في سائر

(1) المرجع السابق نفسه ص 13.

الأجيال، وفحص عن طبقات القرون، أن الناس كانوا في سالف الدهور، وقبل تشعَب القبائل وافتراق اللغات، سبع أمم: الفرس والكلدان واليونان والقبط والترك والهنود والصينيون.

فهذه الأمم السبع، كانت محيطة بجميع البشر، وكانوا جميعاً صابئة يعبدون الأصنام تمثيلاً بالجواهر العلوية، والأشخاص الفلكية، من الكواكب السبعة وغيرها، ثم افترقت هذه الأمم السبع، وتشعّبت لغاتهم، وتباينت أديانهم.

ووجدنا هذه الأمم على كثرة فرقهم، وتخالف مذاهبهم، طبقتين: طبقة عُنيت بالعلم فظهرت منها ضروب العلوم وصدرت عنها فنون المعارف، وطبقة لم تُعْنَ بالعلوم عناية تستحق بها إسمه بعد من امتثله فلم يُنقل عنها فائدة حكمة، ولا رؤيت بها نتيجة فكرة.

فأما الطبقة التي عُنيت بالعلوم فثمانية أمم: الهند، والفرس، والكلدانيون، والعبرانيون، واليونانيون، والروم، وأهل مصر، والعرب.

وأما الطبقة التي لم تُعْنَ بالعلوم، فبقية الأمم بعد من ذكرنا من الصين، ويأجوج ومأجوج والترك، وبرطاس، والسرير، والخزر، وجيلان، وكشك، واللان، والصقالبة، والبلغر، والروس، والبرجان، والبرابرة، وأصناف السودان من الحبشة، والنوبة، والزنج، وغانة، وغيرهم[1].

وأما سائر هذه الطبقة التي لم تُعْنَ بالعلوم، فهم أشبه بالبهائم منهم بالناس، لأن من كان منهم موغلاً في بلاد الشمال ما بين آخر الأقاليم السبعة التي هي نهاية المعمور في الشمال، فافراط بُعد الشمس عن مسامة رؤوسهم، برّد هواءهم وكثّف جوهم، فصارت لذلك أمزجتهم باردة، وأخلاقهم فجّة، فعظمت أبدانهم، وابيضت ألوانهم، وانسدلت شعورهم، فعدموا بهذه دقة الإفهام وثقوب الخواطر، وغلب عليهم الجهل، والبلادة، وفشا فيهم العمي والغباوة كالصقالبة، والبلغر، ومن إتصل بهم.

ومن كان منهم ساكناً قريباً من خط معدل النهار وخلفه إلى نهاية

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 14.

المعمور في الجنوب، فطول مقاربة الشمس لسمت رؤوسهم أسخن هواءهم وسخف جوهم، فصارت لذلك امزجتهم حارة وأخلاطهم محرقة، فاسودّت ألوانهم، وتفلفلت شعورهم، فعدموا بهذه رجاحة الأحلام، وثبوت البصائر وغلب عليهم الطيش وفشا فيهم النوك، والجهل، مثل من كان من السودان ساكناً بأقصى بلاد الحبشة والنوبة، والزنج، وغيرها» (ص 3ـ8)[1].

مما لا شك فيه أن صاعداً سبق ابن خلدون بقرنين من الزمن في مجال تفسير العلوم وتأخرها، بالعودة إلى المسببات غير المثالية. فهو، إلى حد ما، مادي الطرح، حيث أنه يبحث عن التفسير في الخصوصيات المناخيّة والجغرافية. إلا أنه ميكانيكي في تحليله. فهو يفسر النتيجة بالسبب، ولكن دون أن يتعمّق في السبب ودون أن يدقّق في شمولية صحة النتيجة، ذلك أن الأقاليم المعتدلة حيث تكثر الأمم النابهة تشمل موضوعياً الصين، وتركيا، إلا أن هذه الأمم ليست بأمم نابهة، في اعتبار صاعد[2].

لكن هذا الأخير لا يوضح تلك المسألة ولا يحاول التعمّق في العوائق الموضوعية الأخرى التي جعلت أهل الصين وتركيا لا يتقدّمون في المعارف كالهنود والمصريين والعرب مثلاً، في حين أن منطلقاتهم الإقليمية شبيهة ببعضها إلى حدّ بعيد. هذا ما لا يخطىء فيه ابن خلدون من ناحيته. فإذا ما قارنّا بين صاعد وابن خلدون نلاحظ أن المعطيات النظرية نفسها تحلل ميكانيكياً من قبل الأول وجدلياً من قبل الثاني. فتجربة ابن خلدون النقدية والخلاصة المعرفية التي يتوصّل إليها أغنى وأعمق من تلك التي وصل إليها صاعد. يجب ألا ننسى أن العنصر الزمني هو لصالح ابن خلدون، الأمر الذي سوف يتضح فيما يلي لدى استعراضنا المنهج التاريخي. مع ذلك يبقى أن «الأندلسي له الفضل في وضع أول أسس التمييز بين الأمم. فتصنيفه لها هو تصنيف عقلاني ويمكن دون تردد، اعتبار تحليله سبّاقاً بالنسبة لعصره. فأوروبا اللاتينية والأنكلو ـ ساكسونية لم تصل إلى هذا المستوى من التحليل سوى في القرن الثامن عشر، مع مونتسكيو،

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 15.

(2) المرجع السابق نفسه ص 16.

أي بعد سبعة قرون بالنسبة للتجربة العربية والتي يعود الفضل فيها لصاعد الأندلسي»[1].

وفي ذلك دليل على سبق عطاء العرب الحضاري في ميدان الجغرافيا والذي نرد من يرغب بالمزيد منه إلى دراستنا «عطاء العرب الحضاري في ميدان الجغرافيا»[2].

إذن وضع صاعد أول حجر في بنيان علم اجتماع المعرفة عندما تطرق إلى مسألة الحضارات محاولاً تفسير بروزها بالعودة إلى العنصر الإقليمي. لم يكشف عن كيفية تشكّل العلوم وتلاؤمها مع الحياة الإجتماعية غير أنه لاحظ نموها عند بعض الشعوب واختفاءها عند البعض الآخر. فما كان منه إلا أن أعاد ذلك إلى السبب الموضوعي الأول، ألا وهو تأثير العنصر الجغرافي ـ وقد أصبح حالياً التأثير البيئي والجغرافي من المسلّمات الأساسية في ميدان علم إجتماع المعرفة والعلوم الإجتماعية بصفة عامة[3].

هذا ولنا عودة إلى هذا الموضوع بعد استعراض المنهج التاريخي فيما يلي:

المنهج التاريخي:

هذا المنهج هو مقاربة تاريخية أولى لبعض المظاهر الإجتماعية. فهو يلجأ إلى عمليات مركبة نسبياً، فيما يعود للفكر الإجتماعي السائد سابقاً، معتمداً بشكل رئيسي على العنصر التاريخي، على إعتبار أنه يفسر ظاهرة السلطة مثلاً في ضوء التقلبات التاريخية التي تعرفها الجماعة الحاكمة.

«تحكم ديناميكية السلطة، في رأي ابن خلدون، عصبيّة القبيلة أو الجماعة التي وصلت إلى سدّة الحكم. بيد أن لهذه الديناميكية مساراً دورياً يؤدي إلى إبعاد الجماعة الحاكمة، بعد خمسة أجيال، عن السلطة، حيث

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 16.

(2) د. عاطف علبي، «عطاء العرب الحضاري في ميدان الجغرافيا»، مجلة اشارات، اتحاد الكتاب اللبنانيين، العددان 4ـ5 صيف 2000.

(3) فريدريك معتوق، المرجع السابق ص 16.

أن هذه الأخيرة تكون قد برزت ثم فرضت نفسها دون منازع، ثم نمت وتبلورت، ثم شاخت، ثم تقهقرت على صعيد تماسك عناصرها. هذا القانون الذي يحكم تعاقب أشكال الحكم وليس الأشخاص كما كان رائجاً في التحاليل الفكرية السابقة، هو حدث هام من الناحية العلمية. إستطاع ابن خلدون من خلاله محاولة تفسير ما يدور في ديناميكية السلطة، معتبراً أن لهذا الشخص المعنوي حياة مستقلة عن حياة الحكّام والأمراء والملوك. هذه النظرة البنيوية الحديثة التي تميّز ابن خلدون منذ 600 عام هي من أثمن المعطيات الفكرية التي ورثناها عن الماضي.

فبتأكيده على استقلالية الأجسام المعنوية الشاملة أعطى ابن خلدون مفتاحاً علمياً لتحليل الظاهرات الإجتماعية التي أصبحت تفسّر على ضوء تاريخ يتميّز بمراحل مستقلّة نسبياً عن بعضها وليس على ضوء تاريخ مسطح، وحدوي، تتكرر فيه الظاهرات بشكل مستمر»[1].

هنا نشعر، وإلى حد شبه كبير، بالمراحل الإقتصادية الإجتماعية في التاريخ الذي يُفسر في ضوء الجدل المادي والجدل التاريخي كما لدى الماركسيين.

«ألقى ابن خلدون نظرة بنيوية على التاريخ واستطاع أن يستخرج منه سمة جديدة، غير مرئية، سمة نوعية هي إستقلالية الظاهرة الإجتماعية النسبية عن الأشخاص الذين يلعبون دوراً ـ وفقط دوراً ـ في معايشتها على الصعيد الحياتي اليومي. هذه القدرة على تجريد الأمور بهذا الشكل وعلى استخراج القانون والمعادلة المجردة تدلُ على أن ابن خلدون كان قد بلغ، في هذا المجال، حداً متقدماً لا نجد مثيلاً له عند الشعوب الأخرى»[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن عطاء ابن خلدون الفكري « أعطى مفتاح تفسير ظاهرة السلطة، وعاد وانصبّ على دراسة المسائل الأخرى المتعلقة بالحياة الإجتماعية كالعلم والمعرفة. وتوصّل في هذا المجال أيضاً، إلى معادلات مجرّدة ومركّبة تفسّر ما وراء العلم وما وراء المعرفة (بعد ما كان

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 17.

(2) المرجع السابق نفسه ص 18.

قد فسّر ما وراء السلطة). يؤكد ابن خلدون على الأسس الإجتماعية للمعرفة والعلم. فالأشكال الإجتماعية السائدة في البنية (بدوية كانت أم حضرية) تتمخّض عن أشكال معرفية وعلوم تتناسب عضوياً معها. وتطوّر الأشكال الإجتماعية يؤدي بالضرورة إلى تطوّر في المعارف والعلوم. ديناميكية الفكر بالتالي هي من ديناميكية الأشكال الإجتماعية التي ينمو فيها هذا الفكر[1].

نحن هنا تجاه موقف جدلي من التاريخ وتطوره عبر الفعل وردة الفعل فيما يبين أشكال الظواهر الإجتماعية وأشكال المعرفة والعلوم، لكأننا (هنا عند ابن خلدون) تجاه ما عرف، فيما بعد، لدى الماركسيين من فعل وردة فعل فيما بين التركيب التحتي والتركيب الفوقي للمجتمع، وذلك قبل أكثر من حوالي 600 سنة. هذا مع الشعور بعدم الفصل بل الربط ولوالنسبي، بين المنهج والظاهرة أو الشكل الإجتماعي. وهذا الأمر لم يُتطرق إليه في أوروبا إلا بعد عصر النهضة.

كذلك كاد ابن خلدون أن يتكلم عن مسألة الأيديولوجيا التي يلاحظ قربه المنطقي منها. لكنه لم يفعل، وربما يعود ذلك الاحجام إلى أن ابن خلدون لم يكن في مقدوره القيام بعملية القطع بين النزعة المادية التي أخذ بها، وحتى بشكل جدلي، ولو نسبياً، (وهذا أمر في منتهى التقدمية بالنسبة لزمانه)، في فكره والنزعة المثالية، التي ورثها عن تكوينه الفكري الديني، الذي كان من الصعب عليه الخروج منه.

على أن ابن خلدون كان «من الناحية التاريخية، في حقبة زمنية لم يكن قد تم فيها بعد الإنتقال من الحرفة إلى المصنع. ويبّن هذا الأمر عند حديثه عن الصنائع والعلوم، على اعتبار أنه يضعها على قدم المساواة التامة، الأمر الذي يعني أن العمل اليدوي لم يكن بعد آنذاك قد انفصل عن العمل الفكري»[2].

نعرض هذا الأمر مع الإشارة إلى أن الإنفصال بين العمل الفكري

(1) المرجع السابق نفسه ص 18.

(2) المرجع السابق نفسه ص 19.

والعمل اليدوي كان قد حصل في مرحلة الإقطاعية على ما يبدو لنا

أخيراً «لا بد لنا من الإشارة إلى ما يقوله ابن خلدون عن ديناميكية المعرفة (ما وراء المعرفة) حيث يؤكد أن للعلم الذي نكسبه دوران: دور فوري هو إغناؤنا بعدد من المعلومات المنسّقة والمنطقية التي نسرع إلى استيعابها، ودور ضمني وبنيوي - إذا صحّ التعبير - يؤدي إلى اكتساب مقدرة (يقول ابن خلدون عقل جديد) على إستيعاب معارف وعلوم أخرى. وذلك أن للمعرفة طابعاً منفتحاً ونوعياً يتعدّى كمية المعلومات التي تحملها. فالشكل هو شكل ولكنه أيضاً مضمون، وهذا لم يخطر ببال أحد حتى ابن خلدون»[1].

لكأني هنا مع ابن خلدون تجاه قانون انتقال الكم إلى كيف إلى نوعية جديدة. هذا بالإضافة إلى أخذه بالمنهج البنيوي على ما يبدو من سياق العرض الذي أثبتنا.

بعد هذا العرض للمنهجين البيئي والتاريخي، حيث شعرنا بدور المناخ والطبيعة والأقليم - بدور البيئة أو الوسط الطبيعي وحتى الجغرافي بلغة اليوم، نقيّم في ضوء الواقع الحضاري المعاصر هذين المنهجين القائمين على دور الطبيعة في الإنسان ومجتمعه، وحيث تحدثنا لدى استعراضنا صاعد عن دور البيئة أو الوسط في الموضوع (إنما بشكل ذكر الكلمات ليس إلا)، وكذلك لدى ابن خلدون، إنما بشكل ديناميكي لدى الأول وجدلي لدى الثاني.

لقد اتضح وكما مر معنا، أهمية دور البيئة الطبيعية في الإنسان بدنياً وعقلياً، وبالتالي إجتماعياً وحتى حضارياً عبر تطور المجتمع البشري، لاسيما عند ابن خلدون. لقد كانت هذه النظرة إيجابية وتقدمية بالنسبة لذاك الزمان - أي قبل حوالي 1000 سنة وقبل أن توجد الكلمات التي تنعت بها اليوم. أما اليوم، فبعد دراستها بشكل علمي، لاسيما من قبل المدرسة الماركسية، وبشكل أكثر عمقاً، اتضح أن الدور الذي لعبته كان إيجابياً لفترة من الزمن، وأنها ليست مطلقة بل نسبية، ككل شيء تحفل نشأه في

(1) المرجع السابق نفسه ص 19.

الوجود بشقيه الطبيعي والإجتماعي المحكومين بقانون النسبية. كما أن هذه النظرة أخذت تلعب مؤخراً دوراً سلبياً معيقاً التطور. بناء عليه نرى لزوماً علينا عرض هذه النقطة من أجل ربط الماضي بالحاضر والعكس بالعكس وتبيان الدور الإيجابي وأسبابه وكذلك السلبي ومسبباته.

الواقع أنه، كما ذكرنا آنفاً قد سيطرت فترة طويلة في كل من الجغرافية الطبيعية وكذلك الإقتصادية، ولاسيما في البلدان الرأسمالية، نظرية الحتمية الجغرافية (Le déterminisme géographique)، حيث يعزى تطور المجتمع البشري، بشكل أساسي إلى الظروف الطبيعية أو الوسط الجغرافي بأكمله، وليس طريقة إنتاج الخيرات المادية، كما تقول بذلك النظرية الماركسية[1].

ونظراً للدور الإيجابي فترة من الزمن والسلبي فيما بعد واليوم، الذي لعبته نظرية الحتمية الجغرافية، لابد من استعراضها السريع الأمر الذي يوجب الإستعراض الاسرع لما ترتكز عليه،عنينا الوسط الجغرافي. إذن ما هو الوسط الجغرافي؟ ما هي الحتمية الجغرافية؟ هذا مع العلم أنهما عبارتان متلازمتان عضوياً.

الوسط الجغرافي:

الوسط الجغرافي هو الطبيعة المحيطة بالمجتمع والتي تشكل الشرط الضروري لحياة الناس. ومع تطور المجتمع يتغير ويتسع إطار الأحداث الطبيعية الداخلة في تاريخ النشاط البشري. وفي المؤلفات الجغرافية غالباً ما تستعمل عبارة الوسط الجغرافي كبديل لقشرة الكرة الأرضية.

وقد لفت موضوع دور الوسط الجغرافي في تطور المجتمع، منذ القديم، نظر المفكرين إليه. فقد اهتم به المفكر العربي عالم الإجتماع ابن خلدون وكذلك الجغرافي صاعد الأندلسي وأيضاً الرحالة العربي الكبير ابن بطّوطه وغيرهم، والمفكران الفرنسيان ج. بودان وش. ومونتسكيو،

---

(1) د. عاطف علبي، الجغرافيا الإقتصادية والسياسية (والجيوبولتيكا) والسكانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ مجد، طبعة أولى ـ بيروت 1989.

والمؤرخ الأنكليزي هـ. بوكل والجغرافي وعالم الإجتماع الفرنسي إ. ركلو والعالم الروسي . متشنكوف والجغرافي الألماني ف. راتزل وغيرهم ممن رأوا للوسط الجغرافي دوراً فعّالاً في تطور المجتمع. وهذا التفسير للتاريخ ليس بعلمي، ومع ذلك فقد لعب دوراً «إيجابياً» في الصراع مع وجهة النظر الدينية إلى الوجود في فترة نهوض الرأسمالية. هذا وممثلو الإتجاه الجغرافي في علم الإجتماع البورجوازي الحديث هم الجغرافيون الأميركان أمثال إ. هننغتون وك. ميلز وغيرهما، ذوو التعاليم عن الوسط الجغرافي المناهضة للتعاليم الماركسية حول الدور الحاسم لطريقة إنتاج الخيرات المادية في تاريخ المجتمع. وقد أن انتقدت الماركسية مختلف النظريات البورجوازية أمثال الحتمية الجغرافية والجيوبوليتكا والبيئوية (Environnement) حول الوسط الجغرافي وبرهنته على أن الطبيعة والوضع الجغرافي للبلاد لا يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على القوانين الداخلية لتطور المجتمع وإبدال نظام اقتصادي إجتماعي بآخر، إنما بامكانها مع ذلك إسراع أو تصعيب وبالتالي إبطاء هذا التطور. وأثر الوسط الجغرافي نفسه على المجتمع كأثر المجتمع نفسه على الوسط الجغرافي، كلاهما يتوقف على مستوى تطور الإنتاج المادي وخاصة النظام الإقتصادي ـ الإجتماعي القائم.

فالواقع أن جذور هذا الموقف، من الوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية وكذلك الإمكانية الجغرافية فيما بعد وكما سوف نرى أنها تكمن في الموقف من العلاقة بين الطبيعة والمجتمع، كوحدة جدلية، تتبلور في النظرة المادية إلى الوجود والتي تتجلى لدى مؤسسي الماركسية ـ ماركس وانجلز ـ في مؤلفهما «الأيديولوجيا الألمانية». فقد ورد لديهما بهذا الصدد ما يلي: «نحن لا نعرف سوى علماً واحداً، هو علم التاريخ. والتاريخ يمكن أن يُنظر إليه ويُتفحص من زاويتين، فنصبح أمام تاريخ الطبيعة وتاريخ الإنسان. ومع ذلك فهاتان الظاهرتان غير منفصلتين، إذ طالما وجد الإنسان فتاريخه وتاريخ الطبيعة يشكلان شرطين لبعضهما البعض»[1]. وفي مكان

(1) K. Marx et F. Engels, L'Idéologie allemande, Editions sociales, Paris 1968, p. 45.

آخر من نفس المؤلف: «كأننا بصدد شيئين منفصلين، كأني بالإنسان ليس دوماً تجاه طبيعة تاريخية وتاريخ طبيعي»[1].

بناء عليه، فالنظام الإشتراكي بالمقارنة مع النظام الرأسمالي، يخلق، حسب مفهوم المدرسة الماركسية، إمكانيات جديدة لم تكن موجودة من قبل لتغيير الطبيعة وبسرعة، واستعمال ميزاتها لتأمين حاجات الشعب الشغيل، وهذا هو الأهم. نوافق هذا الرأي في شقه الثاني دون الاول. فالواقع أن للنظام الرأسمالي أيضاً إمكانيات ضخمة للغاية لتغيير الطبيعة، وإن كان ليس في نفس السرعة أحياناً بالنسبة للنظام الإشتراكي، إنما من دون شك هناك تساوٍ، ولو متفاوت زمانياً، في التأثير بالطبيعة والعمل على التغيير فيها. لكن عندما تقول لماذا ولمن يبدأ الخلاف بين النظامين. هذا مع الإشارة إلى التحولات الجذرية التي انتابت الإشتراكية مؤخراً، لاسيما أخذها بنظام السوق، وعرّتها مما كانت تتميز به ولو شكلياً.

الحتمية الجغرافية:

تعتبر الحتمية الجغرافية من الإبتذال الجغرافي المستند إلى المفاهيم الإجتماعية وهي تحاول شرح أحداث وظواهر حياة المجتمع بخصائص الطبيعة وظروف الوضع الجغرافي للبلاد والأقاليم. فالحياة الإقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك خصائص المعيشة لسكان بلاد ما أو إقليم ما ينظر إليها ممثلوا الحتمية الجغرافية كنتيجة لأثر فعل الظروف الطبيعية. فهم يرون في الوسط الجغرافي ومتفرعاته القوى المحددة الرئيسية لتطور المجتمع. أما الماركسية فقد برهنت على عدم صحة الحتمية الجغرافية وحدّدت القانونية الصحيحة لتطور المجتمع وكذلك العلاقة بين المجتمع البشري والوسط الجغرافي. فرأت وحدة جدلية من العنصرين الطبيعي والإجتماعي. وقد سبق وأشرنا إلى ذلك في عرض الوسط الجغرافي، ونعود الآن لنركز على جدلية هذه العلاقة بين الطبيعة والمجتمع، إنما من رؤيا تاريخية وعبر تطور الإنتاج وعلاقات الإنتاج الإجتماعية. وبهذا الصدد يقول ماركس في قوله «العمل المأجور ورأس المال» الذي صدر عام

---

(1) Ibidem p. 55.

1847: «في عملية الإنتاج لا يكتفي الناس بالتأثير في الطبيعة فقط، إنما يؤثرون أيضاً في بعضهم البعض. فهم لا ينتجون إلا بالتعاون فيما بينهم بشكل معين وبالتبادل لنشاطاتهم فيما بينهم. فكيما ينتج الناس يدخلون مع بعضهم البعض في علاقات محدّدة متبادلة، وفقط في حدود هذه العلاقات الإجتماعية المحدّدة والمتبادلة يتجسد تأثيرهم في الطبيعة فيكون الإنتاج»[1].

فالواقع أن تاريخ العالم والأرض حوى تشكيلات من أنواع مختلفة: منها الطبيعية، كالتشكيلات الجيولوجية والبيولوجية الخ .... ومنها الإقتصادية ـ الإجتماعية كأنظمة الإقطاع والرأسمالية والإشتراكية. وخارج هذه التشكيلات التاريخية الملموسة، الطبيعية منها والإجتماعية، لا يوجد إنتاج وعلاقات إنتاج متبادلة بين الطبيعة والمجتمع.

إذن فالقوة الرئيسية والمحددة لتطور المجتمع هي طريقة إنتاج الخيرات المادية. فالوسط الجغرافي بالتالي يمكن أن يكون له تأثير هام، لكنه غير حاسم، على تطوّر المجتمع، على إعتبار أنه بإمكانه أن يسّرع أو يبطيء هذا التطور ليس إلا.

وأولى المقولات حول الوسط الجغرافي المحدد لتطور المجتمع البشري تعود للزمن القديم (أبقريط وسترايون). وفي القرن الثامن عشر حاول الفلاسفة الماديون الفرنسيون تفسير أحداث حياة المجتمع بالظروف الجغرافية، وبهذا الصدد يعار إهتمام كبير لدور المناخ (مونتسكيو). وقد استعملت الحتمية الجغرافية آنذاك كسلاح في الصراع مع الكنيسة الكاثوليكية مع النظريات الدينية إلى الوجود، والتي تفسر أحداث الحياة بقوى ما وراء الطبيعة. وقد حاولت الحتمية الجغرافية دراسة ووضع قوانين لتطور المجتمع دون اللجؤ إلى الدين، وبالتالي فقد لعبت الحتمية الجغرافية في هذه الظروف دوراً إيجابياً وتقدمياً. هذا بالرغم من أنها حوت في ذاتها بعض الأفكار السلبية والرجعية ولو بشكل غير متطور، لاسيما الإعتراف بعدم تساوي الشعوب التي تعيش في مختلف الظروف المناخية وتفسير الرق

(1) K. Marx, Travail salarié et capital, Editions sociales, Paris 1964, p. 29.

والحكم المطلق الخ...، بالظروف الطبيعية. وقد عكست الحتمية الجغرافية صراع الطبقة البورجوازية الصاعدة مع الإقطاعية. وفيما بعد عندما وصلت البورجوازية إلى السلطة أخذت الحتمية الجغرافية تلعب دوراً رجعياً، كوسيلة لتبرير الإستثمار الإستعماري (بوكل) والحروب العدائية (راتزل). والتي كان لها تأثيرها الأكبر في الولايات المتحدة الأميركية، وبشكل خاص في أوائل القرن العشرين، حيث تطورت الحتمية الجغرافية في كتابي إسمبل (E. Semple): «التاريخ الأميركي وظروفه الجغرافية و«تأثيرات البيئة الجغرافية»، وأيضاً، إنما بشكل أقوى في كتاب إ. هنتغون «الحضارة والمناخ». وقد استعملت الحتمية الجغرافية بشكل خاص وواسع في مرحلة الإمبريالية، عندما ظهر المفهوم الخاطىء بل الكاذب للجيوبوليتيكا. وقد دافع عن هذا الموقف للحتمية الجغرافية في هذه الفترة العديد من الجغرافيين البورجوازيين أمثال هنتغون ومكندر ونيك وغيرهم. وقد بالغ بالمناسبة، بليخانوف في الدور الذي لعبه الوسط الجغرافي في تاريخ روسيا.

وفي الوقت الحاضر فإن نظرية الحتمية الجغرافية تستعمل بشكل واسع في البلدان البورجوازية للدفاع عن النظام الرأسمالي وكذلك السياسة العدوانية للأوساط الإمبريالية. وهناك البيئوية التي تعتبر نوعاً من الحتمية الجغرافية وهي واسعة الإنتشار في الولايات المتحدة الأميركية.

وفي الواقع فإن الحتمية الجغرافية إقتربت كثيراً من مفاهيم الجغرافيا السياسية، إنما بمظاهرها الأكثر رجعية. فالكثير من آراء راتزل في الجغرافية السياسية عرفت تفسيراً أكثر رجعية مما لديه، وخصوصاً في أعمال الجغرافي البريطاني أ. مكندر، الذي صدر له في العام 1902 «بريطانيا والبحار البريطانية» (Britain and British Seas) ومؤلفات أخرى فيما بعد، راهنت على الشروط للإستراتيجية العالمية وسياسة الدول. وفي العام 1916 ظهرت دراسة الجغرافي السويدي رودولف كجلين «الدولة ـ شكل الحياة» (l'Etat, forme de la vie)، وحيث تطورت مفاهيم راتزل ومكندر إلى أقصى الحدود. أما البيئوية فنظراً لأهميتها وكونها أصبحت من موضوعات الجغرافيا الإقتصادية العامة علمياً وحياتياً ومن «صرعات

العصر»، إن جاز التعبير إعلامياً، فسوف نفرد لها عنواناً خاصاً فيما يلي.

البيئوية:

وهنا بإمكاننا القول إن الوسط يتحول إلى بيئة، مع الزمن، نتيجة الجدلية في الفعل وردة الفعل فيما بينه وبين المجتمع القائم عليه. هذا مع غلبة إستعمال كلمة بُيئةً في كثير من الأحيان في الجغرافيا كمرادف لكلمة وسط.

كما لا بد من الإضافة هنا، في الوقت نفسه، أن النشاط البشري هو الذي يعمل على تحويل الوسط من وسط طبيعي إلى وسط جغرافي، هو المقصود بالوسط المرادف للبيئة. وذلك خلال التاريخ، والذي لا يتعدى العودة إلى الوراء إلى أكثر من 6500 إلى 7000 سنة، أي مع بدء الزراعة، التي عمت مختلف أجزاء الأرض فقط منذ حوالي ثلاثة الآف إلى أربعة الآف سنة. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى تكاثف وأهمية فعل هذا النشاط البشري في المدى الجغرافي، نتيجة تآذر النمو الديموغرافي وتطور والتكنيك.

فالبيئة هي إذن مجمل الوسط الذي تتصادم فيه المجموعات البشرية، والتي تكون فيه في علاقات جدلية للفعل وردة الفعل، بحيث تعبأ في الساحة هذه كل عوامل الوسط الطبيعية والإجتماعية.

وتأثير هذه البيئة من حيث دورها الحتمي الطبيعي وتحوله إلى الحتمية الجغرافية والحتمية التاريخية هو أكبر بقدر ما هو أقل مستوى التطور التكنيكي الحضاري في هذه البيئة أو الوسط. على إعتبار أنه يوجد دائماً فيما بين العوامل أو الشروط الطبيعية والوقائع البشرية، يوجد «منشورات الحضارات» (Le Prisme des civilisations) حسب تعبير أوليفيه دولفس في كتابه «التحليل الجغرافي»[1] ولدرجة أن يستعمل عبارة «الحتمية الحضارية».

هذا الذي يقوله أوليفيه دولفس يُقَرِّبَهُ، إذاً ما تعمقنا في استقرائه، من

---

(1) Olivier Dolfus, L'analyse géographique, Que sais je? P.U.F., Paris 1971.

نظرة الماركسية إلى الحتمية الجغرافية المشروطة بفعلها بمستوى طريقة إنتاج الخيرات المادية، التي ترى فيها المقرر النهائي لتطور المجتمع، لتطور الحضارة، والتي تشكل الأساس الإقتصادي للتركيب الفوقي للمجتمع، بكلمة للحضارة القائمة عليه أو فيه وتطورها. إنما دولفس لا يشير إلى دور العوامل أو الشروط الطبيعية في تسهيل أو تصعيب فعل هذا التطور والمتضمن في المنشور الحضاري في ما قمنا به من استقراء أدى إلى الحتمية الحضارية والتي توازي أو تساوي عندها طريقة إنتاج الخيرات المادية. ما قمنا به هو إجتهاد سن قبلنا، على إعتبار أن أوليفيه دولفس ليس من أنصار المدرسة الماركسية وإلا لسهل عليه القول واستعمل مصطلحاتها، إنما رغم إستعماله مصطلحات أخرى فقد أقترب كثيراً من مفهوم المدرسة الماركسية بالنسبة للحتمية الجغرافية، إنما دون أن يبلغه أو يكونه. وذلك يعود كثيراً للظروف القائمة في البلد الرأسمالي: فرنسا، الذي يعيش ويعمل فيه. على أن الوضع قد تغير اليوم، في فرنسا وحتى أوروبا، مع تزايد الوعي لحماية البيئة وضرورة توريثها سليمة متوازنة للأجيال اللاحقة، فبرزت حملات التوجيه، وتأسست جمعيات له وحتى أحزاب (حزب الخضر) وغدت موضوعاً أساسياً وحتى سياسياً في حياة الدول وحتى العالم (حملة مكافحة الكربون لحماية الأوزون) من جراء التلوث الذي يحدثه التطور الحضاري المادي اليوم.

هذا كما تنبغي الإشارة إلى أن الإستعداد الدائم عند المجموعات البشرية للإبداع والإختراع من أجل الإستجابة لتحدي الوسط أو البيئة، الذي تعيش فيه، عبر العلاقة الجدلية به، هذا الإستعداد الفعل في واقع الحال التاريخي يحكم بالإعدام كل موقف «حتمي مبالغ فيه أو حتى إمكاني» في دراسة العلاقة المتبادلة فيما بين الناس والوسط الطبيعي أو بالأحرى الجغرافي الذي يعيشون فيه.

كذلك فقد جرت العادة، عند المؤرخين البورجوازيين، التمهيد للتاريخ الإقتصادي باستعراض جوانب البلد المعني مع خصائصه الطبيعية وخيراته المادية. وغالباً ما ينطلقون، وإن ينسب مختلفة ومتفاوتة، من الجغرافية، مبالغين بذلك في أثر العامل الجغرافي. هذا في حين أنه بالرغم

من كل أهمية الوسط الجغرافي للتطور الإقتصادي للمجتمع، فإنه ليس بالشرط الأساسي لهذا التطور كما رأينا. هذا كما أن تغيير الوسط الجغرافي يجري ببطء، في حين أن العلميات الإقتصادية تجري بسرعة بحيث لا يمكن، ولا بأية حال، أن تفسر هذه الأخيرة بالأولى. وبالتالي فالظروف الجغرافية بحد ذاتها لا يمكن أن تفسر أسباب التطور الإقتصادي لمجتمع ما.

إنما ذلك لا يعني مطلقاً أن الوسط الجغرافي ليس له أي أثر أو دور في التطور الإقتصادي: «فمفهوم علاقات الإنتاج يتضمن الأساس الجغرافي، الذي تتطور عليه هذه العلاقات....»[1].

إنما بالرغم من ذلك فمستوى الإفادة من خصائص الوسط الجغرافي، مستوى إستعمال خيرات الطبيعة يتوقف على مستوى تطور قوى الإنتاج وصفات علاقات الإنتاج.

فدور العوامل الجغرافية يمكن أن يكون كبيراً للغاية، إذا سمحت الظروف الإقتصادية وساعدت على إستعمالها والإفادة منها، كما يمكن أن يكون غير ذي أهمية، إذا لم تسمح الظروف الإقتصادية بذلك بل عاكسته. وبالتالي فدور الإنسان هنا كبير في التأثير على الوسط الجغرافي وتغييره، بحيث ينسجم وحاجات التطور الإقتصادي. ففي الواقع فإن الظروف الجغرافية تتطور تحت تأثير فعل المجتمع، وهي بالتالي، إلى درجة كبيرة، منتوج للتطور الإجتماعي وإنعكاس لمستواه. كل ذلك يدل على أنه لا يجوز الإنطلاق من الظروف الجغرافية. لكن بما أن الأساس الجغرافي يمكن أن يكون له تأثير كبير على العلاقات الإقتصادية، فدور الظروف الجغرافية يجب النظر إليه والبحث في علاقته المتينة بمجرى التطور الإقتصادي للمجتمع.

فبناء عليه بالإمكان القول إن هناك علاقة في بعض النواحي فيما بين الحتمية الجغرافية والنظرية الملتوسيانية والجيوبوليتكا. وفي القرن العشرين

---

(1) كارل ماركس وفردريك إنجلز، رسائل مختارة، موسكو 1952، (باللغة الروسية) ص 469.

وعند حل المسائل العملية في الجغرافية الإقتصادية أخذ العلماء البورجوازيون أصحاب نظرية الحتمية الجغرافية، يكتشفون أكثر فأكثر عدم تجانس نظريتهم الحتمية هذه والواقع، الأمر الذي جعل البعض منهم يلجأ، إلى جانب الحتمية الجغرافية إلى ما سمي بالإمكانية الجغرافية(Le possibilisme géographique)، التي تعتمد على نظرية خاطئة أخرى لتركيب وتطور المجتمع هي الإرادية. إنما لا بد من الإشارة في الوقت نفسه، ولما نحن بصدده وبالرغم مما ذكرنا من نقد، إلى غنى أعمال هؤلاء الجغرافيين بالمعلومات والمعطيات وبعض الإستنتاجات.

وطالما نحن تعرفنا على الحتمية الجغرافية وسندها الوسط الجغرافي ورأينا العلاقة الحميمة وحتى العضوية بينهما، فلا بد الآن من التعرف على الإمكانية الجغرافية، التي وكما رأينا أصبحت تستعمل إلى جانب الحتمية الجغرافية. ما هي إذن الإمكانية الجغرافية؟ هذا مع الإشارة إلى الترابط الواضح بين هذه المفاهيم الثلاثة التي ذكرنا.

الإمكانية الجغرافية:

الأمكانية الجغرافية إتجاه في الجغرافية البورجوازية الحديثة. وقد ظهر في أوائل القرن العشرين كردة فعل، ذات نوعية خاصة لمفهوم الحتمية الجغرافية، والتي ترى في الوسط الجغرافي المحدد لكل تاريخ وثقافة البشرية، لكل تاريخ الحضارة. هذا وأصحاب الإمكانية الجغرافية، بخلاف الحتمية ينطلقون في أبحاثهم من الإنسان وثقافته. وهم يرون، منذ البدء في الوسط الجغرافي كمحدّد ومشوّه لنشاط الناس. وقد بلغت أفكار الإمكانية الجغرافية شكلها الأكثر ما يكون تطوراً في أعمال المدرسة الجغرافية الفرنسية: «الجغرافية البشرية». وأنصار هذا الإتجاه كانوا أ. شلوتر. ول. بيبل في ألمانيا وإ. بويمن في الولايات المتحدة الأميركية.

إن الخطأ الأساسي للإمكانية الجغرافية هو تجاهلها شكل الإنتاج الإجتماعي وعلاقات الإنتاج العائدة له. وقد أشار الإمكانيون إلى ما ينتج، لكنهم لم يكشفوا النقاب مطلقاً عن كيف ينتج، وفي ظل أي شكل من أشكال الملكية والتوزيع. وفي دراسة النشاط البشري انتهوا إلى إكتشاف

ووصف نشاط الناس في علاقتهم بالطبيعة وتغييرهم الوسط الطبيعي (أشكال القرى والطرق والجسور. . .)، وكذلك الإقتصاد ونظروا إليه كوصف للأراضي. فبناء عليه فمنطلقات أنصار الإمكانية الجغرافية تقترب من المثال بالنسبة للجغرافية البورجوازية، أي من المنطلقات الطبيعية للعلاقة المتبادلة بين الطبيعة والإنسان. وفي الأدبيات الحديثة يلاحظ أكثر وأكثر وعن حق تقارب منطلقات الحتمية الجغرافية والإمكانية الجغرافية واصطناع تفارقهما..

الواقع أن إنتشار نظرية الحتمية الجغرافية وكذلك نظرية الإمكانية الجغرافية في أوساط جغرافيي البلدان الرأسمالية يعود لنظرتهم الخاطئة إلى الجغرافية كالعلم الأوحد، الأمر الذي نتج عنه التصور الخاطيء لوجود نفس القوانين لتطور الطبيعة وكذلك تطور المجتمع البشري.

الواقع أن هذا التصور لوحدة القوانين التي تحكم تطور الطبيعة وكذلك المجتمع الإنساني عرفت حتى في القديم، عند سترابون، وازدهرت في القرن الثامن عشر على يد الماديين والعلماء أمثال مونتسكيو وغيره. وكان ذلك حجة لهم تجاه النظريات الدينية لتطور الإنسانية، وبالتالي فقد كانت آنذاك تحمل طابعاً نقدياً عكس ما أصبحت عليه فيما بعد واليوم. وقد أقيم البرهان على خطأ هذه النظرية الوحدوية في متوسط القرن التاسع عشر، على أيدي مؤسسي الماركسية، الذين برهنوا على أن القوانين التي في المجتمع وتحكم تطوره تختلف كلياً عن القوانين التي في الطبيعة وتحكم تطورها. وفيما بعد وعلى أثر تطور وتبلور هذه الآراء بشكل مفصّل نشأت المقدمات الأولى لظهور فروع في الجغرافيا، فظهرت الجغرافية الإقتصادية إلى جانب الطبيعة بالطبع.

الفصل الخامس

المناهج في العلوم الإجتماعية في الغرب

فيما يتعلق بالمناهج في الغرب، فلقد تعددت لتفسير الظاهرة الإجتماعية، ويعود ذلك الأمر إلى الحركة الفكرية التي نشطت في أوروبا في القرن السادس عشر، على أثر النهضة أو الإنبعاث (Renaissance). فيما يلي نستعرض هذه المناهج.

المنهج الإنساني

وهو أولى المناهج في ميدان الفكر الإجتماعي. لقد اهتم به كل الإهتمام المفكر الفرنسي ميشال دي مونتني (Michel de Mantaigne) الذي اقتبسه معصرناً عن الفكرين القديمين اليوناني والروماني[1] وهو يتميز في أنه يحاول، وبشكل عقلاني، ضبط الظاهرة الإجتماعية في وجوه اختلافها. كما أنه يحاول ضبط مسألة إرتباط وعي الإنسان بالحياة الإجتماعية[2]. ويقول مونتني بهذا الصدد: «تتولد قوانين الوعي من التقاليد، وليس كما يقال، من الطبيعة. فكل منا يحترم داخلياً الآراء والعادات التي تجد موافقة وتقبلاً لدى من حوله. كما إنه لا يستطيع تجاوزها دون توبيخ ضمير ولا تطبيقها دون إرتياح نفسي يعتمره»[3]. فقوانين الوعي، كما يسميها مونتني، تشكل مجمل الايعازات التي يتلقاها الفرد من عادات وتقاليد قومه. تغدو

---

(1) فريدريك معتوق منهجية العلوم الإجتماعية ص 20.

(2) المرجع السابق نفسه ص 20.

(3) Montaigne Michel de, Les Essais (livre I, II, III, Paris 1588), Livre I chapitre 23.

بذلك القيم، على اختلاف أنواعها، مسائل إجتماعية لا مسائل ميتافيزيقية. هذه النظرة الجديدة التي يلقيها مونتني على وعي الإنسان هي خطوة أولى متواضعة في إتجاه تحديد مبدأ النسبية الإجتماعية الذي لا مجال لوجود العلوم الإجتماعية من دونه»[1]. ويتابع مونتني فيقول: «إن الشعوب التي تعودت، منذ نشأتها، على الحرية، وعلى حكم نفسها بنفسها تعتبر أن أشكال النظم الأخرى غير سليمة بل مناقضة للطبيعة. وكذلك الأمر بالنسبة للشعوب التي نشأت على النظام الملكي، مضيفاً الخلاصة التالية: «يجب أن لا نغير أي قانون من القوانين التي ورثناها من الذين سبقونا»[2].

يُستنتج من ذلك أن التقاليد تشكل، حسب مونتني، النظام الإجتماعي الأمثل وأساس النظام السياسي. فبدلاً من أن يصب تحليل مونتني في المنطق الجدلي، نراه يبتعد عن هذا المنطق أشواطاً ليعود إلى المثالي القائل بجمود المعادلات الإجتماعية لكونها صورة عن العالم الآخر من حيث لا يدري»[3].

فهذا الموقف الفكري المتردد أُطلق عليه إسم المنهج الإنساني. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى تعاطف مونتني هذا مع هنود القارة الأميركية المكتشفة من قبل الأوروبيين ابتداءً من العام 1492 حيث يؤكد على ضرورة محاربة العنصرية التي حملها معهم الأوروبيون، وخاصة الأسبان، إلى العالم الجديد...

فكما نرى نحن هنا مع مونتني نقترب من المنطق الجدلي دون بلوغه، وذلك لأن مادية مونتني ميكانيكية وأقرب إلى فيورباخ، فابتعد بذلك عن الجدلية المادية وعاد إلى المثالية، وهذا هو سبب التأرجح أو التردد لديه.

المنهج الإقتصادي

«الواقع أن مفهوم الإيديولوجيا الذي قدمه كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بعد مرور حوالي خمسة قرون من نشر مقدمة ابن خلدون، في كتاب

---

(1) فردريك معتوق، منهجية العلوم الإجتماعية، ص 21.

(2) Montaigne, Les essais, livre I chapitre 23.

(3) فردريك معتوق، منهجة العلوم الإجتماعية ص 22.

بعنوان «الإيديولوجيا الألمانية»، قد لعب دوراً هاماً فيما بعد في العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية كافة. ففي ضوء هذا المفهوم يمكن للباحث تشريح جميع التصورات المركبّة والأفكار التي تسود المجتمعات الطبيعية. من هنا يغدو مفهوم الإيديولوجيا، بالنسبة لواضعيه مفهوماً «جراحياً» يصلح لقراءة الظاهرات الإجتماعية المعاصرة، طالما أن مجتمعاتنا هي مجتمعات طبقية»[1].

«وتفسير أشكال وأنواع المعرفة البشرية لا بد أن يتم في إطار تحليل البنية الإقتصادية التي تمخضت عن هذه المعارف والتي تحيط بها حالياً. لذلك فتاريخ المعرفة عند الإنسان هو نفس تاريخ الإيديولوجيات عند البشر»[2].

هناك فكرتان أساسيتان لدى ماركس وإنجلز تتلخصان بما يلي: إن العلاقة مباشرة وقوية بين إنتاج الافكار عند البشر وبين إنتاجهم للخيرات الإقتصادية، والأفكار المسيطرة في كل حقبة تاريخية هي أفكار الطبقة المسيطرة[3].

وهذا يذكرنا بقول مؤسسي الماركسية «الدولة هي المؤسسة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصادياً».

بالنسبة للفكرة الأولى يقول مؤلفا **الإيديولوجيا الألمانية**: «البشر هم منتجو تصوراتهم وأفكارهم»[4]. وهذا القول يتنافى تماماً مع إرث الفلسفة اليونانية المثالي ويضع مسألة إنتاج الأفكار أمام محك التحليل المادي. فوجود وعي الإنسان مشروط، لا بالتقاليد فحسب كما قال مونتني، بل بالبنية الإجتماعية ـ الإقتصادية. وبالتالي لا وجود للإنسان خارج إطار الشروط المادية للحياة والأنتاج. وقد أكد بذلك ماركس وإنكلز على أن المعرفة عند البشر قد تطوّرت مع التطوّر التاريخي للبشرية متزامنة في

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 22ـ23.

(2) المرجع السابق نفسه ص 23.

(3) المرجع السابق نفسه ص 23.

(4) ماركس وإنجلز، الإيديولوجيا الألمانية ـ دار دمشق 1976 ـ ص 30.

أشكالها ومضامينها مع علاقات الإنتاج المتغيرة بفعل تحول الظرف الموضوعي والظرف الذاتي للتشكيلات الإقتصادية ـ الإجتماعية بصفة عامة[1].

أما بالنسبة للفكرة الثانية يقول بصددها ماركس وإنجلز: «إن أفكار الطبقة السائدة هي، في كل عصر، الأفكار السائدة أيضاً، يعني أن الطبقة التي هي القوة المادية السائدة في المجتمع، في الوقت ذاته، القوة الفكرية السائدة. إن الطبقة التي تتصرف بوسائط الإنتاج المادي تملك، في الوقت نفسه، الإشراف على وسائط الإنتاج الفكري، بحيث أن أفكار أولئك الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج المادي، تخضع من جراء ذلك، لهذه الطبقة السائدة. وليست الأفكار شيئاً آخر سوى التعبير المثالي عن العلاقات التي تجعل الطبقة الواحدة طبقة سائدة. وبكلام آخر فهي أفكار سيطرتها. إن الأفراد الذين يؤلفون الطبقة السائدة يملكون، فيما يملكون، الوعي، ونتيجة ذلك يفكرون، وهم ينظمون إنتاج أفكار عصرهم وتوزيعها، وبذلك فإن أفكارهم هي أفكار العصر السائدة. ومثال ذلك أنه حيث تتنازع السلطة الملكية الارستقراطية والبورجوازية السيادة في عصر معين وبلد معين، وبالتالي حيث تكون السيادة متقاسمة، فإن مذهب إنفصال السلطات هو الذي يشكل الفكرة السائدة ويتم «التعبير عنه أنه قانون أبدي»[2].

وهذا أمر يذكرنا بالفكر الأحادي الذي تعمل أميركا على فرضه على العالم في إطار الأمبراطورية التي بنتها وتوطّد أركانها بفضل تفوقها المادي والتكنولوجي فتعمل على وضع اليد على النفط في كل مكان في العالم والسيطرة على أسواق هذا العالم. هذه هي العولمة بالنسبة لأميركا وفكرها الأحادي هو فكر هذه السيطرة والذي تعيد إنتاجه على الدوام لدوام سيطرتها.

---

(1) فردريك معتوق، منهجية العلوم الإجتماعية ص 23ـ24.

(2) ماركس وإنجلز، الإيديولوجيا الألمانية ص 56. والواقع أننا صححنا هنا بعض الشيء الترجمة، حيث وضعنا بدل وسائط الإنتاج وسائل الإنتاج وفي مكان آخر بدل وسائل الإنتاج الذهني، وسائل الإنتاج المادي ليستقيم المعنى.

بهذا المعنى قالت بعض الأمثلة «كلام الملوك ملوك الكلام». وفي ذلك تلخيص تبسيطي شعبي، إن جاز التعبير للنظرية الماركسية بالنسبة لما نحن بصدده. ذلك أن «الأفكار على جميع أنواعها وأشكالها ومنها فكرة الثقافة ليست سوى نتيجة جدلية لعلاقات الإنتاج المادية، بحيث تتطابق بنيوياً السيطرة المادية (السيطرة على وسائل الإنتاج) مع السيطرة الفكرية (السيطرة الأيديولوجية).

هذان التوأمان هما ركيزة جميع التشكيلات الإجتماعية ـ الإقتصادية والطبقية (الرق، الاقطاع، الرأسمالية). ذلك أن السيطرة على وسائل الإنتاج لا تدوم أبداً، بل إنها في حاجة مستمرة لدعم إنتاج الأفكار التي تعيد إنتاج شروط الإنتاج بدفعها البشر نحو الولاء الأيديولوجي للطبقة المسيطرة[1].

هذا أمر يذكرنا مجدداً بالعولمة التي تعمل لها الولايات المتحدة الأميركية عبر السيطرة المادية والتكنولوجية على منابع النفط، مقرونة بالفكر الأحادي القائم على الديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق للإنسان، لكن للأخذ بها حيث تريد وضع اليد على النفط وغاضة النظر عنها حيث لا يوجد نفط أو حيث يوجد نفط مع حكم يؤمن لها هذه السيطرة على النفط عبر وجوده. بالتالي نحن هنا تجاه علاقات إنتاج عالمية سائدة في سوق عالمية تسيطر عليها الولايات المتحدة وتفرض فيهاعلى الجميع أيديولوجيتها القائمة على الثقافة التي فرضتها وتعيد إنتاجها وفرضها كيما تدوم سيطرتها الإمبراطورية، التي يعرف كبار الباحثين الأميركان أنفسهم، إنها قائمة حالياً دون منازع لحوالي ثلاثة عقود وأكثر. وذلك على ما يبدو لنا ريثما تتضح أوروبا الإتحادية وتتخذ الموقف الذي يخدم مصالحها بحيث لا تعود الولايات المتحدة الإمبراطورية المنفردة في العالم.

نقول هذا لا سيما وأن هناك دعوة موجهة من بعض دول أميركا اللاتينية إلى أوروبا وليس الولايات المتحدة، خارقة بذلك مبدأ «مونرو» الذي وضعته الولايات المتحدة، دعوة إلى اوروبا لقيام عولمة «عادلة» أو

(1) فردريك معتوق، منهجية العلوم الإجتماعية، ص 25، للزيادة في الإيضاح.

جزئية معها بدل عولمة الولايات المتحدة (حيث تنتفي المصلحة المشتركة للطرفين) ولو بنسب متفاوتة كما هو مفترض به الأمر مع أوروبا.

المنهج الوضعي

يرتبط هذا المنهج بالمفكر الفرنسي أوغست كومت الذي عاش مخاض النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد اطلّع على الفلسفة الماركسية بعد أن إطلّع على مبادىء الإشتراكية الفرنسية (الطوبادية). ومع ذلك فقد بقي كومت على الحياد بالنسبة لكل مشاريع الإصلاح الإجتماعي والسياسي، معتبراً أن مصدر مشاكل العصر كلها مشكلة معرفية تنحصر في التناقض الكائن بين نموذج الماضي القائم على أساس المبادىء الروحانية والقيم العسكرية، ونموذج الحاضر، المستند إلى معطيات التطور الصناعي والعلمي. إن جذور الإصلاحات الإجتماعية تكمن بنظره، في هذا التناقض الرئيسي. أما سائر الإعتبارات فهي ثانوية[1].

فاستنتج من ذلك كومت أن مجابهة معضلات المستقبل يجب أن تتم في الحاضر، عبر وضع أسس نظام متكامل العناصر، وحيث، يؤخذ بعين الأعتبار معطيات الماضي ومحصلة تطور العصر التكنولوجي. وبهذه المناسبة فكومت هو أيضاً أول من أطلق على العلوم الإجتماعية إسم «علم الفيزياء الإجتماعية» ـ قبل أن يقتبس نهائياً إسم علم الإجتماع ـ وفي هذا التعريف عبرة. ذلك أن كومت ينطلق من واقع المجتمع المعاش، مبدياً نزعة واضحة نحو التحليل التجريبي، القائم على التشريح العلمي للظاهرات الإجتماعية[2].

لقد عرض كومت نظريته في كتاب اشتهر كثيراً فيما بعد وهو بعنوان «خطاب حول الروح الوضعية»[3]، يستعرض قانون الحالات الثلاث التي مرت بها المجتمعات البشرية عبر العصور. إتسمت المجتمعات الأولى بنمط عيش غلب عليه الطابع اللاهوتي والديني، ثم تطورت المجتمعات

---

(1) فردريك معتوق، منهجية العلوم الإجتماعية ص 25.

(2) المرجع السابق نفسه ص 26.

(3) Comte, Auguste, Discours sur l'esprit positif, coll. 10-18. Paris 1963.

فبلغت الحالة الميتافيزيائية، وهي مرحلة الفكر المثالي الذي ميزه كومت عن الفكر اللاهوتي، ثم تابعت المجتمعات سيرها حتى بلغت الحالة الثالثة: حالة الفكر الوضعي، الواقعي، أي التجريبي النزعة والحديث الأطر والمضامين[1].

«هذا بالنسبة للمنطلقات النظرية. أما فيما يعود للمنهج فيقول كومت إن أداة العمل الأولى، من دون منازع، هي الملاحظة، وهنا ينبغي على المفكر أن يلاحظ الظاهرات الإجتماعية كما يلاحظ العالم الفيزيائي الكائنات المادية والبيولوجية الموجودة في الطبيعة. كما ينبغي على المفكر الإجتماعي أن يقيم مسافة بينه وبين الظاهرات التي يدرسها، تمكنه من ضبط موضوعيتها، دون حماس أو تدخل عاطفي في إطلاق الأحكام عليها»[2].

ومن هذه الملاحظة ينبغي أيضاً الإنتقال إلى الإستنتاج العقلاني، فالملاحظة التجريبية الصرف لا يمكنها ضبط كل ما يجري في الواقع، حيث أن الواقعيات الإجتماعية أغنى بكثير من أن تنحصر في تجربة واحدة شاملة[3].

يتستنتج مما ذكرنا أن الملاحظة تعادل التجربة لدى كومت.

لذلك وجب على الباحث الإجتماعي أن ينطلق من تجارب الواقع كما عليه أن يخضع هذه التجارب إلى العقل الذي يقوم بعمليات الإستقراء والإستنتاج المكّملة لعملية الملاحظة الأولى. فالتجربة ليست كل الظاهرة، بالرغم من واقعيتها ونتائجها المحسوسة. فالتجربة خطوة لا تستقيم مضامينها الشاملة وخلفياتها إلا بعد الإستعانة بالعقل وبالعمليات الذهنية المرادفة للتحليل العقلاني (جميع أنواع التحليل المنطقي).

فانطلاقاً من ذلك «يقسم اوغست كومت علم الإجتماع إلى قسمين:

---

(1) فردريك معتوق، منهجية العلوم الإجتماعية ص 26.

(2) المرجع السابق نفسه ص 26ـ27.

(3) المرجع السابق نفسه ص 27.

علم الإجتماع الستاتيكي، الذي يدرس الظاهرات الإجتماعية الجامدة (كالحالة الإجتماعية والمجتمع الكلي وأشكال المجتمع الثابتة الخ . . .). وعلم الإجتماع الديناميكي، الذي يدرس الظاهرة الإجتماعية المتحركة (كالحركية الإجتماعية ونمو الإشاعة الخ . . .)»[1].

ينتقل بعد ذلك كومت إلى عرض المنهجين الأكثر ملاءمة للتحليل السوسيولوجي وهما المنهج المقارن (مقارنة الظاهرات المشابهة) والمنهج التاريخي (مقارنة الحقبات التاريخية). وفي إستخلاص نتائج كل من هذين المنهجين معاً تكمن القوانين الحقيقية، والتي يمكن أن نلتقطها عقلانياً للظاهرات الإجتماعية[2].

فكما نرى فمضمون المنهج الوضعي يتألف، بالنسبة للعلوم الإجتماعية، من المنهجين المقارن والتاريخي، مع الإشارة إلى أن المنهج المقارن يتضمن بالطبع التاريخي، كما سوف يتضح فيما بعد عند استعراضه. مع الإشارة إلى أننا هنا تجاه الطرح الميكانيكي إلى حد بعيد بحيث نحن أقرب إلى مادية فيورباخ.

«بالإضافة إلى ذلك، إن كتابات اوغست كومت بقيت في الإطار النظري، إذ لم ينتقل مؤلف لنفسه خطاب حول الروح الوضعية إلى الحيز التطبيقي لطروحاته النظرية»[3].

المنهج العقلاني

وقد تميز به عالم الإجتماع دوركهايم، وهو ينطلق من كون الوحدة تسود الكائن الإجتماعي ومنجزاته معاً. فالإنسان كائن إجتماعي، وعلى الرغم من كونه أسمى تعابير الطبيعة فإنه يبقى وليدها، بحيث لا حياة له سوى في إطارها. فهو مزيج من الفكر والمادة. يستحيل فهمه أو فهم تجاربه الإجتماعية خارج إطار هذه الثنائية الطبيعية. فالثنائية ملازمة لطبيعة

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 27.

(2) المرجع السابق نفسه ص 27 ـ 28.

(3) المرجع السابق نفسه ص 28.

الإنسان. وأي تفسير يهدف إلى تقويم تجارب الإنسان ينبغي أن ينطلق من هذا الواقع[1].

لذا، فالتجربة لا تعطينا صورة واضحة عن الظاهرة الإجتماعية، حيث أنها لا تستطيع أن تعطينا عن هذه الأخيرة سوى الجزء المادي منها. أما الجزء الفكري من الظاهرة والذي يربطها بما في الإنسان وبما فيها، فينبغي على الباحث أن يستحضره وأن يضعه في جانب الجزء المادي، بغية اللجؤ إلى العقل وتقريب الصورتين من بعضهما بهدف استخلاص الصورة المركبة التي ستبوح لنا بحقيقة الظاهرة في جميع أبعادها[2].

فهذا الطرح الجديد الذي قام به دوركهايم وقدمه لنا، والذي يشكل خلاصة ما آلت إليه أبحاثه في المجال النظري يتميز بأنه يحاول أن يكون الطريق الثالث الذي يفضي بنا إلى الخروج من ثنائية وتناقض التحاليل المادية والمثالية[3].

فالثنائية التي رأى البعض فيها مصدر التناقض هي، بنظر دوركهايم، طبيعية. ذلك أنه لا يمكن فصل الإنسان عن الطبيعة التي كانت ولا تزال أمه. ومن هنا ضرورة ابتكار نظرية جديدة تعكس هذا الواقع الطبيعي. العقلانية، القائلة بأهمية التوفيق بين طرفي النقيض، هي الطرح الحديث الذي ينهي، بنظر دوركهايم، الأزمة[4].

إنما مشكلة دوركهايم تكمن في أنه لم يتمكن من الإفلات من الفخ الذي وقع فيه الذين سبقوه. فهو يحاول أن يوفق، بشكل مثالي، بين التجربة الموضوعية والموروثات الفكرية المثالية. يعتمد الجدلية لحل هذا التناقض أو الصراع، معتبرا أن العقلانية هي، على الصعيد النظري، خلاصة تصادم الطريحة (التجربة المادية) بالنقيض (الفكر المثالي)، لكنه لا

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 28.

(2) المرجع السابق نفسه ص 28.

(3) المرجع السابق نفسه ص28 ـ 29.

(4) المرجع السابق نفسه ص 29.

يشير مطلقا إلى كونه قد اعتمد جدلية شبيهة بجدلية هيغل، أي جدلية مثالية[1].

الواقع أن طرحه يتفوق على الطرح الوضعي الذي هو طرح ميكانيكي إلى حد بعيد، لكنه لا يمكنه الإدعاء بأنه البديل في المطلق للصراع بمجمله. ذلك أن هناك على سبيل المثال مسألة الماورائيات التي يتوجب على الفكر المادي أن يتآلف معها، في إطار الطرح العقلاني الدوكهايمي. وإلا فكيف يمكن الإقرار بوجود الماورائيات والقول بصحة الفكر المادي؟ كيف يمكن للفكر المادي والفكر الماورائي أن يكونا صحيحين معاً؟ ألا نلمس في المحاولة النظرية التي قام بها دوركهايم إقحاما فلسفيا من يصعب الدفاع عنه[2]؟.

المنهج التعددي

يُعدّ كتاب الأطر الإجتماعية للمعرفة[3] لجورج غورفيتش والذي يجمع خلاصة محاضرات هذا العالم الإجتماعي في السوربون، من الكتب المنهجية المهمة في علم إجتماع المعرفة، بل في علم الإجتماع ككل. فمشروع مؤلفه طموح. يريد من خلاله وضع أسس علم جديد يشمل العلوم كلها. فعلم إجتماع المعرفة يتضمّن حتماً، في رأي منظره، جميع العلوم الجزئية المعروفة عند الإنسان. مشروع علم إجتماع المعرفة، كما يصرح به المؤلف في مقدمة كتابه، هو مشروع موسوعي يكتفي غورفيتش بوضح أسسه العامة[4].

يقول مؤلف كتاب «الأطر الإجتماعية للمعرفة» أن هدف علم إجتماع

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 29.

(2) المرجع السابق نفسه ص 29.

(3) Gurvitch Georges, Dialectique et sociologie, éd. Flammarion, Paris 1962.
وقد ترجمه إلى العربية تحت عنوان «الأطر الإجتماعية للمعرفة»، د. خليل أحمد خليل، وصدر عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ مجد في بيروت 1981.

(4) فردريك معتوق، منهجية العلوم الإجتماعية ص 30.

المعرفة هو تحليل كيفية تأثير إطار إجتماعي معين على معرفة ما، وليس الإعتبار بأن البنية الإجتماعية ـ الإقتصادية هي التي تفرز المعرفة. فالبنى تهيىء ظروفاً مؤاتية لنمو نوع من أنواع المعرفة ولا توجد هذه المعرفة من أساسها[1].

يعتبر، من ناحية أخرى، أن المعرفة الصحيحة ليست بالضرورة المعرفة التي تتسم بالطابع الكوني. فكل معرفة تستمد معايير صحتها من أطرها الإجتماعية. من هنا فهدف علم إجتماع المعرفة المنهجي ليس الحكم (سلباً أو إيجابياً) على المعرفة بقدر ما هو توضيح طبيعة العلاقة القائمة بين المعرفة وأطرها الإجتماعية. لذا فيحدد غورفيتش علم إجتماع المعرفة بأنه دراسة الترابطات الوظيفية الموجودة بين الأطر الإجتماعية المختلفة وبين أنواع المعرفة وأشكالها[2].

ماذا يقصد بالأطر الإجتماعية؟ إنها، بالنسبة له، المجتمعات الكلية (أي الحضارات والأمم) والطبقات الإجتماعية والتجمعات البشرية المختلفة، كبيرة كانت أم صغيرة.

يحدد غورفيتش أنواع المعرفة على الشكل التالي:

1ـ المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي.

2ـ معرفة الأغيار. الـ «نحن» والجماعات والمجتمعات الكلية.

3ـ معرفة الحسّ السليم.

4ـ المعرفة التقنية.

5ـ المعرفة السياسية.

6ـ المعرفة العلمية.

7ـ المعرفة الفلسفية.

أما أشكال المعرفة التي تهيمن على الأنواع التي ذكرنا فهي التالية:

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 30.

(2) المرجع السابق نفسه.

أ ـ المعرفة الصوفية والمعرفة العقلية.

ب ـ المعرفة التجريبية والمعرفة التصوّرية.

ج ـ المعرفة الوضعية والمعرفة التنظيرية.

د ـ المعرفة الرمزية والمعرفة المناسبة.

هـ ـ المعرفة الجماعية والمعرفة الفردية[1].

يتبين لنا، من مجرد طرح هذه العناصر، أن ما يريده غورفيتش هو عدم طرح معادلة واحدة محددة أو تحليل واحد ثابت، بل على العكس، إن نية غورفيتش هي طرح معادلة مفتوحة. فأبواب التحليل مفتوحة على مصراعيها، وعلى الباحث أن ينسّق عناصر معادلته هو حسب ما يرى مناسباً لموضوعه. فالأنواع تُطرح، حسب التشكيلة الإجتماعية ـ الإقتصادية المدروسة، بتسلسل معين. تتسلسل هذه المعارف، على سبيل المثال، في نموذج المجتمعات الإقطاعية على النحو التالي: 7 ثم 5 ثم 3 ثم 2 ثم 4 ثم 1 ثم 6.

أما بالنسبة لأشكال المعرفة الطاغية في النموذج الإقطاعي فالمعرفة الفلسفية تقترن بأشكال المعرفة التصورية والمعرفة الوضعية والمعرفة الجماعية، أما المعرفة السياسية فتقترن بأشكال المعرفة العقلية والمعرفة الوضعية والمعرفة التجريبية. معرفة الحسّ السليم تقترن بأشكال المعرفة العقلية والمعرفة الصوفية. ومعرفة الأغيار تقترن بأشكال المعرفة التجريبية والمعرفة الوضعية والمعرفة الفردية. المعرفة التقنية تقترن بأشكال المعرفة الجماعية الفردية. المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي تقترن بأشكال المعرفة العقلانية والمعرفة التجريبية والوضعية والمعرفة المناسبة. أما المعرفة العلمية فتقترن بأشكال المعرفة الصوفية والمعرفة التنظيرية والمعرفة الرمزية والمعرفة التصورية والمعرفة الفردية[2].

يتضح مما عرضنا أن أشكال المعرفة تتقاطع عبر مختلف أنواع

---

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) المرجع السابق نفسه ص 31.

المعرفة، الأمر الذي يستنتج منه مبدأ شبه الشمولية لبعض أشكال المعرفة إن لم يكن كلها. هذا مع الإشارة هنا إلى شعورنا بالميكانيكية فيما يتعلق بالتركيب بين أنواع المعرفة والأشكال المناسبة لها.

هذا بالنسبة لنموذج واحد، نموذج المجتمعات الإقطاعية الغربية. أما بالنسبة لمجتمع إقطاعي غير أوروبي فالمعادلة تختلف بكل عناصرها وكذلك بالنسبة للمجتمعات الفلاحية والمجتمعات الصناعية والخ... تصبح بذلك المعرفة عالماً من المعارف المختلفة واللامتناهية. وتسمح المعادلة المفتوحة التي يقدّمها لنا غورفيتش بإجراء جميع الترابطات الممكنة وبالوصول إلى استنتاجات متعددة ومختلفة. فالتسلسلية في أنواع المعرفة تختلف بين مثال وآخر. واقتراناتها بأشكال المعرفة واسعة جداً. لذلك فالإنطباع الذي نخرج به، عند الإنتهاء من مطالعة كتاب غورفيتش، هو أننا موجودون في سوبر ماركت للمعارف ضخم، نجد فيه كل شيء في كل الأحجام وبكل الألوان[1].

ماذا عن المعرفة بحدّ ذاتها؟.

يقول مؤلف «الأطر الإجتماعية للمعرفة» إنها «تنسيق جدلي من التجارب والأحكام». نلاحظ هنا أيضاً بأن تحديد غورفيتش هو واسع جداً ويمكن اخضاعه لمطالعات عدة. فميزة كتاب غورفيتش أنه يأبى الإلتزام. يطرح معادلة مفتوحة وتحديداً مفتوحاً، ملتزماً حياديّة منهجية انتقدها الكثيرون. فالجدلية التي يطرح جدلية هيغلية إلى حدّ ما والتحليل الإقتصادي عنده غير دقيق العناصر.

هذا ما دفع نقّاده إلى تصنيفه في المنهج التعدّدي، في علم إجتماع المعرفة، ذلك أن تفسيره هو عبارة عن إنفتاح على عدد غير محدد من التفسيرات، بل يذهب البعض إلى القول بأن هذا الإنفتاح هو بمثابة هروب من التفسير[2].

نشعر هنا بالإصطفاف والشكل والبعد عن الجدلية وحتى جدلية هيغل

(1) المرجع السابق نفسه ص 33.
(2) المرجع السابق نفسه ص 33.

المثالية. فهذه الميوعة، إن جاز التعبير، في انتقاء نوع المعرفة وأشكالها يؤكد الشكلية وينفي الجدلية وكذلك التركيز العلمي الذي لا بد منه في علم المعرفة.

ومع ذلك «يبقى أن هذا الكتاب فريد من نوعه من الناحية المنهجية. تجد فيها عناصر المعرفة منفصلة عن بعضها وعليك تجميعها، في ما بعد، لوحدك، إنطلاقاً من أطر إجتماعية معينة تحدّدها أنت»[1].

نشعر هنا بالانتقائية بحيث تأتي النتائج مدموغة بشيء من الذاتية. ويؤدي هذا المنهج بالباحث الإجتماعي، في بعض الأحيان، إلى إكتشاف تفاصيل طريفة جداً، لكنه، في أغلبها يؤدي إلى ضياعه، حيث أنه مما لاشك فيه أن غورفيتش يسلك النهج الوصفي، نهج يخاف التحليل ويؤدي بالباحث إلى لوحات بانورامية جميلة جداً لا تتضمن، في ذاتها، سبل تفسيرها[2].

المنهج السلوكي

تتميز مدرسة شيكاغو للعلوم الإجتماعية بكون أبحاثها تمحورت حول علاقة الإنسان بالبيئة. كما يذهب أصحاب هذه المدرسة أبعد من صاعد الأندلسي ومونتسكيو اللذان يؤكدان على التأثيرات المناخية والجغرافية العامة وحدها وقد مرا معنا خلال عرضنا للمنهجين البيئي والتاريخي وعلقنا عليهما مطولاً في عرضنا للوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية.

الواقع أن مدرسة شيكاغو تركّز على العنصر المناخي، العنصر البيئي العام، أي مجمل العناصر المادية والمعنوية والمؤسساتية التي تحيط بالإنسان. وتحاول، إنطلاقاً من كل ذلك، تفسير الأزمات الإجتماعية التي تعيشها المجتمعات المدينية بصورة خاصة. إن مدرسة شيكاغو هي، إلى حدّ بعيد، من الناحية المعرفية، وليدة أزمة الهجرة من الريف نحو مدينة شيكاغو، قبل الحرب العالمية الأولى. فقد نتجت عن تلك الهجرة الكثيفة

(1) المرجع السابق نفسه ص 33.

(2) المرجع السابق نفسه ص 33.

مشكلات كبرى على الصعيد الإنساني والإجتماعي بسبب هذا الإنتقال المفاجىء وغير المدروس لعدد من العائلات الأميركية الريفية نحو المدينة. وهذا ما جعل علماء إجتماع جامعة شيكاغو يهتمّون بشكل رئيسي بهذه المشكلة الإجتماعية، بغية المساهمة في محوها، إنطلاقاً من أن الفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة على الأرض (النظرية البراغماتية) ولا مجال بالتالي لعلوم مختبرية صرف على الصعيد الإجتماعي، بل أن للعلوم الإجتماعية مهمة إصلاحية ملازمة لوجودها[1].

نحن هنا تجاه ما سبق ورأيناه خلال عرضنا للوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية والبيئوية والإمكانية الجغرافية من وجهة نظر نقدية لا نريد إعادتها بل نكتفي بالقول إنها تركز على الناحية الطبيعية وتهمل الناحية الإجتماعية ولاسيما الإقتصادية (وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج والنظام الإقتصادي الإجتماعي الخ . . .) التي هي المقرر الأساسي في تطور المجتمع وحركته التاريخية التي تغني عن المختبر لاستحالة الأخذ به في العلوم الإجتماعية، فيقتصر على العلوم الوضعية، ويعوّض هذا بالتاريخ والتكرار لتفسير السلوك العائد بشكل أساسي ومقرر، إلى البعد الإجتماعي والإقتصادي للظاهرة الإجتماعية، وهي النزوح من الريف إلى المدن.

بناء عليه فقد ركزّت مدرسة شيكاغو على الجماعات الهامشية المستوطنة في إطار المدن الكبرى وغير المنصهرة تماماً فيها. هنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الجماعات كانت تشكل بؤراً من الخارجين على العدالة والفارين من وجهها. وتزايد هؤلاء الخارجين أخذ بعداً مخيفاً في إحدى فترات ما قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها[2].

الواقع أن هذه المنهجية السلوكية لم تنجح في عملية الإصلاح وحلّ المشاكل الإجتماعية المتراكمة، لأنها بقيت أسيرة البعد الجغرافي ولم تأخذ بأثر البعد الإجتماعي المتأتي عن البعد الإقتصادي) المقرر إلى حد بعيد في ظهور ونمو هذه الظاهرة الإجتماعية: النزوح من الريف إلى المدن.

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 34.

(2) المرجع السابق نفسه ص 34ـ35.

لكن هذه المدرسة غنية بالدراسات المفصلة والمليئة بالإحصائيات، فمن «الكتب المدينة» لبارك وكتاب «العصابة» لتراشر اللذان يحاولان ضبط ظاهرة الحياة الهامشية بأبعادها الإجتماعية ولكن دون ربط هذه الأخيرة بتحليل إقتصادي يؤدي بالمؤلفين إلى كشف علل المجتمع الأميركي ككل[1].

الواقع أنه ليس بمقدور هذه المدرسة والكتب التي نتجت عنها، رغم غناها بالمعلومات (القائمة على الإحصاء بشكل خاص) أن تقدم حلاً، وذلك لأنها لم تَقُمْ على الحل الإقتصادي الذي ينال من المجتمع الأميركي ككل ونظامه الإقتصادي ـ الإجتماعي القائم. لقد كان من الصعب عليها القيام به وذلك لبقائها في إطار الإقتصاد والبحث economics وعدم ولوجها الإقتصادي والسياسي.

المنهج الوظيفي

يعترض البعض على إطلاق اسم المنهج على المنهج الوظيفي من حيث اعتقادهم بأنه لم يقدّم بالفعل مسلكاً جديداً لتحليل الظاهرات الإجتماعية. هذا الأسلوب الذي اشتهر في الولايات المتحدة على يد مالينوفسكي وميرتن وبارسونز إنما يطبّق (مثله مثل المنهج العقلاني الدوركهايمي) مبادىء علم الإجتماع الكلاسيكية على الظاهرات الإجتماعية منطلقاً من زاوية شبه وحيدة هي وظيفة كل عنصر من العناصر في توازن النظام الإجتماعي القائم[2].

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن المقصود بالوظيفة هو غير الدور المهني، كما يتبادر للذهن للوهلة الأولى. فللمهنة وظيفة، ولكن، للطاولة وللاوتوبيس وللشمسية أيضاً وظيفة. إن جميع هذه الوظائف هي وظائف إجتماعية. كما أنها ترتبط بالضرورة بنظام إجتماعي معيّن. كما أن هذا النظام يتميّز بالضرورة، أخيراً، بتوازن داخلي يعدّل لصالحه بشكل مستمر جميع هذه الوظائف. فلا مجال إذاً للتفسير الماركسي القائل بالصراع

---

(1) المرجع السابق نفسه (بتصرف مع إضافات).
(2) المرجع السابق نفسه ص 35.

الطبقي. فالنظام الإجتماعي يتمتّع، في رأي علماء الإجتماع الأميركيين، بديناميكيّة تضمن استمراره كما أنها تضمن نموّه الأفقي المضطرد إلى ما لا نهاية. لذلك يطلق الأوروبيون على المنهج الوظيفي صفة المنهج المتفائل، إذ أنه لا مجال فيه إلا لإعادة توزيع الأدوار وللحركيّة الإجتماعية التي تعدّل باستمرار كل خلل يعترض مسيرة المجتمع فيه[1].

فنحن إذن تجاه منهج يضع سلفاً موقفاً محدداً، وبالتالي غير علمي وغير منفتح على الإطلاق على البعد الإجتماعي للموضوع، بمعنى تغييره الجذري، مكتفياً بتعديله الذاتي الذي يضمن استمرارية توازنه. لكن التاريخ يبرهن لنا أن هذا التوازن بانفلاشه الأفقي الذي يعتز به، يتعدى الحدود الجغرافية للدولة المعنية متخطياً الحدود الجغرافية السياسية للدول الأخرى، جاعلاً منها عقبات لا لزوم لها في إطار عملية العولمة الرامية بالظاهر إلى نشر مثال الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وفي الباطن ـ المضمون إلى تأمين سيطرة امبراطورية الولايات المتحدة الأميركية، في البدء، بعد الحرب العالمية الأولى على الأميركيتين (مبدأ مونرو) وفيما بعد، بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، على العالم أجمع.

نكتفي بهذا القدر من التعليق بالنسبة لهذا المنهج الوظيفي وننتقل إلى المنهج الثقافي.

المنهج الثقافي

ينطلق هذا المنهج من رغبة باحثيه في معالجة أزمات المجتمع الأميركي، ولكن بشكل مختلف نسبياً عن مدرسة شيكاغو التي ذكرنا. كانت تؤكد هذه المدرسة على الدور الأساسي الذي تلعبه بيئة الإنسان في خلق مسلكه الحياتي وبالتالي في تشكيل الظاهرات الإجتماعية. أما المدرسة الثقافية فإنها تدرس هذه الظاهرات إنطلاقاً من أهمية العنصر الثقافي فيها. فالأزمة التي يعيشها ابن الريف المهاجر إلى المدينة هي أزمة ثقافية، حيث أنه يفقد، عندما يقطن المدينة، عنصراً هاماً من حياته الإجتماعية هو عنصر التضامن الذي يسود قرى الريف والذي يمحو

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 36.

التفاوتات المختلفة بين أبنائها وبناتها. فالجميع في الريف هم ريفيون ويعملون في الإطار نفسه ويتقاسمون التقاليد والأذواق نفسها. أما في المدينة الكبيرة فتقوم الأحياء والشوارع على أساس التفاوت الطبقي. فالأغنياء يتجمعون في أحياء خاصة بهم وكذلك الفقراء وأعضاء ما يسمى في الولايات المتحدة بالطبقات الوسطى. أي أن الإختلاف يصبح ظاهراً للعيان ويتمأسس وينعكس على ذهنيات سكان المدينة بشكل إيجابي على صعيد الفئة الإجتماعية المتجانسة ولكن بشكل سلبي على صعيد التوازن العام لنظام المدينة[1].

الأخذ بالثقافة لوحدها هنا يتأتى عنه تركيز على الشكل، لا ننكره إجتماعياً، لكن لا يُظهر، عبر التحليل العلمي، الأسباب التي هي إقتصادية أولاً وإجتماعية ثانياً، وتكمن في وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج. هذا كما أن في الريف يظهر إلى حد ليس بالقليل، حتى في الشكل (المسكن مثلاً لدى الغني والمتوسط والفقير) التمايز الطبقي بين من يملكون ومن لا يملكون بين أصحاب المزارع، لاسيما الكبرى، ومجرد العمال الزراعيين الخ . . . . فالتآذر الإجتماعي يلطف الفروقات لكنه لا يلغيها بين من يملكون ومن لا يملكون بين الإغنياء والفقراء.

«من هنا أهمية معالجة هذه الأزمة عن طريق الإنصهار الثقافي الذي ينبغي أن يشمل جميع العناصر، مهما كانت أدوارهم ومهما كانت الفئات الإجتماعية التي ينتمون إليها. أي أن تعدّد الثقافات يجب أن لا يشكّل حافزاً للتنافر الإجتماعي، بل يجب أن يصبح ضمان كل فئة - أي حافظاً لخصوصيتها - ويجب أن تؤمن الدراسات السوسيولوجية هذه الجسور الوفاقية بين الثقافات المتعارضة بصهرها مع بعضها»[2].

إنه لكلام جميل لكن الواقع الحياتي والتاريخي المعاش لم يؤكده بل أتى عكسه، بالرغم من نظرية الإنزلاق الأميركية بين الطبقات. يضاف إلى ذلك مشكلة العنصرية في الولايات المتحدة الأميركية والتي يحكمها العرف أكثر من القانون. . . .

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 37.

(2) المرجع السابق نفسه ص 37.

لم تقتصر المدرسة الثقافية على دراسة هذا الجانب من الحياة الإجتماعية (وأبرز روادها كانوا ينتمون إلى جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة) بل حاولت القيام بدراسة ظاهرة تشكيل وتعاقب الحضارات العالمية[1].

المنهج البنيوي

يتحفظ البعض على إستعمال عبارة «المنهج البنوي» في علم الإجتماع، مكتفين به للأنتروبولوجيا دون غيرها، حيث أن كلود ليفي شتراوس هو الوحيد في نظرهم الذي عرف كيف يستخرج من أبحاثه، في ميدان الشعوب التي لم تعرف الكتابة بعد، منهجاً، أي أداة عمل متكاملة العناصر.

يقوم المنهج البنيوي على تحديد بنية قائمة في واقع العلاقات الإجتماعية (كالقرابة والتعابير الثقافية، الخ.)، منطلقاً من كون أن البنية تتميّز بالشمولية، كما أنها تتمتع بديناميكية نابعة من نظام العلاقات القائم بين عناصرها المختلفة، وتستطيع هذه البنية من ناحية ثالثة إعادة التوازن إلى نفسها باستمرار في حال حدوث أي خلل أو في حال سقوط عنصر من عناصرها.

إستطاع كلود ليفي ـ شتراوس أن يستخدم هذه المفاهيم المتبلورة في إطار منهاج متكامل العناصر، بشكل خلاّق، في أبحاثه الأنتروبولوجية. إلا أن علماء الإجتماع لم يوفّقوا بعد في التوصّل إلى النتيجة نفسها في مجال الأبحاث السوسيولوجية الكلاسيكية. ثم إن اللجوء إلى كلمتي «البنية» و«البنيوي» قد شاع، دون التمخّض عن نظرية، وبالتالي دون الخروج بمنهاج عام في العلوم الإجتماعية. ينطلق عادة مستخدمو هذه المفاهيم من النتائج التي تمّ التوصّل إليها في إطار النظرية البنيويّة، في علمي الألسنّية والأنتروبولوجيا[2].

إنما ينبغي الإشارة إلى أن مطالعة أبحاث كلود ليفي شتراوس مفيدة

(1) المرجع السابق نفسه ص 37.

جداً لكل من يتابع الشأن الإجتماعي ويتساءل عن كيفية تماسك بعض الأنظمة الإجتماعية الداخلي وعن القوة الخفيّة التي تتمتع بها سلسلة عناصر ترتبط كلها بنظام واحد، له دوره في قولبة الحياة الإجتماعية عند مجموعات بشرية محددة. وربما لم ينجح المنهج البنيوي في اختراق المجتمعات الحديثة، المعقدة، لكون هذه الأخيرة تندرج أكثر تحت عنوان الأيديولوجيا وتحت ظاهرة الألينة الملازمة لعصر الأيديولوجيا[1].

المنهج البنيوي ـ الجدلي

«حاول بعض الماركسيين، وأبرزهم الفرنسي لويس التوسير، الخروج من هذا المأزق المنهجي ونفي التعارض القائم بني البنيوية كنظرية والماركسية، حيث قام بدراسة متواضعة ـ ولكن هامة من الناحية المنهجية[2] ـ أكدّ فيها وجود بنية أيديولوجية تحكم النظام الرأسمالي، بالرغم من كونها قد إنبثقت، أساساً، من هذا النظام الإقتصادي. غير أن قوانين الأيديولوجيا هي في الأيديولوجيا، قبل أن تكون في المعادلات الإقتصادية. وقد لاقى هذا الطرح معارضة شديدة من قبل الماركسيين الذين اتهموا صاحبه بالإنحراف. لكن الحقيقة هي أن جلّ ما حاول التوسير إثباته هو أن الجدلية كمنهج ينبغي أن تحافظ على إنفتاحها باستمرار. ذلك أن الديناميكية الملازمة لعنصري الطريحة والنقيض لا تتوقّف عند حدود الخلاصة التي يتوصّل إليها التفسير. فالخلاصة هي بدورها طريحة جديدة، أي أنها تتمتع بقوّة ضمنية تمكّنها من إعادة إنتاج نفسها أو إنتاج نقيضها، إلى ما لا نهاية[3]».

يبدو أن انتقاد الماركسيين لألتوسير يعود لأسباب سياسية أكثر منه لأسباب فكرية.

(1) المرجع السابق نفسه ص 38.

(2) المرجع السابق نفسه ص 39.

(3) لويس التوسير، مجلة الفكر الفرنسية، 1970، ص 3 إلى 38، باريس.

(4) المرجع السابق نفسه ص 39.

الفصل السادس

المنهج والمنهجيين المثالي والجدلي

نشعر هنا بوضوح، بالنسبة لما سلف عن المنهج، بالبعد العملي للمنهج وبدور الإحصاء فيه، حيث أن تكرار الظاهرة (لاسيما في الزمان والمكان) يُستدل منه على القانونية في الموضوع. وهذا ما سوف يزداد وضوحا في تحديد الموسوعة الفلسفية للمنهج، حيث يرد أن المنهج «في أعم معانيه وسيلة لتحقيق هدف، وطريقة محددة لتنظيم نشاط، وبالمعنى الفلسفي الخاص، كوسيلة للمعرفة. المنهج طريقة للحصول على ترديد ذهني للموضوع قيد الدراسة. وإن أكثر الشروط جوهرية للتطور الناجح للمعرفة يكمن في التطبيق الواعي لمنهج علمي. فالمنهج العلمي يكون موضوعيا وصحيحاً حين يتطابق مع الموضوع قيد الدراسة. وفي أساس كل مناهج المعرفة تكمن القوانين الموضوعية للواقع. وهذا هو السبب في أن المنهج يرتبط إرتباطا لا ينفصم عن النظرية. وهناك مناهج خاصة للعلوم المحسوسبة طالما أن لهذه العلوم موضوعات دراستها النوعية. وتعمم الفلسفة ـ تمييزاً لها عن العلوم المحسوسة أو الوضعية ـ المنهج العام للمعرفة: وهو الجدل المادي. ويشكل أهم قوانين تطور العالم المادي الأساس الموضوعي للمنهج الجدلي. وهذا المنهج لا يحل محل مناهج العلوم الأخرى، ولكنه يشكل أساسها الفلسفي المشترك، ويستخدم كوسيلة معرفة في جميع المجالات. وفي الوقت نفسه، فإن الجدل هو منهج تحويل العالم، ويعارض المنهج الجدلي المنهج المثالي والميتافيزيقيا»[1].

(1) الموسوعة الفلسفية ص 502 ـ 503.

الواقع أن الفلسفة هي نظرة إلى العالم، أو بالأحرى نظرة تساؤلية إلى العالم، ويجاب عليها إما مثالياً وإما مادياً، فنصبح بالتالي أمام المنهج المثالي المستند إلى الميتافيز بقيا أو المنهج الجدلي المستند إلى المادية (إنما غير الميكابكية التي تبقيا في إطار المثالية). تغدو بذلك الفلسفة، بالنسبة كما ذكرنا، في إطار المجتمع الطبقي، فلسفة طبقة في المجتمع، على إعتبار أن الناس لا يفكرون ولا يستطيعون أن يفكروا في عزلة عن المجتمع الموجودين فيه.

هذا ويحضرنا، بهذه المناسبة، قول للينين في رثاغه لانجلز: «يمكننا أن نُعبّر في بضع كلمات عن الخدمات التي أداها ماركس وإنجلز للطبقة العاملة على الوجه التالي «لقد علّما الطبقة العاملة أن تعرف نفسها، وأن تعي ذاتها وأحلاً العلم محل الأحلام». وبالتالي فقد انبعثت في عصرنا نظرة فلسفية تعبر عن نظرة الطبقة العاملة الثورية للعالم[1].

وهنا جدير بالذكر أنه في عصر الرق القديم قال أرسطو، أعظم الفلاسفة الأقدمين، إن الطبيعة تفرض النظام العبودي لأن بعض الناس عبيد بطبيعتهم[2].

وهذا قول يذكرنا بالبيئوية وبصاعد الأندلسي وكذلك ابن خلدون ومونتني ومونتسكيو وغيرهم وكل من أخذوا يمضون الحتمية الجغرافية من دون معرفة هذه العبارة في ذاك الزمن القديم.

أما في أوج المجتمع الإقطاعي فقد قدّم توما الاكويني، أعظم فلاسفة القرون الوسطى، صورة للوجود كله هي كنوع من أنواع النظام الإقطاعي، فكل شيء هنا مرتب وفقاً للسلم الإجتماعي الإقطاعي، وعلى قمته الله بحد ذاته ورؤساء الملائكة، وكل شيء يعتمد على الدرجة التي تعلوه في النظام ولا يمكن أن يوجد شيء بدون الله[3].

---

(1) موريس كونفورث، مدخل إلى المادية الجدلية، الجزء الأول: المادية والمنهج الجدلي، ترجمة محمد مستجير مصطفى، ط3، دار الفارابي، بيروت 1990، ص 16.

(2) موريس كونفورث، المنهج الجدلي ص 19.

(3) المرجع السابق نفسه ص 19.

هنا نشعر بخطوة إلى الأمام في الإلتزام نحو الطبقة المسيطرة في المجتمع، إذ في مجمتع الرق التزمت الفلسفة بذلك الأمر، أما في المجتمع الإقطاعي فأمر بذلك الدين، بحيث جرى إلى حد كبير تأليه وتمجيد المجتمع الإقطاعي،بالطبع لصالح الإقطاعيين من قبل الدين ممثلاً بالفيلسوف توما الاكويني (الذي حاول الجمع بين الفلسفة والدين) الذي لم يعمل سوى على نقل صورة النظام القائم وتأليهه. لقد أخذ الواقع القائم حوله وجعله كأنه هبط من السماء لتقديسه وتخليده لصالح الإقطاعيين. وبذلك كيف أن الدين أو الفكر المسيطر هو فكر الطبقة المسيطرة.

أما بالنسبة للرأسمالية فقد حلّت كل الروابط الإقطاعية وكما قال ماركس وإنجلز «لم تترك علاقة باقية بين الإنسان والإنسان سوى المصلحة الذاتية العارية، سوى علاقة الدفع الفوري الجافة» (ماركس وإنجلز، البيان الشيوعي). وقد انعكس هذا في بداية الفلسفة الرأسمالية، لاسيما في انكلترا[1].

بالتالي نحن هنا أمام طبقة عاملة ـ برولتياريا لا تملك سوى قوة عملها ـ تجاه أرباب عمل يملكون أدوات الإنتاج ويستغلون أعضاء هذه الطبقة العاملة بتشغيلها، إنما بشكل استغلالي في منتهى البشاعة والوحشية، لاسيما في البدء، وفي انكلترا على الخصوص.

وهنا فقد أحدثت الماركسية ثورة في الفلسفة، على اعتبار أنها تسعى لفهم العالم من أجل تغييره، ويقول ماركس بهذا الصدد: «كان كل ما قام به الفلاسفة هو تفسير العالم بطرق مختلفة، بيد أن القضية هي تغييره»، (ماركس قضايا فيورباخ، رقم 11)[2].

لذلك غدت المادية الجدلية في أيدي الشعب وطليعته البروليتاريا سلاحاً نظرياً تستخدمه في تغيير العالم، وقد شكل المرتكز النظري للمنهج الجدلي. وهنا فكيما نفهم الأشياء حتى نغيرها، يجب أن لا ندرسها وفقاً

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 19.

(2) نقلاً عن موريس كونفورث، المنهج الجدلي ص 22.

لمعطيات أي مذهب مجرد، بل في تغيراتها وعلاقاتها المتبادلة . . . . وهذا ما يعنيه الجدل.

لقد قال إنجلز بصدد المادية الجدلية مرتكز المنهج الجدلي ما يلي: «أخذت النظرة إلى العالم مأخذاً جدياً حقاً للمرة الأولى وطبقت بشكل متماسك. . . . لأنها عزمت على فهم العالم الحقيقي ـ الطبيعة والتاريخ ـ تماماً كما يظهر لكل من يقترب منه متحرراً من الخيالات المثالية المسبقة. لقد تقرر بلا هوادة التضحية بكل خيال مثالي لا يمكن أن ينسجم مع الوقائع كما تبدو في علاقاتها الحقيقية وليس في علاقاتها المتخيلة، ولا تعني المادية شيء أكثر من ذلك». (إنجلز، لودفيغ فيورباخ، الفصل الرابع)[1].

لذلك ليست المادية والمثالية نظريتان مجردتان متعارضتان حول طبيعة العالم لا تهمان الناس العاديين العمليين إلا قليلاً، بل هما طريقتان متعارضتان لتفسير وتفهم المسألة، وهما بالتالي يعبران في الممارسة عن معالجتين متعارضتين ويؤديان إلى نتائج مختلفة في النشاط العملي[2].

بناء عليه من الواضح أنه بينما توجد للبعض (مالكي أدوات الإنتاج) مصلحة كبيرة في المثالية (على غرار ما حصل في الإقطاعية مع توما الاكويني)، فإن صالح الأغلبية العظمى (البرويتاريا) أن يتعلموا التفكير وفهم الأشياء بطريقة مادية.

فالمثالية هي طريقة لتفسير الأشياء تعتبر الروحي سابقاً على المادي، بينما تعتبر المادية المادة أسبق. كما أن المثالية تفترض كل ما هو مادي يتوقف ويتحدد بشيء روحي، بينما تدرك المادية أن كل شيء روحي يتوقف ويتحدد بشيء مادي. وعلى ذلك الفارق في المفاهيم الفلسفية سيرتكز كل من المنهجين المثالي والمادي للعالم ككل في مفاهيم الأشياء والأحداث الخاصة[3].

(1) نقلاً عن موريس كونفورث، المنهج الجدلي ص 24.
(2) المرجع السابق نفسه ص 28.
(3) المرجع السابق نفسه.

المثالية هي في الأساس دين، لاهوت، «فالمثالية هي الكهنوتية»، حسب لينين، وكل مثالية هي استمرار للمعالجة الدينية للمسائل، ولو أن بعض النظريات المثالية تخلع رداءها الديني؛ مع ذلك لا يمكن الفصل بين المثالية والخرافة والإيمان بما فوق الطبيعة وبقوى غامضة غير معروفة. وهنا فمفاهيم ما فوق الطبيعة والأفكار الدينية عموماً تدين بمصدرها أولاً لعجز الناس وجهلهم في مواجهة قوى الطبيعة، فالقوى التي لا يستطيع الناس فهمها تتجسد وتبدو كمظهر لنشاط الأرواح[1].

لذلك ففي قلب كل دين وكل مثالية هذا النوع من الإزدواجية. إزدواج العالم، إنه ثنائي يبتكر مثلاً مسيطراً أو عالماً فوق طبيعي يواجه العالم المادي الحقيقي[2].

المقارنة بن المثالية والمادية

هناك ثلاث قضايا أساسية للمثالية:

1 ـ تؤكد المثالية أن العالم المادي تابع للعالم الروحي.

2 ـ تؤكد المثالية أن الروح أو الذهن أو الفكرة، يمكن أن توجد ـ وتوجد بالفعل ـ منفصلة عن المادة، وأكثر أشكال هذه القضية تطرفاً هي المثالية الذاتية التي تؤكد أن المادة لا توجد على الإطلاق وأنها مجرد وهم.

3 ـ تؤكد المثالية وجود مملكة غامضة وغير معروفة «فوق» أو «ما وراء» أو «خلف» ما يمكن التأكد منه معرفته عن طريق الحواس والخبرة العلمية[3].

تقف هنا التعاليم الأساسية للمادية في مواجهة هذه القضايا المثالية الثلاث.

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 28.

(2) المرجع السابق نفسه ص 29.

(3) المرجع السابق نفسه ص 32.

1 ـ تعلمنا المادية أن العالم مادي بطبيعته ذاتها، وأن كل ما هو موجود يوجد على أساس الأسباب المادية، وينشأ ويتطور وفقاً لقوانين حركة المادة.

2 ـ تعلمنا المادية أن المادة حقيقة موضوعية توجد خارج ذهننا ومستقلة عنه، وأن الذهني لا يوجد منفصلاً عن المادية بل أن كل ما هو ذهني أو روحي هو نتاج لعمليات مادية.

3 ـ تعلمنا المادية، أنه من الممكن تماماً معرفة العالم وقوانينه، وأنه بالرغم من أننا قد لا نعرف الكثير عن العالم المادي، فليس هناك مجال للواقع غير قابل للمعرفة ويقع خارج العالم المادي[1].

أما في الممارسة العملية فقد كانت المثالية، على مر التاريخ، سلاحاً للرجعية، أي، كانت روعة المذاهب الفلسفية التي ابتدعت، فقد استخدمت المثالية كوسيلة لتبرير حكم الطبقة المستغِلة ولخداع المستغَلين.

لن نتحدث عن المادية الميكانيكية، على اعتبار أنها بقيت مثالية في نهاية المطاف وننتقل فوراً إلى المادية الصرف، المادية الجدلية مرتكز المنهج الجدلي.

باختصار كلي، فإن مرتكز المادية الجدلية أنه لا يمكن فصل المادة عن حركتها. أما الفكرة الأساسية للمادية الجدلية فهي: «إدراك الإتجاهات المتناقضة التي تنفي بعضها البعض في كل ظواهر وتجليات الطبيعة.... فهذا وحده يزودنا بمفتاح الحركة الذاتية لكل شيء موجود، إنه وحده الذي يزودنا بمفتاح الوثبات وانقطاع الإستمرار والتحول إلى الضد، ودمار القديم وبزوغ الجديد»[2].

كذلك «الجدلية بالمعنى الصحيح في دراسة التناقض جوهر الأشياء ذاتها، فالتطور هو صراع الأضداد» (لينين، ملاحظات فلسفية)[3].

وهذا الفهم المادي للجدل هو مفتاح قوى التطور في العالم المادي دون

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 32.
(2) المرجع السابق نفسه ص 68.
(3) المرجع السابق نفسه ص 68.

اللجوء إلى أسباب خارجية. وبالتالي **فالمنهج الجدلي** ليس سوى نهج دراسة وفهم الأشياء، في تغيرها وتطورها الحقيقي. وهو بهذا الوصف يعتبر مقابلاً للميتا فيزيقيا. بالتالي ما هي الميتا فيزيقيا؟ وبدقة، ما هي الطريقة الميتافيزيقية في التفكير، تلك الطريقة التي تعارضها الطريقة الجدلية للتفكير؟.

الميتافيزيقيا والمنهج المثالي

الميتافيزيقيا هي بمعنى المؤلفات بعد علم الطبيعة. الواقع أنه بدا استعمال مصطلح الميتافيزيقيا في القرن الأول قبل الميلاد، للإشارة إلى تراث أرسطو الفلسفي. لقد دعا أرسطو الجزء الهام من مذهبه الفلسفي «الفلسفة الأولى»، وهي تلك التي تدرس المبادىء «الأعلى» لكل ما هو موجود، والتي لا تبلغها الحواس ولا يستوعبها العقل المتأمل، والتي لا غنى عنها لكل العلوم. بهذا المعنى كان مصطلح الميتافيزيقيا معمولاً به فيما أعقب ذلك من الفلسفة. وفي فلسفة العصور الوسطى خضعت الميتا فيزيقيا للاهوت. وحوالي القرن السادس عشر وما تلاه كان يستخدم بنفس معنى الأنطولوجيا (مبحث الوجود). وعند ديكارت ولابنتز وسبينوزا وغيرهم من فلاسفة القرن السابع عشر كان مصطلح الميتا فيزيقيا لا يزال مرتبطاً وثيق الإرتباط بالعلوم الطبيعية والإنسانية. أما في القرن الثامن عشر فقد تحطمت هذه الرابطة وخاصة على أيدي فلاسفة أمثال فولف. أما في الأزمنة الحديثة فقد نشأ فهم للميتافيزيقيا على أنها منهج غير جدلي في التفكير، وذلك لما تتميز به من أحادية الجانب وذاتية في المعرفة، إذ هي تنظر إلى الأشياء والظواهر على أنها نهائية، غير قابلة للتحول ومستقلة كل منها عن الأخرى، كما تنكر أن التناقضات الكامنة هي مصدر تطور الطبيعة والمجتمع. فمن الناحية التاريخية فإن هذا الأمر فسرته حقيقة أن المعرفة العلمية والفلسفية في الأزمنة القديمة وخلال عصر النهضة كانت تعتبر الطبيعة كلاً في حركة تؤدي إلى التطور. بعد ذلك ونظراً لتعمق وتغاير المعرفة العلمية، فإن هذه المعرفة قسّمت الطبيعة إلى عدد من المجالات المنعزلة، بحيث كل منها دون أي رابطة مع المجالات الأخرى. وكان هيغل أول من استخدم مصطلح الميتا فيزيقيا بمعناه اللاجدلي، ولكنه لم يفسره ولم يبرره. إنما هذا الأمر فعله ماركس وإنجلز، اللذان عمما

معطيات العلم والتقدم الإجتماعي، وبرهنا على الإفلاس العملي للتفكير الميتا فيزيقي ووضعا مقابلة المنهج الجدلي[1].

وبالتالي فالميتافيزيقي لا يفكر في الناس الحقيقيين بل في الإنسان المجرد.

وهكذا فالميتافيزيقي أو الطريقة الميتا فيزيقية في التفكير (أو المنهج المثالي إن شئناً) هي طريقة تفكر في الأشياء مجردة عن ظروف وجودها ومجردة عن تغيرها وتطورها: إنها تفكر في الأشياء منفصلة عن بعضها البعض متجاهلة علاقاتها المتبادلة وكذلك ثابتة ومتجمدة متجاهلة تغيرها وتطورها[2].

سمات المنهج الماركسي

تختلف المعالجة الجدلية عن المعالجة المثالية الميتافيزيقية بما يلي:

1 ـ على عكس الميتا فيزيقيا، لا ينظر الجدل إلى الطبيعة باعتبارها مجرد ركام من أشياء، يوجد كل منه مستقلاً عن الآخرين، إنما يعتبر الأشياء «مرتبطة وتابعة ومحدّدة ببعضها البعض». وبالتالي فإنه يرى أنه لا يمكن فهم شيء ما إذا أخذ وحده معزولاً، إنما يجب فهمه في العلاقة التي لا تنفصم بغيره من الأشياء، باعتباره مشروط بهذه الأشياء»[3].

2 ـ على عكس الميتافيزيقيا يعتبر الجدل كل شيء «في حالة من الحركة والتغير المستمرين، من التجدد والتطور، حيث يوجد دائماً شيء صاعد ومتطور وشيء يتحلل ويفنى» ومن هنا فإنه ينظر إلى الإشياء «لا من زاوية علاقاتها المتبادلة واعتمادها بعضها على البعض فحسب، بل كذلك من زاوية حركتها وتغيرها وتطورها وميلادها وفنائها»[4].

---

(1) الموسوعة الفلسفية ص 514.

(2) موريس كونفورث، المنهج الجدلي ص 71 .

(3) المرجع السابق نفسه ص 85.

(4) المرجع السابق نفسه ص 85.

3 ـ على عكس الميتا فيزيقيا لا ينظر الجدل إلى عملية التطور على أنها عملية بسيطة من النمو بل على أنها «تطور يمر.... من التغيرات الكمية إلى التغيرات الصريحة الأساسية، التغيرات الكيفية التي تحدث فجأة متخذة شكل الوثبة من حالة إلى أخرى». ومن هنا فإنه يعتبر التطور «حركة صاعدة انتقالاً من الحالة الكيفية القديمة إلى حالة كيفية جديدة، تطوراً من البسيط إلى المعقد، من الأدنى إلى الأعلى»[1].

4 ـ على عكس الميتافيزيقيا يُعرّف الجدل بأنه «عملية التطور من الأدنى إلى الأعلى[2] تحدث مثل كشف التناقضات القائمة في الأشياء.... مثل صراع الإتجاهات المتضادة التي تعمل على أساس هذه التناقضات»[3].

الواقع أن مضمون هذه السمات الأربعة هي قوانين الجدل المادي الخمسة التي تشكل مرتكز المنهج الجدلي والتي تتلخص فيما يلي من دون أي دخل في التفاصيل.

1 ـ قانون دراسة الأشياء في علاقاتها المتبادلة وظروفها.

2 ـ قانون دراسة الأشياء في حركتها.

3 ـ قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية أو نوعية.

4 ـ قانون صراع الأضداد.

5 ـ قانون نفي النفي.

وهنا فالواقع أن فهم الأشياء في ظروفها وعلاقاتها المتبادلة لا ينفصل عن فهمها في حركتها وتغيرها، لأن العلاقات الحقيقية بين الأشياء والطرق التي تؤثر على بعضها البعض تبدو في حركتها، في عمليات ميلادها وتوقفها في الوجود. لذلك فالمعالجة الجدلية (أو المنهج الجدلي) هي أساسية في كل نوع من أنواع العلوم، لأن العلوم تكشف العلاقات بين

(1) المرجع السابق نفسه ص 85 ـ 86.

(2) المرجع السابق نفسه ص 86.

الأشياء في عمليات التغيير التي تكتسب فيها الأشياء مختلف الخصائص وتغير خصائصها.

كما تنبغي الإشارة إلى فجائية وتدريجية التغيير الكيفي، وكما مر معنا لدى عرض السمات الأربعة، من جراء التناقض (يغدو صراع الأضداد) هذا مع الإشارة إلى التناقضات العدائية وكذلك غير العدائية وكذلك الطابع الإيجابي للنفي عبر نفي النفي.

هذا مع ذلك سننير هذه القوانين الخمسة ببعض الشيء من التاريخ علّ في ذلك بعض الفائدة إذا ما ربطنا الماضي بالحاضر.

القانون

بالنسبة للقانون بحد ذاته هناك إرتباطات متكررة وأخرى غير متكررة، كما هناك إرتباطات جوهرية وغير جوهرية، بالإضافة إلى ذلك هناك الإرتباطات غير الجوهرية والتي يمكن أن تكون جوهرية من ناحية أخرى والعكس بالعكس. لذلك فالإرتباطات المختلفة تتسم بأهمية مختلفة لنفهم كل ما يجري حولنا وفي داخلنا ولنجاح نشاطنا في أي مجال. وأهم الإرتباطات المتكررة (العامة بالنسبة لمجموعة كبيرة من الظواهر والعمليات) والإرتباطات الجوهرية الضرورية، هي الإرتباطات التي تسمى بالقوانين. وبالتالي فالقانون هو إرتباط يظل قائماً ما دامت قائمة الظواهر الخاضعة لهذا القانون (بالرغم من التغيرات التي تتعرض لها هذه الظواهر طوال تلك الفترة)[1].

وهنا فقوانين الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والتاريخ والإقتصاد السياسي، بل وجمع القوانين التي تصوغها العلوم، إنما تمثل إنعكاساً لقوانين الطبيعة والمجتمع في وعي الناس. أما قوانين الطبيعة والمجتمع

---

(1) مجموعة من المؤلفين هم يوغسلافسكي، كاربوشين، راكيتوف، تشرتيخين، ايزرين، في المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية (بمعنى الجدل المادي والجدل التاريخي)، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو 1975، ص 144 ـ 145.

نفسها فهي الإرتباطات المتكررة الجوهرية والضرورية المتواجدة، بغض النظر عن الناس الذين يعرفون بوجودها لدى دراسة المجتمع والطبيعة وفكرهم هم[1].

بالنسبة للقانون الثالث هنا قانون التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية، حيث يتواجد مضمون القانونين الأول والثاني لتفهم هذا الثالث، فإن الفيلسوف اليوناني هرقليطس (530 ـ 470ق.م.) والذي اعتبره لينين من واضعي الديالكتيك، فقد أعلن أن كل شيء يجري، كل شيء يتغير، وأوضح فكرته هذه بمثال ماء النهر الذي لا يمكن دخوله بعينه مرتين. نكتفي بهذا المثال لنقول إن التغييرات التي تؤدي إلى اختفاء شيء كان موجوداً حتى الآن وظهور شيء لم يكن موجوداً حتى الآن تسمى في الفلسفة بالتغيرات النوعية أو الكيفية. أما جميع التغيرات الأخرى التي تتحقق خلال إعادة توزيع مختلف جوانب الشيء وأجزائه، ونموها أو تقلصها، والتي تجري حيثما يظل الشيء باقياً كما هو عليه فهي تسمى بالفلسفة بالتغيرات الكمية. وبالتالي فالتغيرات تستمر بدون انقطاع إلى الحد الذي تعينه طبيعة العملية الجارية، وبعد ذلك تحل الطفرة من كل بد. وتطلق تسمية المعيار، في الفلسفة، على الحد الذي يجري لدى بلوغه انقطاع التدرج والذي عنده يجري فعل قانون التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية وبالعكس[2].

أما بالنسبة للقانون الخامس نفي النفي فإستبدال درجات التطور الجاري حسب القوانين الملازمة داخلياً للشيء المعني (خلافاً لاستبدال درجات التطور الناجم عن تدخل القوى الخارجية التي تحطم شكل الحركة المعني) إنما يسمى بالنفي الديالكتيكي أو الجدلي. ولذلك لا توجد درجات خالدة في عملية التطور، إذ أن كل درجة تختفي آجلاً أم عاجلاً، وتنتفي بواسطة درجة أخرى، وتنفي درجة ثالثة الدرجة الثانية، كما تنفي

---

(1) مجموعة من المؤلفين السوفيت، في المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ص 145.

(2) المرجع السابق ص 155 ـ 157.

درجة رابعة الدرجة الثالثة، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية[1]. وهذا ما جعل التوسير يأخذ باستمرارية التغيرات عبر نفي النفي وانتُقد عليه لأسباب سياسية كما قلنا سابقاً وليس لأسباب من صلب الديالكتيك على ما يبدو لنا.

فالنفي الديالكتيكي إنما هو ليس مجرد اختفاء عدد من سمات الدرجة المنفية التي ولى زمانها، بل وكذلك صيانة بعض سماتها وظهور سمات جديدة لم تكن موجودة في السابق أبداً. كذلك فالتطور هو ذو طابع حلزوني، وكل ما ذكرنا من خصائص التطور يسمى قانون نفي النفي[2].

وهكذا فإن أية ظاهرة أو عملية مادية أو روحية إنما هي وحدة الأضداد الملازمة لها داخلياً والتي ينفصل بعضها عن البعض الآخر. كما أن مصدر حركة أي شيء هو التفاعل (الصراع) بين الأضداد الملازمة لهذا الشيء داخلياً. ولذلك فالحركة تلقائية، وحتى التوازن النسبي الجزئي بين الأضداد لا يجري إلا مؤقتاً، إذ من المستحيل تحقق التوازن الكلي فيها. وعدم التطابق، أي التناقض فيها موجود دائماً بهذا القدر أو ذاك، وهو أمر لا يمكن الغاءه، شأنه شأن الحركة التي لا تفنى. إن وحدة الأضداد وتفاعلها المتوازن أمر نسبي، أما الصراع فيها فهو أمر مطلق يجري على الدوام. تلك هي الأحكام التي يطلق عليها في الديالكتيك (من الجدل) المادي اسم قانون وحدة صراع المتناقضات[3].

يبدو لنا أن هذه القوانين هي متضافرة مع بعضها البعض وتعمل في الظواهر الطبيعية والمجتمعية، وقانون وحدة صراع الأضداد يتضمنها ويشكل بها وجودها لدرجة بالإمكان تعريف الديالكتيك بأنه مذهب وحدة الأضداد.

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 163 ـ 164.

(2) المرجع السابق نفسه ص 165.

(3) المرجع السابق نفسه ص 170 ـ 171.

الفصل السابع

مناهج أخرى

هناك حسب الموسوعة الفلسفية أنواع مختلفة من المناهج: المنهج الاستنباطي، المنهج البديهي، المنهج البنائي، المنهج التكويني، المنهج الذاتي في علم الإجتماع، المنهج العملي (علم الإجتماع)، المنهج الفرضي ـ الاستنباطي ـ المنهج الفني، المنهج الهندسي في الفلسفة والمنهج المقارن الذي نتركه لنعالجه بشكل منفصل فيما بعد في آخر القسم الاول.

المنهج الإستنباطي

Méthode déductive/ Deductive Method، وهو منهج للإستدلال العلمي قائم بصفة خاصة على الوسائل الفنية الإستنباطية وهنا بذلت محاولات في الفلسفة لوضع خط فاصل بين المنهج الإستنباطي والمناهج الأخرى (مثل المنهج الإسقرائي) ولحيادية الإستدلال الإستنباطي الذي يستبعد التجربة ويشدّد كثيراً على الإستنباط في العلم. ومع ذلك فالواقع أن الإستنباط والإستقراء متداخلان[1]. فالإستنباط هو فعل البرهنة أو الإستدلال على نتيجة (معلول) استناداً إلى اليقين والضرورة من مقدمة أو أكثر عن طريق قوانين المنطق»[2]، أما الإستقراء فهو أحد أنواع الإستدلال ومنهج من مناهج الدراسة[3]. ولذلك نرى المادية الجدلية تعتبر الإستقراء.

---

(1) الموسوعة الفلسفية ص 503.

(2) المرجع السابق نفسه ص 27.

(3) المرجع السابق نفسه ص 25.

والإستنباط لامنهجين كليين مكتفيين ذاتياً، بل جانبين من المعرفة الجدلية بالواقع، مترابطان على نحو لا يقبل الإنفصام، ويحدد كل منها الآخر[1]. وبالتالي فالواقع أن الإستدلال الإستنباطي هو قائم على قرون عديدة من جهد الإنسان العملي والمعرفي. كما أن هذا المنهج الإستنباطي هو واحد من المناهج الصحيحة في الإستدلال العلمي، ويتخذ كقاعدة لتنظيم المعطيات التجريبية منهجياً، بعد أن تكون قد تراكمت وحصل تفسيرها نظرياً. وذلك كيما نستدل على جميع الآثار الوثيقة الصلة بالموضوع بشكل أكثر دقة وتماسكاً. وهذا الأمر يولد معرفة جديدة بين الأشياء الأخرى، أي أنه يولّد مجموعاً من المتغيرات الممكنة لنظرية مصاغة استنباطياً تتضمن:

1 ـ مقدمات رئيسية، أي مجموع الحدود والقضايا الرئيسية.

2 ـ حيل المنطق (قواعد الإستنباط والتعريف) المستخدمة.

3 ـ نظرية الحصول على ما في مقدمات رئيسية عن طريق تطبيق حيل المنطق ـ 2 ـ.

وهنا فإن فحص مثل هذه النظريات يتضمن تحليلاً للعلاقة التبادلية لمركباتها النوعية، إنما مجرّدة من تكوين المعرفة وتطورها ـ ولهذا من المرغوب فيه اعتبارها لغات مصاغة صياغة صورية بالإمكان أن تحلل تركيبياً أو دلائلياً ـ تركيبياً، عند تفحص العلاقة بين الرموز والتعبيرات الداخلة في اللغة، لكن منعزلة عن معناها الكلامي الخارجي، إنما دلائلياً عندها تفحص العلاقات بين الرموز والتعبيرات الخاصة بالنسق من وجهة نظر معناها وصدقها.

وتنقسم المذاهب الإستنباطية إلى بديهية (أنظر فيما يلي المنهج البديهي) وتكوينية (أنظر المنهج التكويني). كما أن المنهج الإستنباطي عندما يطبق على معرفة قائمة على التجربة والتجريب يحدد بشكل أكثر دقة على أنه منهج إستنباطي ـ فرضي (أنظر المنهج الفرضي ـ الإستنباطي).

ولا بد من الإشارة من الناحية التاريخية إلى أن هذا المنهج

(1) الموسوعة الفلسفية ص 26.

الإستنباطي الخاص باستدلال المعرفة العلمية قد بدأ في الفلسفة القديمة مع ارسطو وإقليدس والرواقيون. وقد تناوله بشكل مفصل في عصور أحدث كل من ديكارت وباسكال وسبينوزا ولبنتز وغيرهم. لكن بالرغم من كل ذلك فإن مبادىء التنظيم الإستنباطي للمعرفة لم تتم صياغته، بشكل دقيق محكم ومحدّد، إلا مع بداية القرن العشرين، عندما استخدم المنطق الرياضي على نطاق واسع. ذلك أنه في القرن التاسع عشر كان يطبق بشكل خاص على الرياضيات. لكن مع القرن العشرين بذلت محاولات لتطبيق المنهج الإستنباطي (بما في ذلك المنهج البديهي) على المعرفة غير الرياضية: (الفيزياء، البيولوجية، اللغويات، علم الإجتماع الخ...)[1].

المنهج البديهي

Méthode axiomatique/ Axiomatic Method، وهو طريقة استنباطية في بناء نظرية علمية تقوم على قضية كنقطة بداية لا يتعين إثباتها بالنسبة لهذه النظرية، وتستنبط منها أو من مجموعها بقية قضايا النظرية طبقاً لقواعد مقررة. وكان يُنظر إلى البديهيات، في العصور القديمة حتى منتصف القرن التاسع عشر، على أنها واضحة حدسياً أو صادقة قبلياً. وهنا يجب الإنتباه إلى أن هذا المفهوم قد أغفل الطبيعة التواضعية للبديهيات والمستمدة من قرون عديدة للنشاط العلمي الإنساني العملي[2]. الواقع أنه قد ظهرت الافكار الأولى لهذه الطريقة في اليونان لدى ارسطو وإقليدس. فيما بعد قامت محاولات لتحليل الفروع المختلفة للعلم والفلسفة بطريقة البديهيات لدى نيوتن وسبينوزا وغيرهما. وهنا إعتمدت التحليلات على بناء نظرية معينة بحد ذاتها دون غيرها وعلى أساس وجهة النظر القائلة بالمفهوم أو الجوهر، حيث اتجه الإنتباه بشكل أساسي إلى التعريف الحدسي واختيار البديهيات الواضحة. مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، استناداً إلى التوضيح الكثيف، الذي جرى للمشكلات الكامنة في بناء أسس الرياضيات والمنطق الرياضي، أصبحت نظرية البديهية تعتبر كنوع من النسق

---

(1) الموسوعة الفلسفية ص 503.

(2) الموسوعة الفلسفية ص 77.

الصوري الذي يقيم العلاقة بين عناصره (أي الرموز) ويصف أي عدد من الأشياء التي تفي بالبديهية وتركز الإنتباه الرئيسي على عدم تناقض في النسق واكتماله وعلى إستقلال البديهيات. وحيث أنه بالإمكان دراسة الأنساق الرمزية باستقلال عن أي مضمون قد يكون تابعاً لها أو مرتبطاً بها، على اعتبار أنه قد تم التمييز بين الإنساق البديهية المتعلقة بالبناء النحوي وتلك المتعلقة بالمدلول اللفظي. هذه التفرقة أدت إلى ضرورة صياغة نوعين من المتطلبات الأساسية لكل منهما: متطلبات نحوية ومتطلبات متعلقة بالدلالات اللفظية، بمعنى الوصول إلى عدم التناقض والإكتمال والإستقلال. وقد أدى التحليل إلى النتيجة القائلة بأنه من المستحيل بناء نسق بديهي عام. فالصياغة على أساس البديهيات ما هي إلا واحدة من مناهج تنظيم المعرفة العلمية، ولا تطبق عادة إلا بعد أن تكون النظرية قد بنيت بمضمون كاف، ويكون الهدف من ذلك الوصول إلى قدر أكبر من الثقة في عرض النظرية، خاصة في استنباط كل النتائج من القضايا التي تم قبولها. بناءً عليه ففي النصف الأول من القرن العشرين تركز الإنتباه على صياغة الموضوعات الرياضية وفروع معينة من الفيزياء وعلم الأحياء وعلم اللغة الخ . . . . وذلك على أساس يستند إلى البديهيات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنهج البديهي يتخذ، في دراسة العلوم الطبيعية (وبوصفه عام أي علم رياضي)، صورة المنهج الفرضي الإستنباطي[1] كما سوف نرى بعد عرض المنهج التكويني.

المنهج التكويني

Méthode génétique/ Genetic Method، يقوم المنهج التكويني على أساس تحليل تطور الظواهر. وقد ظهر على أثر أخذ فكرة التطور مكان الأولوية في العلم في القرن السابع عشر، أي نظرية التفاضل في الرياضيات ونظرية ميل في الهندسة وفرضية كانط ولابلاس في نظرية الخلق، ونظرية التطور في علم البيولوجيا الخ. . . . كما أخذ بالمنهج التكويني في الفلسفة فصار يدفع جانباً وبشكل تدريجي المنهج التحليلي السائد قبلا، وغدا

(1) المرجع السابق نفسه ص 503 ـ 504.

واحداً من مناهج الرياضيات والمنطق المعاصرين. وهنا يتوجب علينا بناءً لهذا المنهج التكويني أن نحدد أولاً الأحوال الأولية للتطور، وثانياً المراحل الرئيسية للتطور وثالثاً الإتجاه الرئيسي أو الخط الأساسي للتطور. ويرمي هذا المنهج بشكل رئيسي إلى إثبات الصلات بين الظواهر في الزمن وفحص التحولات من الأشكال الأولى إلى الأشكال الأعلى. فالمنهج التكويني يتفوق على المنهج التجريبي، لأنه يسير في خطٍ موازٍ للتطور الفعلي، متخذاً منه معياراً لسلامة الأفكار الناشئة. وبالرغم من ذلك وبالرغم من مزايا المنهج التكويني، فإنه في الواقع لا يصل إلى كل أعماق تعقيدات عملية التطور. لذلك فإذا ما استخدم وحده، من دون دعمه بمناهج أخرى يؤدي إلى الخطأ ويحرّف ويبسط الحقائق، كما يتحول هو نفسه إلى نزعة تطورية بدائية. إنما هناك ناحية مهمة لهذا المنهج التكويني وهو توطده في العلم الحديث كعنصر من عناصر المنهج الجدلي[1].

المنهج الفرضي - الإستنباطي

Méthode hypothetico-détuctive/ Hypothico-Deductive Method،

يعتبر هذا المنهج، الذي ورد في إستعراضنا المنهج الإستنباطي، وسيلة توضح بها عدة قضايا فرضية، يتم إخضاعها للتحقيق عن طريق إستدلال النتائج بالإستناد إلى المعارف الصحيحة المتاحة أو مقارنة هذه النتائج بالوقائع. وهذا المنهج الفرضي - الإستنباطي هو عنصر هام للغاية في مناهج البحث العلمي، ويستخدم مرتبطاً بعدد من العمليات المنهجية، في مقارنة الوقائع، ومراجعة المفاهيم القائمة، وتكوين مفاهيم جديدة، وموافقة الفروض مع الآراء النظرية الأخرى الخ وبالتالي فإن «فلسفة العلم» عند الوضعية الجديدة تخطىء عندما ترفع هذا المنهج الفرضي - الإستنباطي إلى مرتبة المنهج المطلق وتصفه بأنه العملية المنهجية الجوهرية الوحيدة من وجهة نظر المنطق[2].

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 505.

(2) المرجع السابق نفسه ص 506.

المنهج البنائي

،Méthode Constructive (génétique)/ Constructive (Genetic) Méthod

وهو منهج من مناهج البناء الإستنباطي للنظريات العلمية. وهذا المنهج البنائي لتطور نظرية ما، هو على عكس المنهج البديهي، يعمل على التقليل إلى الحد الأدنى للقضايا والحدود غير المعرّفة مما هو أولي ولا يقبل الرهان، في إطار النظرية. وهنا فإن الغرض الأساسي الذي يسعى إلى تحقيقه هذا المنهج النبائي يقوم على الإنشاء المتسلسل للأشياء المتناولة كنظام، والعبارات الخاصة بهذه الأشياء. فالمهمة التي تواجه الأشياء الأولية لنظرية ما، وتكوين نظرية جديدة تحدث عن طريق كيان من القواعد والتعريفات الخاصة. وتستخرج جميع العبارات الأخرى للنظام من الأساس الأولي بواسطة إستدلال خاص يميز النظريات البنائية ويقوم على مبدأ الإستقراء الرياضي. وهذا المنهج البنائي لا يطبق الآن إلا على العلوم الصورية وعلى بناء الهندسة التكوينية[1].

المنهج الذاتي في علم الإجتماع

،Méthode Subjective en sociologie/ Subjective Method sociology

وهو منهج مثالي ينظر إلى المجتمع باعتباره يقوم على نشاط الأفراد المميزين البارزين ويتجاهل بالمقابل القوانين الموضوعية للتطور الإجتماعي كما ينكر الدور الحاسم، حسب الماركسية، للجماهير في التاريخ. وبالتالي فهو منهج يعادل المذهب الارادي[2] وهو الاتجاه المثالي في الفلسفة وعلم النفس والذي يعتبر الإرادة الأساس الأولي للكون ويضعها مقابل القوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع. وينكر توقف إرادة الإنسان على البيئة[3]. أما الماركسية فترفض النزعة الإرادية وتبين الطبيعة النسبية للإرادة الحرة. وتعتبر الإرادية مستمدة من القوانين الموضوعية لتطور الطبيعة والمجتمع[4].

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 504 ـ 505.

(2) المرجع السابق نفسه ص 505.

(3) المرجع السابق نفسه ص 17.

(4) المرجع السابق ص 18.

وقد كان دعاة هذا المنهج الناشطون في روسيا من الشعوبيين أمثال ف. لافروف وميخاليوفسكي وغيرهما من الذين أعلنوا أن التاريخ هو من صنع «المفكر الناقد»، وبالتالي كان موقفهم سلبياً إزاء المبادرة الثورية للجماهير ومخططات الإرهاب الفردي ضد رجال الدولة القيصريين. وقد قام لينين بنقد عميق لهذا المنهج في مقالة له بعنوان «من هم أصدقاء الشعب وكيف يحاربون الديمقراطية الإشتراكية». كما تنبغي الإشارة إلى أن معظم علماء الإجتماع الذين يأخذون بهذا المنهج يدينون في معظم الأحيان بنظرية النخبة التي تقول بأن التاريخ توجهه إرادة مجموعة صغيرة من «المختارين» وبشكل خاص، رجال الأعمال (هـ. ماجد و ج. شومتر وغيرهما)[1].

المنهج العملي (علم الإجتماع)

Praxiologie/ Praxiology، وهو أحد التعاليم التي تدخل في إطار علم الإجتماع العملي. وهو بالتالي منهج لبحث الأفعال المختلفة أو مجموعات الأفعال على أساس فأعليتها. مؤسسه هو تادوتش كوتار ينسكي رئيس أكادمية العلوم البولندية. ويعتبر هذا المنهج واحداً من مناهج البحث الإجتماعي الحديث. يكمن جوهر هذا المنهج في البحث والوصف العملي (والتاريخي) للعادات ووسائل العمل المختلفة، بغرض كشف عناصرها المكونة، والتوصل من ثمَّ إلى توصيات عملية مختلفة. كما يدرس هذا المنهج تاريخ هذه المقولات ويقوم بأبحاث محدّدة في عمل الهيئات الجماعية، كما يحلل أشكال تنظيم العمل وتخصصه ودور العوامل الذاتية (والموضوعية أحياناً إنما بشكل أقل) في تغير تنظيم ودرجة فاعلية العمل. كما يدرس هذا المنهج التفاعل بين الافراد، وبين الأفراد والجماعات في عملية الإنتاج. وانتشاره هو في نطاق بولونيا إلى حد ما[2].

المنهج الفني

Méthode Artistique/ Artistic Method، وهو طريقة معينة، تحددت

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 505.

(2) المرجع السابق نفسه ص 505 ـ 506.

تاريخياً، للتأمل في الوجود والواقع، وللتعبير عن موقف الإنسان الجمالي تجاه العالم، وبالتالي فهو منهج لفهم وتصوير الواقع في صورة فنية. فالمنهج الفني هو وسيلة لتجسيد وتأكيد مثل أعلى جمالي معين، كما يتضمن كل منهج فني انتقاءً وتعميماً وتقديراً لحقائق الحياة وظواهرها. وتتوقف طبيعة واتجاه منهج فني معين أو آخر ودرجة مقدرته على فهم وعكس حياة الناس بصورة فنية، كما تتوقف العلاقة بين الفرد والمجتمع الخ. . . . على الظروف الإجتماعية السياسية والروحية لتطور الجنس البشري، وذلك في كل مرحلة تاريخية معينة وأيضاً على الدور الموضوعي الذي تلعبه طبقة أو أخرى في حياة المجتمع، وموقف هذا المجتمع من الفن. كما يرتبط كل منهج فني وثيق الإرتباط بالنظرة العامة التي ينظر بها إلى العالم ـ تقدمية أو رجعية ـ بحيث تنعكس إيجاباً أو سلباً على الفنان. إنما هذه العلاقة هنا هي متداخلة ومتناقضة جدلياً، بحيث يتغلب فيها الفنان على بعض حدود آرائه الذاتية نتيجة لقوة منهجه الواقعي وكما برهن انجلز على ذلك في حالة بلزاك[1].

المنهج الهندسي في الفلسفة

Méthode géométrique en philosophie / Geometric Method in phylosophy، وهو مستخدم على نطاق واسع، بالرغم من أنه غير دقيق وذلك للدلالة على المنهج البديهي، الذي مر معنا، من أجل وضع النظريات الفلسفية. الفيلسوف سبنوزا كان من أبرز أنصاره، فقد صاغ مؤلفه الرئيسي «الأخلاق» على أساس هندسة إقليدس واضعاً في البداية التعريفات والمسلمات الضرورية، ثم يأخذ بالبرهنة على النظريات الرياضية التي تنتج عنها. في وقتنا الحاضر تبدو هذه النظريات مصطنعة، إنما غرض سبينوزا كان التأكيد على ضرورة التداخل بين أجزاء الكون والذي بمقدور معرفتنا، حسبما يرى، البرهنة عليه. أما ديكارت الذي تأثر مؤلفه «مقال في المنهج» واضح التأثر بالهندسة، فقد جعل قيمة كبيرة للغاية للمنهج الهندسي هذا. وقد ذهب إلى حد التسليم بأن الوضوح والتمييز، وكلاهما من السمات

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 506.

الملحوظة للبديهيات الهندسية، هما معيار السلامة لكل معرفة. أما مالبرانش فيلاحظ في كتابه، في «البحث عن الحقيقة» الميل الطبيعي لدى الإنسان إلى الخطأ، فيوصي بالأخذ بالمنهج الهندسي في الميتافيزيقيا، بمعنى الفلسفة التأملية، ليصبح من الممكن استنباط كل النتائج من قضاياها البديهية القليلة[1].

إذن نحن أمام العديد من المناهج أو الطرق. ومع ذلك، ورغماً عن البعد العملي للمنهج، فلا نلمس الأثر البيّن الواضح فيما بين المنهجية والمنهج، على إعتبار أننا لمسنا البعد النظري في المنهج من خلال إرتباطه بالقانونية التي يفترض به أن يبرهن عليها بعمليته. وهذا يعود، حسبما نرى، إلى جدلية العلاقة بين العملي والنظري (بين المنهج والمنهجية)، ولكون النظري في نهاية المطاف هو مستمد من العملي. على أن الأمر يبين ويتضح لنا في الفكروية (الأيديولوجيا) النابعة من فلسفة معينة ـ من نظرة معينة إلى الوجود. فتصبح المنهجية بالتالي الإطار الفلسفي والمنطقي والفكروي في آن لإحدى النظرتين المعروفتين إلى الوجود: النظرة المادية والنظرة الميتافيزيقية والتي استعرضنا في الفصل السادس. فنصبح بالتالي أمام المنهجية الماركسية والمنهجية البورجوازية. وإطار كل من هاتين المنهجيتين يحتضن العديد من المناهج المشار إليها آنفاً وغيرها حسب العلوم المعنية بموضوع البحث وضعية كانت أم إنسانية.

فإذا أخذنا على سبيل المثال ـ الجغرافيا الإقتصادية ـ نجد أنفسنا في إطار منهجيتها البورجوازية تجاه خمسة مناهج هي: المنهج الإقليمي، المنهج المحصولي أو السلعي، المنهج الحرفي، المنهج الأصولي والمنهج الوظيفي. وغالباً ما يُعمل بهذه المناهج مشتركة، كما هي في الواقع الحياتي المعاش. وهي ذات صفة تطبيقية أكثر منها نظرية، لا سيما الثلاثة الأولى منها، الأمر الذي يستنتج منه استحالة صياغة نظرية منهجية موحّدة بالنسبة للجغرافيا الإقتصادية البورجوازية، في حين أن الأمر ممكن بالنسبة للجغرافية الإقتصادية الماركسية. هذا مع الإشارة إلى الأخذ بها ـ المناهج

(1) المرجع السابق نفسه ص 507.

الخمسة المشار إليها ـ بمجموعها في المنهجية الماركسية، إنما مؤقلمة بشكل وظيفي لغرض بناء الإقتصاد الإشتراكي، فتصبح بالتالي وسائل في إطار المنهجية الماركسية.

مع ذلك فيما يلي عرض مفصل لمناهج الجغرافية الإقتصادية (الفصل الثامن) وكذلك السياسية (الفصل التاسع) لمزيد من الإيضاح للناحية العملية للمنهج بعدما عرضنا، فيما سلف، ذلك بالنسبة للعلوم الإجتماعية (الفصلين الرابع والخامس).

الفصل الثامن

مناهج الدراسة في الجغرافية الإقتصادية

إن معظم دراسات الجغرافية الإقتصادية الحديثة تتفق على الأخذ بالمناهج الرئيسية الخمسة التالية، ولكل منها مؤيدون ومحبذون أو معارضون.

1 ـ المنهج الإقليمي.
2 ـ المنهج الحصولي أو السلعي } المنهج الموضوعي
3 ـ المنهج الحرفي.
4 ـ المنهج الأصولي.
5 ـ المنهج الوظيفي[1].

الواقع أننا أصبحنا هنا تجاه الجغرافية الإقتصادية التطبيقية أو ما يطلق عليه أيضاً لدى كثير من الجغرافيين والباحثين «الموارد الإقتصادية»، خصوصاً إذا ما وضعنا جانباً المنهج الوظيفي. إنما ضرورة البقاء في إطار المنهجية المقارنة، التي اعتمدناها في الدراسة والبحث، يفرض علينا استعراض هذه المناهج الجغرافية الإقتصادية المذكورة، سيما وأن التطبيق ـ الملموس ـ هو المنطلق للوصول إلى النظري، بالرغم من العلاقة الجدلية

---

(1) د. عاطف علبي، الجغرافية الإقتصادية والسياسية (والجيوبولتيكا) والسكانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، طبعة أولى، بيروت 1989، ص 79.

بينهما، بالإضافة إلى وجود المنهج الوظيفي كما أسلفنا. بعد ذلك نعود إلى استعراض المنهج الماركسي.

المنهج الإقليمي

وهو كما يدل عليه نعته يهتم بالدراسة الإقتصادية ـ بمعنى الموارد الإقتصادية ـ لمنطقة ما أو إقليم محدّد من سطح الكرة الأرضية. وذلك بغرض إبراز الملامح الإقتصادية العامة لهذا الاقليم وتبيان شخصيته المميزة له عن غيره من الأقاليم المجاورة. وقد «يشمل هذا الاقليم الإقتصادي مناطق واسعة من سطح الأرض تتمثل في قارة أو في قارتين من قارات العالم مثل إقليم ما كان الإتحاد السوفييتي أو في جزء من قارة أو في جزء من دولة ما[1]».

كما تنبغي الإشارة إلى أن التقسيم الإقليمي ليس بثابت، في الكثير من الحالات، وذلك لطبيعة الحدود نفسها، إذ أن الحدود الطبيعية لا تظهر، أحياناً كثيرة، كحدود فاصلة واضحة المعالم، بل تظهر في صور مناطق إنتقالية واسعة بين إقليم وآخر. بالإضافة إلى ذلك فالحدود البشرية ليست بثابتة أيضاً كما أنها أقل وضوحاً واستمراراً من الحدود الطبيعية.

ومثالنا على ما ذكرنا بالنسبة لتحديد الإقليم «إقليم دلتا النيل» في مصر، والمتميز عن غيره من الأقاليم الإقتصادية الأخرى في البلاد. ويتناول الباحث في الدراسة هنا أثر كل من الموارد الطبيعية والبشرية في الإستثمار الإقتصادي للإقليم وتكوين تركيبه الإقتصادي العام.

كما يساعد المنهج الإقليمي على إبراز القيمة الإقتصادية للإقليم، وبالتالي «فمثل هذا المنهج يعطي الدارس في النهاية قيمة حقيقية للإقليم الذي يدرسه. فهو يوضح التشابك الإقتصادي في الإقليم مبيناً تكامله أو نواحي النقص فيه»[2]. كذلك فإن المنهج الإقليمي المذكور يساعد على

---

(1) د. حسن أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية، آسية الوسطى وعالم المحيط الهادي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الخامسة، بيروت 1979 ص 44.

(2) نصر السيد نصر، قواعد الجغرافيا الإقتصادية، القاهرة 1960، ص 19 ـ 20.

معرفة إمكانيات موارد الإقليم الطبيعية التي تساعد على المساهمة، في المستقبل القريب أو البعيد، في تقدم الحضارة البشرية ودفعها إلى الأمام، في معارج الرقي والتقدم، وبالتالي إيضاح اللوحة الإقتصادية العامة للإقاليم الإقتصادية في العالم، الأمر الذي يؤدي إلى إظهار أوجه الشبه وكذلك الإختلاف فيما بين الأقاليم الإقتصادية في هذا العالم. وتسهم الدراسة الإقتصادية هنا في جمع المعلومات المختلفة، التي تهم المختصين في شؤون التخطيط والتنظيم الإقليميين، وإيضاح المشاكل الإقتصادية والإجتماعية للأقاليم، كبناء الطرق والجسور والموانيء والمطارات وإصلاح الأراضي البور والعناية الصحية الخ . . .، ومن ثم إقتراح الحلول بالطرق السهلة الإقتصادية المتكافئة مع إمكانيات الأقليم المعني وحاجاته.

كما تنبغي الإشارة إلى أخذ بعض الكتاب بالمنهج الإقتصادي الإقليمي تحت تأثير الشعور القومي. وهنا يرتبط المنهج الإقليمي بالظروف السياسية ومحاولة إظهار الشعور القومي للدول المختلفة. وغالباً ما تساهم حكومات الدول المعنية هنا في إظهار الشعور القوي لشعوبها فتصدر الأطالس الأقليمية الإقتصادية لهذه الغاية (أطلس اسكتلندا عام 1895 وأطلس فنلندا عام 1899 وأطلس كندا عام 1906 وغيرها)، كما تساعد الباحثين في أعمالهم الإقتصادية الإقليمية، التي تظهر الشخصية القومية للإقليم (الدراسات الإقتصادية للوطن العربي وما كان الإتحاد السوفييتي والمعسكر الشيوعي والقارة الهندية الخ . . . .). وهذا يذكرنا بالجيوبوليتكا، على أثر تضخيم الموضوع هنا، بحيث ينمو على الديمغوجيا والكذب وغش الخرائط الخ. . . .

وقد ازدادت أهمية المنهج الإقليمي في الدراسات الإقتصادية، بعد الحرب العالمية الثانية وظهور التكتلات الإقتصادية الكبرى، التي لها تأثيرها الملموس في الإقتصاد العالمي، أمثال السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاضد الإقتصادي، الذي زال مع زوال المعسكر الإشتراكي، والمنطقة الأوروبية للتجارة الحرة، التي اندمجت في الإتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة بين دول أميركا الوسطى والسوق العربية المشتركة، التي لم تبصر النور لتاريخه الخ. . .).

هذا وتنبغي الإشارة بمناسبة الحديث عن المنهج الإقليمي، إنما لنا عودة إليه في المنهجية الماركسية، التي يعتبر محورها الأساسي والمبدأ الأول والأساسي كذلك من مبادئها الثلاثة، وإن كان بمضمون آخر غير الذي عرضنا الآن، تنبغي الإشارة إلى أن الجغرافيا الإقتصادية في بداياتها الأولى وانطلاقاً من زمن العالم الجغرافي كارل ريتر (C. Ritter) كانت عبارة عن توزيع الإنتاج في العالم توزيعاً محصولياً، مما أدى إلى ظهور الجغرافية التجارية. على أن مبدأ السببية اتسع الأخذ به في البحث في الجغرافيا الإقتصادية فيما بعد، وبه فسر نشوء الصناعة في مكان ما، لارتباطها بمصادر الثروة المعدنية أو الطاقة المحرقة في هذا المكان نفسه.

وبعد مبدأ السببية هذا ظهر مبدأ آخر أهم وأشمل هو مبدأ التفاعل المتبادل بين المكان الطبيعي والإنسان. وقد تجلى هذا المبدأ بوضوح كلي لدى الجغرافيين الألمانيين لوتجز (1921) وهاسنجر (1933). ولوتجز هو واضع مصطلح «الإقليم الإقتصادي» (Economic Rogion)[1] إنما بغير معناه في النظام الإشتراكي بالطبع. وقد عرّف ماكرتي (M. H. Macarty) الإقليم الإقتصادي على أنه «مناطق جغرافية تتفق فيما بينها بأنها في نفس مرحلة التقدم الإقتصادي» وقد قسّم مراحل التقدم الإقتصادي إلى مرحلة الصيد والجمع والإلتقاط ومرحلة استخراج المعادن ومرحلة الرعي - بدائي وعلمي - ومرحلة الزراعة ومرحلة الصناعة ومرحلة التجارة والخدمات[2] أوضح هاسنجر هذه الفكرة مؤيداً مصطلح الإقليم الإقتصادي قائلاً «إن مهمة الجغرافيا الإقتصادية هي دراسة العلاقة بين الإقتصاد والمكان الجغرافي، وهدفها يجب أن يكون تقسيم سطح الأرض إلى أقاليم إقتصادية ودراسة أشكال ومميزات هذه الأقاليم»[3].

(1) نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الإقتصادية، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، دار النهضة العربية، بيروت؛ انما مقدمة الطبعة الثالثة مذيلة بعنوان وتاريخ الدوحة - مسقط 20 - 10 - 1972، ص 17 - 18.

(2) نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الإقتصادية ص 18.

(3) نقلاً عن المرجع السابق نفسه ص 18.

المنهج المحصولي أو السلعي

إن هذا المنهج أقدم وأسهل مناهج الدراسة في الجغرافيا الإقتصادية ويكاد لا يخلو كتاب في الجغرافيا الإقتصادية منه عند معالجة محصولية الإنتاج لمختلف السلع. وقد شكل جوهر الجغرافيا التجارية، التي سبقت الجغرافيا الإقتصادية، كما أشرنا إلى ذلك آنفا. وهو يهتم بدراسة سلعة معينة من الموارد الإقتصادية من حيث توزيعها الجغرافي ومناطق إنتاجها الرئيسية وكذلك استهلاكها الخ.... بكلمة كل ما يشكل إطار الجغرافيا الإقتصادية التطبيقية أو الموارد الإقتصادية في نهاية المطاف، وهي التسمية الأصح، سيما وأنها تمييز بارز هام للجغرافيا الإقتصادية التطبيقية عن الجغرافيا الإقتصادية النظرية.

وبالإمكان تحديد العناصر الأساسية التي يأخذ بها الباحث، عندما يتناول المنهج المحصولي أو السلعي بالدراسة لسلعة ما، بالإجابة عن الأسئلة التالية:

أين يمكن إنتاج السلعة؟

أين تنتج السلعة فعلاً؟

لماذا تنتج السلعة في بعض المناطق ولا تنتج في بعضها الآخر؟

كيف يتم إنتاج السلعة؟

فبناء عليه تنحصر الإجابة الكاملة، في دراسة سلعة إقتصادية ما، باتباع المنهج الموضوعي بالإستفسار بأدوات الإستفهام التالية:

أين يمكن؟ أين يوجد؟ لماذا؟ كيف؟

ففي دراسة شو لغلة معنية ما زراعية أو معدنية، نجده، يبدأ بالتعريف بطبيعة الغلة والنواحي التي تستخدم فيها مع الإشارة إلى تاريخ ظهورها واستخدامها، ثم ينتقل إلى تفصيل العوامل المختلفة التي يشترط توفرها في إنتاج هذه الغلة وتطبيق هذه العوامل على جهات العالم المختلفة لتحديد أيها أصلح لإنتاجها. ثم يميز بين من ينتجها فعلاً ومن لا ينتجها من هذه المناطق الصالحة، موضحاً الأسباب في كل حالة سواء كانت طبيعية أم بشرية، كالتعرض لأمراض معينة أو آفات أو حدود بشرية خاصة. ثم ينتقل

إلى تفصيل كيفية إنتاج هذه الغلة في كل منطقة، مع توضيح مركز كل منطقة في عالم الإنتاج. وهنا يشير إلى جميع مراحل الإنتاج، التي تمر بها السلعة، حتى تصل إلى يد المستهلك الأخير. ويختم الدراسة بتوضيح مراكز القوى الرئيسية في العالم في إنتاج هذه السلعة[1].

كما أن شو، الذي أطلق على المنهج المحصولي إسم المنهج الموضوعي (المتضمن السلع والحرف وبالتالي المنهجيين السلعي والحرفي) يقسمه إلى قسمين:

المنهج المحصولي العام، الذي يقوم على دراسة المحصول الواحد (أو السلعة الواحدة) في العالم ككل، بدأً بالشروط الطبيعية والبشرية للإنتاج فيها وانتهاءً بالإستهلاك، مع الايضاح في الوقت نفسه لمراكز القوى الرئيسية في الإنتاج والتجارة.

- المنهج المحصولي الإقليمي، وهو يتناول النشاط الإقتصادي المرتبط بغلة معينة في منطقة بالذات، وقد اختار شو لتوضيحها نطاق الذرة في الولايات المتحدة الأميركية. فدرس الذرة كغلة تدخل ضمن دورة زراعية تشمل مجموعة من الغلات - تدرس ربما بتفصيل أقل - ثم درس كل ما يقوم على هذه الغلة من نشاط إقتصادي في المنطقة، زراعياً كان أم صناعياً. فتربية الحيوان وصناعة حفظ اللحوم تدخل في دراسة الجغرافيا الإقتصادية لنطاق الذرة في الولايات المتحدة الأميركية[2].

فكما نرى يوجد هنا تداخل في المنهج المحصولي أو السلعي مع المنهج الإقليمي، كما كان الأمر بالنسبة للمنهج الإقليمي في دراسته للمحصول أو السلعة. فالواقع أن المناهج هنا لتوافقية الدراسة والبحث تستعرض منفردة، أما الحياة، فكما يبدو لنا وكما هو واقع الحال، فتشملها متداخلة مع بعضها البعض، في واقعيتها المعاشة.

المنهج الحرفي

وهو يهتم بدراسة أوجه النشاط الإقتصادي للإنسان على سطح

---

(1) نقلاً عن نصر السيد نصر، قواعد الجغرافيا الإقتصادية ص 22.

(2) المرجع السابق نفسه ص 22 - 23.

الأرض، أو بمعنى آخر دراسة الحرف التي يقوم بها الإنسان، مثل الصيد والرعي والزراعة والتعدين والصناعة والتجارة، حيث تدرس العوامل الجغرافية، التي أدت إلى ظهورها وأسباب استمرار البعض منها في إقليم ما وتغيرها في آخر.

كما تنبغي الإشارة إلى الأخذ بالحرف هنا في الترتيب التاريخي، بمعنى الأقدم فالأحدث. ويعتبر كتاب جونز وداركنفالد[1] بعنوان الجغرافيا الإقتصادية مثالاً واضحاً لهذا المنهج، حيث تناول المؤلفان الموضوع حرفياً مبتدئين بالصيد البري والبحري فالحرف العائدة للغابات وصناعة الأخشاب تليها تلك المرتبطة بالرعي القديم فالحديث ثم حرفة الزراعية فالتعدين فالصناعة وأخيراً التجارة والنقل.

والشيء الأهم هنا هو الإشارة للتطورات التكنيكية والتكنولوجية لكل حرفة منذ عرفها الإنسان، في الزمن البعيد حتى الأخذ بها بأحدث تكنيك العصر الحديث. فمثلاً الصيد البحري يدرس على حدة الصيد بالوسائل القديمة عند الجماعات البدائية ثم الصيد التجاري الذي يستخدم السفن والشباك الميكانيكية ووسائل التعليب الآلية. أما بالنسبة للزراعة فيدرس المؤلفان الزراعة البدائية فالزراعة من أجل الإكتفاء الذاتي ثم الزراعة من أجل التبادل، حيث يدخل العامل التجاري أو الزارعة من أجل الإنتاج البضاعي. وهما يخصصان من أجل الإنتاج البضاعي والزراعة التجارية قسمين كبيرين هما الزراعة التجارية في الإقليم المداري وزراعة محاصيل الألياف، حيث داخل كل قسم يدرسان كل محصول على حده مثل الكاكاو والبن والمطاط والقطن والكتان والحبوب الخ...

ومع ذلك فهما لا يقتصران على المنهج المحصولي أو السلعي، كما نرى في هذا المثل، بعد الأخذ بالمنهج الحرفي، الذي تبدى كتاريخ تكنيك وتكنولوجيا الحرف في العالم، بل يأخذان بدراسة أنواع أخرى من الزراعة، في الإطار الإقليمي، كزراعات إقليم البحر الأبيض المتوسط وزراعة الحبوب الغذائية في الإقليمين الجاف وشبه الجاف والزراعة المختلطة، بمعنى مع

---

(1) C.F. Jones and G.G. Darkenwald, Economic geography, N.Y. 1954.

تربية الحيوانات في إقليم شمال غرب أوروبا وكذلك كندا.

يستنتج مما استعرضنا وذكرنا واقعية هذه المؤلفين لأخذهما بأكثر من منهج في الدراسة والبحث، حسب الحاجة التي تستوجب ذلك. لكنهما لا ينفردان بهذه الرؤيا الواقعية في البحث العلمي، بل يشاركهما فيها العديد من الجغرافيين الإقتصاديين والباحثين، نذكر منهم على سبيل المثال الكسندر صاحب كتاب الجغرافيا الإقتصادية[1].

هذا وقد صنّف باترسون في كتابه «الأرض والعمل والموارد»[2] الذي يتناول أشكال الحرف أو الأنشطة الاقتصادية، صنّف هذه الأنشطة إلى ثلاث مجموعات هي:

- حرف المرتبة الأولى، حيث تناول نشاط الإنسان الإقتصادي المباشر على موارد البيئة الطبيعية كالجمع والإلتقاط والصيد البري البدائي والصيد البحري البدائي وقطع الأخشاب والزراعة والرعي والتعدين.

- حرف المرتبة الثانية، حيث يستغل الإنسان موارد المرتبة الأولى لإنتاج موارد جديدة عن طريق التصنيع، فيزيد بالتالي من قيمة سلع الأنشطة الإقتصادية ذات المرتبة الأولى التي يغير شكلها.

- حرف المرتبة الثالثة، حيث الحرف المتطورة كتقديم الخدمات التي تشمل النقل والمواصلات والإتصالات والتجارة والتوزيع والخدمات المالية والإدارية.

المنهج الأصولي

وهو كما يدل عليه نعته يهتم بالأصول، بالأسس والمبادىء والقوانين الإقتصادية ومستلزمات الإستثمار الإقتصادي للسلع المختلفة. فبالنسبة للزراعة مثلاً لابد من توفر المياه ـ بالري والمطر ـ وجودة التربة، بالإضافة إلى الايدي العاملة بالطبع، والتي لا غنى عنها للقيام بهذا النشاط. وبالتالي لا يمكن إقامة الأراضي الزراعية الواسعة النطاق في مناطق الصحارى

---

(1) J.W. Alexander, Economie geography, Prentice Hall, London 1963.

(2) J.H. Paterson, Land, Work and Ressources, Arnold, London 1972.

الجافة، الخالية من المياه، وكذلك في المناطق القطبية حيث الحرارة منخفضة لدرجة التجمد. كذلك الأمر بالنسبة للتعدين، إذ لا يمكن للإنسان أن يستغل المعادن أينما وجدت وكيفما وجدت. لذلك لا بد من توافر بعض الشروط الأساسية هنا، والعائدة لنسبة تواجد المعدن بحد أدنى في الخامات ولكيفية وجوده وتواجد الخامات - على السطح أو في العمق - وكذلك لكمية وحجم المعدن في التكوينات الصخرية، مما يحدد الإحتياطي. كل هذا بغض النظر عن الشوائب في الخامات وتوفر اليد العاملة وتوفر وسائل النقل وأثر الإستخراج على البيئة الطبيعية.

كما تنبغي الإشارة إلى أن هذا المنهج - المنهج الأصولي - نادراً ما يؤخذ به بمفرده، بل غالباً ما يكون مقروناً بالمنهج الموضوعي بشقيه السلعي والحرفي وممهداً الطريق له، على الأصول أو الأسس والقوانين الإقتصادية. وبذلك فهو يتناول في الأساس البنية الإقتصادية والعوامل المؤثرة بها طبيعياً وبشرياً وما ينتج عن ذلك من قوانين تتحكم في الإنتاج.

وبهذا الصدد يقسّم العالم الجغرافي هنز بيش في كتابة «جغرافية الإقتصاد العالمي»[1] العالم إلى أقاليم بشكل متداخل بمعنى يقسم العالم أولاً إلى أقاليم طبيعية لم يتدّخل فيها الإنسان وثانياً الى أقاليم تدخّل فيها الانسان، ثم يعود الى القسم الأول فيقسمه إلى أقسام، بالإستناد إلى إحتمالات الإستثمار المتوقعة في المستقبل، من قبل الإنسان بالطبع. وكذلك القسم الثاني يقسمه إلى أقسام، بالإستناد إلى مستوى درجة تدخل الإنسان وتأثيره، في الإقليم بالطبع. بعد ذلك داخل كل قسم من أقسام الأقسام، التي ذكرنا، يدرس كل من العوامل الطبيعية وكذلك البشرية، إنما في وحدة تأثيرتها المتبادلة، وأحياناً منفردة.

ويخص بيش الإنتاج الزراعي النباتي وكذلك الحيواني بهذا المنهج، نظراً للتداخل بينهما وكذلك للتداخل والتأثير الشديد للعوامل الطبيعية هنا على الإنتاج.

---

(1) H. Boesh, A Geography of World Economy, Van Nostrand Rainhold, London 1964, p.p. 113- 115.

وقد ورد هذا المنهج عند شو، عندما أشار إلى القوانين الأساسية، التي تتحكم في الإنتاج وذكر منها القانونين الأساسيين التاليين:

1 ـ ظروف البيئة الطبيعية تضع حدوداً واضحة لا مكانيته السكن والإنتاج في جهات العالم المختلفة أو أن إنتاج غلة بالذات يقتضي ظروفاً طبيعية معينة، وإذا حاولنا تطبيقها على جهات العالم المختلفة، أمكننا تحديد المناطق التي يمكن لهذه الغلة أن تنتج فيها وأمكننا أن نحذف المناطق غير الصالحة. وفي دراسة الإنتاج التعديني نجد شروطاً معينة تحدد طريقة الإستغلال وبالتالي تحدد التكلفة وحجم الإنتاج وعمره كما يتحدد شكل الإستقرار البشري في المنطقة[1].

2 ـ العوامل البشرية تلعب دوراً هاماً في تنوع الإستغلال وتحدد السكن والإنتاج في مناطق دون غيرها حتى ولو تشابهت في ظروفها الطبيعية. ومن العوامل البشرية التي يذكرها الأستاذ نصر وتؤثر على الإنتاج: المستوى الفني والمعيشي للسكان والاستقرار السياسي والإقتصادي أو الحرب والقلاقل والثورات والعقائد التي تساعد على الإتجاه إلى أنواع من الإنتاج أو الإنصراف عنها، مراكز الإستهلاك ودورهما في تحديد أنواع المحاصيل أو نوع التجارة أو تركز الصناعة فيها[2].

فكما نرى فنظرة هذا المنهج، بالرغم من الجدلية التي يأخذ بها، سيما عند بيش ـ تعود ـ بفصلها العوامل الطبيعية والبشرية في قانونين أساسيين، للتخلي عن الجدلية والخضوع للطبيعة في الأول لدرجة الحتمية وفي الثاني للإنسان لدرجة الإمكانية، بمعنى الحتمية الجغرافية والإمكانية الجغرافية. وهذا يناقض في الحقيقة الواقع الحياتي المعاش، حيث هناك فعل وردة فعل بين الإنسان والطبيعة. هناك علاقة جدلية بينهما. وهي في أساس المنهج الماركسي، الذي يرى في طريقة إنتاج الخيرات المادية المقرر، في نهاية المطاف وليس الطبيعة لوحدها من جهة والإنسان لوحده

---

(1) نقلاً عن نصر السيد نصر، قواعد الجغرافيا الإقتصادية ص 23 ـ 24.

(2) د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الإقتصادية ص 34 ـ 35.

من جهة ثانية. إنما الأولى يمكن أن تساعد أو تعيق وكذلك الثاني.

المنهج الوظيفي

بالإمكان إعتبار هذا المنهج من أحدث المناهج في دراسة الجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الإقتصادية بشكل خاص. وذلك لأنه ينطلق من التركيب الوظيفي للنظام الإقتصادي القائم، الأمر الذي يستتبع الأخذ بعين الإعتبار هنا التطور التاريخي والتأثير المتطور للمجتمع على الإنتاج وكذلك التجارة. وقد أدى هذا المنطلق إلى تبيان عدة مستويات لوظيفية النظام الإقتصادي أمكن ترتيبها حسب التسلسل التاريخي.

ففي المجتمعات البسيطة، حيث المزارع منعزلة عن بعضها البعض، فإن الإنتاج المحلي يكون لكفاية الحاجة المحلية في الإستهلاك. وبالتالي فإن الوظيفة الإقتصادية هنا للإنتاج وكذلك الإستهلاك، تكون في أدنى مستوى، لعدم تعقد وتشابك وظائف الإنتاج والتجارة والتسويق، وحتى شبهه انعدم هاتين الأخيرتين. هذا في حين أن الصناعة والخدمات تتصفان وتتميزان عن الزراعة بارتباطات وظيفية أكثر تعقداً وتشابكاً وتشمل القطاعات الإقتصادية الثلاثة في النظام الإقتصادي القائم.

بالإضافة إلى ما ذكرنا فإن الإرتباط الوظيفي للزراعة بالنظام الإقتصادي يكون بسيطاً وغير معقد، إذا ما كان الإنتاج فيها من أجل الكفاية الذاتية، في حين يكون معقداً متشابكاً، إذا ما كان الإنتاج فيها بضاعياً، بمعنى للسوق للتجارة المحلية أو الداخلية والخارجية أو الدولية.

كما أن هناك عدداً من العناصر الهامة داخل التركيب الوظيفي لأي نشاط اقتصادي، منها نظام ملكية الأرض الزراعية أو وسائل الإنتاج والمستوى الذي يعمل عليه الفرد داخل البناء الإقتصادي.

بالنسبة لنظام ملكية الأرض أو الوسائل الزراعية «نظراً للتطور التاريخي للملكية فإن وظائفها مختلفة تاريخياً ومكانياً، وبالتالي إرتباطاتها بالتركيب أو البناء الإقتصادي متغيرة وليست ثابتة. فعند معظم الشعوب الزراعية نجد ملكية الأرض وأدوات الإنتاج الأساسية فردية، ولكن عند الجماعات البدائية وفي بعض النظم السياسية المستحدثة تبدأ الملكية من

مستوى الجماعة والعشيرة ولا يصبح للملكية الفردية مكان ولا وظيفة داخل البناء الأقتصادي. وفي خلال عهود أمراء الإقطاع في أوروبا كانت الملكية الصغيرة والكبيرة تنتهي في وظيفتها إلى حدود القوانين الإجتماعية السائدة، التي كانت تشرع للإقطاعيين سلطاناً على المزارعين»[1].

أما بالنسبة للمستوى الذي يعمل عليه الفرد داخل البناء الإقتصادي: «ففي المجتمعات البدائية نجد الفرد يعمل على مستوى الجماعة والعشيرة، وفي مجتمعات الزراعة البدائية يعمل الفرد على مستوى مزرعته، وفي مناطق الزراعة الكثيفة في الدول المتخلفة ذات الإنتاج من أجل الكفاية الذاتية والمزارع المنعزلة يعمل الفرد أيضاً على مستوى مزرعته.

وفي هذه الحالات وغيرها فإن وظيفة الفرد بسيطة غير معقدة لقلة تشابكها بغيرها من الوظائف الإنتاجية. وعلى العكس من ذلك فإن الفرد في الدول المتقدمة يعمل على عدة مستويات من الوظائف نظراً لترابط الإنتاج في هذه الحالات بالسوق والإستهلاك الدوليين. ويزيد على ذلك أنه في الوقت الحاضر نجد الفرد في معظم الدول يعمل على مستويات عدة تبدأ بمستواه الفردي وتنتهي بالمستوى القومي أو الإقليمي أو الدولي»[2].

أولاً: هذا المنهج الوظيفي حديث ولا يوجد في كل كتب الجغرافيا الإقتصادية البورجوازية عكس المناهج السابقة التي استعرضنا والتي توجد في معظم الكتب البورجوازية للجغرافيا الإقتصادية.

ثانياً: هذا المنهج تخريج بورجوازي للمنهج أو بالأحرى المنهجية الماركسية من دون ذكرها وتشويه به للتسلسلية التاريخية للأنظمة الإقتصادية ـ الإجتماعية ـ المشاعية البدائية، الرق، الإقطاع الرأسمالية، الإشتراكية ـ عبر البحث في الملكية وفي مستوى الفرد وارتباطه بالانتاج.

فالنسبة للملكية يجري الحديث عن ملكية الأرض وأدوات الإنتاج

---

(1) H. Boesh, A geography of World Economy p. 10-17.
نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول الجغرافيا الإقتصادية ص 35 ـ 36.

(2) المرجع السابق نفسه ص 35 ـ 36.

المستعملة فيها ولا يرد ذكر وسائل الإنتاج في الصناعة وكذلك النقل وباقي الخدمات. كذلك الأمر بالنسبة للحديث عن الملكية وقرن عدم وجودها عند الجماعات البدائية ببعض النظم السياسية المستحدثة. هل صحيح أن المؤلفين ـ د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ـ الآخذين عن المؤلفين الإنكليز لا يعرفان هذا النظام الجديد بتفرعاته الثانوية، وليس النظم كما يذكران، ألا وهو الإشتراكية. بما فيها من خلافات غير جذرية بين الإتحاد السوفييتي والصين ويوغسلافيا بشكل أساسي، بالنسبة للمفهوم والنظرية الإقتصادية بالطبع، على اعتبار أن القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول الإشتراكية هو الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج. ويبدو أن كل ذلك قد أصبح اليوم في خبر كان أو من التاريخ.

أما بالنسبة لمستوى الفرد وارتباطه بالإنتاج فهي عبارة استحدثت لتحل، على ما يبدو لنا، محل الحديث عن تطور الإنتاج نتيجة تطور قوى الإنتاج إلى مستوى الإنتاج الجماعي في الدولة فالدولي ـ الإقليمي بين الدول في قارة معينة (السوق الأوروبية المشتركة، السوق الأفريقية الخ....)، فالدولي بين الدول على النطاق العالمي (الشركات المتعددة الجنسيات، شركات النفط العالمية، رأس المال المالي العالمي الخ..).

ثالثاً: هذا المنهج هو محاولة الإرتقاء إلى المستوى العام لتطور الجغرافيا الإقتصادية بإضافة ما هي عليه من مستوى رفيع في ما كان النظام الإشتراكي، إنما بقاموس بورجوازي متعمد، لعدم إعطاء الصدارة لهذا النظام الجديد ـ الإشتراكية والخوف من رؤية الحقيقة المتفوقة فيه على تلك التي في النظام الرأسمالي، وذلك فيما مضى.

فكما يتضح مما استعرضنا ومن بعض التعليقات والملاحظات التي سطرنا فإن هذه المناهج غير منفصلة عن بعضها البعض وغالباً ما يعمل بأكثر من واحد أو إثنين منها معاً. هذا مع الإشارة إلى إمكانية جمعها كلها للعمل بها مشتركة كما هي في الواقع الحياتي المعاش ـ في نطاقي العام والخاص أو الإقليمي. كما تنبغي الإشارة مجدداً إلى أنها ذات صفة تطبيقية ملموسة أكثر منها نظرية منهجية موحدة بالنسبة للجغرافيا الإقتصادية البورجوازية في حين الأمر ممكن بالنسبة للجغرافيا الإقتصادية الماركسية

كما سوف نرى. أخيراً لا بد من الإشارة إلى الأخذ بهذه المناهج التطبيقية بمجموعها في المنهجية الماركسية إنما مؤقلمة بشكل وظيفي لغرض بناء الإقتصاد الإشتراكي - فيما مضمى فتصبح بالتالي طرقاً أو مناهج تطبيقية في إطار أو المنهجية الماركسية.

إذن بالإمكان القول إن المنهجية البورجوازية، أقرب إلى الطريقة والوسيلة. فالواقع أن المنهجية الماركسية والمنهجية البورجوازية في أساس العديد في الطرق والوسائل والمناهج. وبالتالي فالمناهج البورجوازية الخمسة (الإقليمي، المحصولي، الحرفي، الأصولي، الوظيفي) هي طرق أو وسائل يُعمل بها في المنهجية الماركسية أيضاً كما ذكرنا آنفاً؛ الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن المنهجية البورجوازية بالضبط نظرياً كمنهجية فنراها في المفهوم الميتافيزيقي للوجود وبملموسية ملتصقة بالإقتصاد والسياسي البورجوازي حيث التبرير للإنعكاسات الإجتماعية للإستثمار الرأسمالي، أي الإستغلال الإجتماعي للطبقة العاملة من قبل الرأسماليين مالكي أدوات إنتاج.

هذا هو الأساس الذي يقوم على قانون الربح: القانون لأساسي للنظام الرأسمالي. وهذا هو المرتكز لكل الطرق أو المناهج التي رأينا في منهجية الجغرافيا الإقتصادية البورجوازية، في حين أن الأمر بالعكس بالنسبة للمنهجية الماركسية القائمة على الإقتصاد السياسي البروليتاري الذي يفترض به أن يقضي على الإستغلال الإجتماعي للطبقة العاملة بقضائه على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، والذي يشكل الأساس الذي يقوم عليه قانون التلبية القصوى لحاجات الناس المعيشية والتعايشية المتزايدة والمتنامية، القانون الأساسي للنظام الإشتراكي الذي تبخر اليوم على ما يبدو. وهذا هو المرتكز لكل الطرق أو الوسائل أو المناهج التي في المنهجية الماركسية (الموازين، الخرائط، الطرق الرياضية، الإحصاء الخ....) والتي تأخذ بها المناهج البورجوازية أيضاً.

منهجية الجغرافيا الإقتصادية الماركسية وطرقها

فالجغرافية الإقتصادية هنا من العلوم الإجتماعية ومنهجيتها العلمية

والنظرية هي الجدلية الماركسية ـ اللينينية. وهذه المنهجية تحدد بشكل عام أسلوب تناول الظواهر المدروسة وتستعمل في الوقت نفسه كأساس لمجموعة من الطرق العلمية المختصة المستعملة في الجغرافية الإقتصادية للدراسة الملموسة وحل المسائل المتعلقة بالتوزع العقلاني للإنتاج الإشتراكي وتنظيم قسمة العمل الإجتماعي على مستوى البلد في ما كان الإتحاد السوفييتي والبلدان الإشتراكية.

فالنظرية الماركسية ـ اللينينية تشكل الأساس للجغرافيا الإقتصادية، من أجل إلقاء الضوء الكشاف على القوانين الإقتصادية العاملة في المكان، من أجل تطبيق المؤشرات الكمية والحسابات الدقيقة الرامية الى تحديد الفرص الإقتصادية الهادفة إلى تقييم الأقاليم والخيرات الطبيعية والموارد المادية والبشرية وأيضاً إمكانيات هذا التنظيم أو ذاك في التوزيع الإقليمي لقوى الإنتاج وتطورها. كما أن هذه النظرية تسمح بتقدير دور التكنيك في الجغرافيا الإقتصادية، بأكثر ما يكون من الدقة، وأيضاً باستشفاف التطور العلمي والتكتيكي، وبالتالي وضع التوقعات الجغرافية العلمية.

وبالمناسبة فكل من ماركس وإنجلز ولينين لم يكونوا من الجغرافيين ولا الجغرافيين الإقتصاديين وأعمالهم كلهم تتواجد بالأفضلية، في نطاق الفلسفة والإقتصاد والسياسي والتاريخ والإحصاء وغيرها من العلوم الإجتماعية. إنما الظاهرة الإجتماعية الجغرافية الإقتصادية للبحث تصل إلى درجة عالية من الأهمية وكذلك الوقائع المدروسة من قبل الجغرافيا الإقتصادية تتداخل بشكل عضوي في الأنظمة الإجتماعية، بحيث أن كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية أعاروا الإنتباه للعديد من المسائل الجغرافية بشكل عام والجغرافية ـ الإقتصادية بشكل خاص، مما أدى إلى جعل أعمالهم تعج بالأفكار والتماثلات والوقائع، التي تعود للجغرافيا الإقتصادية.

والجغرافيا الإقتصادية السوفيتية تنطلق من واقع كون طريقة إنتاج الخيرات المادية هي العامل المقرر لتطور وتوزع الإنتاج الإجتماعي. وهي تدرس عمليات توزع الإنتاج في إطار تطورها وردود الفعل المتبادلة فيما بينها وكونها شروطاً لبعضها البعض. كما أنها تدرس المستوى الحالي

لتطور الإنتاج في البلاد وتوزعه بالمقارنة مع المستويات السابقة لتطوره وتوزعه وكذلك اللاحقة المتوقعة في المستقبل، في إطار الإتحاد السوفييتي بمجموعه وكذلك مختلف أقسامه. وفي الوقت نفسه تهتم الجغرافيا الإقتصادية بالتوزع الجغرافي للخيرات الطبيعية وكذلك الإختلاف في الظروف الطبيعية وأيضاً توزع السكان وخصائصهم الوطنية الثقافية الخ...[1]، وتستعمل لتجسيد ذلك مختلف الطرق فما هي؟ مع الإشارة إلى أن كل ذلك قد غدا من التاريخ.

طرق أو مناهج البحث في الجغرافيا الإقتصادية الماركسية وخصائصها

تستعمل الجغرافيا الإقتصادية وبشكل واسع طرق البحث التاريخية والخرائطية والمقارنة والأحصائية والرياضية وغيرها، مما يؤخذ به أيضاً في العلوم الأخرى. فمن الصعب أن نجد اليوم علماً لا يستعمل الإحصاء والرياضيات. كما أن الطريقة التاريخية دخلت في كل العلوم دون استثناء. أما الطريقة الخرائطية، الأكثر ما يكون خاصية بالعلوم الجغرافية، فقد أصبحت وسيلة تحليل علمي في التاريخ والجيولوجيا والبيولوجيا والجيوكيميا وغيرها من العلوم. والشيء نفسه يقال بالنسبة للطريقة المقارنة أو المنهج المقارن الذي أفردنا له فصلاً خاصاً.

فالمجمع الأصيل بين الطرق المذكورة، في الجغرافيا الإقتصادية، يؤخذ به لدراسة تشكل الشبكات والأنظمة والبنى المكانية الإقليمية، التي يخلقها المجتمع خلال تاريخه، وفي الوقت نفسه دراسة مستويات تطورها، من أجل الوصول إلى قوانين تشكلها وتطورها وطرق التوقع فيها ووسائل بنائها وإدارتها. هذا مع الإشارة إلى التدرج في الدراسة من البسيط إلى

---

(1) لتجسيد هذه الإهتمامات بشكل ملموس في مهام بالإمكان مراجعة كتاب Alexei Lavrichtchev, Geographie economique) de L'U.R.S.S., Editions du progrés, Moscou, 1968 traduit du Russe, Introduction p. 67 حيث يبرز شبه تاريخ عملية بناء الإشتراكية في الإتحاد السوفيتي، إن صح التعبير والتي تبخرت اليوم ويجب الأنتظار كثيراً لعودة مثل هذا البناء ولو متأقلماً مع المستجد من الظروف التاريخية على النطاق العالمي وكذلك الإقليمي وحتى المحلي.

المعقد. كما أن غرض البحث في الجغرافيا الإقتصادية يقوم على الإنتقال من الظاهرة في المكان إلى الظاهرة في الزمان وبالعكس من التحليل التاريخي إلى التحليل الجغرافي. والطرق الرياضية تلعب هنا دور الجمع أو بالأحرى الربط للخصائص الجغرافية والتاريخية لنفس الظاهرة موضوع الدراسة، إنما في وحدتها الجدلية، في تكاملها المتناغم. وبالمناسبة فدراسة التحركات السكانية، في الجغرافيا الإقتصادية، تُبرز أوضح ما يكون العلاقات المكانية ـ الزمانية أو الزمكانية (الجغرافية ـ التاريخية). كما للجغرافيا الإقتصادية تشطيرها الجيو ـ إقتصادي في المكان والزمان. ويبرزها الأمر بأوضح ما يكون في عملية تقييم الأقاليم (الولايات المتحدة الأميركية ومختلف مراحل استصلاح الأرض من الشرق إلى الغرب، دراسة المدن، لندن الخ...). إنما تنبغي الإشارة هنا إلى العقبات الطبيعية وكذلك الإجتماعية، التي غالباً ما تفصل بين المراحل. ولا تقل أهمية هنا دراسة الدورات الجيو ـ إقتصادية التاريخية لمختلف الأقاليم ومقارنتها، خصوصاً وأن مدد الدورات تختلف كثيراً (مراحل تطور الزراعة والصناعة والنقل الخ.... وتوزعها المكاني أو الجغرافي في مختلف الأقاليم...).

وفيما يعود للمعاينة المباشرة على الطبيعة، في الحقل، بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه، فالبعض يوافق عليها والبعض الآخر لا يعترف بها. وبما أنها عملية مكلفة ويؤخذ بها على المستويين الطبيعي والتاريخي، يلجأ الباحثون إلى طريقة البحث بالعينة، حيث يمكن الحصول على معطيات إحصائية ـ ديموغرافية وإحصائية ـ إقتصادية الخ .... في منتهى الأهمية، في الجغرافية الإقتصادية. كما يدخل في هذا الإطار الدراسات المونوغرافية للنماذج في مختلف القطاعات الإقتصادية في توزعها الإقليمي وكذلك المؤسسات ومراكز العقد الإقتصادية، الزراعية منها والصناعية والثقافية والسياسية الخ.. وكذلك المقاطعات وأنظمة الإسكان والنقل. كما تنبغي الإشارة إلى أن أنظمة الإنتاج والإسكان وشبكة الطرق ونقل المسافرين تشكل شروطاً لبعضها البعض، كذلك وبالمناسبة لا بد من الإشارة إلى الأخذ بالطرق الإجتماعية للتحليل في دراسة المدن.

كما ولا بد من الإشارة بصدد دراسة الأقاليم الإقتصادية إلى لزومية

الأخذ بطريقة البحث بالموازين، حيث الموازين المادية والموازين ما بين القطاعات وموازين الإنتاج والإستهلاك وموازين العمل وموازين المالية العامة وموازين مختلف الخيرات الطبيعية واستعمالها: الوقود، الطاقة، المياه. فطريقة الموازين واسعة الإستعمال لدى الإقتصادي الجغرافي ف. ليونتيف وكذلك و. ايزرد.

وهذه الطريقة هي الأكثر ما يكون أهمية وخاصية واستعمالاً في الجغرافية الإقتصادية. فالمبررات الإقتصادية لإقامة المؤسسات، كإختيار المنطقة الإقتصادية ومكان بناء المؤسسة ونقل الموارد الأولية والمحروقات والطاقة والماء الخ. . . . اللازمة لهذه المؤسسة، كل ذلك يقوم على أساس الموازين الإتحادية وموازين المناطق لإنتاج السلع الرئيسية واستهلاكها. فعند اختيار المنطقة الإقتصادية الأنسب ما يكون لإقامة مؤسسة ما، يؤخذ بعين الإعتبار أيضاً المؤسسات الصناعية الثقيلة المنوي بناؤها في نفس المنطقة وكذلك تخصص المنطقة الإقتصادية المعنية والتعاون فيما بين المؤسسات القائمة فيها واحتياطي اليد العاملة وأيضاً المناطق المجاورة. فاستعمال طريقة الموازين هنا ذو أهمية كبيرة، سواءً أكان من الناحية العملية لإقامة الجغرافية العقلانية للإنتاج الإجتماعي أو لدراسة مسائل توزعها.

وملفت للنظر في الجغرافيا الإقتصادية، دور الطريقة المقارنة، في المكان والزمان بالطبع، بحيث تختلط مع الطريقة التاريخية. كما أنها تحل محل التجربة المستحيلة هنا. وهي في نهاية الأمر قريبة من الطرق الرياضية، من جراء المؤشرات التي تستعمل في التحليل للجدوى الإقتصادية. فهذه الطريقة المقارنة لمعرفة التماثل والتعاكس تمكّن من معرفة النماذج التي لا غنى عنها للخرائط الإقتصادية ـ الإجتماعية.

والطرق الرياضية أخذت تتزايد أهميتها مؤخراً لتحليل ودراسة المعلومات بأسرع ما يكون من الوقت، لأجل اختيار المكان المناسب للمؤسسة، الأمر الذي يرفع من مستوى الموازين الآنفة الذكر.

أما الخرائط الإجتماعية ـ الإقتصادية، كلوحة لنتائج البحث في

الجغرافية الإقتصادية، والتي أصبحت من الوسائل العلمية في البحث الجيو ـ إقتصادي، فيؤخذ بها بشكل واسع اليوم. وهنا فنحن تجاه التحليل البصري المقارن بالطبع، والطريقة (أو المنهج) الخرائطية والتحليل المخططي والإحصائي وكذلك التحليل بتعديل الخرائط وتحليلها الرياضي، لأرتباطها بالنماذج الرياضية بالطبع، وأخيراً التحليل الآلي المباشر للخرائط بعد التصوير بالأقمار الصناعية والمراكب الفضائية الخ .... وفي كل ذلك لا بد من الطرق الرياضية[1]، التي لها دور كبير في تجديد الطرق التقليدية في الجغرافيا الإقتصادية، وبشكل خاص عبر الخرائط. إنما ينبغي أن لا يؤدي ذلك إلى الصنمية بالنسبة للطرق الرياضية بل إلى الوظفية.

وبالتالي فطريقة الخرائط على أنواعها من خرائط عامة ومخططات مختلفة، واسعة الإستعمال في الجغرافيا الإقتصادية. والخارطة في الجغرافيا الإقتصادية ليست مجرد مثال إنما جزء لا يتجزأ من كل عمل إقتصادي ـ جغرافي، فهي التي تكشف النقاب عن خصائص عملية توزع حقول الإقتصاد الوطني وكذلك المؤسسات.

هذا وكما رأينا تستعمل الجغرافيا الإقتصادية في أبحاثها أيضاً، الطريقة الإحصائية، التي لا غنى عنها في أي علم من العلوم اليوم، وحيث طريقة البحث بالعينه، وغيرها. وهذه الطرق تتكامل فيما بينها، كما رأينا، وليست حكراً على الجغرافية ـ الإقتصادية، بل تستعمل في العلوم الأخرى وفي النظامين. وبالتالي فهذه الطرق أو المناهج أشبه ما يكون «بالجوكر» في لعبة الورق يريدها الجميع من اللاعبين كما تريدها في العلم كل العلوم.

---

(1) للتوسع بهذه الطرق (أو المناهج) وكيفية استعمالها بالتفصيل يراجع الكتاب

Y. Sarchkine, Geographie Economique, Théorie et Méthodes, Editions du progrés, Moscou 1980.

وكذلك كتاب W. Isard, Method of regional Analysis, An Introduction to Regieaol sience, New York. 1960. وقد ترجع في حينه إلى الروسية.

الفصل التاسع

مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية

تعتمد دراسة المحيط السياسي من الناحية الجغرافية على المسح والتحليل داخل الإطار الخرائطي. وهناك حسب هارتسهورن أربعة مداخل أو مناهج للقيام بالمهمة المذكورة، هي:

أولاً: المنهج التحليلي.

ثانياً: المنهج التاريخي.

ثالثاً: المنهج المورفولوجي.

رابعاً: المنهج الوظيفي[1].

فالمنهج التحليلي يقوم على تحليل القوى الخاصة بالدول ودراستها، بمعنى تحليل وحدات القوى السياسية وعلاقاتها مع بعضها البعض. وهذه الوحدات السياسية تُحدّد في المكان بمساحات معينة تؤثّر على أشكالها الداخلية وتحدِّد علاقاتها الخارجية بالوحدات السياسية الأخرى. أما المنهج التاريخي فيهتم بالأقاليم السياسية في الماضي، في حين يتفحص المنهج المورفولوجي مساحات الأقاليم السياسية في الحاضر من زاوية الشكل والهيئة. أخيراً هناك المنهج الوظيفي، الذي يركز الإهتمام على الوظائف والأعمال التي تجري على المساحات السياسية المذكورة فلنر فيما يلي:

(1) R. Hartshorne, Political geography, in American geography inventory and prospect, éd, Preston James and Clarence Jones, Syracuse Univ Press 1964.

أولاً ـ المنهج التحليلي:

هذا المنهج معمول به أيضاً في دراسة الموضوع السياسي، ويرى أصحابه أن القوى داخل الدولة تتكوّن من الجغرافيا والإقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، كما يرون أن الجغرافيا تشتمل على الموقع والحجم والشكل التي تؤثر على الدولة من حيث القرب حتى الإتصال بالمجتمع الدولي والبعد حتى الإنعزال عنه. هذا بالإضافة إلى التربة ودرجة خصوبتها ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي، وتأثير المناخ في هذا المجال، والموارد الطبيعية المؤثِّرة والإحتياطي منها للمستقبل. وهي ذات دور يمكن أن تلعبه في مركز الدولة السياسي والحضاري بالنسبة للدول الأخرى. هذا مع الإشارة مسبقاً إلى نسبية دورها هذا، العائد، كما هو واضح إلى أهمية دور الوسط الجغرافي، وبالتالي دور الحتمية في التطور السياسي والحضاري للأمة والدولة، لأن المقرر في نهاية المطاف هو طريقة إنتاج الخيرات المادية وليس الظروف الطبيعية.

وهذا الذي أبدينا الآن، بالنسبة للموقف من الحتمية الجغرافية ودورها في مركز ومكانة الدولة في المجتمع الدولي يزداد وضوحاً لدى النظر في المدرسة البورجوازية عند تقييمها العناصر الجغرافية المرتبطة بالظاهرات السياسية البارزة، حيث يطغى الإقتصاد والجغرافيا الإقتصادية. وفيما يلي هذه العناصر، حسب المدرسة البورجوازية.

1 ـ البيئة الطبيعية، حيث العناصر الجغرافية المتكاملة مع بعضها البعض، كالسطح والمناخ والتربة والنبات الطبيعي والمجاري المائية والبحيرات الخ. . . .

2 ـ الحركة والإنتقال، حيث حركة نقل البضائع والأشخاص والتيارات الفكرية.

3 ـ المواد الخام والسلع المصنّعة ونصف المصنّعة، حيث المواد والسلع المنتجة حالياً وتلك المتوقع إنتاجها في المستقبل، بالإستناد إلى الكشوفات المعدنية والأبحاث الزراعية والصناعية والتوسع في التخطيط الإقتصادي العام للبلاد.

4 ـ السكان، حيث الدراسة المونوغرافية الشاملة إلى جانب الدراسة النوعية والإيديولوجية للشعب.

5 ـ التركيب السياسي، حيث دراسة نظم الإدارة وأشكالها وأهداف الحكم الحقيقية وليس النظرية، بالإضافة إلى العلاقات السياسية الداخلية والخارجية.

والأمثلة بالنسبة لهذه القائمة، من العناصر الجغرافية المتكاملة المتداخلة وانعكاساتها السياسية كثيرة لا تخرج عن كونها تعتمد الحتمية الجغرافية في تفسير إرتباط الظاهرة الطبيعية بالظاهرة الإجتماعية، مع أن الواقع الحاضر المرتبط بالماضي والمتوقع المستقبلي، بالإستناد إلى تطور التكنيك والتكنولوجيا لا يقبل بهذا التحليل. كذلك غير صحيح كل الذي يلطفه، أو يدحضه كون المقرر في نهاية المطاف طريقة إنتاج الخيرات المادية في المجتمع، عبر العلم والتكنيك. تقول هذا سيما وأن مجرد الأخذ بدور البيئة الطبيعية غير وارد القبول به كمقرر للتطور الإقتصادي وبالتالي السياسي فالتاريخي والحضاري بشكل عام.

والخلاصة، بالإمكان القول إن المهم، في المنهج التحليلي هنا، ليس جمع العناصر الجغرافية والبشرية المختلفة، على اعتبار أنها متوفرة وفي متناول الباحثين في الجغرافيا السياسية، بل معرفة نوعية هذه العناصر ووزنها النوعي، إن جاز التعبير، بالنسبة للعلاقات السياسية الداخلية والخارجية للدولة، وبالشكل الذي يحول دون الضياع في خضم بحرها الزاخر ـ العناصر الجغرافية والبشرية المختلفة ـ والزوغان عن الموضوع السياسي: غرض البحث وغايته في الجغرافيا السياسية، وبالتالي الحيلولة دون تحوّل الجغرافيا السياسية إلى شبيه للجغرافيا الإقليمية. وكل ذلك بالطبع حسب المدرسة البورجوازية، حيث يقول فريمان (T. W. Freeman): «لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقليمية، فكلاهما أصبح مساعد للآخر، وذلك نتيجة للأبحاث السياسية للدول الجديدة في أوروبا (بعد الحرب العالمية الأولى)[1]. وتأثير الدراسات الجديدة لبويمن

---

(1) T.W. Freeman, A hundred years of geography, Methnem, London. 1965, p.p. 205-206.

(L. I. Bowman) الأميركي ودي مارتون (Ede Martone) الفرنسي، ومكندر (H.J. Mackinder) الإنكليزي، وسفيجيتش (J. Cvijich) اليوغسلافي.

وتبرز الصعوبة في التمييز لمعرفة ثقل وزن مختلف العناصر التي ذكرنا عند محاولة معرفة القوى النسبية للدول والأحلاف والتكتلات السياسية، عبر الأرقام المختلفة للمساحات والسكان ومساحات الأراضي المزروعة فعلاً وتلك القابلة للزراعة، والإنتاج الصناعي الفعلي والمتوقع، ومخزون المواد الآلية والطاقة العسكرية الخ .... فإذا ما تناولنا الجغرافيا السياسية من هذه الزاوية وأخذنا بالعدد السكاني بدا لنا أن الصين وكذلك الهند من القوى على المسرح العالمي. على أن الأمر يختلف عندما نربط الرقم السكاني بالمساحة الزراعية، حيث تنعكس صورة أشكال سطح الأرض وعلاقاتها بالمناخ والمياه والنبات الطبيعي، بكلمة تنعكس خلفية البيئة الطبيعية للمنطقة أو الإقليم موضوع الدارسة وكذلك الدولة والقيمة الغذائية فيها. والشيء نفسه يقال بالنسبة لكثافة السكن المديني، حيث تنعكس صورة التقدم التكنولوجي والصناعي والخدماتي، وبالتالي الصورة العامة لتشكل وتوزّع الدخل الوطني عامة: الزراعة والصناعة والخدمات أو القطاع الأولي والثنائي والثلاثي.

وبالتالي فالمنهج التحليلي منهج مقارن. وقد طبق بنجاح في دراسة الدولة الواحدة، ويمكن أن يطبق أيضاً في دراسة مجموعة من الدول في الإطار الإقليمي لمعرفة تحركها وديناميكيتها. على أنه من المستحسن في الدراسة المقارنة تحويل الأرقام المطلقة إلى نسبية، حيث تسهل كثيراً المقارنة، التي تكشف عن المركز النسبي للدولة موضوع الدراسة أو المراكز النسبية للدول موضوع الدراسة الإقليمية في إطار المسرح العالمي.

إنما لا بد من الإستدراك هنا والتشبه إلى أهمية العناصر غير المادية كالقوى الإيديولوجية والدوافع والأهداف السياسية لكل دولة. ومع ذلك يبقى هذا التحليل الإطار الفعلي المادي، الذي تدرس فيه العناصر الأخرى غير المادية التي ذكرنا.

كما تنبغي الإشارة إلى ضرورة عدم المغالاة في تقدير قيمة الدراسة التحليلة الرقمية المذكورة من جراء كون هل المقصود الإنتاج الفعلي أو

الممكن أو المتوقع؟ وكذلك من جراء عدم وجود الأساس الموّحد لقياس الإمكانية فيما بين الدول وأيضاً لتغيير الأرقام بمرور الزمن. ومع ذلك تبقى هذه الأرقام أساساً لا بأس به وتعطي مؤشرات جيدة، ومقبولة بشكل عام، إنما مع التحفظ الدائم حيالها، وقبولها بشكل نسبي وليس مطلقاً، لعدم وجود بديل لها حتى تاريخه، من أجل المقارنة، ولو لفترة زمنية محدّدة.

والتحفظ الذي ذكرنا بالنسبة لأرقام الإنتاج والإمكانية والمتوقع فيه، ينسحب على المقاييس الأخرى كالسكن المديني.

وهنا بالذات تبرز خاصة الظروف التي تعطي للدولة صفتها المميزة لها عن غيرها من الدول، عبر مستوى التطور المدني، فيجسد بالنقاط التالية:

أولاً: المساهمة الكبيرة للصناعة والخدمات في تشكيل الدخل الوطني بالمستوى الذي يعكس تزايد نسبة السكن المديني.

ثانياً: شدة التكامل والترابط القومي بين سكان المدن لمحدودية المساحة التي يحتلون بينما سكان الريف يتبعثرون على مساحات واسعة، بحيث يسهل بالنسبة للمدن الحكم الإداري المركزي والتعليم والخدمات الصحية والإجتماعية المختلفة وتكوين الرأي العام، وبأسرع مما لدى سكان الريف. هذا بالإضافة إلى الديناميكية التي تدمغ شخصية سكان المدن بالنسبة لسكان الأرياف سن جراء التغيير التكنولوجي والتعليم المهني، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع الإنتاج وارتفاع مستوى الإنتاجية.

ثالثاً: الدور الذي يلعبه سكان المدن بالنسبة للإستقرار السياسي والثورات السياسية الداخلية، حيث هناك رأيان متناقضان، الأول يرى لسكان المدن الدور الفعّال في الحركات السياسية والمؤدي إلى تغيير أساليب الحكم، في حين يرى الثاني فيهم مرتكز الإستقرار السياسي[1].

---

(1) يراجع بهذا الخصوص H. Weigest, principles of political geography, New- York, Appleton 1957.

على أن الحقيقة، بالنسبة لهذه النقطة الثالثة، تكمن، حسب المدرسة البورجوازية[1] في الظروف التاريخية وسنرى تطور الإقتصاد في مختلف أجزاء العالم، حيث يصبح للمدينة الدور الحاسم في التغيير السياسي من الإقطاعية إلى الرأسمالية في أوروبا الغربية.

ويضيف د. محمد رياض: «... لاشك أن الماركسية في أوائل هذا القرن كانت تنظر إلى القوى الدينامية للعمال وأصحاب الأجور على أنها العامل الحاسم في قيادة التغيير السياسي من الرأسمالية إلى الإشتراكية. ولا يزال هذا منعكساً في التركيب الحزبي في أوروبا والمناطق الأوروبية من العالم الجديد. فالأحزاب الراديكالية وذات المسحة الإشتراكية (بأي صورة من الصور) تجد مراكز قوتها الأساسية في المدن وبين تكتلات العمال الكثيفة، مثل المناجم ومدن المناجم.... ويظهر الثقل السياسي في الوقت الحاضر لسكان المدن بصفة عامة في كثير من مناطق ودول العالم الثالث....»[2].

هذا كما أن إستراتيجيات الثورات قد تغيرت كثيراً بظهور حرب العصابات والمقاومة في أوروبا والإتحاد السوفياتي، خلال فترة الحكم النازي القصيرة. وبذلك برز الفلاحون وسكان الريف كعنصر سياسي هام إلى جانب القوى العمالية. أما في العالم الثالث فقد برز سكان الريف كجزء مكمل لقوة التغيير والثورة في المدن (الثورة اليسارية في كوبا، ثورة الفيتكونغ في فيتنام، المد الثوري في ريف أميركا اللاتينية، رأي فرانز فانون في الموضوع في كتابه معذبو لأرض).

يضاف إلى ما ذكرنا كبير دور أهمية سرعة الإتصال ونقل الأخبار بالصحف والإذاعة والتلفزيون في تغيير إيديولوجية السكان وتكوين الرأي العام الثوري في الريف. هذا بالطبع إلى جانب تردي الأوضاع الإقتصادية لسكان الريف، الأمر الذي يجعل منهم قوة هامة للأعمال الثورية. ومع

---

(1) نقلاً عن د. محمد رياض الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، الطبعة الثانية دار النهضة العربية، بيروت 1979، ص 38.

(2) المرجع السابق نفسه ص 38.

ذلك يبقى للمدينة الدور القيادي في التشكيل السياسي والتغيير السياسي الثوري. وذلك لأن سكان المدن كثرة ويتحركون في مساحات محدّدة صغيرة في إطار مصادر الفكر والدعوة للتغيير والثورة، وخصوصاً المدن الكبرى كنيويورك ولندن وباريس وغيرهما، عكس ما هو عليه الأمر في المدن الزراعية، ويرجع ذلك، حسب رأي المدرسة البورجوازية[1] بالطبع، إلى العاملين التاليين:

1 ـ عدم الإستقرار في السوق من جراء المنافسة الصناعية العالمية المؤدية إلى التذبذبات في سوق العمالة ومن ثم بروز البطالة وانخفاض الأجور.

2 ـ البطالة في المدن، لاسيما الكبيرة، ومحاولات الحكومات الأخذ بمشروعات استيعاب العمالة الزائدة وصولاً إلى التخطيط الإرشادي في الرأسمالية والعلمي في ما كان الإشتراكية، حيث تحدد الهجرة إلى المدن.

لا بد هنا من نظرة ثانية في الموضوع. فأولاً يظهر بوضوح كليّ مما استعرضنا من آراء المدرسة البورجوازية في هذا المنهج التحليلي كبير دور الإقتصاد والجغرافيا الإقتصادية وأهميتها في تكوين المدن والتغيير الذي يطرأ على الريف من جراء ذلك. فتحليل المدرسة البورجوازية يتناول ما انتهى إليه واقع الحال في المدينة والريف في النظام الرأسمالي، من دون الإشارة إلى التغيير الذي حدث فيهما من جراء الإنتقال التدريجي، وعلى مراحل ومن ثم عبر الثورة السياسية، من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، على يد الطبقة البورجوازية التي أرست أسس الحضارة الحديثة. بتعبير آخر ينظر إلى اللوحة التي رسمت الوضع الذي انتهى إليه تطور الرأسمالية الحديثة في المدينة والريف وليس القلم الذي أدى إليها اللوحة، أي بشكل استاتيكي من دون الإشارة إلى الديناميكية التي أوصلت إليها ـ اللوحة، والتي تشكل جوهر التفسير، لأن المدينة هي محور التغيير التقدمي الثوري وليس الريف المحافظ. ففي المدينة الطبقة الإجتماعية التي تحمل التغيير. الطبقة العاملة، في عملية الصراع الطبقي فيما بينها وبين

(1) المرجع السابق نفسه ص 40 ـ 41.

الرأسماليين مالكي أدوات الإنتاج، رغماً عن انخداعهم في عملية الإنتقال الثوري من الإقطاعية إلى الرأسمالية.

فالواقع أن د. محمد رياض يحاول أن يضع النقاط على الحروف في الموضوع بأداة تحليل ماركسية لا يجرؤ على ذكرها بالوضوح الكافي فيلبسها، على غرار المنظرين البورجوازيين في الموضوع، ثوب الجغرافيا والمدينة. أن أنه يُفسر بالشكل ما يُفترض تفسيره بالجوهر، بعلم الجغرافيا الطبيعية ما يفترض تفسيره بعلم الإجتماع، بالمدينة مما يتوجب تفسيره بسكان المدينة، ونواتها الصلبة: الطبقة العاملة، التي، على أثر تأسيس الماركسية ونضج تجاربها نسبياً، أخذت ترى، وعن حق ضرورة تحالف العمال (المدينة) والفلاحين (الريف) لنجاح التغيير والثورة الصحيحة لمصلحتها ـ الثورة الإشتراكية.

هذا، وبالنسبة لمقاومة النازية في الريف فالأمر طبيعي من قبل أحزاب الطبقة العاملة، على اعتبار أن الريف رحب ويتيه فيه العدو المحتل. كما أن وجود الثورة في الريف لا يعني بالضرورة أن عناصرها بأجمعهم من سكان الريف. حيث الأمية متفشية أكثر بكثير وبما لا يقاس بالمقارنة مع المدينة. وبالتالي فنحن نرى هنا عكس ما يرى د. محمد رياض من أثر الإعلام وسرعته في سكان الريف ونزداد قناعة بزخم نهوضهم الثوري وحميتهم الوطنية، إنما كنتيجة بشكل أساسي، إلى جانب تأثير الضائقة الإقتصادية في الريف عليهم، كنتيجة لتحريض الأحزاب العمالية (من المدينة) في الريف وانتقالها إليه وتزعمها أعمال المقاومة ضد المحتل النازي في الحرب العالمية الثانية بشكل خاص وحركات التحرر الوطني فيما بعد ولنتذكر ماوتسي تونغ والزحف الكبير وكاسترو والصعود إلى الغابات وغيفارا وغيرهم....).

بكلمة لا يجوز تفسير جوهر ومضمون القضايا الإجتماعية بغلافها الجغرافي الشكلي، كما نرى لدى المدرسة البورجوازية هنا، والتي تكابر على ما يبدو لنا، ولا نريد الإعتراف بحقيقة وصحة تفسير المدرسة الماركسية الإجتماعي (وكما هو الأمر لدى د. محمد رياض) حفاظاً على مصلحتها الطبقية. وفي كل ذلك واضح تأثير الحتمية الجغرافية الدوغماتي،

في حين تكمن الحقيقة في الواقع الإجتماعي ـ الجوهر الذي ينتج عن عملية تطور الإنتاج من جراء تطور قوى الإنتاج. هذا الجوهر الذي أدى إلى قيام المدينة وتطورها اللاحق، الذي أصبح الشكل له وليس العكس هو الصحيح، كما ترى المدرسة البورجوازية وترفض المدرسة الماركسية. هذا مع الإشارة إلى عودة سكان المدن مؤخراً إلى الإمتدار في الريف، عبر القطاع الثلاثي الخدماتي بمختلف فروعه.

وهناك في كل ما ذكرنا في هذا المنهج التحليلي خط واضح كل الوضوح حيال نظرتنا إلى الموضوع وهو أننا لسنا تجاه الجغرافيا السياسية بقدر ما نحن تجاه الجيوبولتيكا، التي هي غير الجغرافيا السياسية وهي شبه العلم أو بالأحرى شبه الكذب إن لم يكن الكذب نفسه. ومع ذلك نذكر ما ذكرنا واستعرضنا لطرح وجهة نظر المدرسة البورجوازية في المنهجية في الجغرافيا السياسية وبالنسبة للمنهج الأول فيها المنهج التحليلي. أما الآن فإلى المنهج الثاني فيها: المنهج التاريخي.

المنهج التاريخي:

إن دراسة مشكلات الماضي في الجغرافيا السياسية تشكّل الخلفية التاريخية التي لا غنى عنها لوصل تحليل مشكلات الحاضر بالماضي، لما في ذلك من عبر، خصوصاً وأن الحياة أو بالأحرى الحضارة هي سلسلة متواصلة من الإضافات على الماضي المؤدي إلى الحاضر ـ المستقبل.
وفي هذه الدراسة التاريخية يتناول الباحث تطور نمو الدولة من القلب إلى الأطراف، مركّزاً في الوقت نفسه، على الطرق التي يؤخذ بها لجذب وضم الأقاليم المختلفة وصولاً إلى الحدود الحالية. وبالطبع فالظروف الطبيعية والحضارية للمنطقة التي تقع فيها الدولة موضوع البحث تشكل الإطار الجغرافي ـ التاريخي للتحليل في الماضي هنا، حيث برز أهمية علاقات الأرض بالدولة، مثل الجبال والصحاري والمستنقعات والأنهر والبحيرات ودورها الإيجابي كحدود طبيعية في حماية الدولة المعنية تجاه الدولة الأخرى أو دورها السلبي الحائل دون تخطي الدولة المعنية لها إلى حدود أخرى. بالإضافة إلى ذلك هناك بالنسبة للعلاقات بين الأرض والدولة سهولة أو صعوبة الإتصال بين القلب والأطراف في الدولة، حيث

يبرز كبير تأثير مركز عاصمة الدولة بالنسبة لباقي الأراضي فيها. وكل ذلك بالطبع حسب المدرسة البورجوازية[1]، إنما مع الإستدراك للإشارة إلى مأخذين بالنسبة لهذا المنهج وهما: أولاً الخوف من أن يتيه الباحث في الجغرافيا السياسية في بحر الأحداث التاريخية التي تبعده عن الإتجاه الصحيح، فيصبح عندها غير مميز عن الباحث في التاريخ السياسي، وثانياً الخوف من الخروج بأحكام عامة أو مبادىء نتيجة دراسة الحالات الخاصة[2].

في كل ما ذكرنا يبدو جلياً كبير دور الوسط الجغرافي في التطور التاريخي السياسي للدولة ورسمه لمسلسل الجغرافيا السياسية التاريخية فيه، وبالتالي الأخذ بالحتمية الجغرافية والتاريخية في تفسير سير أحداث الماضي، إنما دون إمكانية إسقاطها على سير أحداث الحاضر لتفسيرها، كون التاريخ يعيد نفسه، إنما بأشكال جديدة هي الإنعكاس لمضمونها الجديد المتأتي عن تطور قوى الإنتاج (من جراء التطور التكنولوجي والتكنيكي) وعلاقات الإنتاج المنبثقة عنها وما تؤدي إليه من تطور إيديولوجي ينتهي إلى تعبئة الطبقة الإجتماعية (الطبقة العاملة) التي تصبح قوة مادية، حالما تعي مصالحها الذاتية وتصبح لنفسها، فتقوم بعملية التغيير السياسي التاريخية في الإطار الجغرافي نفسه الذي كان لها، الأمر الذي يدحض الحتمية الجغرافية المعتمدة في تحليل وتفسير المدرسة البورجوازية التي استعرضناها.

ويبدو لنا أن خير مثال لما نحن بصدده، هنا هو الدولة اليهودية اليوم في فلسطين، والتي لا يفيد دراسة ماضيها لإضاءة ظروفها الحاضرة وتفسير ما أقدمت عليه من عمل اغتصابي بحق العرب وأراضيهم بل يفيد الديماغوجية والكذب الجيوبوليتيكي، الذي هو في مصلحة اليهود والصهيونية وليس في مصلحة العرب، حيث الحق والحقيقة التاريخية والقانونية والإنسانية.

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 41 ـ 42.

(2) د. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1970، مقدمة ص 6 ـ 7.

ثالثاً: المنهج المورفولوجي:

يتركز إهتمام هذا المنهج بشكل الدولة من حيث النمط أو القالب، والتركيب أو البناء. فيما يعود للنمط فإنه يتعلق بالترتيبات والتنظيمات المتأتية عن الإرتباط السياسي الداخلي للدولة فيما بين وحداتها وأقاليمها وكذلك الإرتباط السياسي الخارجي، فيما بينها وبين التكتلات السياسية الإقليمية وفي الوقت نفسه التحالفات العالمية. هذا في حين أن التركيب أو البناء يتعلق بالمظاهر المكانية، التي تشترك فيها الوحدات السياسية، كمراكز الثقل السكانية والإقتصادية في داخل الدولة والعاصمة ومكونات الدولة وحدودهما السياسية وخطط التنمية القائمة فيها ومشاكل السكان والإقتصاد والحدود. هذا كما بالإمكان تحليل ودراسة العناصر المذكورة بالنسبة للدولة الواحدة على أساس المقارنة بين الدول المختلفة أيضاً.

وخير مثال تاريخي لما نحن بصدده هو نمط الدولة الإيطالية، على اعتبار أن موقع إيطاليا يمكّن من دراستها أيضاً في إطار الإتحاد الإقتصادي الأوروبي، فبالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة، فقد كسبت إيطاليا الكثير من انتمائها إليها. وذلك لأن صناعة الصلب في شمالها ربحت كثيراً من ميزات تخفيض أسعار النقل للحديد الخردة بالسكك الحديدية عبر فرنسا إلى تورينو. هذا وإنتماءها إلى التركيب القومي للإتحاد المذكور: حلف الأطلسي أصبح أمراً طبيعياً. وبناء عليه اعتبرت قاعدة وركيزة لأساطيل الحلف المذكور في المتوسط. كما زادت عليها الأعباء البحرية، إنما بالمقابل حظيت بالدعم الكبير والعتاد الأكبر، داخل الحلف، سيما على أثر إنسحاب فرنسا منه. وهذا هو من التاريخ بالنسبة للحاضر اليوم.

أما فيما يعود لمظاهر البناء والتركيب الجيوبوليتيكي في إيطاليا فتبرز المشكلات التالية، التي نستعرضها باختصار كلي كأمثلة لما ذكرنا من مشكلات بشكل مجرد عام.

مناطق التركيز السكاني والإقتصادي: في حوض نهر البو شمال إيطاليا يتركز: الصناعة ومعظم الإنتاج الزراعي وكثافة سكانية مرتفعة. كما أن وجود هذا الحوض على أطراف جبال الألب مكّنه من الحصول على

الطاقة الناتجة عن تساقط المياه وبالشكل المربح إقتصادياً. بالإضافة إلى ما ذكرنا هناك الممرات الجبلية الطبيعية التي أمّنت إتصال شمال إيطاليا مع أوروبا الشمالية والغربية. وإذا ما أضفنا إلى ما ذكرنا المناخ والتربة الغيضية وتساقط المياه يصبح الشمال الإيطالي، بشكل عام، مركز الثقل الإنتاجي الزراعي والصناعي والتجاري والسكاني والحضاري، ومميزاً عن باقي إيطاليا، الذي يتكّون من عدة أحواض تمتد جنوباً، في وسط وحول سلسلة جبال الأبنين، فضلاً عن المناخ المتقلب وقلة المياه لمدة طويلة خلال فصل الصيف. وبالطبع فإن الأمر يزداد سوءاً كلما هبطنا نحو الجنوب في شبه الجزيرة الإيطالية، وحيث يصل إلى الأسوأ في أقصى الجنوب وصقلية.

العاصمة: روما مدينة تاريخية، إنما هي بعيدة عن القلب الإقتصادي لإيطاليا وتفتقد بالتالي العمالة الصناعية وتعيش مع الإقليم حولها على العمالة الحكومية والإدارية والسياحية وصناعة السينما وبعض الصناعات التحويلية الإستهلاكية من ملابس وأزياء وأحذية.

وقد نتج عن فقدان العمالة الصناعية ضعف الإنتماءات اليسارية عامة في منطقة روما. يضاف إلى ذلك وجود دولة الفاتيكان ودورها المعنوي في تدعيم الأجنحة اليمينية. وقد نتج عن هذا الواقع هدوء منطقة روما بالنسبة للمناطق الشمالية: القاعدة اليسارية والمناطق الجنوبية الكثيرة القلاقل من جراء الفقر الذي ينتهي بالسكان إلى التطرف الإيديولوجي: أقصى اليمين وأقصى اليسار.

الحدود الإيطالية: الواقع أن الحدود فيما بين إيطاليا وفرنسا والنمسا وألبانيا تذكرنا بالحدود فيما بين فرنسا وألمانيا، وكذلك فيما بين دول أوروبا الشرقية. ففي هذه الحدود تبرز المحاولات التاريخية للشدّ والجذب بين هذه الدول وإيطاليا للحصول على المواقع الحدودية الإستراتيجية المتضمنة، في كثير من الأحيان، المنافع الإقتصادية. يضاف إلى ذلك تواجد بعض سكان القوميات العائدة لهذه الدول في مختلف هذه الدول، نتيجة الضم القسري للمناطق الحدودية المذكورة، مع مساحات أحياناً (كما في التيرول ما بين النمسا وإيطاليا) للدولة المنتصرة بالنسبة للدول الأخرى،

الأمر الذي ينتج عنه إستمرارية عدم الحل الصحيح والعادل والإنساني لهذه المشاكل الحدودية التي تظل عالقة ريثما يأتي يوم تلّطف فيه لدرجة النسيان والذوبان في إطار إتحاد إقليمي وحتى أوروبي (حلم قد تجسد بالفعل) وهو قائم على المصالح المتبادلة والعدالة الديمغرافية والجغرافية الإقتصادية والإجتماعية قبل أي شيء، والتي تتأتى عنها باقي العدالات الإجتماعية. مما ذكرنا ولم نذكر.

مشكلات جنوب إيطاليا: ذكرنا أن في إيطاليا تناقضاً إقتصادياً ـ إجتماعياً فيما بين الشمال والجنوب قائماً على غنى واستثمار واستغلال الشمال للجنوب المستثمر والمستغل. على أننا لا نقبل بهذا الواقع كنتيجة للوسط الجغرافي للبلاد ومحكوم بالحتمية الجغرافية وبالتالي الحتمية التاريخية لتطورها (كما ترى المدرسة البورجوازية) بل كعدم عدالة إقتصادية ـ إجتماعية نابعة من نظام إقتصادي إجتماعي قائم على عدم العدالة المتأتية عن التناقض الجذري فيه.

كما هو واضح من المثل المذكور فإن هذا المنهج المورفولوجي[1] يركّز الإهتمام بالشكل الجغرافي، الذي يعتبره، عبر الإرتباطات الداخلية والخارجية، والتي تتأثر به بالطبع، المقرر لأوضاع الدولة السياسية والإجتماعية. بمعنى آخر يأخذ بالحتمية الجغرافية وبالتالي بالحتمية التاريخية والسياسية، والجأ «إطار، الجيوبولتيكا» بدلاً من الجغرافيا السياسية، التي هي عند المدرسة البورجوازية مساوية لها ـ للجيوبولتيكا ـ دون تفريق أو تمييز، كما ترى المدرسة الماركسية التي ترى وعن حق برهنا عليه مراراً عبر البرهنة على عدم صحة الحتمية الجغرافية، ترى في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السبب للمواقف السياسية المتخذة والمعّبرة عن موقف طبقي مصلحي، مع اعترافها، بالأثر، إنما النسبي وليس المطلق، للحتمية الجغرافية، على اعتبار أن المقرر بالنسبة لها ـ

---

(1) والذي اقتبسنا مع بعض التصحيحات له عند الضرورة، عن د. محمد رياض في كتابه الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا كمثل للمدرسة البورجوازية.

المدرسة الماركسية ـ في نهاية المطاف، وإنطلاقاً من الجذور المادية الإقتصادية للموضوع، هو طريقة إنتاج الخيرات المادية.

هذه هي النظرة العامة الشاملة، أما بالنسبة للمثل المتعلق بإيطاليا، ومن دون الدخول في التفاصيل، أيضاً، بالإمكان القول إن رد السبب لمواقفها الإقتصادية والسياسية المنسجمة مع باقي دول السوق الأوروبية المشتركة لا يعود للجغرافيا بقدر ما يعود للأوضاع الإقتصادية الإجتماعية القائمة في إيطاليا. فالبورجوازية الإيطالية، صاحبة النظام الرأسمالي القائم في البلاد، تمشياً مع تطور قوى الإنتاج فيها تلتقي مصلحياً، على الصعيد الإقتصادي ـ الإجتماعي، وبالتالي السياسي، مع باقي أعضاء السوق المذكورة ـ البلدان الرأسمالية المماثلة لها ـ في وضعها الإقتصادي ـ الإجتماعي وبالتالي السياسي. هذا الموقف الذي تطور اليوم إلى الإتحاد الأوروبي.

وفيما يعود لمناطق التركيز السكاني والإقتصادي فالعملية تتعلق، ليس فقط بالطبيعة ودورها الذي نعتبره نسبياً، حسب المدرسة الماركسية، إنما بشكل رئيسي، وملموس بالنسبة لإيطاليا، تتعلق بتطور قوى الإنتاج التي تخضع للمصلحة الطبقية، حيث الربح المقرر والمقياس الأول والأخير لكل ما يتخذ من خطوات مكانية على الأرض. هذا كما أن الوضع صحيح أنه يتأثر بالأوضاع الطبيعية، إنما تطور التكنيك والتكنولوجيا، المكلف أحياناً بالطبع، إذا ما وجدت برامج تخطيط إقتصادي ـ إجتماعي شاملة كل إيطاليا، بإمكانه أن يرفع مستوى الجنوب الإيطالي موصلاً إليه العدالة الجغرافية والديموغرافية، بحيث يتساوى، على معظم الصعد، مع الشمال الإيطالي، في إطار الدولة الإيطالية، التي تسودها العدالة على مختلف الصعد الإجتماعية، كما أنه ينسحب على العاصمة روما.

أما التحليل الشكلي، الذي هو في الواقع النتيجة والمحصلة للأوضاع الإجتماعية إذا ما حلّلت، فغير صحيح بالشكل المطروح، على اعتبار أنه يجزء البلاد بشكل مفتعل كأنها غير مترابطة بالمواصلات المختلفة والإذاعة والتلفزيون والصحف (حيث بشكل خاص المنابر الحزبية اليمينية واليسارية الخ...) وفي كل ذلك رفض واضح للأسباب الإقتصادية ـ الإجتماعية،

كالنواة السببية المقرّرة لكل ما ينتج من أوضاع إقتصادية إجتماعية، تأخذ بها الجغرافيا السياسية البورجوازية وصولاً إلى الجيوبولتيكا كنتائج للأوضاع الجغرافية للبلاد.

رابعاً ـ المنهج الوظيفي:

يتركز الإهتمام في هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة أو إقليم ما كوحدة سياسية. وتتكوّن كل منطقة أو إقليم أو وحدة سياسية من عدة وحدات أصغر منها وخاضعة لها. على أن هذه الوحدات السياسية الصغرى يفترض أن تكون وثيقة الإرتباط بالدولة ولدرجة أكثر من إرتباطها فيما بين بعضها البعض ، أو بدولة خارجية. وذلك لأن الدولة، كيما تقوم بوظائفها بشكل عقلاني، يلزمها أن تكون أقسامها في وحدة سياسية واضحة المعالم وقوية للغاية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الإقتصادية والإستراتيجية تجاه الدول الأخرى.

وبالتالي فهذا المنهج يركز على دراسة مواقع القوى المركزية في الدولة، والتي يمكن أن يؤدي إلى تقويتها، وذلك بالنسبة للمساحة والمكان.

هذا وزيادة في التفصيل لتبيان أثر القوى غير السياسية، من طبيعية وبشرية، على أوجه النشاط السياسي، وفي الوقت نفسه أثر القوى السياسية نفسها على أوجه النشاط الإقتصادي والإجتماعي في الدولة، وذلك لغرض الإيضاح لما يقصد بالقوى المركزية في الدولة، نورد فيما يلي تعريف ومفهوم هذا المنهج حسبما حدد في كتاب د. فتحي محمد أبو عيانة الذي يقول: «المنهج الوظيفي هو دراسة الدولة أو الإقليم السياسي في ضوء علاقاته الداخلية والخارجية، أي كيف استطاع الإقليم أن يحافظ على ذاته داخلياً كوحدة سياسية متكاملة، وما هو أثر العوامل أو القوى غير السياسية، مثل المناخ والجبال أو وجود مجموعات عرقية مختلفة، على أوجه النشاط السياسي للدولة، وبالتالي ما هو أثر القوى السياسية على مثل هذه الملامح مثل أنماط العمران واستخدام الموارد أو حتى لتنمية شابكات للنقل الداخلي؟ أو هل الحكومة مستقلة أو خاضعة

لنفوذ اجنبي؟ هل هناك مشكلات قائمة مع دولة أخرى؟[1].

يستنتج من ذلك أن هذا المنهج يدرس عنصر الوظيفية أكثر من التطور والتركيب بحيث يتمكن الباحث في الموضوع من تحديد أوجه الترابط فيما بين الظاهرات الهامة في الدولة في ضوء هدف محدّد معين، يتمثل في الأسلوب الذي تمارس به الدولة وظيفتها لتحقيق أغراضها المشروعة. ومع ذلك لا بد من استدراكين هنا بالنسبة لأثر العوامل أو القوى غير السياسية على أوجه النشاط السياسي للدولة وبالمقابل أثر القوى السياسية للدولة على النشاط الإقتصادي ـ الإجتماعي للسكان: أولاً، تجنب الأحكام العامة أو التعميم على اعتبار أن استجابة الإنسان للعوامل الجغرافية ليست واحدة في مختلف الجهات. ثانياً، فقدان العوامل الجغرافية الكثير من وظائفها من جراء التقدم التكنولوجي. فالحدود السياسية أخذت تفقد وظائفها كحواجز إقتصادية نتيجة الإتفاقات الإقتصادية، سيما المتعددة الأطراف، كالسوق الأوروبية المشتركة وغيرهما، كما تغيرت أهمية بعض المواد (خاصة مواد الطاقة) نتيجة التقدم العلمي. أما أثر العوامل السياسية على المظاهر غير السياسية للبيئة فأمر حديث الأخذ به ويعود إنطلاقه لهارتسورن عندما كتب على أثر تقسيم الحرب العالمية الأولى على سيليزيا كاقليم صناعي[2].

وبناء عليه ففي مجال التجارة الخارجية، فإن وظيفة الدولة هي العمل للإبقاء على ميزان تجاري إيجابي لصالحها وصالح منتجاتها الوطنية. وهذا يجعل الدولة تفرض قوانينها الخاصة على التجارة الخارجية (الضرائب الجمركية، التشريعات الجمركية المختلفة، المساعدات الإقتصادية المختلفة الخ...). هذا مع العلم أن سياسة الدولة في التجارة الخارجية لا يمكن أن ترضي كل فئات المنتجين والمستهلكين في توزعهم الجغرافي في البلاد.

بالطبع هذا صحيح في النظام الرأسمالي، في حين أن الأمر مفترض

---

(1) د. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية، بيروت؟ مقدمة الكتاب بتاريخ 24/ 1/ 1984، ص 34 ـ 35.

(2) R.Hartshorne, Geography and political bourndaries in Upper silesia, Anals of the association of American Geographers, xx111, 1933.

به أن يختلف في النظام الإشتراكي، من جراء الأخذ بالتخطيط الشامل للحياة الإقتصادية والإجتماعية، وحيث التجارة الخارجية لها مهمة وظيفية محدّدة في إطار الإنماء الإقتصادي والإجتماعي للبلاد تتلخص في المساعدة على تنفيذ الخطة وليست غاية بحد ذاتها، كما هو الأمر في النظام الرأسمالي.

تنبغي الإشارة إلى أن الدراسة الوظيفية، التي يفترضها هذا المنهج، للأقسام وضرورة إرتباطها القوي بالدولة، تتعارض مع ما رأينا في المنهج المورفولوجي عن فروقات بين الأقسام، ردّها المنهج المذكور ـ المورفولوجي إلى الحتمية الجغرافية ورددناها نحن إلى تطور الأوضاع الإجتماعية المتأتي عن تطور قوى الإنتاج، وبالتالي عن طريقة إنتاج الخيرات المادية في المجتمع. وبذلك فاللزومية المذكورة للتماسك فيما بين الأقسام والدولة تستحيل فيها العقلانية في ظل النظام الرأسمالي، القائم على قانون الربح، وبالتالي عدم العدالة الإجتماعية، والجغرافية والديموغرافية (موضوع المركز والأطراف، الحركات الإنفصالية). هذا في حين أن اللزومية ممكنة وتشكل مبادىء الجغرافيا الإقتصادية الثلاث في مجال توزع الإنتاج في النظام الإشتراكي (الإقليم أو المنطقة أو الوحدة الإقتصادية، المساواة بين المدن والأرياف، المساواة بين القوميات)، ولدرجة يعتبرها البعض قوانين. هذا مع بروز عدم صحة ذلك على أثر إنهيار الإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي ودخول عدد من باقي الإشتراكيات في نظام السوق.

كما أن المنهج الوظيفي، الذي إستعرضنا، يشمل في واقع الحال المناهج السابقة ـ التاريخي والتحليلي والمورفولوجي ـ ويتكامل معها بتركيز الإهتمام في الماضي والحاضر. فالمنهج التاريخي يشكل الخلفية التي لا غنى عنها للتحليل والتركيب المورفولوجي الحالي للدولة ودور أقسامها المختلفة الوظيفي. فالأرض والإقتصاد والسكان والديناميكية التي تنتابها، تتواجد في المناهج الأربعة، وإن بنسب مختلفة، على أنها تشكل الخط الواصل فيها بينها. ومع ذلك واستخلاصاً، لما إستعرضنا وحللنا وعلقّنا عليه، يبدو لنا بوضوح أن المرتكز المادي للجغرافيا

السياسية هو الجغرافيا الإقتصادية. وما النواحي الإستراتيجية إلا لحماية هذا المرتكز المادي (توزع الإنتاج)، الذي يشكل جوهر الجغرافيا الإقتصادية، وهي من تركيبه الفوقي. وبالتالي فالجغرافيا الإقتصادية هي من القاعدة الإقتصادية في المجتمع والجغرافيا السياسية، حيث النواحي الإستراتيجية، من التركيب الفوقي لهذا المجتمع. وبالتالي فهما في وحدة عضوية جدلية لا إنفصام لها وكلّ منها يشكل شرطاً للآخر، كالطبيعة والمجتمع في وحدتهما الجدلية.

كذلك فالمفارقات، فيما بين الجغرافيا الإقتصادية في النظامين الرأسمالي والإشتراكي، تنعكس في الجغرافيا السياسية في إطار هذين النظامين. ولذلك فكل تحليل في الجغرافيا السياسية يستند إلى الجغرافيا الإقتصادية يجد مرتكزه فيما سلف وأبدينا من آراء بالنسبة للمقارنة بين النظامين في هذه الجغرافيا الإقتصادية.

بالإضافة إلى ما ذكرنا فإن هذه المناهج تتداخل أيضاً فيما بينها، وحسب المدرسة البورجوازية، على أرضية «المكان»، الذي يلعب دوراً هاماً وحاسماً في كثير من الظاهرات الجغرافية والسياسية. كما أن هذا المكان بالرغم من ثباته الظاهري، فهو يتحرك، من جراء إرتباطه الدائم بالإنسان، فيصبح متحركاً مثله. وبالتالي يتوجب دراسة المكان دوماً بعلاقاته.

هذا وقد أخذ بظاهرة التغير بالنسبة للمكان أ. مكندر في دراساته الجيوبوليتيكة. فقد عدّل نظريته الخاصة بقلب العالم، وتحدث عن عنصر الإنسان المحرّك (Man travelling element) ليعبر عن الحركة المستمرة للإنسان والأفكار والمنتجات. كذلك تحدث غوتمان (Gottman) عن عامل الحركة (Circulation Movement Factor) المساعد على فهم الدوافع والضرورات المؤدية إلى خطط وسياسات محدّدة. كما أشار إلى أن نفس هذه الحركة تساعد على المرونة والتغيير في الخطط والقررات المتخذة. وقد رأى غوتمان في الحركة والأفكار القومية القوة الرئيسية في الجغرافيا السياسية. وفهم بالحركة أنها تشمل المواصلات والنقل على اختلاف أشكالها وكذلك التجارة الدولية. كما أنه رأى أن لا وجود مطلقاً للعلاقات الدولية من دون الحركة المذكورة.

هذا وإن دراسة الحركة، كما استعرضنا، تشتمل على ثلاث أوجه هي: طريق الحركة، ميدان الحركة (في مداها من البداية إلى النهاية) ووسيلة الحركة (بالبر والبحر والجو). وبالتالي فالحركة وكما تدل عليها تسميتها عنصر شديد التغيّر ولدرجة يحيل المكان من عنصر ثابت إلى عنصر متحرّك متغير، حسبما أسلفنا، وحسبما ترى المدرسة البورجوازية.

لا بد من الإستدراك هنا والقول أن الدور الهام والحاسم، المشار إليه بالنسبة «للمكان» هو من رؤيا واقعية وليس قانونية وبالشكل وليس المضمون. كما نشعر هنا، بالنسبة لما نحن بصدده، بتحرك الجغرافيا السياسية ليتم إفرازها السلبي: الجيوبوليتيكا، عبر الحتمية الجغرافية، التي تشكل المرتكز الجذري لكل التفسيرات البورجوازية للظواهر الجغرافية البشرية والسياسية.

هذا في حين أن المدرسة الماركسية تتناول المكان ودوره بالنسبة للظواهر الجغرافية البشرية والسياسية في وحدة جدلية متأتية عن نظرتها إلى وحدة جدلية الطبيعة والمجتمع. كما أن الإنطلاق من رؤيا المدرسة الماركسية، بالنسبة للحديث المساق عن الحركة المتلبسة بالمواصلات والنقل والتجارة الخارجية، والمحرّكة للمكان كنتيجة فعل، هو في نهاية المطاف جيوبولتيكا، وجيوبولتيكا تبحث عن وسيلة تبريرية للتغيّرات الإعتدائية في المكان بالحركة، كما تريد أن تفهم (وكما استعرضنا) وليس بحركة العدوان السافر، الذي تعمل لتغطيته بالحركة، عبر العلاقات الدولية، كتبرير للإعتداءات الإستعمارية والإمبريالية بمظهريها الإقتصادي والسياسي.

ونختم الفصل بما عليه شبه إتفاق من قبل المختصين في الجغرافيا السياسية ألا وهو موضوعاتها الرئيسية التالية، التي نثبتها في عناوينها الكبرى الثلاثة:

1 ـ دراسة علاقات المكان داخل الدولة.

2 ـ دراسة علاقات المكان بين الدول.

3 ـ دراسة انماط الدول.

الفصل العاشر

المنهج المقارن

بالإمكان إذن القول إن المنهجية البورجوازية هي أقرب إلى الطريقة والوسيلة. فالواقع أن المنهجية الماركسية هي في أساس العديد من الطرق والوسائل أو المناهج، وكذلك المنهجية البورجوازية تبقى في أساس العديد من الطرق والوسائل أو المناهج. وبالتالي فالمناهج البورجوازية الخمسة في الجغرافيا الإقتصادية (الإقليمي، المحصولي، الحرفي، الأصولي، الوظيفي) وكذلك البورجوازية الأربعة العائدة للجغرافيا السياسية (التحليلي، التاريخي، المورفولوجي، الوظيفي) هي طرق أو وسائل يُعمل بها في المنهجية الماركسية أيضاً كما ذكرنا آنفاً، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن المنهجية البورجوازية بالضبط نظرياً كمنهجية، فنراها في المفهوم الميتافيزيقي للوجود بملموسية ملتصقة بالإقتصاد السياسي البورجوازي، حيث التبرير للإنعكاسات الإجتماعية للإستثمار الرأسمالي، أي الإستغلال الإجتماعي من قبل الرأسماليين مالكي أدوات الإنتاج. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه قانون الربح: القانون الأساسي للنظام الرأسمالي. وهذا هو المرتكز لكل الطرق أو الوسائل أو المناهج التي رأيناها في منهجية الجغرافيا الإقتصادية البورجوازية وكذلك السياسية. هذا في حين ان الأمر بالعكس بالنسبة للمنهجية الماركسية القائمة على الإقتصاد السياسي الإشتراكي الذي يفترض به أن يقضي على الإستغلال الإجتماعي بقضائه على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج والذي يشكل الأساس الذي يقوم عليه قانون التلبية القصوى لحاجات الناس المعيشية والتعايشية المختلفة والمتزايدة والمتنامية مع الزمن: «القانون الأساسي للنظام الإشتراكي».

وهذا هو المرتكز لكل الطرق والوسائل أو المناهج التي تأخذ بها المنهجية الماركسية (الموازين، الإحصاء، الخرائط، الطريقة الرياضية، الطريقة المقارنة الخ . . . .). والتي تأخذ بها المنهجية البورجوازية أيضاً. هذا مع الإشارة إلى التصاق المنهجية البورجوازية بالمنطق الشكلي والمنهجية الماركسية بالمنطق الجدلي.

هذا والمنهجية الجغرافية الإقتصادية الماركسية هي جزء من العلوم الإجتماعية ومنهجيتها العلمية الجدلية، وهي تحدّد بشكل عام أسلوب تناول الظواهر، وتُستعمل في الوقت نفسه كأساس لمجموع الطرق العلمية المستعملة في الجغرافيا الإقتصادية للدراسة الملموسة، وكذلك الأمر بالنسبة للجغرافيا السياسية.

المنهج المقارن:

(Méthode Comparative/ Comparative Method)، وهو إصطلاح عام يشير إلى إجراءات تهدف إلى توضيح وتصنيف عوامل السببية في ظهور ظواهر معينة وتطورها، وكذلك أنماط العلاقة المتبادلة في داخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض، وذلك بواسطة توضيح التشابهات والإختلافات التي تبيّنها الظواهر التي تعد من نواحٍ مختلفة قابلة للمقارنة[1].

هذا وتنبغي الإشارة إلى أنه لم يكن إستخدام طرق المقارنة في المعطيات الإجتماعية والتاريخية غير معروف في الأزمنة الماضية. لقد كانت هذه الطرق المقارنة محوراً أساسياً في أعمال رواد علم الإجتماع الحديث، أمثال ابن خلدون، وكذلك فيكو ومونتسكيو، وإليهما يعزى تطور ونمو العلوم الإجتماعية. وكان واضحاً وبارزاً إستخدام طرق المقارنة هذه وتطبيقها في الظواهر الإجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالذات. فاوغست كومت تأثر كل التأثر بتقدم العلوم الطبيعية في أواخر القرن الثاني عشر، تلك العلوم التي كانت تستخدم

---

(1) معجم العلوم الإجتماعية ص 576.

بنجاح ظاهر وواضح طرقاً من هذا النوع، لذلك أقر على استخدامها بدوره في علم الإجتماع[1].

وتتضمن طريقة المقارنة موازنة عقلية لحالات مجتمعات بشرية هي هنا تكون متعاصرة لكنها مستقلة بعضها عن بعض. وقد تقدم علم الإجتماع والإنثروبولوجيا بفضل داروين الذي استخدم طرق المقارنة في الدراسة التاريخية التتبعية لنمو الظواهر. وتمتاز هذه الدراسة عن الدراسات المورفولوجية المبنية على دراسات المعطيات المعاصرة. ويؤكد ابن خلدون في مقدمته ضرورة إستخدام طريقة المقارنة بقوله: «إن الباحث يحتاج إلى العلم باختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو ما بينهما من الخلاف وتعليل المتفق منها والمختلف». لكن ابن خلدون حذّر في الوقت نفسه من المبالغة في قياس الغائب على الحاضر، وبيّن ما ينبغي إتخاذه من احتياط حتى لا نحكم على ظاهرة ماضية حكمنا على أشباهها من الظاهرات الحاضرة مع ما يكون بينهما من اختلاف فيما يكتنف كلتيهما من شؤون[2].

ملفت للنظر هنا دور ابن خلدون في هذا المنهج المقارن الذي يمكن نعته بالتاريخي، وكما مر معنا أنفاً لدى استعراضنا المناهج عند العرب، وتأثر هذا المنهج بالحتمية الجغرافية والذي أعتبر كشفاً وموقفاً إيجابياً وتقدمياً بالنسبة لذاك الزمان.

هذا ويقصد بهذا الإصطلاح (المنهج المقارن) في علم الإجتماع طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم إجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والإختلاف بين الظواهر الإجتماعية وإبراز أسبابها وفقاً لبعض المحكّات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية والاتنوغرافية والإحصائية. ويمكن الوصول عن طريق هذه الدراسة إلى صياغة النظريات الإجتماعية[3].

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 576.

(2) المرجع السابق نفسه ص 576.

(3) معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ص 75.

فكما نرى، يقوم الأمر على المقارنة في كل شيء كما لدى الموسوعة الفلسفية أيضاً، حيث يرد بمروحة أوسع تتعدى علم الإجتماع إلى اللغة والتاريخ والحضارة. فالمنهج المقارن هنا هو «منهج لبحث الظواهر الثقافية التي يستدل منها على القرابة في التكوين أي على وجود أصل مشترك، بإثبات التشابه في الصورة. والمنهج المقارن يعيد إنتاج ويقارن أقدم العناصر المشتركة في الميادين المختلفة للثقافة والمعرفة». وكان الكسندر فون همبولدت وبصفة خاصة أوغست كومت، مسؤولين بشكل رئيسي عن تطور المنهج المقارن. وقد حظي بتطور لاحق في القرن التاسع عشر على أيدي أصحاب فقه اللغة المقارن. ياكوب جريم، وأوغست فردريك بوت، وأوغست سلانجر (ألمانيا) وفرديناند دي سوير (سويسرا) وعلماء اللغة الروسية أي.أ. بودوين دي كورتيني، وأ.ن. فيسيلوفسكي، وأ.ك. فوستوكوف، وف.ف. فورتوناتوف الخ... وقد «دُفع بذلك المنهج المقارن إلى الأمام بعلم اللغات (بما هي مرآة الحضارة) وعلم وصف السلالات والقصص الأسطورية. وعلى أية حال ركزّ المنهج المقارن على التشابهات الخارجية للأشكال الحضارية والإيديولوجية، في حين أهمل العلاقات الإجتماعية المادية التي تسبب ظهورها. وهذا جانب من جوانب النقص في المنهج المقارن المأخوذ به في البحث التاريخي الحديث كعامل مساعد لعدد من النماذج في التفسير الجوهري لتاريخ الحضارة»[1]. هذا النقص تلافاه الكثير منا عند الأخذ به.

إذن تنبغي الإشارة إلى أن هذا المنهج ليس بهذه الجدّة إذ يعود إلى القرن التاسع عشر مع همبولدت وريتر أيضاً رغم ما بينهما من اختلاف. إنما سبقهما إليه علماء اللغة في القرن الثامن عشر لتبيان الصفات المشتركة بين عدة لغات عبر مقارنتها ببعضها البعض والتوصل إلى الجذر المشترك فيما بينها كما مر معنا الآن، كما سبق الجميع هنا ابن خلدون وسبق كل من أتى بعده أرسطو في دراسته النظم السياسية[2].

---

(1) الموسوعة الفلسفية ص 506 ـ 507.

(2) معجم علم الإجتماع ص 50.

استعمل، كل من مونتسكيو وكومت الرواد الأوائل الذين ساهموا في تأسيس علم الإجتماع كعلم مستقل (مع الإشارة إلى ابن خلدون وسبقه عليهما في تأسيس علم الإجتماع)، هذا المنهج المقارن في دراسة المجتمعات، وقد مكّنهم هذا الأسلوب من إيجاد المعلومات التي احتاجوها في تفسير أوجه الشبه وكذلك الإختلاف بين هذه المجتمعات. وهنا فقد اقترح كومت المقارنة بين الصفات البشرية والصفات غير البشرية في استخراج المزايا الجوهرية للإنسان ولمجتمعه، والمقارنة بين المجتمعات البشرية ذاتها خلال فترات زمنية لتوضيح قوانين التعايش وقوانين تتابع الظواهر الإجتماعية والعقلية[1].

كما أنه خلال القرن التاسع عشر إرتبط المنهج المقارن بالمنهج التطوري خصوصاً بعد تأثير الحركة الداروينية. ذلك أن العلماء لم يكتفوا بدراسة الجذور التاريخية المشتركة للظواهر الإجتماعية مثل دراسة الدين أو العائلة أو الفكر بل قاموا، كما فعل كومت، بدراسة المقارنة بينها جغرافياً أو تاريخياً. لقد ذكر كل من كومت وتايلر بأن الهدف الرئيسي والأساسي من المقارنة هو إيجاد ما يسمى بالإلتصاق الحضاري أو الإرتباط الضروري بين ظاهرتين حضاريتين أو أكثر كالإرتباط بين أحكام سلوك القرابة وأحكام المصطلحات الفنية لموضوع القرابة[2].

على أن المثال هنا يوضح الإستعمالات غير المنظمة للمنهج المقارن خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ويتجلى في كتابات السير جيمس فريزر (James Frazer) الذي اعتمد العديد من الأمثلة المشتقة من الأساطير والخرافات القديمة وكذلك الإنجيل والأثنوغرافيا المعاصرة لتدعيم نظرياته التي تفسر طبيعة العقل البشري وفرضياته حول جذور وتطور العادات والتقاليد والمعتقدات[3].

وهنا فقد ساهم جون ستيوارت ميل في توضيح إستعمال هذا المنهج

(1) المرجع السابق نفسه ص 50

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) المرجع السابق نفسه ص 51.

المقارن، على أنه مجرد تطبيق منطق العلم على دراسة حالات وظواهر معينة، وبذلك هو يختلف عن المنهج التجريبي الذي يُستعمل في فحص ودراسة الأشياء دراسة موضوعية حسية. كما أضاف قائلاً: بأن المنهج العلمي الحق هو المنهج الذي يقوم بمقارنة الأشياء من حيث دراسة صفات اختلافها وصفات شبهها لكي يتوصل إلى المزايا المشتركة الموجودة فيها. أخيراً يخبرنا ميل بأن المنهج المقارن يختلف كل الإختلاف عن المنهج الإستنتاجي الذي إكتشفه بدراسة الأشياء دراسة منطقية علمية[1].

هذا في حين أن عالم الإجتماع الفرنسي إميل دوركهايم استعمل المنهج المقارن وطبّقه على دراسة الأنظمة الشرعية في مجتمعات مختلفة تتمتع بمستويات متباينة في التقدم الحضاري والمادي. ولدى مقارنته بين هذه المجتمعات استعمل القانون كمؤشر للصفات الأخلاقية في المجتمع بعد أن فحص فرضيته القائلة بأن زيادة تقسيم العمل دائماً ما تؤثر على طبيعة التكامل والتماسك الإجتماعي. وفي دراسته للإنتحار قام بمقارنة معدلات الإنتحار بين مجتمعات مختلفة وكذلك في جماعات مختلفة من مجتمع واحد، وقال بأن هذه المعدلات تتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التماسك الإجتماعي ودرجة استقرار المقاييس الإجتماعية. وهنا فللبرهنة على صحة هذه الحقيقة التي توصل إليها إضطر إلى مقارنة بعض المؤشرات التي اختارها، أي بعض عوامل التماسك الإجتماعي كأنواع النظم الدينية ونوع حياة المجتمع المحلي وطبيعته الإقتصاد والسياسة وغيرها، ودرس صلتها بدوافع الإنتحار التي يتعرض لها الأفراد. فتوصل دوركهايم من ذلك إلى نتيجة تنص على أننا لو استعملنا المنهج المقارن استعمالاً دقيقاً ومضبوطاً بحيث يستطيع تزويدنا بأحكام ترابطية بين متغيرات مختلفة فإننا سنتمكن من اعتبار هذا المنهج شبه تجريبي. وبالتالي تمكّن دوركهايم في دراسته للإنتحار من الوصول إلى منهج جديد في علم الإجتماع وهو منهج تحليل المتغيرات المختلفة (Multivariate Analysis). فهو لم يكتف هنا بمقارنة معدّلات الإنتحار بين الأفكار البروتستنتية والكاثوليكية في قطر

(1) المرجع السابق نفسه ص 51.

واحد وإنما قارن المجموعتين لكي يوضح الدور الذي يلعبه عامل التماسك الإجتماعي الذي ينعكس في الدين وتأثيره في عوامل الإنتحار[1].

باديء ذي بدء لا بد من وضع النقاط على حروف «دوركهايم»، وذلك أن تقسيم العمل الذي يؤدي إلى التماسك الإجتماعي هو صحيح في نفس الطبقة الإجتماعية حسبما نرى. لذلك بالنسبة لتقسيم العمل إلى يدوي وفكري فإنه يؤدي إلى التماسك في كل من الطبقتين (مالكي أدوات الإنتاج أصحاب العمل الفكري ومن ليس لديهم أدوات إنتاج أصحاب العمل اليدوي) والتناحر فيما بين الطبقتين. هذا بالإضافة إلى أن هذا المنهج المقارن بالرغم من أنه يختلف عن المنهج التجريبي بالنسبة لدوركهايم فإنه يعود ويعتبره شبه تجريبي وفي ذلك الصواب بعينه. كذلك الأمر بالنسبة لإختلافه عن المنهج الإستنتاجي، على اعتبار أنه يُستنتج منه في نهاية المطاف ككل منهج. هذا بالإضافة إلى أن التماسك الإجتماعي لا ينعكس في الدين بل الأصح أن التماسك في الدين ينعكس في التماسك الإجتماعي، مع الإشارة إلى جدلية العلاقة بينهما ومع الترجيح إلى كون الدين يماسك أكثر بكثير من التماسك الإجتماعي بحد ذاته، لاسيما إذا ما كان المجتمع متخلف حيث تغلب العاطفة الدينية على المصلحة الطبقية، كما يحدث في الحروب الأهلية الدينية.

كما يتضح من العرض لهذا المنهج المقارن، بالرغم من أنه يختلف عن المنهج التجريبي ويصبح شبه تجريبي بحد ذاته في الممارسة العملية، أنه يأخذ بالمنهج التحليلي للمعطيات في المكان والزمان فيغدو أخذه بالمنهج التاريخي أمراً طبيعياً، وأيضاً بالمنهج الإستنتاجي لوصوله إلى النتائج.

لقد ظهر لنا بوضوح إن كل منهج غالباً ما يؤخذ به مع منهج آخر وحتى اثنين وثلاثة وأكثر. وقد ظهر هذا الأمر بوضوح جلي لدى استعراضنا مختلف مناهج البحث في كل من العلوم الإجتماعية وكذلك

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 52.

الجغرافية الإقتصادية وأيضاً السياسية. فالمناهج في الواقع الحياتي المعاش غالباً ما تتضافر مع بعضها البعض في الظواهر الإجتماعية المدروسة.

أما عالم الإجتماع الألماني ماكس فيبر فقد استعمل المنهج المقارن عندما أراد تحليل الصفات الأساسية التي تميز المجتمعات الإنسانية، فقد وضح له التشابه الموجود في الصفات الأساسية للبيروقراطية ووضح أوجه الإختلاف بينهما عندما درس مؤسسات بيروقراطية مختلفة دراسة تاريخية وإجتماعية. في هذه الدراسة إستعمل فيبر طريقة الأنواع المتتالية في وصف المزايا الكونية للمؤسسة الإجتماعية أو للنظام العقائدي بصفته النقية الخالية من عناصر التعقد التاريخي. فالواقع أن دراسة فيبر للنظام البيروقراطي دراسة مقارنة، بمعنى قائمة على الأخذ بالمنهج المقارن، قد ساعدته في وصف وتفسير اختلاف النوع المثالي للبيروقراطية الألمانية والبيروقراطية البريطانية، وفي مقارنة الأنواع المثالية للأديان كمقارنة المذهب البروتستانتي مع الدين الهندوسي[1].

لقد جرت محاولات عديدة رمت إلى دمج المنهج المقارن في منهج المسح المستعمل في دراسة المجتمعات بفرض التوصل إلى قوانين ترابطية تدرس العلاقة بين المتغيرات الكثيرة والمختلفة. لقد حاول هنا الأساتذة الإنكليز هوب هوس ويلر وكينزبرك الأخذ بهذا الأسلوب (المنهج المقارن مع منهج المسح الإجتماعي) الدراسي للتوصل إلى نظام تجريبي للتطور الإجتماعي. فخلال الدراسة التي قاموا بها حول الحضارة المادية للشعوب البسيطة عام 1915، اهتدوا إلى تصميم مقياس التنمية التكنولوجية الذي استعملوه في قياس الترابط بين المستوى التكنولوجي وأشكال الحياة الإجتماعية التي درسوها[2]. أخيراً حاول العالم كولدنر (Goldner) دراسة الترابط بين التنمية التكنولوجية والتنمية الأخلاقية في كتابه الموسوم «ملاحظات عن التكنولوجيا والنظام الأخلاقي». لكن الخطأ الذي تقع فيه

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 52.

(2) Hob House, Whecler and Guirsbery, The material culture and social life of the simple peoples, an Essay on, corelation 1915 نقلاً عن معجم علم الإجتماع ص 52.

مثل هذه الدراسات الترابطية يكمن في فرضياتها النظرية التي تؤكد على حقيقة نمو المجتمعات وقطاعاتها نمواً متساوياً، وهذا ما لا يتفق مع المنهج المقارن[1].

الواقع أن علماء الأنثروبولوجيا الإجتماعية يميلون إلى معادلة المنهج المقارن مع منهج النشوء والتطور الذي استعملوه في دراسات المجتمعات البشرية دراسة تاريخية. لقد اعتمدوا على المنهج الشمولي في مقارنة المجتمعات وتقسيمها إلى أصناف مختلفة، هذا ما ساعدهم على إكتشاف أوجه الشبه وكذلك الإختلاف بينها وبين قسم منها. وقد ذكر مردوخ في كتابه التركيب الإجتماعي «بأن هناك علاقة ضرورية بين أحكام الملكية وأحكام السكن وأحكام العائلة والقرابة، ومثل هذه العلاقة تُسيّر سلوكية الأفراد وسط هذه المؤسسات الإجتماعية. أما «هومنز» و«شنايدر» فقد حاولا في كتابهما بعنوان «الزواج والسلطة والأسباب النهائية» دراسة الأسباب المؤدية إلى وجود نظام زواج معين دون النظام الآخر في مجتمع أو منطقة معينة[2].

ومن علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين الذين وافقوا عن هذه المناهج الدراسية العالم «ناول» الذي استعملها في دراساته وبحوثه، وذلك بالرغم من تحفظه عليها من جراء المشاكل الأكاديمية التي تفترضها. أما «شيبرا» فقد اتخذت موقفاً وسطاً من حيث اعتمادها على مثل هذه المناهج الدراسية، فقد إعتمدت منهج المقارنة الإقليمية في علم الأنثروبولوجيا الاجتماعي لتثبيت المزايا الأساسية للنظم الإجتماعية. تذكر «شيبرا» بأن للمجتمعات الإنسانية مزايا مشتركة مثل وجود الإقليم الجغرافي، اللغة، الحضارة المادية والروحانية، ومثل هذه المزايا تقلل الفوارق بينها وتجعلها متقاربة الواحدة للأخرى. ومع ذلك فهناك فروقاً حضارية وإجتماعية واضحة المعالم بينها تجعل الدراسة المقارنة ضرورية لفهم طبيعة مجتمعات العالم. بيد أن للمنهج المقارن الإقليمي، الذي استعملته

(1) نقلاً عن معجم علم الإجتماع ص 52.

(2) المرجع السابق

«شيبرا» في دراستها، نقاط ضعف كثيرة أهمها أنه لا يستطيع شرح وتفسير أسباب التشابه والإختلاف الحضاري والإجتماعي بين المجتمعات المتباعدة والمتجاورة جغرافياً. فهي لا تستطيع مثلاً دراسة أسباب الشبه بين النظام الإقطاعي الأوروبي والنظام الإقطاعي الياباني. فضلاً عن أنها عاجزة عن تفسير طبيعة الإختلافات الحضارية بين المجتمعات الأوروبية الإقطاعية[1].

يبدو لنا أن العجز المشار إليه هنا لدى شيبرا يعود إلى عدم الأخذ بالعلاقات الإجتماعية المادية: طريقة إنتاج الخيرات المادية ومستوى تطور قوى الإنتاج التي تقوم عليها هذه المجتمعات وتتأتى عنها علاقات إنتاج معينة.

يؤكد علماء الإجتماع على أن مناهج المقارنة المختلفة قد تستعمل لدراسات مشاكلة مختلفة. لقد قام كل من «ليبست» (Lipset) و«بنديكس» (Bendix) بمقارنة معدلات الإنتقال الإجتماعي في عدة مجتمعات صناعية فتوصلا إلى سبب إختلاف هذه المعدلات، على اعتبار أنه اعتُقِدَ بأن درجة التصنيع التي وصلت إليها المجتمعات الصناعية هي التي أدت إلى اختلاف معدلات الإنتقال الإجتماعي بين أفرادها. وهنا استعمل هذا من العالمان منهجاً علمياً مشابهاً للمنهج الذي استعمله «دوركهايم» في تثبيت القياسات والمؤشرات. وقد حاولا في بادىء الأمر، اشتقاق المتغيرات المناسبة التي على ضوئها ثبتت القياسات والمؤشرات الموضوعية والتي عن طريقها استنتجت الترابطات والإنحدارات الإحصائية[2].

وفي دراسة خاصة عن المجتمع الأميركي قام العالم «ليبست» بمقارنة قيم وبنية هذا المجتمع مع قيم وبنية المجتمعات الأوروبية في محاولة منه لتوضيح إمكانية اعتبار القيم كعامل مستقل. هذه الدراسة شبيهة بالدراسة

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 53.

(2) S.I. Lipset and R. Bendix, Social mobilety in industrial country, 1959.

نقلاً عن معجم علم الإجتماع ص 53.

التي قام بها توكفيل (Tocqueville) في القرن التاسع عشر عندما حاول توضيح أهمية الأدلة والإثباتات التاريخية في دراسته المقارنة الحضارية والمادية بين المجتمعات[1].

جدير بالذكر أيضاً المنهج التاريخي المقارن الذي أخذ يستعمله علماء الإجتماع مؤخراً حيث وضّحوا بواسطته بعض الأفكار العامة حول التركيب الإجتماعي والتي لعبت دوراً في منتهى الأهمية في تسهيل عملية تحليل المتغيرات وفحص شرعية الفرضيات الإجتماعية التي توصلوا إليها. وهنا فالعالم ليج (Leach) حثّ بقية العلماء على تدوين التعميمات التي يمكن أن يتوصلوا إليها من خلال دراسة المتغيرات التي يختارونها من واقعها العريض، كما نصحهم بضرورة فهم المتغيرات قبل اختيارها واستخراج التعميمات حولها[2].

بالنهاية فإن اختيار المنهج للبحث والدراسة بتوقف على طبيعة المشكلة المطلوب دراستها. فالمنهج المقارن مثلاً ليس بمقدوره بناء أو تكوين نظرية أو فرضية لكنه يستطيع الإشارة إلى بعض الحقائق النظرية التي تساعد العالم في بناء النظرية أو فحص الفرضية للتأكد من صحتها. بالتالي فالمنهج المقارن كما قال عنه دوركهايم هو من أسلم وأنجح المناهج المتيسرة لعلم الإجتماع، والذي يساعد العالم الإجتماعي في الحصول على المعلومات والحقائق الموضوعية التي يمكن أن يعتمد عليها في تكوين الفرضيات والنظريات[3].

وبهذه المناسبة فالرازي في كتاباته الطبية كان يعتمد أسلوباً علمياً معروفاً هو الإقتباس والمقارنة في الآراء والأفكار، أي أنه يذكر أعمال الآخرين فيناقشها، ثم يطرح أعماله الخاصة بالمقابل ويخرج منها بفكر هو محصلة مجموع الأفكار والأعمال المطروحة، وبهذا أوجد الرازي أول

---

(1) المرجع السابق نفسه ص 53.

(2) المرجع السابق نفسه ص 53 ـ 54.

(3) المرجع السابق نفسه ص 54.

بادرة من هذا النوع في المؤلفات العربية تقوم على المقارنة[1].

كما تنبغي الإشارة إلى أن هذه الطريقة (أو المنهج) ارتبطت بالمنهج التطوري على أثر ظهور الداروينية، كما مر هنا آنفاً الأمر الذي لحظناه عند استعراضنا للأخذ بهذا المنهج في استعراضنا لمناهج الدراسة في الجغرافيا الإقتصادية وكذلك السياسية والإقتصادية. ونختم الكلام هنا بعلمين لامعين يعتبران من مؤسسي المنهج المقارن في العصر الحديث هما الكسندر فون همبولدت وكارل ريتر مروراً بكانط.

الكسندر فون همبولدت

الواقع أنه برز في النصف الأول من القرن التاسع عشر العالم الألماني الكسندر فون همبولدت (1769 ـ 1859) حامل الأفكار المادية والمشهور في اكتشافاته لأميركا الوسطى (1799 ـ 1804) ووصفها الرائع، الذي أدى إلى وضع مجموعة هامة من قوانين الجغرافيا الطبيعية. وقد نشر في سنة 1864، في القسم الأول من مؤلفه الشهير «كوسموس» عرض «موجزاً» لنظريته في الجغرافية الطبيعية، القائمة على المبادىء المادية، والتي تشكل الأساس لأعماله الأخرى. فالواقع أن همولدت هو مؤسس الجغرافيا الطبيعية المقارنة. فلم يكن يكتفي بمقارنة مختلف البلدان والمقاطعات، بل أيضاً العمليات الطبيعية والنشاطات البشرية. وقد كان أول من لفت النظر إلى أهمية الإشارات الرقمية الدقيقة وكل ما من شأنه أن يحدث المقارنة الذكية للمعطيات المتشابهة[2].

لقد أغنى علم الجغرافيا بتطبيقه معرفته في الأحداث الطبيعية والبيولوجية على الترتيب المنظم والوصف المقارن للظواهر والأحداث التي شاهدها أو شاهدها غيره (وفي ذلك يذكرنا بالرازي الذي سبق وأتينا على ذكره بالنسبة للإقتباس والمقارنة، والذي هو في جوهره مقارنة وحتى

(1) د. علي مبارك، «علمان عربيان في سماء الطب»، مجلة العربي، الكويت، أيار، مايو، 2003 ص 65.

(2) A. Humboldt. Tableaux de la nature, Guide et Laudry, Librairies éditeurs, Paris 1851, p. XIV.

تاريخية ـ جغرافية)، وعمل على قياس الحدث الذي يشاهد (خطوط الحرارة على الخرائط لأميركا الوسطى). فقد كان يؤمن بأن معرفة العالم تكونت بالمشاهدة المباشرة للطبيعة ومعاينتها (وهذا بحد ذاته منهج وصفي)، كما استعمل المعلومات الإحصائية أيضاً (وهذا يمكن اعتباره المنهج الإحصائي أو الكمي إن جاز التعبير)، وبانتباه كلي، التقدير للسكان في حال عدم توفر المعلومات الإحصائية[1].

لقد كان همبولدت موسوعياً بحكم تكوينه الثقافي، وهو من كبار علماء الطبيعة وكبير جغرافيّي زمانه. كما كان له الأثر الملموس في الجغرافية. فهو كما يقول فيدال دي لابلانش «يتميز بتعبئة الأحداث والوقائع لتحويلها إلى معادلات فمعطيات قابلة للمقارنة»[2]. فعوضاً عن درس الأحداث والوقائع المناخية والنباتية والجيولوجية وغيرها بشكل منعزل يعتمد على تفحصها بعلائقيتها (الأمر الذي يمكن معه القول أننا تجاه المنهج العلائقي الذي هو في جوهره منهج مقارن) فيما بين بعضها البعض وتوزعها أيضاً. بتعبير آخر يتناولها حسب مبدأ التناسق والتناغم العلائقي الذي هو أيضاً أساس البحث في الجغرافيا. فهو يفضل دراسة الأحداث في تسلسلها الزمني وتوزعها المكاني (حيث المنهج التاريخي وكذلك المكاني أو الجغرافي إن جاز التعبير). وقد أوصى بوضع الأطلس الخرائطي: «أطلس برغوس الطبيعي»، حيث عمم تمثيل الحرارة بخطوط خاصة على الخرائط خرائط الإيزوترم (Isothermes)، حيث تصبح المقارنة مرئية صورية.

فالخطوة التي خطاها في الوصف الجغرافي من النوعية إلى الكمية (التي تمكن من المقارنة) تشكل إغناءاً كبيراً لتاريخ تطور الجغرافية. كل ذلك جعل فردريك انجلز يعتبر همبولدت في عداد كبار الطبيعيين الذين أحدثوا شرخاً في المفهوم الميتافيزيقي للطبيعة. وقد اهتم بشكل خاص بمسائل العلاقة المتبادلة فيما بين الإنسان والطبيعة، وبالتالي بالميزات

---

(1) د. عاطف علي، الجغرافيا الإقتصادية والسياسية والجيوبولتيكا والسكانية ص 25.

(2) René Clozier, Histoire de la géographie, V édition, coll. Que sais- je? P.U.F., Paris. 1972, p 90.

الجغرافية المتأتية عن النشاطات الإقتصادية لسكان مختلف البلدان.

فهذا العالم كان يعمل «المشاهدة الطبيعة بمجملها والتأمل بها وفي الوقت نفسه الإحاطة بالنشاط المشترك لكل القوى التي تحركها»(1). وقد كان يعتبر أن مهمته البرهنة على «التناغم الداخلي للقوى الطبيعية» و«المساعدة على لخط الإنطباع العام للصورة الشاملة»(2).

الواقع أنه في العلاقة المتبادلة بين الإنسان والطبيعة عند همبولدت يتكون للمطلّع على كتاباته الإنطباع للدور المعتدل للطبيعة في تطور شعوب مختلف البلدان. فقد كان يهتم أكثر بكثير في دور الإنسان في المعرفة وفي تطوير الطبيعة. ويقول بهذا الصدد: «إن معرفة خاصية بعض المقاطعات، تعود إلى العلاقة الحميمة للتاريخ البشري والحضارة»(3). فقد ركّز على النشاط الخلاق والمبدع للإنسان في الطبيعة، في العلاقة المتبادلة بينهما، كما أشار إلى كبير دور المعطيات الكمية وأدخل المنهج المقارن في الدراسات الجغرافية وكما اسلفنا، نكتفي بهذا القدر عن هذا العالم الفذ مختتمين بالإشارة إلى إنسانيته العريقة وهو القائل بأن لكل علم انعكاساته ومداخلاته الإنسانية، الأمر الذي يسمح لنا بالقول بأنه كان من أنصار «العلم للحياة» وبالإستنتاج المنطقي المتماثل الفن للحياة. وموقف كهذا وفي أيامه ومن أمثاله قمة في التقدمية في مجرى التطور الحضاري للإنسانية جمعاء.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر استمر تطور وانتشار الأفكار المادية في الجغرافية على يد ف. ريختوفن وأ.م. ديفيس وغيرهما.

كانط

على أن الأفكار التي كانت ترعاها الأوساط الرسمية، سيما في

---

(1) Humboldt, Tableaux de la nature TI p. IX.

(2) Humboldt, Tableaux de nature, p. IX- X.

(3) Ibidem, T2, P. 15-16.

أوروبا، أثرت على الجغرافيين، أمثال كانط (1724 ـ 1804) الفيلسوف الألماني الكبير، أستاذ التفكير المنطقي، إنما الشكلي، والذي درّس فترة طويلة الجغرافيا في جامعة كونيكسبرغ في القرن الثامن عشر، وكذلك كارل ريتر (1779 ـ 1859) في القرن التاسع عشر وأ. هتنر في القرن العشرين، حيث لوحظ اتجاه للجمع والموافقة بين المفاهيم الميتافيزيقية والمادية في الجغرافية الطبيعية، وكذلك الإقتصادية، وبشكل خاص في دراسة البلدان عند معالجة مواضيع السكان والإقتصاد، مثالنا على ذلك نظرة كانط في الجغرافية. فقد كان يرى في الجغرافية الطبيعية اختزالاً للطبيعة نفسها وأساساً ليس فقط للجغرافية، إنما أيضاً لكل الجغرافيات الممكنة التي عدد خمساً منها.

1 ـ الجغرافية الرياضية، وهي التي تهتم بقياس شكل وحجم وحركات الأرض ومركزها في الجهاز الشمسي.

2 ـ الجغرافية الأخلاقية، وهي تعداد لمختلف عادات وخصائص الجنس البشري.

3 ـ الجغرافية السياسية، وهي دراسة البلاد ومؤسساتها الحكومية.

4 ـ الجغرافية التجارية، وهي تهتم بالمتاجرة بفائض الإنتاج في البلاد.

5 ـ الجغرافية الدينية، وهي التي تهتم بتوزيع الأديان في العالم[1].

ريتر

أما ريتر، فهو ألماني كهمبولدت وأصغر مه بعشر سنوات وعمل في الوقت نفسه الذي كان يعمل فيه ولمدة 30 سنة في برلين، حيث أصبح أستاذ لجامعتها، بدأً من العام 1820، وعضواً لأكاديمية العلوم فيها بدأ من العام 1822، فيختلف عن همبولدت في طريقته في العديد من الوجوه من حيث الخلفية ومن حيث تناول الموضوع. هذا بالرغم من أنه كان يعتبر

---

(1) د. عاطف علي، الجغرافيا. . . . ص 26.

همبولدت أستاذه واستند إليه في الكثير من كتاباته. ذلك أنه في الواقع كان أقرب إلى كانط منه إلى همبولدت، من حيث أنه جمع المفاهيم المادية إلى الميتافيزيقية في علم الجغرافية، فقد أثرت مفاهيمه الدينية وكذلك التاريخية على كتاباته، وكان فيما كتب أقرب إلى جغرافية التاريخ منه إلى تاريخ الجغرافية.

الواقع أن ريتر في تفسيره للظواهر الإجتماعية دخل إطار «الحتمية الجغرافية»، التي مرت معنا ورأينا أنها كانت تقدمية فترة من الزمن ثم غدت رجعية. وقد كان من أنصار المثالية الفلسفية، وحاول أن يبرهن على الخاصية الإلهية لظهور الأرض، وتأثير الطبيعة في مصائر الناس. وقد شكل ذلك، فيما بعد أهم مصادر الجيوبو ـ لتيكا البورجوازية.

كما كان ريتر يرى أن تاريخ الشعوب مشروط بتطور الوسط الذي تعيش فيه، في حين أن تطور الطبيعة مكتوب من قبل الكائن الأعلى. وبالتالي فهو عكس همبولدت المادي وبالإمكان الإلتباس في تفسير أعماله، كونه أحياناً يبدو مادياً معطياً الأولوية للطبيعية وقوانينها المستقلة عن الإنسان وأحياناً مثالياً توافقياً يرى التناغم التام بين الطبيعة والأمم التي تسكن الأرض. إنما بالرغم من ذلك فقد لعب دوراً كبيراً في تطور الجغرافية. وقد شدّد على «المنهج المقارن» الذي أوجده همبولدت، رابطاً بوحدة موحدة الجغرافية والتاريخ، معللاً مختلف أحداث نشاط الإنسان في الطبيعة. وقد كان تأثيره كبيراً على معاصيره ومن أتى بعدهم، خصوصاً فيما يعود لمقارنته تاريخ الطبيعة وتاريخ البشرية وتقديمها بشكل ملفت للنظر، بحيث يذكرنا بقول إنجلز «نحن لا نعرف سوى علماً واحداً هو علم التاريخ. . . . فنصبح أمام تاريخ الطبيعة وتاريخ البشرية، وكل منها يشكل شرطاً للآخر ولو أن ذلك هو بالشكل وليس بالمضمون هنا. هذا ومن الذين تابعوا محاضراته في برلين الشاب إليز ركلو (Elisé Reclus) وأرنولد غويو (Arnold Guyot) وب. سيمونوف تيان شانسكي (P. Séménove- tian- chanski) وغيرهم من العلماء اللامعين[1].

---

(1) د. عاطف علي، الجغرافيا ص 27.

بالنتيجة بالإمكان القول أن همبولدت وريتر يشكلان محطة مهمة في تطور الجغرافيا بأخذهما بالمنهج المقارن، والذي أخذ به في باقي العلوم في القرن التاسع عشر.

بذلك ننهي الكلام عن هذا المنهج المقارن الذي لمسناه، لاسيما في الميدان العملي، في العديد من المناهج لدى دراستنا الظواهر الإجتماعية والجغرافية الإقتصادية والسياسية.

القسم الثاني

دراسات تطبيقية

الفصل الأول

الجوع والحضارة الغربية

سنمهد للحديث عن الجوع بعرض التسلسل التاريخي والتوزع الجغرافي للمجاعات في العالم، ولو بشكل موجز مختصر للغاية. كما سنختتم موضوع الجوع بلوحة مسرحية حالمة للخلاص من الجوع ـ الإمساك بالحرية.

تمهيد

الواقع أنه لم تسلم قارة من قارات العالم القديم من المجاعات المتأتية عن الكوارث الطبيعية (فيضانات، نقص في الأمطار، جفاف) لسنوات متعددة متتالية، بحيث يتناقص عدد السكان بشكل كبير ولدرجة الزوال شبه الكلي في بعض المناطق. وقد ذكر «ولفورد» (Welford) قائمة، بالمجاعات، التي شهدها العالم حتى أوائل القرن الحالي بلغت 350 مجاعة[1] توزعت جغرافياً وتسلسلت تاريخياً كما يلي:

ـ 201 مجاعة في الجزر البريطانية ما بين 10ب.م. و1846.

ـ 70 مجاعة في مختلف أجزاء أوروبا ما بين 10ب.م. و1846.

ـ 31 مجاعة في الهند ما بين 1769 و1878 (110 سنوات فقط!).

---

(1) نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1980، ص251.

ـ 17 مجاعة في حوض البحر الأبيض المتوسط الآسيوي والأفريقي قبل العام 1769.

ـ 30 مجاعة في أجزاء مختلفة من العالم، سيما في الهند والصين قبل العام 1769.

إنما بالإضافة إلى ذلك فقد كانت شعوب أوروبا تعاني أيضاً الجوع والمرض والأمية. فقد ضرب الطاعون القارة الأوروبية في القرن الرابع عشر وحصد مئات الآلاف من البشر (ثلث سكان إيطاليا وثلث سكان بريطانيا). كما أن المجاعة فتكت، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بأكثر من مليون إنسان، وهو أمر شجع الملايين على النزوح إلى «القارة الجديدة» (المكتشفة عام 1492) بحثاً عن الرزق وفرص العمل، التي كانت تفتقدها الجموع في القارة الأم (أوروبا)[1].

هذا وأبرز المجاعات التي حدثت في أوروبا في العصر الحديث هي تلك التي تعرضت لها إيرلندا، خلال السنوات 1846 ـ 1851، وقد دعيت «بمجاعة البطاطا».

كما تنبغي الإشارة إلى الأمراض والأوبئة التي كانت تعقب هذه المجاعات بدرجات متفاوتة. ورغماً عن أن قائمة «ولفورد» المثبتة آنفاً، ربما تكون كاملة فيما يعود لبريطانيا، لكنها ليست كذلك فيما يعود لباقي الدول وحتى أوروبا، فقد ظهرت بعض الدراسات التي أشارت إلى أن الصين على سبيل المثال تعرضت لحوالى 1828 مجاعة خلال السنوات 108ق.م. إلى 1911ب.م[2]. أي بمعدل مجاعة في السنة تقريباً.

بالطبع فهذه المجاعات كانت من المؤشرات الهامة في الحدّ من النمو السكاني في الأقاليم التي حدثت فيها. كما أن المعلومات عن عدد الوفيات المتأتية عن هذه المجاعات ضئيلة للغاية، ولاسيما تلك التي

---

(1) وليد نويهض: عصر الغلبة، اكتشاف أميركا والمركزية الأوروبية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط 1 بيروت 1992، ص59.

(2) Thompson W. and Lewis D: Population Problems, Macgrawhill Book Company, New-York, 1965, p.392.

حدثت في العهود القديمة، في حين هناك بعض التقديرات بالنسبة للتي حدثت في العصور الحديثة. فالصين عرفت، في القرن الماضي، أسوأ المجاعات المتأتية عن الجفاف الحاد الذي ضرب مناطقها الشمالية الغربية خلال السنوات 1876 ـ 1889، حيث تعرض للجفاف حوالى/ 300,000/ ميلاً مربعاً من الأراضي الزراعية. وقدر عدد الضحايا في هذه المجاعات ما بين 9 و13 مليون نسمة، أي حوالى خمس سكان المنطقة المشار إليها، كما تعرضت هذه المنطقة بالذات، في فترات لاحقة للمجاعة من جراء الجفاف أيضاً. فخلال سنتي 1920 ـ 1921 حدثت فيها مجاعة أودت بحوالى مليون نسمة، وخلال سنتي 1929 ـ 1930 بحوالى أربعة ملايين نسمة[1].

هذا وبالإضافة إلى عامل الجفاف المولد لهذه المجاعات في منطقة الصين الشمالية ـ الغربية هناك فيضانات نهر «اليانجستي وروواندة»، والتي أدت إلى مجاعات متعددة، إذ كثيراً ما كانت تفيض مياهه على مساحات شاسعة متلفة المحاصيل ومدمّرة القرى، إنما ليس هناك تقديرات دقيقة عن ضحايا هذه الفيضانات. على أنه من الثابت أنها شكلت العوامل الهامة في ارتفاع معدل الوفيات لدرجة أن «مالوري» (Mollory) ما كان مبالغاً حين ذكر أن معدل الوفيات العادي في الصين كان يشتمل دوماً على عدد ثابت من المجاعات[2]. وبهذا الصدد فإن الهند لا تختلف كثيراً عن الصين، إذ الجفاف فيها يعتبر أمراً شائعاً، بحيث غالباً ما تتعرض منطقة أو أكثر من مناطق الهند لنقص الغذاء، المتأتي عن قلة الأمطار. فخلال سنتي 1769 ـ 1770 انتابت البنغال مجاعة ضخمة أودت، حسب بعض الكتابات، بحياة حوالى ثلث سكانها، أي حوالى عشرة ملايين نسمة[3]. كما تعرضت الهند لمجاعات كبيرة وعلى سنوات متتالية (1803 ـ 1804 ـ و1837 ـ 1838)، حيث بلغت الضحايا الملايين، الأمر الذي أثّر كبير الأثر في النمو السكاني في الهند.

---

(1) د. فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية السكان، ص252.

(2) المرجع السابق نفسه، ص253.

(3) المرجع السابق نفسه.

هذا ويذكر ابن إيّاس في كتابه «بدائع الزهور»[1] ما معناه أن مصر تعرضت في تاريخها الطويل للمجاعات والأوبئة التي شكلت عنصراً هاماً من عناصر الوفيات فيها. فالمجاعات كانت مرتبطة بانخفاض مستوى مياه النيل، بحيث كانت تعجز عن تلبية احتياجات الزراعة في البلاد. ومن الأمثلة على ذلك وأبرزها ما عرف «بالشّدة المستنصرية»، التي قضت، حسب بعض المؤرخين، على ثلثي سكان مصر آنذاك ولم يعش من بعدها سوى الثلث فقط.

كما أن البغدادي تحدث عما سمّاه «الكارثة البشعة»، والتي شهدها وسجلها في أواخر أيام الدولة الأيوبية، وقد تأتّى عنها بما يفهم منه الإفناء شبه الكامل، كما قال عنها ابن إياس أنها أفنت ثلثي السكان. كما يذكر ابن إياس شدة أخرى في القرن الثالث عشر مات فيها ثلث السكان. كما وفد من أوروبا في القرن الرابع عشر «الوباء الأسود» ونتجت عنه خسائر بشرية فادحة في مصر (/ 30/ ألف ماتوا في القاهرة وحدها كل يوم و/ 900/ ألف في شهرين)[2]. وقد نتج عن هذه المجاعات انخفاض هائل وحاد في عدد سكان مصر، حيث هبط من تسعة ملايين في أوائل العصر العربي إلى 2,5 مليون قبيل الحملة الفرنسية. هذا مع الإشارة إلى أن هذا الرقم المنخفض لسكان مصر (2,5 مليون) قد تكرر مراراً على الأرجح في تاريخ مصر من جراء تعرضها لكوارث سابقة، أبرزها تلك التي وصفها أيبوير في الدولة القديمة، والتي تأتت عن غياب النيل وأدت إلى إفناء رهيب للسكان[3].

الجوع والحضارة الغربية

إن صح القول: «بالخبز وحده لا يحيا الإنسان»، فصحيح أيضاً وأسبق عليه القول: «على الإنسان أن يشبع ثم يتفلسف» ونردفه بقول هندي مأثور: «هل يطلب الرأس إكليل الزهر عندما يلح البطن في طلب قصعة الأرز؟».

---

(1) ابن اياس: بدائع الزهور، ج1، ص61.

(2) المرجع السابق نفسه، ج1 ص91.

(3) جمال حمدان: شخصية مصر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة 1970، ص328.

لذلك فتأمين الغذاء والتغذية السليمة من الشروط الضرورية كي يتمكن الإنسان من أن يفكر بدون خطأ وبصواب وينعم أيضاً بمباهج الطبيعة والحياة، التي يوصله إليها حسه السليم وتفكيره المنطقي، سيما أن «العقل السليم في الجسم السليم».

ففي هذه الفكرة وحدة جدلية تستوجب القاعدة المادية الصحيحة من أجل العقل السليم وبالتالي التفكير الأسلم عند الإنسان، عنينا الجسم السليم.

وللجسم السليم من وجهة النظر العلمية أصول تقوم على الغذاء والتغذية الصحيحة. فالمواطن المعافى السليم أكثر إنتاجية ونفعاً لمجتمعه من غير السليم، فكيف بالمريض نتيجة سوء التغذية أو قلة الغذاء أو الجائع!

إن مرد قسم كبير من أمراضنا، حسب رأي الكثير من العلماء، هو إلى طريقة طهو الطعام غير الصحيحة، إنما نستكمل نحن ونقول: وأيضاً إلى قلة الطعام نفسه كماً ونوعاً. فالواقع أن كثرة الأكل والشره مما يولد الكسل ويقصر العمر، إنما قِلَّته أيضاً مما يولد الكسل ويقصر العمر. لذلك لا بد من توازن كمي - نوعي في غذاء الإنسان، بشكل يؤمن له النشاط اللازم بيولوجياً وفيزيولوجياً واجتماعياً، أي يؤمن له الجسم السليم الذي يتطلبه العقل السليم، عملاً بالقول المأثور: «العقل السليم في الجسم السليم».

فالواقع أن الشراهة في الاستهلاك قد أدت إلى حصول أمراض كثيرة في المجتمع الأميركي ناجمة عن التخمة وكثرة الاستهلاك في وقت يعاني معظم شعوب العالم الثالث الأمراض الناجمة عن الجوع وقلة الطعام. وقد حذّرت تقارير طبية كثيرة من إسراف الأميركي في الاستهلاك، وإقباله على الأكل والشراب بشراهة لا شبيه لها، حتى قياساً على دول متقدمة صناعياً، كبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وتتوافق التقارير الصحية على أن المجتمع الأميركي يتجه نحو البشاعة والترهل والبدانة. وبلغت السمنة والثخن حالة مرضية زادت نسبتها على 50% من مختلف الفئات. وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية في درجة السمنة والثخن (الأميركي يأكل ويشرب ثلاثة

أضعاف الأوروبي). أما الفرد في العالم الثالث فهو يعاني أمراض الجوع والهزال وقلة الطعام والشراب والسبب أن قلة الأخير هي من كثرة الأول[1].

وكذلك فجوع الأفريقي ليس سببه المناخ والجفاف والأنظمة الديكتاتورية (المدعومة أميركياً) فقط بل تخمة الأميركي وشراهته التي لا تقتصر على نفقات «الدولة» الضخمة في تربية العضلات العسكرية، بل تشمل أيضاً إسراف المجتمع واستهلاك الفرد. فكل مستهلك أميركي تفوق قدرته الشرائية 60 ضعفاً قدرة المستهلك الصيني، وأكثر من 80 ضعفاً قدرة المستهلك الهندي، وما يزيد على 100 ضعف قدرة المستهلك الأفريقي. وبحسب تقديرات عام 1990 تبلغ موازنة مصر مثلاً (56 مليون نسمة) 15 مليار دولار وهي أقل من موازنة مدينة نيويورك (15 مليون نسمة) التي تزيد على 28,7 مليار دولار، بينما تقدر موازنة السودان (25 مليون نسمة) أقل من 4 مليارات دولار، وتبلغ موازنة المغرب 10 مليارات دولار ويقدر عدد سكانه بنحو 25 مليون نسمة[2].

هذا، وتصدر الولايات المتحدة 13% فقط من إنتاجها القومي و20% من منتوجاتها الصناعية و30% من منتوجاتها الزراعية[3].

وتعادل القوة الشرائية للولايات المتحدة (الاستهلاك السنوي) حاصل قدرات أسواق الصين والهند واليابان ودول أفريقيا (غير العربية) مجتمعة. وأدى نزوع الأميركي إلى الاستهلاك والجشع والنهم الفردي، إضافة إلى تضخم الإنفاقات العسكرية والسباق إلى الفضاء، وتطور أجهزة الدمار، إلى كسر ميزان المدفوعات التجاري بقيمة 120 مليار دولار سنوياً. وهو عجز يتزايد، وخصوصاً مع اليابان (يقدر معدل العجز معها 56 مليار دولار سنوياً)[4].

---

(1) وليد نهويض: عصر الغلبة، ص126.

(2) المرجع السابق، ص127.

(3) المرجع السابق نفسه، ص127، الهامش رقم (7).

(4) المرجع السابق نفسه، ص127.

أساس علة اقتصاد الولايات المتحدة يقوم على مسألتين رئيستين: النهم في الاستهلاك الذي لا يحدّ شراهته أي حد والإنفاق على الدفاع وتطوير السلاح والصناعة العسكرية[1].

إنما شراهة الأميركي في الاستهلاك لا تقتصر على قطاع الصناعة واستيراد المواد التي تستخدم في هذا القطاع، بل إن البذخ والتبذير يشملان القطاعات جميعها. فمثلاً تستهلك الولايات المتحدة 50% من الإنتاج العالمي من البن و15% من الإنتاج العالمي من السكر[2].

هذا، كما أن الولايات المتحدة تتسبب بتلوث البيئة أكثر من غيرها بكثير. فعدد سكانها لا يتعدى نسبة 5% من تعداد سكان العالم وتستهلك 20% من إجمالي الإنتاج العالمي. ونسبة سكان الصين 20% من سكان الكرة الأرضية تستهلك 5% من مجموع الإنتاج العالمي؛ ويقدر ما يرمي المستهلك الأميركي يومياً من نفايات أكثر من 3000 غرام بينما يرمي المستهلك الأوروبي يومياً من نفايات ما معدله 1000 غرام؛ أما المستهلك في العالم الثالث بين 200 و500 غرام يومياً، تبعاً لنمو البلد أو فقره[3].

بعد هذا نشعر أن موضوع الغذاء والتغذية، على الرغم من التأخر في تناوله، يتلمس عندنا في لبنان، بشكل عام، بشيء من الحذر بل الحياء، وبشيء من التفكير المسبق للبرهنة عن وعي أو لا وعي، مع ترجيحنا للوعي، على الأقل لدى البعض، على أن الوضع الغذائي في لبنان مقبول بشكل عام ولا ينقصه إلا أصول التغذية السليمة، أي النواحي الفنية من الموضوع، وكأن من يبحث فيه واقف تجاه شيء مقدس يخشى مسّه أو كشف أسراره. إن موقفاً كهذا تجاه الموضوع يذكرنا بقول رومان رولان المأثور: الكذب البطولي منتهى الجبن. ليس من بطولة في العالم سوى رؤية العالم كما هو ومحبته.

إذا كان الموقف حتى تاريخه هكذا، فكيف به إذا ما كشفت أسرار

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص136.

(2) المرجع السابق، ص137 ـ 138.

(3) المرجع السابق نفسه، ص126.

هذا الموضوع بعلمية، واتضح وجود سوء تغذية في لبنان. وهو الأمر الذي لمح إليه تلميحاً في المؤتمر الوطني الثاني للغذاء والتغذية في لبنان الذي عقد سنة 1972 (وقبله كان الأول سنة 1970)، عبر استنتاجات المقارنات الإحصائية من قبل أحد المحاضرين. مما يستوجب، بالتالي، القيام بعمل إحصائي قبل أي شيء لمعرفة حقيقة واقع حال الوضع الغذائي في لبنان، سيما اليوم على أثر الحرب الأهلية المدمرة وتفاقم الضائقة الاقتصادية. ثم كيف يكون الموقف إذا ما علمنا أن حزام الجوع يزحف نحو العالم العربي، وهو لا بد بالغه إذا لم يحصل تحرك سريع تجاه هذا التحدي، عبر الإنماء المخطط في ما بين الدول العربية. وهذا أمر ممكن ولا ينقصه إلا الإرادة السياسية الموحّدة ليصبح واقعاً بالفعل، كما تقتضيه اليوم ضرورات التماسك على أبواب السوق الشرق ـ أوسطية الحتمية والتي سيكون فيها العالم العربي.

الواقع أن هذا الموقف المتردد المتلكىء، بشكل عام وعن وعي لدى البعض، تجاه موضوع الغذاء والتغذية، وأيضاً سوء التغذية وحتى الجوع الذي بدأ يهددنا شبحه، هذا الموقف نابع من تشبعنا، في لبنان والعالم العربي، بالحضارة الغربية وأخلاقيتها وروحيتها وترابط مصالح القيمين عليها بمصالح القيمين عليها في الغرب، هذه الحضارة التي كان ولا يزال إلى حد ما لها هذا الموقف نفسه تجاه موضوع الجوع في العالم، وذلك لأسباب أخلاقية شكلاً وعوامل مصلحية طبقية فعلاً، وبالتالي عن وعي كامل.

فقد كُتب في موضوع الجوع أقل ما يمكن من الكتب، بالنسبة إلى غيره من المواضيع. ويبدو أن هناك نوعاً من مؤامرة صمت حول هذا الموضوع ـ موضوع الجوع. فهل هذا يا ترى مجرد صدفة أم أنه عن سابق تصميم؟! الواقع أنه صمت عن وعي وسابق تصميم وعائد لروح الحضارة الغربية، ويتركز في المصالح والأحكام ذات المنطلقات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية لهذه الحضارة، التي جعلت من الجوع موضوعاً ممنوعاً أو من الأفضل عدم طرقه أمام الجماهير. وأصبح موضوع الجوع، النابع من الغريزة البشرية، على غرار موضوع الجنس، من المحظورات

الأخلاقية في الحضارة الغربية، التي تقدم العقل على الغريزة، كون الأول اجتماعياً والثانية حيوانية. بالطبع هذا لا يعدو حيز النظرية وليس هو واقع حال الحياة بالفعل. إن موضوع الجنس، رغم هذا الموقف النظري منه والمغاير لواقعه الحياتي، موضوع الجنس هذا مع ذلك قدر لفرويد أن يبرهن فيه على أولوية الغريزة على العقل، وأصبح مقبولاً نسبياً، حسب التفاوت الحضاري لمختلف المجتمعات. أما موضوع الجوع فقدر له أن ينتظر حربين عالميتين وثورة اجتماعية هي الثورة الروسية سنة 1917، حيث قضي على سبعة عشر مليوناً من البشر منهم اثنا عشر مليوناً بسبب الجوع[1] ومنهم بهذه المناسبة الكاتب الأميركي الشهير «جون ريد» الذي وضع كتاباً عن هذه الثورة بعنوان «عشرة أيام هزت العالم»، وذلك كيما تشعر هذه الحضارة الغربية، المتفسخة في واقع الحال، أن الجوع موضوع مهم وخطير ويجب تشخيصه أمام أنظار كل العالم.

إنما إلى جانب هذه الأحكام الأخلاقية لا مندوحة من ذكر مصالح الأقليات الحاكمة، التي كانت تعمل على إخفاء ظاهرة الجوع في الأفكار الحديثة، لأن الذي يهم الامبريالية الاقتصادية وخادمتها التجارة الدولية هو الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للمواد الغذائية كظاهرة اقتصادية مستمرة الفعل، لارتباطها بمصالحها، وليس كعوامل تقف عليها صحة الجماهير أو حتى حياتها. وقد كان هناك تضارب، ولا يزال، بين مصالح الأقلية القيمة على الامبريالية الاقتصادية والجماهير. ففي سنة 1877 مثلاً مات أربعة ملايين هندي من الجوع، في حين كانت الحبوب تصدر من مرفأ كلكوتا في الهند[2]. ومثل هذه الأخبار كان يعمل على خنقها وعدم وصولها إلى أوروبا تجار لندن وروتردام وغيرهما من الأسواق الأوروبية الكبرى. كما أن النازية التي استولت على السلطة في بعض الدول الأوروبية آنذاك (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) نشرت الدعاية الواسعة لازدهار مقبل، بالطبع خادع وكاذب، هذه النازية لم تكن لترضى أن يرى الناس في أوروبا

---

(1) Josue de Castro: Géographie de la faim, le dilème brésilien, Pain ou Acier, traduit du portugais, Jean Dupart, p.15, Editions du Seuil, Paris 1964.

(2) Ibidem, p.15.

أهمية موضوع الجوع، الذي انتابها في ما بعد على يد هذه النازية نفسها.

فالواقع أن بين الجوع والإمبريالية علاقة مباشرة وثيقة ومتينة. فالجوع هو من أهم الوسائل التي تحكم بها الإمبريالية الملايين من الناس الكادحين، سيما في البلدان النامية. فهناك حوالى 375 مليون شخص[1] يعيشون في بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وهم على حافة الموت جوعاً. هذا، وقد ورد في المسح العالمي الثالث لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) أن 60% من سكان البلدان النامية أي أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع الواضح وغير الواضح، ويموت سنوياً من جراء تأثير الجوع وسوء التغذية 35 مليون شخص[2].

ولذلك فالدول الإمبريالية تخشى الكشف عن حقيقة الجوع، ولا تدخر وسعاً في سبيل تمويه وتشويه الأسباب الحقيقية لهذه الكارثة التي تلف العالم الثالث ولا تستثني المتقدم. ففي البلدان الرأسمالية، وحتى في الولايات المتحدة نفسها، في الثلاثينات، كان روزفلت يوزع الفائض من الأغذية على الجائعين في الولايات المتحدة الأميركية. وفيما بعد كانت الحكومات المتتابعة تعطي الوعود المتتالية للقضاء على الجوع من دون جدوى، الأمر الذي جعل أحد المؤلفين في الموضوع يضع كتاباً بعنوان: «ليأكلوا الوعود» (Nick Kitz, Let them eat Promises, New Jersey, 1969).

نقول هذا مع العلم أن مشكلة الغذاء هي وقف على البلدان النامية ومطروحة فيها بشكل حاد. وذلك لأن البلدان المتقدمة، التي تعاني عجزاً شديداً في إنتاج الغذاء كإنكلترا مثلاً، تحصل على حاجاتها إليه من الخارج، وفي إمكانها أن تدفع ثمنه بسهولة، بفضل ما يدر عليها تصدير منتجاتها الصناعية من نقد أجنبي.

كما تجدر الإشارة إلى أن حدة المشكلة الغذائية من الناحية التموينية

---

(1) ماركوف: مشكلة التغذية وسياسية الامبريالية، دار التقدم موسكو، 1975.

(2) Third world food survey, FAO, Rome 1963, p.2.

تختلف من بلد إلى آخر. فالبعض منها مثلاً، كالبلدان المصدرة للنفط، لا يلاقي صعوبات تذكر في تأمين تموينه بالمواد الغذائية، بسبب فيض النقد النادر الذي يدره عليه النفط. وأما باقي البلدان النامية فهي في درجات متفاوتة من حدة المشكلة الغذائية المذكورة، وإنما في وضع يمكنها في الوقت نفسه من التغلب عليها بالاستغلال الرشيد للإمكانيات الزراعية المتوافرة لديها وخصوصاً على المدى المتوسط وبالتالي الطويل. إنما ريثما يتجسد ما نقول يحصد الجوع وسوء التغذية وقلة الغذاء الملايين من سكان هذه البلدان النامية. ففي أفريقيا يموت 57% من أهالي البلاد قبل بلوغ سن الخامسة عشرة، وفي الأرجنتين والبرازيل والتشيلي وفي غيرها من بلدان أميركا الجنوبية يعاني قرابة 60 مليون إنسان من نقص التغذية المزمن.

سوء التغذية وقلة الغذاء والجوع وقف على البلدان النامية

تأمين الغذاء الجيد لجميع سكان الأرض هو إحدى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عصرنا، وخصوصاً إذا ما عرفنا أن نصف سكان كوكبنا يعاني «نقص تغذية» مزمناً أو يشكو الجوع. وقد دلت دراسات هيئة الأمم التي تستند إلى تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة لها على أن ثلث البشرية يشكو قلة الغذاء، وأن 10 إلى 15% يشكون سوء التغذية. كما أن قسماً كبيراً من الفئة الأولى ومعظم الفئة الثانية مركزان في البلدان النامية. وهذا يعني أن أكثر من مليار شخص[1] يفتقرون إلى الغذاء الضروري والبروتينات التي تؤمن بناء الخلايا ونمو الجسم.

كما أن 40% من سكان البلدان النامية يشكلون الطبقة الأكثر فقراً، حسب نعت رئيس مجلس البنك الدولي السيد روبرت ماكنمارا في تقريره للسنة 1972 حيث يقول: «فمهمة حكومات الدول النامية توجيه سياستها الإنمائية نحو القضاء على الفقر، خصوصاً فقر طبقة الأربعين في المئة (الأكثر فقراً) (ونتذكر في هذه المناسبة بعثة ايرفد وإحصاءها عندنا في لبنان والتي اعتبرت نصف سكان لبنان فقراء (1960 ـ 1961) 10% منهم معدمون وفي استطاعة

---

(1) غسان يعقوب: أطفال العالم الثالث مهددون بالجوع والموت، ملحق «الأنوار» الأسبوعي بيروت في 18/ 8/ 1971.

الحكومات تأمين الحاجات الضرورية لهذه الطبقة، كالغذاء والمسكن والرعاية الصحية من غير التأثير في النمو الاقتصادي العام).

وفي مكان آخر يقول: «ومطلوب أيضاً إعادة توزيع الثروة في هذه البلدان، بإصلاح النظام الضريبي ومراقبة نشاط المصارف وتنفيذ الإصلاحات الزراعية... الخ»[1].

وقد رأينا أن الجوع وسوء التغذية وقلة الغذاء، كل ذلك مركّز في البلدان النامية وهي أيضاً فقيرة. فلذلك لسنا في حاجة إلى البرهان عن أن الفقر هو السبب الرئيسي لهذه الآفات التي تعانيها هذه البلدان، ولذلك فدعوة السيد مكنمارا من أجل القضاء على الفقر تقضي على الجوع وسوء التغذية وقلة الغذاء بشكل استنتاجي منطقي؛ في حال الأخذ بها والعمل على تطبيقها.

كذلك فالمستوى المنخفض للتغذية هو أحد خصائص هذه البلدان المتخلفة؛ وأيضاً أحد الأسباب الرئيسة لتخلفها. هذا، والحلقة المفرغة: الفقر ـ قلة الغذاء ـ المرض ـ الإنتاجية المنخفضة، قد اعترف بها كعوائق مهمة في وجه تطوير خيرات الطبيعة والإفادة منها[2].

كما يتضح فإن الفقر هو البداية والنهاية للحلقة المفرغة، وبالتالي فهو السبب الرئيس الذي يحول دون الإفادة من خيرات الطبيعة من أجل تأمين الغذاء بالقدر اللازم لسكان الأرض.

وإذا ما أضفنا إلى ما عرضنا بعضاً من أقوال المدير العام «أ. ي. بويرنا» في تمهيده لتقرير منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التابعة لهيئة الأمم حول توقعات المنتجات الزراعية للسنوات القادمة[3]: «المشكلة بالنسبة إلى المواد الغذائية البروتينية في سوء توزيعها بين مختلف الفئات الاقتصادية ـ

---

(1) ملحق «النهار» الاقتصادي والمالي، بيروت في 8/ 10/ 1972.

(2) وللمزيد من التفصيل في هذه النقطة بالإمكان مراجعة:

Le dévelopement par la science at la technique, vol III, Agriculture, chap 19, une politique de la nutrition, publié par Dunod Editeur, Paris 1964, avec la collaboration des États Unis.

(3) Projection relative aux produits agricoles 1970-1980, vol I, Introduction FAO, Rome 1971.

الاجتماعية وفي داخل الأسرة نفسها... فحسب التوقعات للسنوات القادمة هناك ازدياد في الطلب على المواد الغذائية البروتينية يخشى معه أن لا تعود تكفي الإمكانيات الحاجات... وإذا كان موضوع الغذاء والتغذية البروتينية في النهاية موضوع سوء توزيع المواد وتسويقها أكثر من إنتاجها، فهذا لا ينفي أن المشكلة قائمة». إذا ما أضفنا هذه الأقوال إلى ما عرضنا أمكننا الاستنتاج بأن نقص القوت الذي يشكو منه أهالي بعض البلدان، وبشكل خاص البلدان النامية، يتأتى ليس من الإمكانيات المحدودة في حقل إنتاج الأغذية، بل من خصائص توزيعها في النظام الاجتماعي القائم، خصوصاً وأن تطور العلم الحديث والتكنولوجيا قد برهنا على خطأ نظرية مالتيوس. فالواقع أن الاستقطاب في توزيع الثروات في المجتمع، والمؤدي إلى الغنى في طرف والفقر في طرف آخر، هو السبب الرئيس للجوع وبطبيعة الحال لسوء التغذية وقلة الغذاء.

وقد قال المدير العام السابق لمنظمة الأغذية والزراعة لهيئة الأمم اللورد جون بويد اور: «البشرية تعرف ما يجب أن ترد به على مالتيوس. لم يكن إنتاج الأغذية يتم بشكل كامل قط لأن هدف الحضارة الغربية ليس إنتاج كمية المواد الغذائية التي لا بد منها لسد حاجات الإنسان، بل الكمية التي يمكن بيعها بربح»[1].

وهذا القول صحيح كل الصحة، فمنتجو المواد الغذائية في البلدان الرأسمالية لا يهتمون بالنتائج الاجتماعية والصحية (لنتذكر في هذا المقام استعمال الهرمونات في تغذية الفروج على سبيل المثال ليس إلا) لاستهلاك إنتاجهم بل بالربح المتأتي عنه، ولذلك فهم يلجأون إلى كافة الوسائل في الصراع من أجل الأسواق والأرباح الإضافية، مستخدمين لذلك الدعاية المزعجة وحتى المضللة أحياناً، وكذلك الحواجز الجمركية وحتى إتلاف الكميات الكبرى من المنتجات الغذائية بغية رفع أسعارها (لنتذكر حرق البن في البرازيل وتحديد زراعة الأراضي وإتلاف الحبوب في الولايات المتحدة الأميركية).

---

(1) ألكسي بوكروفسكي: أيهما سبب الجوع: تكاثر السكان أم الرأسمالية؟، جريدة النداء، بيروت في 21/ 10/ 1971.

وزيادة في الإيضاح فأثناء أزمة 1929 ـ 1933 العالمية «كان القمح والذرة يستخدمان في الولايات المتحدة بمثابة وقود، وقد ذبحت ملايين الخنازير وتعفن في المزارع قسم كبير من محصول القطن، وفي البرازيل، ألقيت في البحر ملايين من أكياس البن. وفي الدانمرك، ذبحت قطعان بكاملها من الماشية. وفي فرنسا وإيطاليا أتلفت آلاف الأطنان من الفاكهة[1]. إذاً ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن الأزمات تؤدي إلى تدميرات هائلة في الاقتصاد وتتلف ثمار الجهد الشاق للملايين من الناس، وكذلك التبديد غير المعقول لقوى المجتمع المنتجة: تتوقف الآلات، وتصدأ الماكينات ـ الأدوات، وتتداعى مباني المصانع ويرمى بملايين الناس في البطالة والجوع. وقد جرى حساب انتهى إلى أن السنوات الأربع من الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 ـ 1933 قد سببت ضرراً يساوي الضرر الذي ألحقته السنوات الأربع للحرب العالمية الأولى. وقد نشرت جريدة أميركية في هذا الصدد الأرقام المريعة التالية: خلال عام 1934 وحده الذي تلا الأزمة (1929 ـ 1933) الرهيبة مات مليونان و 400 ألف شخص من الجوع في البلدان الرأسمالية. وفي العام نفسه جرى إتلاف مليون مقطورة من الحبوب و 267 مقطورة من البن و 358 ألف طن من السكر و 25 ألف طن من الأرز، و 25 ألف طن من اللحم[2]...

هذا في الماضي البعيد، أما في الماضي القريب فقد اضطر الرئيس جونسون إلى الاعتراف، في رسالة إلى الكونغرس عام 1964، أن «خمس العائلات الأميركية على الأقل لديهم مداخيل ضعيفة جداً، لا تكفي لسد حاجاتهم»[3] وأضاف «أن البؤس هو مشكلة وطنية»[4]. وكذلك «أن ما بين 33 و 35 مليون أميركي يعيشون في أكثر الأحيان بلا أمل تحت متطلبات الحد الأدنى للكرامة البشرية»[5]. هذا في الوقت

(1) ل. ليونيتيف: الاقتصاد السياسي أسئلة وأجوبة؟؟ ص54.
(2) ليونيتيف: الاقتصاد السياسي، ص55.
(3) المرجع السابق نفسه، ص62.
(4) المرجع السابق نفسه، ص62.
(5) المرجع السابق نفسه، ص62

الذي تتلف فيه كميات هائلة من المنتوجات الزراعية وبشكل خاص للحيلولة دون هبوط أسعارها كما ذكرنا، وفي الوقت الذي يتخم فيه نصف سكان الولايات المتحدة.

إذاً لم يعد من الجائز، لا سياسياً ولا إنسانياً أن تتلف الولايات المتحدة بالحرق ملايين الهكتارات من الأراضي المزروعة قمحاً وشعيراً وذرة، حتى تحافظ هذه المواد على أسعارها في السوق الدولية، في الوقت الذي تتضور دول الجنوب جوعاً (لنذكر في هذا الصدد أن القمح وأمثاله سلع استراتيجية ذات بعد سياسي لدى الولايات المتحدة). وليس جائزاً أيضاً أن تفرض دول الشمال شروطها وأسعارها على المواد الخام الأولية (نفط ومعادن ومنتجات زراعية... الخ) التي تنتجها دول الجنوب، بذريعة أن ارتفاع أثمان هذه المواد يهدد استقرار الأسواق الدولية ويرفع معدل التضخم»[1] هذا ناهيك عن ضريبة الكربون التي يريدون فرضها على دول العالم الثالث المنتجة للنفط ...إلخ.

وفي هذه المناسبة يقول المحامي الأميركي اللبناني الأصل رالف نادر، الذي يتزعم حركة حماية المستهلكين في الولايات المتحدة ويعمل على توسيع نطاقها الجغرافي، يقول لمراسل مجلة «النيوزويك الأميركية» في حديث أجراه هذا الأخير معه:

«من المؤسف أن هناك ملايين من الناس يعانون المجاعة في بقاع عديدة من الأرض في الوقت الذي تتعرض له فيه كميات هائلة من المواد الغذائية للفساد والتلف في المخازن والعنابر القائمة في أنحاء الأرض»[2].

هذا، وبالإضافة إلى ما سنعرض من أقوال تسند وتؤازر ما أوردنا من فكرة أساسية تتلخص في أن الفقر هو السبب الرئيس لسوء التغذية وبالتالي الجوع، من دون نسيان الأسباب الأخرى الثانوية التي أشرنا إليها، هناك أيضاً السبب الاقتصادي الذي يشكل السبب الجذري للفقر وهو بمنزلة

---

(1) وليد نويهض، عصر الغلبة.

(2) نقلاً عن جريدة (الأنوار) في 7/ 7/ 1972.

القفل للمفتاح الإنمائي ألا وهو ضعف نمو الاقتصاد في البلدان النامية بشكل عام، والتصنيع بشكل خاص، وعدم نمو القطاع الزراعي وتطوره وفق الأساليب الحديثة.

إن التخلف الصناعي والزراعي وتضعضع الطاقات البشرية، كل ذلك يشكل حواجز لا يمكن تخطيها بين ليلة وضحاها، بل بوضع البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتنفذ على مراحل مدروسة.

ولذلك ففي الإمكان القول أيضاً إن الحرب التي يخوضها العالم الثالث هي حرب ضد المرض والفقر والجوع والجهل. وإذا ما حولت الدول المتقدمة الأموال الطائلة التي تنفقها على الأسلحة والتسلح والمشاريع الأخرى ذات الأغراض العسكرية والهادفة إلى السيطرة على الدول الأخرى، إلى الأعمال الإنمائية ذات الصفة العالمية في إمكانها أن تنقذ البشرية المعذبة من الآفات التي ذكرنا[1].

الفقر هو السبب الرئيس لقلة الغذاء ولسوء التغذية وللجوع

لقد ورد في الصفحة السابعة من توصيات المؤتمر الأول للغذاء والتغذية في لبنان حول العوامل الرئيسة المسببة لسوء التغذية ما يلي نصه:

«إن العوامل الرئيسة المسببة لسوء التغذية تعود إلى قلة الإمكانيات المالية، وإلى جهل المواطنين بأصول التغذية، وإلى عامل الإهمال من قبل المسؤولين الرسميين وأرباب العائلات».

ثم تلا ذلك ست توصيات لمعالجة هذه العوامل الرئيسة الثلاثة لسوء التغذية.

أولاً: مع موافقتنا الكلية على هذه التوصيات، لا بد لنا من لفت النظر إلى أنها تتناول عاملين هما: الجهل والإهمال. وهما من النوعية نفسها، وتمر بسرعة غير واضحة، في التوصية السادسة، على عامل قلة

---

(1) وللتفصيل في هذا الموضوع في الإمكان مراجعة ملحق (الأنوار) الأسبوعي، بيروت 18/ 8/ 1971.

الإمكانيات المالية، الذي يشكل نوعية تختلف عن نوعية العاملين السابقين، وحيث نرى نحن لب القضية اقتصادياً واجتماعياً والسبب الرئيس لسوء التغذية أو السبب المولد لباقي الأسباب، كما سوف نبرهن على ذلك. وبالتالي لا يمكن اعتبار العوامل الثلاثة الواردة على المستوى نفسه ولا بد أن يكون لها تسلسل في الأهمية، وبالنسبة إلينا السبب الأول والرئيس لسوء التغذية هو الفقر.

ولذلك نتساءل ثانياً لماذا استعملت عبارة قلة الإمكانيات المالية ولم تستعمل كلمة الفقر الأكثر دلالة وأثراً في نفس القارىء أو السامع، والأكثر تعبيراً عن واقع مؤلم مرير يعانيه قسم كبير من سكان الكرة الأرضية، والأشد تحدياً لأحداث ردة الفعل التنموية. في العلم حقائق والحقيقة مرة ولا لزوم للخجل منها بتغطيتها بعبارات لفظية مخففة لحدتها، كذلك ما لم نشعر بمرارة الحقيقة لا يمكن معرفتها لمعالجة مرارتها والشعور بالتالي بحلاوتها. إن ما نعلّق عليه وننتقد هو دليل على ما ذكرنا آنفاً من تشبعنا في لبنان والعالم العربي بالحضارة الغربية وأخلاقيتها وروحيتها بالنسبة إلى موضوع الغذاء وسوء التغذية وقلة الغذاء وحتى الجوع.

في ما أوردنا من رأي يربط ما بين سوء التغذية والفقر مع منطق الأولوية للفقر كسبب وسوء التغذية كنتيجة، في حدود المنطق، سواء أكان الشكلي أو الجدلي، وحتى في حدود البداهة والحس السليم، في ذلك نرى تجسيداً مختصراً بشكل مكثف، سوف نبرهن عليه بشكل جلي، بوجه من يرى في الجهل سبباً لسوء التغذية وحتى السبب الرئيس يليه الإهمال والفقر، وليس الفقر كما رأينا ونرى الآن مجدداً مبرهناً بعلاقة سوء التغذية بالإطار الاقتصادي ـ الاجتماعي، عنينا الطبقية في المجتمع.

هذا، مع الإشارة المنطقية أيضاً، في هذه المناسبة، إلى أن الفقر هو الذي يولد الجهل على الرغم من العلاقة الجدلية بينهما، وأن الجهل يتأتى عن الفقر كقاعدة. وإذا ما كان هناك استثناء لهذه القاعدة، كوجود بعض من يجهل قواعد حسن التغذية المجسد ببداهة تفضيل اللحم والدجاج والحليب والفواكه والخضار على العدس والفول والحمص على أقل تقدير... الخ، مع استبعادنا لذلك حتى لدى الفقراء، أو كوجود من يصل

إلى سوء التغذية لا عن قلة أو إملاق بل عن إهمال متأت عن نمط حياة خاص أو غير ذلك، فإن ذلك استثناء وشواذ ليس سوى تأكيد للقاعدة عملاً بمبدأ «لكل قاعدة شواذ». لذلك فبالإجمال وبشكل عام تبقي القاعدة القائلة بأن الفقر هو أساس كل العلات ومنها الجهل وسوء التغذية... تبقى سليمة، الأمر الذي يستنتج منه أن السبب الرئيس لسوء التغذية هو الفقر. وأما الجهل إذا ما قبلنا به كسبب من الأسباب، على اعتبار أنه متولد عن الفقر كما برهنا، إذا ما قبلنا به كذلك فإنه يأتي في المرتبة الثانية، وهو قائم بالنسبة إلى الطبقات من غير ذات الدخل المنخفض أو الفقيرة. هذا، وإذا ما لاحظنا أن استهلاك المواد الغذائية العائدة إلى المنتجات الحيوانية بشكل خاص غير كاف عند الطبقات ذات الدخل المنخفض والفقيرة، فذلك يعود لا للجهل بل للفقر المجسد بعدم المقدرة على الشراء.

لذلك فمهمة من يعمل لرفع مستوى تغذية وغذاء الشعب اللبناني نوعياً ـ مع الإشارة إلى أننا ما زلنا في مرحلة الكمية وليس النوعية، بسبب التفاوت الاجتماعي، ومع الإشارة إلى ضرورة عدم فصم الكمية عن النوعية وبالتالي العمل على لزومية رفع المستوى كمياً وولوج باب القضية اقتصادياً ـ اجتماعياً وعدم الاكتفاء بالوقوف على عتبتها التكنولوجية والفنية؛ لكل ذلك على من يعمل لرفع مستوى تغذية وغذاء الشعب اللبناني أن يربط ربطاً عضوياً لا ينفصم القضية التغذوية بالإطار الاقتصادي ـ الاجتماعي المحيط بها والمجسد بعدم البحبوحة أو قلة الدخل وأيضاً الفقر وحتى حالة العدم للبعض.

إن موضوع الغذاء والتغذية وسوء التغذية طرح على بساط البحث، في بلدان العالم الثالث، المنعوتة حقاً وفعلاً بالفقيرة وليس سوء التغذية في البلدان المتقدمة، الأمر الذي يبرهن أيضاً على ارتباط سوء التغذية بالفقر ليس فقط منطقياً، بل تاريخياً وواقعياً، ويحتم بالتالي ضرورة تناول هذا الموضوع من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية قبل تناوله من الناحية الفنية والتكنولوجية، أو على الأقل تناوله على المستوى نفسه من الناحيتين الاجتماعية والفنية.

هذا، وإذا ما وجد شيء من الشواذ عن هذه القاعدة المذكورة بالنسبة

إلى بعض البلدان المتقدمة، فما هو شواذ إلا بالظاهر أو الشكل وليس بالجوهر أو المضمون. على اعتبار أن انتشار سوء التغذية في البلدان المتقدمة هو في الطبقات غير المكتفية والفقيرة ونادراً ما هو في غيرها، حيث يعود عندها للإهمال أكثر منه إلى الجهل ويشكل مجدداً الشواذ الذي ليس سوى تأكيد للقاعدة التي ذكرنا وطرحنا بالاستناد إلى المنطق السببي والتاريخي. إن الفقر هو السبب الأساسي لسوء التغذية وقلة الغذاء بالتالي وكذلك الجوع.

إن التغذية السليمة تقوم على التوازن بين الإنسان والبيئة المحيطة به والتي منها المواد الغذائية التي يستهلكها. لذلك ففي الإمكان القول أيضاً أن سوء التغذية من الناحية الفنية ينتج بشكل عام من استهلاك مواد غذائية غير محتوية على القدر اللازم من بعض المواد الخاصة كالبروتين من أصل حيواني أو نباتي، وبعض أنواع الدهون مثلاً، حيث الغاية النوعية في موضوع الغذاء والتغذية. كما ينتج أيضاً من استهلاك المواد الغذائية بالقدر غير الكافي، حيث الناحية الكمية والتي نرى لها الأولوية في بلدان العالم الثالث.

نقول هذا في حين أنه في إمكان العالم أن ينتج من الغذاء ما يكفي لإطعام خمسة مليارات ونصف المليار من البشر وفق حسابات، «ايست»، وثمانية مليارات وفق حسابات «ينك» وأحد عشر ملياراً وفق حسابات «كوسنرنسكي»، أي على أقل تقدير ضعف عدد سكان العالم الحالي[1].

لذلك، ومع تشاؤم الكثير من العلماء بالنسبة إلى موضوع الجوع وسوء التغذية، ومع تبشير البعض منهم بالأساليب البربرية لحله عبر المفهوم الملتيوسي، ففي الإمكان حل هذا الموضوع ـ المشكلة بواسطة التطور الاجتماعي الاقتصادي في البلدان الرأسمالية، وفي الوقت نفسه تحرير شعوب العالم الثالث من التبعية للامبريالية.

وقد احتل علم التغذية، بعد الحرب العالمية الثانية، وبدءاً من الخمسينات بشكل خاص، مكاناً مرموقاً، فأصبح يدرس في كليات الطب

---

(1) Josué de Castro; Géographie de la faim, p.16.

والعلوم ومدارس الخدمة الاجتماعية. كما شغلت شؤون التغذية حيزاً من أفكار الأطباء ورجال الصحة وعلماء الزراعة والاقتصاد والاجتماع في معظم الأمم الراقية. كما تنبغي الإشارة بالمناسبة إلى أن قدماء المصريين عرفوا منذ آلاف السنين مكونات الغذاء السليم، وقد عرف ذلك من النقوش الموجودة على المومياء وصحائف البردى[1]. أما في لبنان، فالتفكير المنظم في هذا الموضوع بدأ سنة 1967 بمؤتمر نظّم باللغة الإنكليزية من قبل الجامعة الأميركية في بيروت، لكنه لم يعقد بسبب ظروف الحرب، إنما نشرت أبحاثه في كتاب[2]. ثم كان المؤتمر الوطني الأول للغذاء والتغذية في لبنان سنة 1970، على أثر تأسيس الهيئة الوطنية للغذاء والتغذية في لبنان، وتلاه المؤتمر الوطني الثاني للغذاء والتغذية في لبنان سنة 1972[3] حيث ازداد تجسيد التفكير لما ورد في المؤتمر الأول، إنما ولسوء الحظ مع المراوحة المكانية من ناحية التطبيق العملي. وهنا لا بد من الإشارة إلى غلبة الطابع الفني على هذه المؤتمرات، في حين أن الناحية الاقتصادية الاجتماعية التنموية هي مفتاح الحل للمشكلة الغذائية. وهذا ما سوف يتضح من الحديث الموجز عن تقرير اللورد «بيفردج»[4] الذائع الصيت الذي نشر في أواخر الحرب العالمية الثانية وأثار اهتماماً عظيماً في مختلف الدول حيث كان

---

(1) د. أسامة أمين العطار: التغذية ومخاطر الصناعة، ص65، دار المعارف بمصر، سلسلة إقرأ العدد 296 (نوفمبر 1967).

(2) Man, Food and Agriculture in the Middle East, Published by the American University of Beirut 1969.

(3) نشرت أبحاث المؤتمر الأول في كتاب بعنوان: «المؤتمر الوطني الأول لشؤون الغذاء والتغذية». مجموعة أبحاث ومناقشات وتوصيات المؤتمر الوطني الأول لشؤون الغذاء والتغذية الذي نظمته الهيئة الوطنية لشؤون الغذاء والتغذية خلال 16 ـ 19 تشرين الثاني 1970. أما المؤتمر الثاني فلم تنشر أبحاثه في كتاب.

(4) وليم هنري بيفردج (1879 ـ 1963) اقتصادي إنكليزي ومرب وعامل كبير في مجال الخدمات العامة إلى جانب المهام الكبيرة التي أنيطت به كاقتصادي، فإن نَفَسَه الاجتماعي بوأه رئاسة أحد أقسام اللجنة الامبراطورية للدفاع عن تقنين الغذاء (1949 ـ 1950) كما اشتهر بتقريره المشار إليه في النص.

التركيز بشكل خاص على ضرورة تدخل الدولة في الموضوع لحله بالفعل.

يقول د. «هارفي»: «ظل الأطباء طويلاً يدعون إلى الإيمان بالحاجة إلى الغذاء الجيد الكافي في سبيل المحافظة على الصحة الكاملة، ولكن وجد الكثيرون في كل الأمم قبل الحرب، مرضى بسبب قلة التغذية، وكانت حالة سوء التغذية عامة بين الأفراد، وما يتبع ذلك من تعرضهم للإصابة بالأمراض، وفي الوقت نفسه كانت هذه الأمم تتلف كميات كبيرة من القمح والبطاطا والفاكهة وبعض المنتجات الغذائية الأخرى، لأن بيعها بأثمان رخيصة خسارة مالية لبعض الشركات وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة»[1].

تجدر الإشارة إلى أن الأمر، بعد مرور أكثر من نصف قرن على هذا القول، لم يتغير. كما ورد أيضاً في تقرير «أ. هارفي» فيه: «إن الأمة المحاربة تحتاج إلى كل رجل وكل طفل من أبنائها، ولكنها تحتاج إليهم أصحاء، ولهذا فإن الغذاء الذي يمكن إنتاجه يجب أن يوزع جميعه في سبيل هذه الغاية، وهي أن يكون أفراد الشعب كلهم أصحابه، لأن الاهتمام الآن متجه نحو العناية بصحة المجموع، أما حرية بعض الأفراد في أن يربحوا مكاسب طائلة من المواد الغذائية على حساب الصحة العامة فإنها تأتي في المرتبة الثانية، بل إن الأمل معقود على أن لا تعود إليها أهمية مرة ثانية. لقد بلغت بعض المواد الغذائية من الأهمية بالنسبة إلى الصحة العامة لأفراد الشعب مبلغاً يجعلنا نقول إن توزيعها يجب أن يكون مسؤولية قومية حكومية كمسؤولية توزيع مياه الشفة تماماً»[2].

نسجل هذا مع الإشارة إلى أن الأمة، لاسيما في بلدان العالم الثالث، تحتاج إلى أبنائها أصحاء أقوياء لا في الحرب بل في السلم أيضاً، وذلك من أجل البناء الاقتصادي والتنمية الشاملة، حيث الحاجة ملحة إلى تخطي التخلف الاقتصادي، السبب الرئيس للفقر وبالتالي قلة

(1) حسن عبد السلام: الأغذية الشعبية، دار المعارف بمصر، نيسان 1956، ص130.
(2) المرجع السابق نفسه، ص130 و131.

الغذاء وسوئه وحتى الجوع. كذلك نلفت النظر إلى أن طرح موضوع تدخل الدولة في هذه البلدان (المقصود هنا إنكلترا) بدأ في أواخر سني الحرب أو في الخمسينات إذا شئنا. بينما في البلدان النامية لا يزال البعض يرفض تدخل الدولة متذرعاً بشتى العلل الواهية التي لا طائل عملي تحتها ولا تستند إلى شيء من العلم. فالواقع أن تدخل الدولة هو لعقلنة الاقتصاد ولا يتناقض مع تطور القطاع الخاص الذي لا غنى عنه، بل يعطيه بعداً اجتماعياً إذا اقتضى الأمر.

خاتمة

هذا، ويحلو لنا أن نختم الكلام في هذا الموضوع بشيء مما ورد على لسان أبطال مسرحية: «الطعام لكل فم» للكاتب المفكر الكبير توفيق الحكيم.

عطيات: تأكل بالمجان... كل الناس...

سميرة: كما يتنفسون بالمجان... ما هو الفرق يا ست عطيات؟!..

عطيات: الهواء كثير يا ست سميرة... لكنه...

سميرة: والطعام أيضاً يجب أن يكون كثيراً...

وفي مكان آخر من الفصل نفسه:

عطيات: الطعام كالهواء؟!... يا حلاوة؟...

سميرة: يا ست عطيات... لن يكون هناك جوع... ستلغى كلمة الجوع... وعندما يسمعها الأطفال في المستقبل... سيسألون أمهاتهم ما معنى هذه الكلمة؟...

وفي مكان آخر من الفصل المذكور نفسه:

حمدي: مع أن إلغاء الجوع هو إلغاء العبودية على الأرض!...

عبودية الأفراد... عبودية الشعوب... الطعام هو الحرية.

وفي آخر هذه المسرحية آراء في المضمون لتوفيق الحكيم، منها قوله: «لو أن إلغاء الجوع كان المؤدي إلى تغيير النظم السياسية

والاقتصادية والاجتماعية لكان الأمر سهلاً... لكن الصعوبة هي في أن يكون من الضروري البدء بتغيير النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليسهل إلغاء الجوع...».

ويقول أيضاً في الفصل الأخير من مسرحية «رحلة إلى الغد»: «تخيلت ما سوف يحدث بعد ثلاثمائة سنة... تصورت أن العلم حل مشكلة الجوع، وأن الدولة التي سبقت إلى اكتشاف السر حاولت الاحتفاظ به لنفسها، وأرادت احتكاره للسيطرة على الأسواق، وإغراقها لمصلحتها وحدها... لكن السر ما لبث أن تسرب وانتشر، فبطل الاحتكار وزال الاستعمار... وحل السلام على الأرض... وأصبح الطعام كالماء يصل إلى كل الأفواه من الأنابيب؟!... (الأمر الذي يذكرنا بـ D.H.Wells في كتابه الممتع «العالم سنة 2000»).

الفصل الثاني

العنصرية والحضارة الغربية
أو
الجذور الاقتصادية للتمييز العنصري

1 ـ ما هو العنصر (أو العرق أو الجنس أو السلالة)؟ كتعريب لمصطلح Race.

2 ـ ما هي العنصرية؟ كتعريب لمصطلح Racisme.

3 ـ ما هو التمييز العنصري؟ كتعريب لمصطلح Discrimination raciale.

4 ـ ما هو الفصل العنصري؟ كتعريب لمصطلح Ségression raciale.

5 ـ ما هو الأبرتايد؟ كتعريب لمصطلح Apartheid.

6 ـ ما هي البوتوستانات؟ كتعريب لمصطلح Boutoustants.

ما هو ما هي الخ . . من علامات الاستفهام لمصطلحات تشكل المنهج للموضوع وتتطلب الإجابة التي سوف نقدم بكل موضوعية، وحيث سنستعين بالأدبيات الأكاديمية الكلاسيكية وبالأكثر فاعلية منها وأثراً عملياً أدبيات منظمة الأمم المتحدة في الموضوع ومن ثم نقوم برحلة جغرافية ـ تاريخية بانورامية في الموضوع، منذ التاريخ القديم، فالوسيط والحديث، مروراً بالولايات المتحدة الأميركية وأفريقيا الجنوبية وحيث الإشارة أيضاً إلى دور التاريخ الأوروبي في الموضوع، إنما بعد المرور بالمحاولات الجدية والعملية لهيئة الأمم المتحدة وتنظيماتها ومؤسساتها المختلفة

لمحاربة العنصرية والتميز العنصري والفصل العنصري والأبرتايد، والتي تستكمل الإجابة عنها منهج الموضوع. بعد ذلك نعمل لمحاكمة مدى ما أحرزته هيئة الأمم من نجاح في الميدان النظري (لا شك فيه ولا غبار عليه) وأسباب عدم النجاح وحتى الفشل معظم الأحيان في الميدان العملي والمتمثل في الجذور الاقتصادية للموضوع.

ما هو العنصر (أو العرق أو الجنس أو السلالة)؟ ما هي العنصرية؟ فالمصطلحان متلازمان كما سوف نرى

يقول ج. لوبون (G. Le Bon) في كتابه أمس وغداً (Hier et demain) إن العروق (أو العناصر أو الأجناس أو السلالات) من جراء تركيبها النفسي المتمايز تتأثر بأشكال مختلفة بنفس الموضوعات، فهي تشعر وتستجيب بأشكال مختلفة. وبالتالي فهي لا تستجيب بنفس المستوى لنفس الحقائق، وبناء عليه لا يمكنها أن تتناغم[1] ويضيف: «العرق هو حجر الأساس الذي يقوم عليه توازن الأمم. فهو يمثل الشيء الأكثر ما يكون استقراراً في حياة الشعوب»[2].

كما نرى فنحن هنا تجاه كاتب يتبنى العنصرية (مستمدة من عنصر) بشكل واضح ويعتبرها الأساس للبنيان المتين المتماسك للمجتمعات والأمم، مستنداً إلى النواحي النفسية، بمعنى السيكولوجية بشكل واضح كل الوضوح.

هذا في حين نرى أن الدكتور أحمد زكي بدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية يستعمل مرادفاً لكلمة «Race» كلمة «سلالة». ويرى بالتالي في العنصر (أو العرق أو الجنس أو السلالة) «طائفة من الأفراد تلتقي في جملة سمات بيولوجية أو سيكولوجية أو اجتماعية على أساس انحدارها من أصل مشترك وتميزها بتركيب فيزيقي خاص كالشعر أو شكل

(1) نقلاً عن كتاب:
Karl Petit, Le dictionnaire des citations du monde entier, Nouvelle édition revue et augmentée, Marabout Service, Vervais (Belgique) 1960.

(2) المرجع السابق نفسه.

الرأس أو لون الجلد أو طول القامة الخ. . .» كما يضيف: «ولم يستطع الباحثون أن يتفقوا بصدد تصنيفهم للسلالات البشرية على أسس ثابتة محددة، ومن أجل هذا نجد عدة تقسيمات لهذه السلالات كل منها بحسب الصفة أو الصفات التي يتخذها العالم أساساً للتقسيم»[1].

وتعود كل نماذج الإنسان المعاصر لجنس «الأوموسابيان» (الإنسان العاقل)، الوحيد الذي تمكن من التأقلم والعيش. لكن لا وجود اليوم للعروق الصافية، من جراء تنقل الشعوب واختلاطها. يقسم البشر حسب الأجناس واستناداً إلى لون الجلد إلى خمسة أجناس: الجنس الأبيض والجنس الأصفر والجنس الأحمر والجنس الأدكن والجنس الأسود. أما حسب العروق فهناك، حسب علم الأنتروبولوجيا، الذي يعتمد شكل الجمجمة ولون الشعر بشكل عام، هناك ستة عروق: القوقازي (أبيض) والمنغولي (أصفر) والزنجي (أسود) والاسترالي (أسود) والجنوبي (أصفر غامق). وفيما يلي خارطتي انتشارها في العالم (انظر الخريطتين رقم 1 ـ 2 مع رسمهما البياني رقم 1)[2] الخريطتن والرسم البياني.

فنحن هنا تجاه الأخذ بشكل أساسي وملموس بالناحية الفيزيقية لما يقصد بالعنصر أو الجنس أو العرق أو السلالة إنما دون نسيان الناحية السيكولوجية بالطبع.

وبناء عليه فالعنصرية هي «الاعتقاد الذي يقوم على أساس فكرة التفوق العنصري لبعض الأجناس، أي أن السلالات البشرية مختلفة المراتب ومتفاوتة القيم، وأنه يحق للسلالات العليا أن تحكم السلالات الدنيا. ويعتبر هذا الاتجاه أحد أشكال الاعتداد بالجنس «Ethnocentrisme» أي الاعتقاد بأن الجماعة التي ينتمي إليها الفرد تتكون

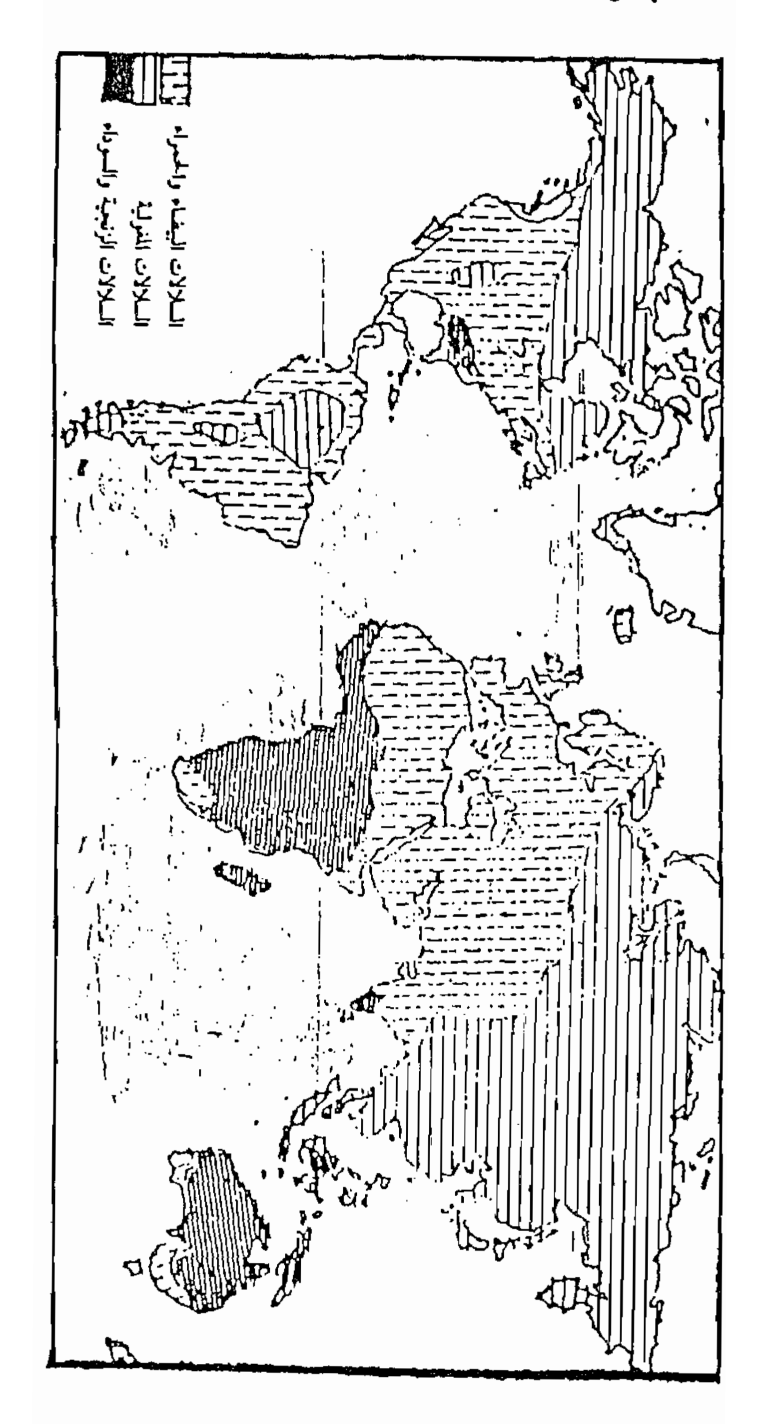
---

(1) د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان بيروت 1982، ص344.

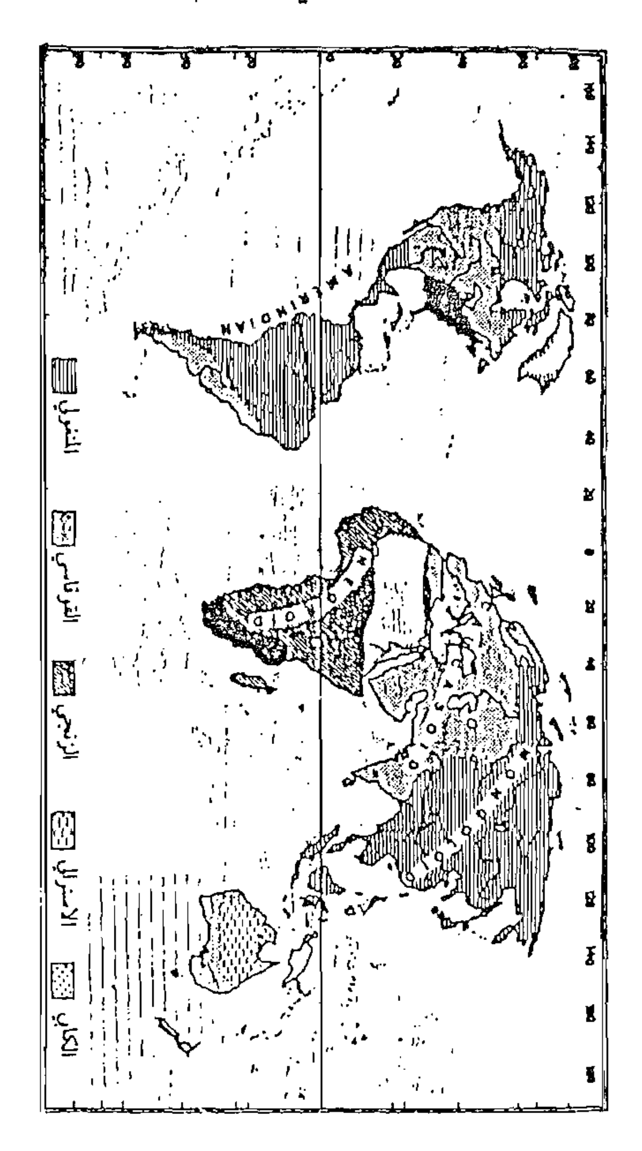
(2) هذه المعلومات مقتبسة من الفصل الحادي عشر ـ مفهوم وتاريخ وموضوعات الجغرافيا البشرية من القسم الثاني ـ الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا من كتابنا الجغرافيا الاقتصادية والسياسية (والجيوبوليتيكا) والسكانية ـ المقدمة، «مجد» الطبعة الأولى بيروت 1989.

الخريطة رقم ـ 1 ـ

مجموعات السلالات الرئيسية في العالم

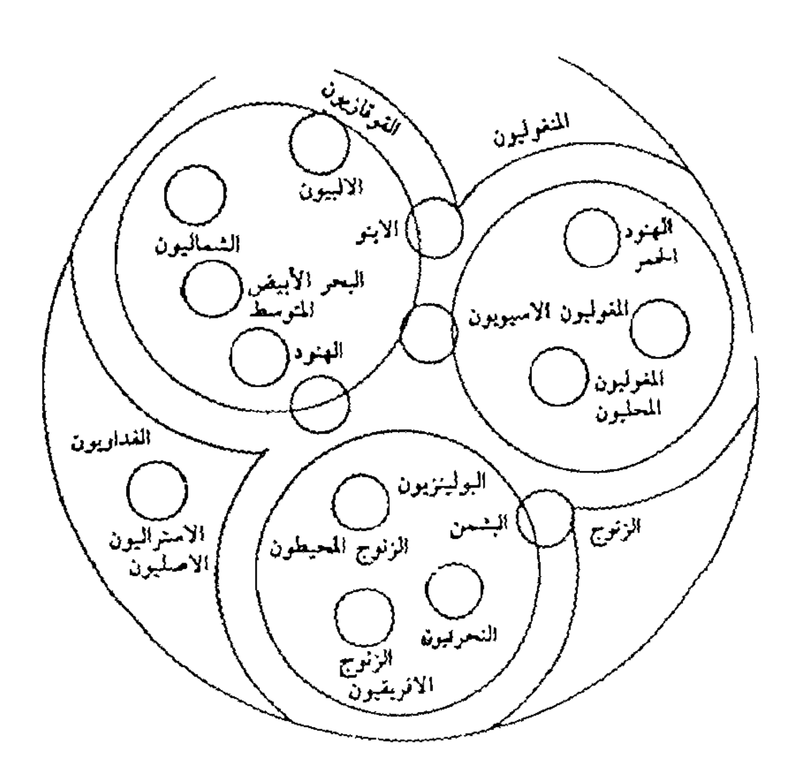


الخريطة رقم ـ 2 ـ
العروق في العالم



تشير هذه الخارطة المبسطة إلى توزع مجموعات العروق الرئيسية في العالم وفي بعض أنحاء العالم، خصوصاً في أميركا الوسطى والجنوبية والنغريتوس (Negrillos and Negritos) مبعثر في إفريقيا الوسطى وجنوبي شرقي آسيا.

مخطط مجموعات الأجناس المختلفة



من سلالة متميزة تفوق السلالات الأخرى»[1]. وأول من استعمل هذه الكلمة «Ethnocentrisme»، بمعنى العرقية (التمركز حول العرق) للترفع على الغير هو وليم كراهام سمنسر في كتابه «Folkways» طرق التفكير والشعور عند الجماعات، الذي صدر عام 1906. وكان يقصد بهذا المصطلح «الاعتقاد الجازم لدى الفرد بسمو ورفعة جماعته التي يعتبرها أساس كل الجماعات الموجودة في المجتمع، إذ أنها تتصدر المكانة العالية وتحتل المركز الحساس»[2]. لذلك فهذا الفرد يقوِّم الجماعات أو الأشياء المختلفة المحيطة بجماعته بدرجة علاقتها بها. وقد استعمل سمنسر هذا المصطلح عندما قصد أن يميز بين الجماعات الداخلية (الجماعات القومية) والجماعات الخارجية (الجماعات الأجنبية) وكذلك عندما أراد التمييز بين القومية والشوفينية»[3].

والعرقية كبقية الاصطلاحات التي اكتشفها سمنسر استعملها من بعده علماء الاجتماع وعلماء النفس وخصوصاً علماء النفس الاجتماعي مثل «أدورنو» الذي ألف كتابه الموسوم «الشخصية السلطية» في عام 1950، الذي وضّح فيه المقياس الاحصائي الذي ابتدعه لقياس درجة العرقية التي يتميز بها الفرد. وحاول سمنسر وصف الظاهرة التي تدفع الناس إلى تضخيم وتكثيف الأشياء التي تعتقد بها جماعتهم العنصرية وقال إن هذه الظاهرة تفيدنا في تقسيم الناس إلى جماعات وملل مختلفة. وأضاف إن العرقية تقوي طرق التفكير والشعور عند الجماعات. وأخيراً اعتبر «ادورنو» وأصحابه صفة العرقية كمتغير من متغيرات الشخصية الذي يمكن قياسه بالطرق القياسية العملية التي يعرفها علم النفس وعلم النفس الاجتماعي[4].

فنحن هنا تجاه «موضعة» (جعل الشيء موضوعياً ـ objectivisation) الأمور الذاتية (تضخيم وتكثيف الأشياء لدى الناس) لدرجة العمل على

---

(1) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص344.

(2) معجم علم الاجتماع، تحرير البروفسور دينكن ميتشل، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت 1981، ص90.

(3) المرجع السابق نفسه ص90.

(4) المرجع السابق نفسه ص91.

قياس العرقية لدى الفرد الخ، مما لا يمت «للعلم» وبالتالي للموضوعية بصلة ويناقضه علماء آخرون كما سوف نرى.

فالواقع أن كلمة عنصرية مستمدة من كلمة عنصر أو جنس والعنصر أو الجنس هو اصطلاح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية. لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى كما لا توجد فوارق عنصرية وراثية بين أبناء العنصر الواحد. ومن الجدير بالملاحظة أنه ليس هناك ارتباط بين الصفات الوراثية البيولوجية والقدرات الذكائية أو المزايا الحضارية للأجناس البشرية[1].

«إلا أن الاختلافات الظاهرية في المظهر الطبيعي والبيولوجي للأفراد أو العناصر قد تؤدي في ظروف معينة إلى ظهور الوعي العنصري الذي يدفع إلى الاعتقاد بمبدأ العنصر الجيّد والرديء. لكنه من الخطأ القول إن الاختلافات الاجتماعية والحضارية والسلوكية بين الأفراد تتأثر بالاختلافات العنصرية الموروثة ما دامت الفروق الحضارية والاجتماعية تعتمد اعتماداً كبيراً على العوامل البيئية والزمنية والجغرافية»[2].

إذن فنحن تجاه مفكرين من المدرسة البورجوازية البعض منهم يعمل جاهداً محاولاً تنظير و «موضعة» العنصرية بحيث تصبح نظرية علمية لخدمة الأهداف السياسية (الاعتداءات الاستعمارية المختلفة...) كما في الدول الفاشية العنصرية (ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشستية، إسرائيل الصهيونية/ جنوبي أفريقيا سابقاً...) مقابل البعض الآخر الذي يرفض ذلك كما عرضنا الآن (Ashly Montager, L.C. Duman وغيرهما). ويبلغ هذا الرفض قمته في المدرسة الماركسية التي ترى في العنصرية نظرية رجعية تبرر التفاوت الاجتماعي والاستغلال والحروب بحجة انتماء الشعوب لأجناس مختلفة. ويكمن إفلاس العنصرية في أنها ترد الطبائع الاجتماعية الإنسانية إلى سماتها البيولوجية العنصرية وتقسم الأجناس بطريقة تعسفية

---

(1) معجم علم الاجتماع، ص170.

(2) المرجع السابق نفسه، ص171.

إلى أجناس «عليا» وأجناس «دنيا». وقد كانت العنصرية نظرية رسمية في ألمانيا النازية (كما كانت في جنوبي أفريقيا سابقاً) واستخدمت لتبرير الحروب العدوانية وعمليات الإبادة الجماعية. وقد فند العنصرية بطريقة مقنعة التطور السريع للشعوب التي كانت في الماضي شعوباً متخلفة وخاصة في البلاد الاشتراكية، كما فندها انعدام التطاحن العنصري فيما بينها[1].

لكنه لا بد هنا من وضع النقاط على الحروف بالنسبة لهذا الرأي المساق في الموسوعة الفلسفية (الماركسية)، سيما في آخره، حيث يرد: «... كما فندها انعدام التطاحن العنصري فيما بينها». الواقع أن الحياة هي المحك لصحة الآراء. فالواقع أن ما جرى ويجري مؤخراً في الاتحاد السوفياتي لدليل على عدم صحة هذا القول «انعدام التطاحن العنصري فيما بينها»، ونرده، حسبما نرى إلى سببين الأول داخلي ويعود للاقتصاد والسياسة معاً والثاني خارجي ويعود للسياسة (التدخلية)؛ فبالنسبة للسبب الداخلي وفي شقه الاقتصادي، فمرده إلى النجاح النسبي للتخطيط الاقتصادي الرامي إلى تحويل المجتمع بحيث تزول الفروقات بين المدن والأرياف وكذلك بين القوميات المختلفة فيها، بانتشار العدالة الاقتصادية الاجتماعية والديمغرافية ـ الجغرافية. ومرد النجاح النسبي هذا المشار إليه، يعود، إلى جانب الأخطاء في الممارسة، بشكل رئيس إلى الإرادية في الاقتصاد أحياناً وإلى انعدام الديمقراطية (الشق السياسي) دائماً وبشكل أخص أو أساسي، إذ تحولت ديكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية الحزب بأفراده سيما في المكتب السياسي، فدكتاتورية الفرد، وانتشرت البيروقراطية ـ مقتل إمكانية الإبداع الثوري للاشتراكية. وأما السبب الخارجي فنجاحه النسبي والمؤقت يعود لوجود الأرض الخصبة في الداخل من جراء ما ذكرنا. لذلك فالنجاح هنا يكمن، حسبما نرى، في تصحيح مسار التخطيط الاشتراكي عبر الديمقراطية، بمعنى قرن الاقتصاد بالسياسة بجوهرها الإنساني ـ الديمقراطي ـ الحرية.

---

(1) الموسوعة الفلسفية، م. روزنتال وب. يودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، ط 5، بيروت، 1985.

هذا وموقف هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ومؤسساتها المتعددة في الموضوع يدين ويرفض العنصرية وما يتفرع عنها من تمييز وعزل الخ، بالاستناد إلى كونها ليست بصحيحة ولا علمية. فقد قامت منظمة «اليونسكو» (UNESCO) بعدد من الدراسات والاجتماعات كشفت بوضوح عن الأسس غير العلمية على الإطلاق للعنصرية وأظهرت ارتباطها الوثيق بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي ظهرت فيها. وقد تضمنت هذه الدراسات التي صدرت:

- مسألة الحقائق العلمية عن العرق (1950).
- مسألة العرق والعلم الحديث (1956).
- العرق والعلم والمجتمع (1957).
- مسألة العرق والفكر الحديث، في سلسلة كتيبات بحثت في موقف الديانات العالمية الكبرى فيما يتعلق بالعنصرية.

هذا بالإضافة إلى عدة اجتماعات عقدت للمتخصصين لتدارس المظالم المتعددة للعنصرية وجوانبها المختلفة من بيولوجية وأنتروبولوجية بشكل خاص. وقد صدر عن هذه الاجتماعات بيانان عن العرق (1950) وطبيعة العرق والفروق القومية (1951) يرفضان رفضاً قاطعاً الفكرة القائلة بوجود فروق أساسية في الأنواع البشرية بسبب العرق ويدينان بشكل جلي النظريات القائمة على تفوق عرق أو أكثر.

تلا ذلك اجتماع آخر لتدارس العوامل التي تنشأ عن الموقف الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية المختلفة، عقد في موسكو عام 1946. وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان أشار بشكل خاص إلى أن الفوارق في الإنجازات الحضارية ينبغي تفسيرها على أساس التاريخ الحضاري للشعوب وليس الفروق في الذكاء وفي القدرات الفطرية، كما أكّد على أن الاختلاف العرقي ليس له تأثيرات بيولوجية ضارة على الجنس البشري بل العكس هو يفيد لإسهامه في حفظ الحلقات البيولوجية بين البشر وبالتالي بوحدة الأنواع البشرية.

وتتابع اهتمام اليونسكو في الموضوع، إذ دعيت عام 1967 لجنة

خبراء لتدارس الموضوع ـ العنصرية مجدداً وأصدرت بياناً يوضح تكوين النظريات العنصرية والتَغَرُّضُ العنصري. تلا ذلك مؤتمر لليونسكو في الموضوع عام 1972 ومشروع بيان يطبق عالمياً صدر عن مجموعة متخصصين في حقوق الإنسان عام 1975.

بذلك واضح الالتقاء، ولو على الصعيد النظري، لهيئة الأمم المتحدة وبشكل خاص اليونسكو بالمدرسة الماركسية، الأمر الذي يستخلص منه أن المواقف الإنسانية تتخطى حدود أطر المدارس الفكرية (البورجوازية والماركسية) لتسبح في فضاء مدرسة الإنسان، كما الفكر والفن عند شكسبير وبرشت وتولستوي وغوركي وشتاينبك وبيكاسو الخ...

أما فيما يعود للنشاط العملي المباشر لهيئة الأمم المتحدة فتلحظه الكرونولوجيا التالية:

كرونولوجيا مكافحة العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري لهيئة الأمم المتحدة

إن القضاء على التمييز العنصري، بجميع أشكاله وصوره، كان ولا يزال أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة منذ إنشائها في العام 1945. وفيما يلي الكرونولوجيا (التسلسل التاريخي) الموجزة إنما الشاملة الكاملة لجهود الأمم المتحدة في سبيل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري[1].

1945 ـ ميثاق الأمم المتحدة (25 حزيران 1945)، حيث التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وينص، في الفصل الأول، على أن من مقاصد الأمم المتحدة تقرير احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين النساء والرجال.

1948 ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 كانون الأول 1948)، وقد أقرته الجمعية العامة ليكون «المستوى المشترك الذي ينبغي

---

(1) والمستمدة من مختلف كراريس ومطبوعات هيئة الأمم المتحدة.

أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم»، وينص في الديباجة، على أن «الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلم في العالم». وجاء في المادة الاولى، «جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق»، وتعلن المادة الثانية أن «لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء».

1963 ـ إعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (20 ت2 1963)، حيث التأكيد على أن التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإتني يمثل إخلالاً بالكرامة الإنسانية وإنكاراً لمبادىء الميثاق، وانتهاكاً للحقوق المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعقبة تعترض العلاقات الدولية الودية والسلمية بين الشعوب.

فالواقع أن كل نظرية للتفوق القائم على التمييز بين العناصر أو العروق أو السلالات هي خاطئة علمياً ومدانة أخلاقياً وغير عادلة وخطرة اجتماعياً. وبالتالي ليس باستطاعة أحد أن يبرر، في أي زمان ومكان، التمييز العنصري، وسواء أكان ذلك في المجال النظري أو العملي.

1965 ـ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، (21 ك2 1965)، حيث الدعوة لإنهاء التمييز العنصري بكافة أشكاله. ويعرّف التمييز العنصري في الاتفاقية على أنه «كل تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها وممارستها، على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الميدان الاقتصادي أو الميدان الاجتماعي أو الميدان الثقافي أو أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة». وتتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بانتهاج سياسة القضاء على التمييز العنصري وتقرير التفاهم بين جميع الأجناس.

كما أنشأت الاتفاقية لجنة القضاء على التمييز العنصري، المؤلفة من 18 خبيراً، لاستعراض التقارير المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذها، وللتقدم بتوصيات عامة. ويجوز للجنة أيضاً أن تنظر في الشكاوى المقدمة من الأفراد أو جماعات الأفراد الذين يدّعون أن الاتفاقية قد انتهكت.

1966 ـ العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية (16 ك1 ـ 1966 إنما تنفيذهما فقد تأخر حتى العام 1976)، حيث الإلزام القانوني للحقوق المتعلقة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهنا تتعهد الدول الأطراف في العهدين بضمان استعمال الحقوق المنصوص عليها في العهدين دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

1973 ـ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (30 ت1 1973 ـ إنما تنفيذها قد تأخر حتى العام 1976)، حيث النص على أن المسؤولية الدولية عن جريمة الفصل العنصري تقع على الأفراد، وأعضاء المنظمات والمؤسسات وممثلي الدولة، سواء كانوا مقيمين في الدولة التي ترتكب فيها الأعمال أو في أي مكان آخر. ويجوز لأي دولة طرف في الاتفاقية أن تحاكم المتهمين بذلك.

1973 ـ عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري (الفترة 1973 ـ 1983) للقيام بعمل مكثف على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية، بغرض القضاء التام دون قيد أو شرط على العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكاله.

ولأجل ذلك دعت الجمعية العامة كل الدول إلى العمل في سبيل أهداف العقد عن طريق تقرير حقوق الإنسان وذلك خاصة باستئصال العنصرية والتمييز العنصري وتحديد ودحض المعتقدات القائمة على الأباطيل والتي تشد أزر العنصرية، ووقف أي ازدهار للسياسات العنصرية ووضع حد للأنظمة العنصرية.

1978 ـ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (14 ـ

25 آب 1978)، حيث اعتمد برنامج عمل يتضمن توصيات تدعو الحكومات إلى إزالة جميع القوانين والممارسات التمييزية وإقرار قوانين تعاقب على نشر الأفكار المبنية على التفوق العنصري أو الحقد العنصري، وتقرير حقوق السكان الأصليين والعمال المهاجرين، وفرض الجزاءات على النظم العنصرية في الجنوب الأفريقي.

1979 ـ تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري (15 ت2 ـ 1979) بغرض التعجيل بالتقدم المحرز في سبيل القضاء على التمييز العنصري.

1983 ـ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (3 ك1 ـ 1983).

نحن إذاً تجاه التركيز والتأكيد، وبشكل متصاعد، ولو متأخراً أحياناً، على أهمية وضرورة محاربة **العنصرية** والتمييز العنصري والفصل العنصري بمختلف أشكالها حتى القضاء عليها عبر المراقبة فالمحاكمة والتجريم.

ما هو الفصل العنصري؟

الفصل العنصري هو «العنصرية المؤسسية»، وهو «الاسم الذي أطلقته حكومة جنوبي أفريقيا على السياسة الرسمية للدولة هناك، والقائمة على الفصل بين الأجناس وقهر الأفارقة والملونين والآسويين واستغلالهم». وهذا النظام كان يمكّن البيض في جنوبي أفريقيا من تحقيق مكاسب كبيرة عن طريق استغلال الأفريقيين الذين صودرت أراضيهم ومواردهم الطبيعية والذين يكدّون مقابل أجور لا تعلو على مستوى الفقر؛ وفي ظل نظام التفريق أو الفصل العنصري يخصص معظم الأراضي للأقلية البيضاء.

هنا تبرز الجذور الاقتصادية للتمييز العنصري الذي أدى إلى الفصل العنصري الذي كان معمولاً به بشكل غير معقول في جنوبي أفريقيا. والذي أخذ خلال التاريخ أشكالاً مختلفة في تركيبها الفوقي وإن بقي مضمونها الاقتصادي واحداً، وهو الاستغلال والاستثمار. فالسيد «هندريك نيرويرد» أحد رؤساء الوزارة السابقين في جنوب أفريقيا قال: إن المشكلة إذا ما

لخصناها في أبسط أشكالها ليست إلا . . . سيطرة بيضاء ليست «زعامة» ولا «إرشاد» وإنما هي «تحكم» و «سلطان».

فهل أوضح من هذا الكلام لموضوع العنصرية والتفريق العنصري والفصل العنصري، وبكل بساطة وبرودة أعصاب لشخص في موقع المسؤولية في البلد الذي كان يمارس العنصرية والتفريق العنصري بأبشع أشكاله المؤسسية ـ الفصل العنصري، والذي بلغ التطرف لدرجة تسميته «بالابرتايد».

بالطبع الجمعية العامة للأمم المتحدة أدانت الفصل العنصري باعتباره «جريمة ضد الإنسانية». وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتمييز العنصري والقضاء على الاستعمار قد استنكرت الفصل العنصري لأنه:

ـ يناهض ميثاق الأمم المتحدة وهو جريمة ضد الإنسانية.

ـ وهو اللون الوحيد المؤسسي من ألوان التمييز العنصري، كما أنه أشد مظاهر العنصرية ضراوة ووحشية في عالم اليوم.

ـ وهو من الأسباب التي تؤدي إلى القيام، مع سابق الإصرار والرصد، بأعمال عدوانية وبانتهاك سيادة دول أفريقية مستقلة وسلامة أراضيها.

ـ وهو تهديد خطير للسلام والأمن في المنطقة (الأفريقية) والعالم كله. وبناء عليه، كانت الكرونولوجيا التي استعرضنا في الموضوع.

بانوراما تاريخية

الواقع أن التمييز العنصري قديم قدم التاريخ، حيث كان يتجلى في الصراع بين القوي والضعيف، إنما بشكل غير واضح (مرحلة المشاعية ـ البدائية) كما فيما بعد، على أثر بروز الطبقات في المجتمع وقيام الدولة ـ المؤسسة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصادياً، وحيث في التاريخ القديم ساد نظام الرق. وهنا لنتذكر اليونان والدولة ـ المدينة والسادة والعبيد، وكذلك روما، حيث المواطنون والعوام والبرابرة الأغراب. فنظام الدولة ـ المدينة قد انعكس بشكل مثالي لدى أفلاطون في المدينة الفاضلة، حيث

الديمقراطية وظيفية وليست مطلقة، إذا ما حللناها بالمنطق التاريخي والجدلي. فقد كانت الحرية والديمقراطية في هذه المدينة الفاضلة ذات المجتمع التراتبي تتجلى بالعمل في إطار الطبقة التي ينتمي إليها الإنسان. أليس في ذلك، حيث في المدينة السادة والعبيد، مظهر من مظاهر العنصرية والتمييز العنصري الفاضح والتقييد لحرية الإنسان؟ كذلك استعمار الامبراطورية اليونانية أليس هو من هذا القبيل. الواقع أن تاريخ كل الامبراطوريات هو من هذا القبيل، بمعنى أنه استعمار والاستعمار عنصرية وتمييز عنصري.

ومع ذلك فالإسلام حضّ كثيراً على عتق الرقيق، سيما وقد ظهر كردة فعل لاسترقاق المدينين في مكة ـ المدينة التجارية آنذاك، حيث كان نظام شبه الدولة ـ المدينة المميز وحيث تفشى الفساد الاجتماعي. فالإسلام أتى كدعوة دينية، إنما جسّد في الوقت نفسه ثورة اجتماعية على المجتمع الفاسد المتفسخ آنذاك. وهنا فقد تجلت عبقرية الرسول العربي محمد بن عبد الله، الذي حضّ على عتق الرقيق لكنه لم يلغه لأن النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي السائد آنذاك كان قائماً على عمل الرقيق. وقد ورد في القرآن الكريم الآيات التي لا تميز بين بني البشر، منها سورة الحجرات، الآية 13: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ كما ورد في الحديث الشريف: «الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود ولا أحمر على أصفر إلا بالتقوى». وورد أيضاً عن عمر بن الخطاب قوله: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

وهذا الموقف للإسلام من العنصرية أخذت به المسيحية الأولى (في العهد الجديد) من قبل، فقد ورد في رسالة بولس الرسول إلى مالك العبيد اليوناني «فيلومينا» والذي اعتنق المسيحية فيما بعد، حضّ على المعاملة الحسنة للعبيد وحتى تحريرهم. وكذلك الأمر في رسالة بطرس الرسول الموجهة إلى الناس أجمعين، بمن فيهم العبيد ومالكو العبيد. وهنا بالنسبة للعبيد فإنه يدعوهم إلى العمل كأحرار وبالنسبة لمالكي العبيد يدعوهم إلى معاملة عبيدهم كأحرار.

هذا وقد ورد في العهد الجديد أيضاً: «In christ, there is neither jew nor greek, male or female, bond (slave) or free».

أي ليس عند المسيح يهودي أو يوناني، ذكر أو أنثى، عبد أو حر»، وهذا يذكرنا بما ورد في الحديث الشريف «الخلق كلهم عيال الله».

كما ورد على لسان كاتوزيوس في العهد الجديد أيضاً: «تحررتم من الخطيئة وأصبحتم عبيد الله» وكذلك: «أيها السيد تأكد كيما يعطى عبيدك ما هو حق وعدل، لأنك تعرف أنك أنت لك أيضاً سيد في السماء».

وورد أيضاً في العهد الجديد: «عندما حررنا المسيح أرادنا أن نبقى أحراراً، ولذلك عليكم الصمود وعدم الخضوع لنير العبودية». وهذا يناقض قول المسيح من ضربك على خدك الأيمن أدر له خدك الأيسر.

أخيراً هناك الكثير من الأقوال المنثورة هنا وهناك في العهد الجديد والتي تحض على المعاملة الحسنة للعبيد وفي الوقت نفسه تحضهم على التمسك بالحرية التي أرادها لهم المسيح[1].

ومع ذلك فالشاعر الفرنسي أندريه شنيه (André Chénier) الذي سقط رأسه عن مقصلة الثورة قال: Dieu fit la liberté l'homme a fait - l'esclavage.

«خلق الله الحرية وخلق الإنسان العبودية».

وما دمنا في عصر الرق، فلنتذكر أيضاً أن الأسير في الحرب، قبل تقدم قوى الإنتاج، كان يقتل كفم يجب إطعامه والطعام قليل ولا يكفي المحاربين المنتصرين أنفسهم الذين قاموا بالحرب للحصول عليه والزيادة فيه والتزود منه. لكن فيما بعد، على أثر تقدم قوى الإنتاج، أصبح الأسير يسترق للعمل في الزراعة والحرف والخدمة وغيرها. والحروب الرومانية كانت للاستعمار وفي الوقت نفسه وسيلة للحصول على الرقيق. وهل أكثر من ذلك مظهراً جلياً من مظاهر العنصرية والتمييز العنصري في التاريخ القديم متمطياً على الوسيط في

---

(1) هذه المعلومات اللاهوتية حصلنا عليها إثر مقابلة مع القس الكندي الدكتور ل. سيفرنز (Rev. Dr. L.E. (Ted) Sivernus) في مدرسة اللاهوت للشرق الأدنى، بيروت ـ لبنان.

ظل الإقطاعية، حيث نظام القنانة اللصيق بالرق والمنبثق منه، وحتى على الحديث، حيث نظام الأجر للعامل «الحر شكلاً» والمقيد لدرجة الاسترقاق فعلاً ومضموناً. وهنا لنتذكر، بالنسبة للرق والرقيق، تجارته التي ازدهرت في القرون الوسطى وحتى بعد عصر الانبعاث في أوروبا. فقد خرّبت تجارة الرقيق القارة الإفريقية (انظر الخريطة رقم ـ 3 ـ). وقد كان كبار تجارها من البرتغاليين فالإنكليز الذين سيطروا عليها في القرن الثامن عشر، وذلك لتلبية حاجات الزراعة في الولايات المتحدة الأميركية (لنتذكر هنا كتاب الجذور وفيلمه في الموضوع Roots). الخريطة رقم ـ 3 ـ

في هذه اللوحة البانورامية التاريخية ـ الجغرافية الخاطفة اكتفينا بمجرد العبارات الموحية ولم نغص في التفاصيل والشروح التي نتركها للتاريخ المعاصر والحديث إلى حد ما ليس إلا.

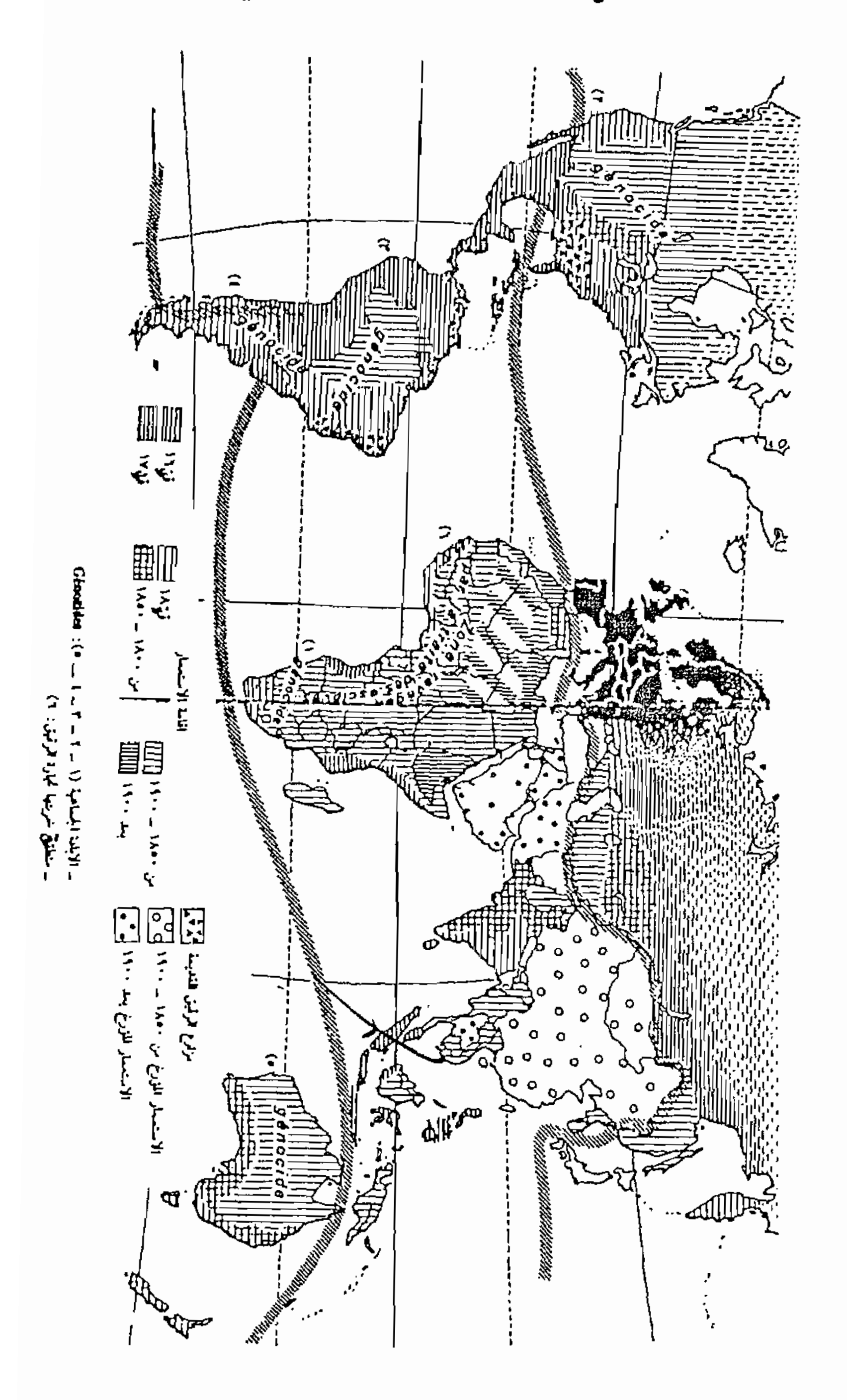
العنصرية والتاريخ الأوروبي ـ الاستعمار

الواقع أن العنصرية تندرج، إلى جانب الأخذ بها على المستوى البيولوجي والانتروبولوجي، في التاريخ بشكل عام والتاريخ الخاص بالغرب (أوروبا) الذي يعمل للسيطرة على شعوب الأرض (الاستعمار) بشكل خاص. وبهذا الصدد فقد تركز اهتمام الفلاسفة في عصر الأنوار في اكتشاف كنه هذا التاريخ نفسه بالنسبة لمستقبل الأمم الأوروبية. هذه الأمم التي وضعت لنفسها، من جراء تخلف وعدم نضج من نعتتهم «بالمتوحشين» (في البلدان التي أرادت استعمارها واستعمرتها بالفعل لثرواتها الاقتصادية)، مهمة السيطرة عليهم، وبررتها لنفسها بنعتها «بالمهمة الحضارية»، التي شكلت الأسباب التبريرية (Alibi) للحروب الاستعمارية. هذه هي أوروبا: العنصرية في واقع الحال، والتي اعتبرت نفسها واعتبرها مفكروها «قمة الحضارة»، سيما فولتير الذي أراد لها هذا الموقع واستمراره مع مهمتها التاريخية الحضارية «التمدينية»، إنما ليس عبر القوة والعنف، كما حصل في واقع الحال في الفتوحات الاستعمارية، إنما فقط بالعقل والقانون[1]. فتأملوا هذا التفكير المثالي الميتافيزيكي الافتراضي والتبريري

---

(1) Encyclopédie «Universalis».

الخريطة رقم ـ 3 ـ
مراحل الاستعمار الأوروبي



في جوهره، في نهاية المطاف، للعنصرية الاستعمارية الأوروبية، مهما كان حسن النية فيه. وبذلك فبعد أن كانت أوروبا رسولة نشر الدين (المسيحي بالطبع) أصبحت رسولة نشر الحضارة لدى الشعوب «المتوحشة» والتي استعمرتها في واقع الحال. كما ينبغي الإشارة إلى أن نشر الدين والتبشير به قد شكل، رغماً عن حسن نية رجال الدين، المقدمة الممهدة للفتوحات الاستعمارية. وقد تجلى هذا الاستعمار، المبرر «بالحضارة والتمدين»، بالشكل السافر في امتيازات العنصر الأبيض وبشكل أوضح العنصر الآري، الذي انتهى إلى النازية والفاشية، كتعبير عن الجيوبوليتيكا، التي عرفت في التاريخ القديم والوسيط والحديث، فأصبحتا أمام أوروبا تاريخ الإنسان الأبيض. هذه الجيوبوليتيكا التي شكلت وتشكل جوهر سياسة «شعب الله المختار» المزروع في وطننا العربي ويمارس سياسة جيوبوليتيكة سوف تقضي على الوطن العربي، إن لم يصح العرب من سباتهم العميق في أحضان الغرب ظناً منهم أنهم يحمون أنفسهم فيكونوا كالنعامة التي تهرب من الصياد الإسرائيلي بتستير رأسها بأوراق شريكه الامبريالية الأميركية.

وفي عود على بدء بالنسبة للأدبيات الأكاديمية الكلاسيكية فقد ورد في موسوعة «لاروس الكبيرة» أن العنصرية هي «نظرية تعتبر أن بعض المجموعات البشرية المتميزة بأصولها أو قومياتها أو انتماءاتها الدينية أو عروقها، تنبيء عن مؤشرات دونية تبرر معاملتها بشكل تمييزي»[1]. وفي البدء فإن العنصرية اختلطت مع «كره الأجانب» (Xénophobie)، وفيما بعد فإن رفض الدخيل تبرر بالاختلافات الجسمانية، التي شكلت مرتكز التصرف العنصري.

والواقع أن تحليل الأخذ بالتمييز العنصري يبرز أربعة عناصر أساسية يأخذ بها من يأخذ بالعنصرية هي:

1 ـ الفروقات الواقعية أو المتخيلة فيما بين العنصري وضحيته.

2 ـ تضخيم هذه الفروقات لصالح العنصري وعلى حساب ضحيته.

---

(1) La Grand Encyclopédie Larousse.

3 ـ تعميم هذه الفروقات واعتبارها نهائية ومطلقة.

4 ـ شرعية الاعتداء على الضحية وشرعية الامتيازات الممنوحة للعنصري على حسابها[1].

وتستند العنصرية على الفروقات البيولوجية والثقافية، التي برهنا سابقاً على عدم صحتها، والتي لا تشكل سوى المظهر الخارجي. ومع ذلك يعمل للتركيز عليها لطرد الضحية من المجموعة البشرية التي ينتمي إليها العنصري. كما أن الأخذ بالعنصرية، ودوماً لأسباب اقتصادية، لا يفتقر إلى أسباب أخرى لاستبعاد الضحية من محيطه. فالمستعمر العنصري، في أفريقيا عامة والشمالية منها خاصة، تذرّع بالفروقات العائدة لطريقة الحياة وللمستوى الثقافي ومفهوم الوجود والتأخر التقني ليرفض من استعمر من محيطه ومجتمعه ويخرجه بعيداً عنه. كما أنه عندما لا يبدو واضحاً الفرق البيولوجي نرى الآري يلجأ، كما أيام النازية وهتلر في ألمانيا، للتأكيد على الفرق النوعي المتمثل في التقليد اليهودي «شعب الله المختار» المكروه. إنما معظم علماء الاجتماع يؤكدون أنه «ليست الفروقات هي التي تستدعي العنصرية، بل العنصرية هي التي تستعمل الفروقات...»[2].

بالإضافة إلى ما ذكرنا فهذه الفروقات تفسر دوماً لصالح العنصري الذي يضخمها على حساب الضحية وكما ذكرنا ولمصلحة المجموعة الاثنية التي ينتمي إليها. يلي ذلك التعميم أيضاً، فمثلاً لا يكفي أن يكون أفريقياً واحداً كشخص مكروه، بل يصبح كل الأفارقة مكروهين. كذلك إذا ما كان يهودياً مرابياً، يصبح كل الشعب اليهودي مرابياً ومكروهاً. وهذا الأمر الملاحظ المزوّر يصبح نهائياً مطلقاً لدرجة الأسطورة: فشيلوك نحيل وشحيح وسيبقى دوماً كذلك وممثلاً للشعب اليهودي، وكذلك الإنسان الأسود الذي يقوم بالأعمال الوضيعة برضى وإلى الأبد.

وحسب أساطير القرون الوسطى فاليهودي يمثل الشيطان، الأمر الذي أخذت به النازية لاقتلاع اليهود كلياً من ألمانيا بالتهجير والإبادة الجسدية الجماعية (génocide). كذلك فالمستعمَر سابقاً في المستعمرات لا يمكن أن يكون

---

(1) Ibidem.

(2) Ibidem..

أكثر من نصف إنسان بين العمال المهاجرين إلى أوروبا المصنّعة المعاصرة.

يضاف أخيراً أحقية الاتهام للضحية. فذا ما كان الزنجي عبداً فلأنه يستحق ذلك. وإلا فكيف يفسر المصير التاريخي الذي أناخ كاهله. وفي الفلسفة العنصرية فإن هذه الأحقية وهذا التبرير يُلبسان ثوب الشرعية كل تصرفات العنصري من الإبادة الجماعية (progrom) للتهجير القسري ومن الاسترقاق للعزل. ولذلك نرى المستعمر يستولي على أراضي المستعمرين دون أن يرف له جفن ويعتبرهم غير قادرين ومجرمين.

نذكر هنا ما يتعرض له العمال المهاجرون إلى ألمانيا من تركيا وشمال أفريقيا اليوم، حيث تجرى عليهم التجارب الطبية المختلفة مع إيهامهم أن لا مضار في ذلك، كما يستخدمون في نقل المواد المشعة التي تحدث لديهم المرض الخبيث، فيعادون على الأثر إلى أوطانهم، الخ.. وللمزيد من التفاصيل بالنسبة لهذا الموضوع بالإمكان مراجعة كتاب: «Tête de Turc» للصحفي الألماني غونتر والراف (Gunter Wallraf) والذي نقله إلى الفرنسية آلان بروس وكلوس شوفلز (Alain Bros et Klauss Schuffelz). والكاتب الألماني صحافي عاش ثلاث سنوات مع العمال الأتراك وتشبّه بهم في زيّه وشعره. لكن لما طلب إليه نقل المواد المشعة رفض وكشف هويته وكتب ما كتب بحق حاملي «مشعل الحضارة» من عنصرية وبربرية لتأمين المصلحة الاقتصادية والأرباح المالية الضخمة باستخدام العمال المهاجرين لرفض العمال الألمان العمل فيما يقومون به وعبر الخدعة والبراءة من قبل الرأسماليين الألمان.

العنصرية والاستعمار أو الاستعمار العنصري

بالموازاة للعداء للسامية فإن الغرب أخذ وبدون تردد وبشكل رسمي، بالعنصرية السياسية الاستعمارية حيث شاركت الكنيسة، وبشكل رسمي، خلافاً للمسيحية الأولى. فالبابا نيقولا الخامس سمح، في قرار أصدره عام 1510، للبرتغاليين أن يهاجموا ويخضعوا ويحولوا إلى أرقاء أو عبيد العرب والوثنيين وبقية أعداء المسيح، جنوبي «باغادور» و «بيم»، بما فيها سواحل غينيا، لا إذا قبلوا أن يعتنقوا المسيحية بالطبع. هذا في الوقت نفسه الذي كان

الملوك الكاثوليك الأسبان يمنعون استرقاق الهنود في أميركا[1].

على كل حال فعلى أثر المجازر التي قام بها المستعمرون الأوروبيون في «الكراييب» بحق القبائل الهندية ودفعها إلى الداخل، اصطدموا بالحاجة إلى اليد العاملة الضرورية لمزارعهم، التي تخصصت بشكل خاص في زراعة القطن وقصب السكر والتبغ. فوجدوا الحل بالتسلح بقرار البابا الصادر عام 1510م، فأقاموا تجارة الرقيق. وبذلك فقد خرّبوا أفريقيا (انظر الخريطة رقم ـ 3 ـ الواردة آنفاً) ونقلوا منها ملايين الزنوج إلى أميركا. منذ العام 1422م نشط البرتغاليون في جلب الزنوج من أفريقيا للعمل في شبه جزيرة إيبريا. فيما بعد، وبدءاً من العام 1517م، توسعت تجارة البرتغاليين بالرقيق فوصلت إلى أميركا، حيث نافسهم الإنكليز لدرجة أن أصبحوا هم أيضاً من أعظم صيادي الزنوج في أوائل القرن السابع عشر وأسسوا المراكز لهذا الغرض على سواحل أفريقيا.

هذا وبالرغم من الإلغاء الرسمي لهذه التجارة في سنة 1807م، فقد استمرت بحكم الأمر الواقع حتى سنة 1850م. ويقدر عدد الزنوج الذين حملوا على ترك أفريقيا نحو الأميركتين، على يد البيض ـ حاملي مشعل «الحضارة» آنذاك ـ بحوالي 20 مليوناً، في حين يعتبرهم البعض 40 مليوناً[2]، في حين يرى البعض الآخر أن عددهم بلغ فقط 15 مليوناً توزع فيما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر كما يلي:

القرن السادس عشر	أقل من مليون زنجي
القرن السابع عشر	حوالي 3 ملايين زنجي
القرن الثامن عشر	حوالي 7 ملايين زنجي
القرن التاسع عشر	حوالي 4 ملايين زنجي
المجموع = حوالي	15 مليون زنجي[3]

---

(1) La Grand Encyclopédie Larousse.

(2) د. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1980.

(3) د. فؤاد محمد الصقار ود. محمد رشيد الفيل، أصول الجغرافيا البشرية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات ـ الكويت 1930.

هذا كما يرى آخرون وصول الرقم إلى حوالي 24 مليون نسمة. إنما لم يصل منهم سوى 4 ملايين فقط، إذ قضى الباقون نحبهم قتلاً أو غرقاً أو جوعاً أو مرضاً أو ألقوا في البحر الخ[1]... وهذا هو الذي أدى إلى الاستنزاف المبكر للموارد البشرية في أفريقيا وتخريبها الذي أشرنا إليه.

وهنا، فالعبد الأسود أو الزنجي موضوع هذه التجارة حرم من حقه كإنسان وأصبح موضوع المعاملة العنصرية ـ التميز العنصري. وقد أخذت بعض الدول الأوروبية بهذا الواقع واعتبرته سياسة رسمية، بالاستناد إلى عدم تساوي العروق. ولنتذكر هنا «التشريع الأسود» (Le Code Noir) الذي أعدّه كولبير عام 1685م أيام لويس الرابع عشر، والذي اعتبر العبد سلعة، يراوح ثمنها حسب مردودها في العمل وقابلة للاتجار وخاضعة لكل العقوبات الجسدية «المنمقة» (الجلد، قطع مشط الرجل، الخ..). وقد أقامت معظم الدول الأوروبية المسيحية امبراطورياتها الاستعمارية بالاستناد إلى هذا الواقع التمييزي: الاستعمار.

وبناء عليه، فالعنصرية ضد السود ازدهرت بالاستناد إلى الدولة التي أعلنت بشكل رسمي التميز العنصري وكذلك الكنيسة التي قبلت به وأكثر كما مرّ معنا، الأمر الذي جعل المستعمر يهتم بمصالحه الاقتصادية ويعامل العبد المعتبر سلعة المعاملة القائمة على مردوده الاقتصادي وإخضاعه. فالكنيسة لم تكن إذن لتحتج ضد تجارة الرقيق والمعاملة غير الإنسانية التي يتعرض لها العبيد، بل العكس. إنما حالما يتعمّد العبد يتمتع ببعض الحماية من قبلها ليس إلا[2] (لاحظ عبارة بعض الحماية).

هذا ومقولة مونتسكيو حول العبيد أرست بشكل أدق أسس العنصرية آنذاك. وقد قامت على الفروقات الجسمانية والضرورات الاقتصادية لأوروبا والمجسدة بتأمين مدها بالمواد الأولية بواسطة عمل مخلوقات هي في منزلة بين الإنسان والحيوان ـ الصورة الكلاسيكية للعبد الحيوان والمتوحش القاسي والراضي بعبوديته.

صحيح أن الثورة الفرنسية قد ألغت الرق (مرسوم الرابع من شباط

---

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) La Grande Encyclopédie Larousse.

1794م). إنما أصداء هذا الإلغاء وصلت بمنتهى الضعف إلى المستعمرات، حيث التميز العنصري والفصل العنصري بقيا أمراً قائماً بإرادة المستعمرين الذين رفضوا تطبيق العدالة والمساواة. كما حصل فيما بعد أصحاب مزارع القطن والسكر والتبغ من المستعمرين من الامبراطور نابليون الأول على إعادة الرق الذي كان قد ألغي على أثر الثورة (مرسوم شباط 1794م). أما في إنكلترا فيجب الانتظار حتى العام 1848م لإعلان إلغاء الرق، وذلك بفضل الجهد الدؤوب «لفكتور شولشر» (Victor Scholcher) (1804 ـ 1893م). على أنه ينبغي التفريق هنا بين هذا القرار الرسمي لإلغاء الرق والفصل العنصري الذي استمر الأخذ به في المجتمع الاستعماري والذي لم يكن ليثير اهتمام الأوروبيين.

إنما الواقع أن مساندة إلغاء الرق والاسترقاق في أوروبا لا تفسر بالبعد الإنساني بقدر ما تفسر بالبعد الاقتصادي. فأوروبا أصبحت هي نفسها منتجة آنذاك (القرن التاسع عشر) للسكر من الشمندر السكري وتحررت بالتالي من سكر قصب السكر في المستعمرات. وبالتالي ألغي الرق والاسترقاق، على أن فكرة عدم تساوي العروق بقيت قائمة.

إذن هناك تداخل واضح بين العنصرية والاستعمار. فالعلاقة بين المستعمرات والوطن الأم، بقيت قائمة على أسس عدم العدالة الإنسانية والاقتصادية وتجسدت في مقص الأسعار الكلاسيكي. وقد اقتضى ذلك الاستمرار بالأخذ بالعنصرية مع بعض التمايز الذي كانت تقتضيه الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيّرة. ففرنسا بلد حقوق الإنسان، صحيح أنها أعلنت المساواة الرسمية بين البشر في بلدان ما وراء البحار، لكن في الواقع فإن الفروقات، في المعاملة، للمستعمَرين من قبل السلطات العامة أو من قبل المستعمِرين مما يناقض هذا التأكيد الرسمي. ودليلنا على ذلك المدارس المزدوجة في الجزائر والعمل الإجباري في أفريقيا السوداء واستيلاء المستعمِرين على أحسن الأراضي. كل ذلك يشهد على أننا تجاه نظام تمييزي رسمياً، خصوصاً وأنه رغماً عن إلغاء الرق ومحاربته نُقل بشكل سري ولضرورات الحاجة إلى اليد العاملة بعض السكان من المستعمرات الهندية إلى جزر الأنتيل. فالواقع العملي هنا يكذب علاقات

المساواة الرسمية المعلنة. فالواقع أن المستعمرين القليلي العدد بالنسبة لسكان البلاد يمسكون بزمام مجتمع تراتبي قائم على مبدأ التمييز بين الإنسان الأبيض وسكان البلاد الأصليين، وذلك بالاستناد إلى الجيش الاستعماري ولفرض تأمين مصالحهم الاقتصادية.

هذا بالنسبة لفرنسا، أما بالنسبة لبريطانيا فهي ترفض فكرة أي تداخل بين المستعمَرين والمستعمِرين وحتى أي إغراء سرابي بأن يصبحوا مواطنين للوطن الأم.

ومن مفارقات القدر أنه عندما أخذت أوروبا تتصارع مع الوحش النازي العنصري في الحرب العالمية الثانية لجأت إلى الجيوش المكونة من السكان الأصليين في المستعمرات، وهم موضوع العنصرية الاستعمارية، وذلك لمؤازرتها في نضالها في أوروبا ضد ألمانيا العنصرية.

العنصرية والعمال المهاجرون

إن انهيار النظام الاستعماري أدى، من جراء استمرار التبعية الاقتصادية للمستعمرات القديمة للوطن الأم (انظر الرسم البياني رقم ـ 2 ـ) ولأول مرة في التاريخ، إلى هجرة سكان ما وراء البحار الأصليين للعمل في الغرب، في أوروبا، حيث الممارسة العنصرية الجديدة للغرب.

فالدول الصناعية في السنوات 1950 ـ 1960، أخذت تعرض فرص عمل مضنية وبأجور متدنية لم تجد لها مستجيبين في الأسواق الوطنية في أوروبا. في البدء لجأت هذه الدول الصناعية إلى الدول الأوروبية الأخرى الأقل تطوراً منها وفيما بعد إلى المستعمرات السابقة التي لا تزال تابعة لها اقتصادياً رغم استقلالها السياسي. وعلى الأثر هاجرت إلى إنكلترا اليد العاملة من جزر الأنتيل والجامايك والباكستان وإلى فرنسا من أفريقيا الشمالية وجزر الأنتيل.

فالواقع أن أوروبا الصناعية تحتضن اليوم في مدنها بروليتاريا وضيعة (Sous Prolétariat) ملونة انبثقت من المستعمَرين سابقاً. فيتساءل المرء هل كان استقبال هذه اليد العاملة من المستعمرات السابقة وللضرورات الاقتصادية للبلدان المتقدمة الأوروبية، عنصرياً أم لا؟

في إنكلترا قام الزعيم المحافظ إنوك باول (Enock Powell) بحملة ضد المهاجرين الملونين من الهنود والباكستانيين والانتيليين كان لها فعلها كون الناس موضوعها يمكن التعرف إليهم من سحنتهم، من مظهرهم الخارجي. فسياسة الهجرة هنا تحدد وبشدة دخول الأراضي البريطانية على المهاجرين الملونين. من جهة أخرى فصعوبات البلاد الاقتصادية وآفاق البطالة للعمال الإنكليز مما يخلق الأجواء المتوترة فيما بين المجتمع الإنكليزي وجاليات المهاجرين. فهم متهمون بأنهم يخربون سوق العمل بقبولهم بالأجور المخفضة وبإفادتهم من الضمانات الاجتماعية في الوقت نفسه.

أما في فرنسا فهناك بقايا «الكارتيرية» (Cartérisme) المستمدة من الصحفي ريمون كارتيه (Raymond Cartier) (1904 ـ 1975) الذي كان ضد مساعدة فرنسا للعالم الثالث والتي يفترض أن تأتي بعد التجهيزات لفرنسا. والرأي العام في البلاد لا يزال مقتنعاً بأن وجود العمال السود من أفريقيا والعمال غير السود من أفريقيا الشمالية هو السبب في مسائل البطالة والإسكان واكتظاظ المستشفيات والجنح الكثيرة. وقد أشار بحث احصائي بالعينة إلى وجود بعض الشيء من العنصرية بين السكان الفرنسيين. أما السلطات العامة فكانت على علم بهذا الأمر ولذلك صوّت البرلمان على قانون ضد العنصرية بتاريخ الأول من تموز 1972.

العنصرية في الولايات المتحدة الأميركية وافريقيا الجنوبية.

لقد استقرت العنصرية خارج أوروبا وبدرجات متفاوتة الشدة في معظم المستعمرات الاستيطانية القديمة والتي أصبحت مستقلة اليوم. فشدة التمييز والفصل العنصريين تختلف من بلد لآخر، حسبما إذا كان في البلد المعني أقلية سكانية سوداء متحدرة من العبيد، كما في الولايات المتحدة الأميركية، أو أكثرية، كما في أفريقيا الجنوبية وروديسيا. هذا مع الإشارة إلى التمسك بالانحدار من أصل العبيد أو الزنوج، حتى ولو تغير لون الجلد ليصبح أسمر عند بعض زنوج اليوم كما في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك، بالطبع، للإفادة من معاملتهم الاقتصادية الدونية بالنسبة للسكان البيض.

بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، فرغماً عن تحسن ظروف السكان السود، فإن حظ تقدمهم في المجتمع أقل من حظوظ المجموعات الاتنية الأخرى المهاجرة حديثاً إلى البلاد. فحق التصويت للملونين لا يزال غير معمول به في الولايات الجنوبية، والدخول إلى بعض الجامعات لا يزال محظوراً على السود. وفي الوقت نفسه فإن نسبة المتعطلين عن العمل من السود تفوق نسبة المتعطلين من البيض. كما أن الأجور تختلف حسب الجنس. حاولت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأميركية بمراسيم تشجيع التداخل السكاني، بمعنى الاختلاط السكاني، لكن المساواة بين الأجناس لم تقم لتاريخه.

إذن في الولايات المتحدة الأميركية هناك ميل واضح من الإدارات الرسمية لإلغاء التمييز العنصري يصطدم في واقع الحال بالمصالح الاقتصادية للسكان البيض، وخصوصاً في الولايات الجنوبية، حيث يتمسكون بالتقاليد والعادات التي تقف في وجه التداخل السكاني بين البيض والسود، وذلك، بالطبع، خدمة لمصالحهم الاقتصادية (الأعمال الوضيعة، الأجور المتدنية. . . للسود). وهذا يجعل البيض يتذرعون بالخوف على الاختلاف السلالي الذي يفقده الاختلاط لون البشرة البيضاء والصفات القوقازية الأخرى، في حين أن خوفهم الأكبر في الحقيقة، هو خوف اقتصادي إن جاز التعبير، يتجلى في أن إزالة كافة أنواع التمييز العنصري سوف تؤدي إلى منافسة الملونين لهم في مختلف أشكال الحياة الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي ينتج عنه تدني المكانة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الأبيض، والتي يكتسبها بمجرد لون بشرته.

ومما لا شك فيه أن مشكلات الأقليات بشكل عام والزنوج بشكل خاص مما له فعله السلبي، بمعنى أنه يميل إلى إضعاف التضامن والتوحد السياسي العام في أميركا. فبناء عليه وحفاظاً على مصالحهم الاقتصادية التي يغلفونها بالعنصرية وضرورة التمييز الاجتماعي ولو بتزوير العلم، يرى البيض أن الحل للمشكلة هو في بقاء الزنجي مستقلاً اجتماعياً بينما هو مندمج اقتصادياً في العمل الأميركي، حيث جوهر المصلحة الاقتصادية والاستغلالية للتمسك به في الإنتاج فقط وعزله اجتماعياً حفاظاً على

استمرارية استغلاله في الإنتاج الاقتصادي في المجتمع الأميركي.

هذا الموقف للإنسان الأبيض في الولايات المتحدة الأميركية خلق تياراً متطرفاً ـ السلطة السوداء (Black Power) لدى الزنوج ينادي بالاستقلال في ولايتي كارولينا وجورجيا.

هذا ومن الناحية الاتنية السكانية الاحصائية فإن غالبية سكان الولايات المتحدة هم من الأوروبيين، ومع ذلك فالمجتمع الأميركي هنا هو في واقع الحال خليط من السلالات العالمية الرئيسية. وفي البلاد 350 ألفاً من سلالة الأمريند (الهنود الحمر) وهم سكان أميركا الأصليون الذين قضت حروب البيض على غالبيتهم. إنما أكبر المشاكل السلالية أو العرقية أو العنصرية تتعلق بالزنوج كما مر معنا يليهم المغول والملونون الآخرون. ففي الولايات المتحدة حوالي 20 مليوناً من الزنوج (1960) عدا الذين تسربوا منهم داخل الكتلة السكانية البيضاء بحكم نظرية الإنزلاق الطبقي. وهم متمركزون بالأساس في عدد من الولايات الجنوبية ويكونون أكثر من ثلثها، في حين تقل نسبتهم إلى مجموع السكان في الولايات المتحدة الأخرى كلما اتجهنا إلى الشمال. كما يتضح هذا التتابع على الساحل الشرقي، حيث نسبة الزنوج في كارولينا الجنوبية 35% من السكان تنخفض إلى 25% في كارولينا الشمالية، وإلى 21% في فرجينيا، و16% في ديلاور و 8,5% في نيوجرسي ونيويورك و 4,2% في كونتيبتكت و 2,2% في ماساشوستس و0,3% في نيوهاتبرومين.

هذا ويتكون 20% من السكان من الامريند والاسكيمو، بينما 32% فقط من سكان ولاية هاواي هم من الأوروبيين. كما هناك أقليات صينية ويابانية متمركزة في منطقة الساحل الغربي الأميركي. إنما التمييز العنصري موجه بشكل عنيف ضد الزنوج أكثر منه ضد غيرهم، ويعود ذلك لكثرتهم العددية التي تشكل حوالي 10% من مجموع سكان البلاد[1].

هذا مع الإشارة إلى أن الوضع تحسن لصالح الزنوج ولو بشكل

---

(1) د. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، ص178 ـ 179.

انتقائي، لكنه يؤمل برحلة الألف ميل على ما يبدو لنا حالياً.

خاتمة

هذه هي الحضارة الغربية التي تغلبت فيها المصلحة على العقل، الأمر الذي يذكرنا بقول أحد ممثليها لابروير (La Bruyère):

«L'Intérêt est le mobile de toutes nos actions».

«المصلحة هي المحرك لكل تصرفاتنا».

فالمفكرون البورجوازيون في الدول الرأسمالية، رغماً عن اقتناع البعض منهم بعدم صحة وعلمية العنصرية تغاضوا عنها، منساقين في تيار المصالح الاقتصادية للطبقة التي ينتمون إليها أو يمثلون، وحتى في حال الإسهام في حلّها بالعقل والقانون، كونها تشكل عاراً على الإنسانية ولطخة في جبينها. ولنتذكر بهذا الصدد فولتير سابقاً وهيئة الأمم المتحدة لاحقاً واليوم والتي يكمن عدم نجاحها في تغليب المصلحة الاقتصادية على الحقيقة العلمية والعقل لدى البورجوازية في أوروبا وأميركا وأفريقيا. فنحن نفهم موقف إسرائيل العنصري وتأييدها لجنوب أفريقيا وسياستها العنصرية، أما الولايات المتحدة الأميركية فكيف يكون موقفها «الرسمي» ضد العنصرية في بلادها ومعها خارجها، في جنوب أفريقيا، وخصوصاً في إسرائيل مع الإشارة إلى التغاضي، عبر الديمقراطية، والحرية، عن العنصرية، التي تبقى مجسدة، سيما في الولايات الجنوبية، في التقاليد والعادات التي لا تمس إيماناً بهذه الديمقراطية وهذه الحرية؟!

رب قائل هنا لماذا التركيز على سلبيات هذه الحضارة؟

الواقع أن وظيفة الأدب والفن والفكر عموماً هي تسليط الضوء على السلبيات في المجتمع وليس الإيجابيات، التي من المفترض أن تكون لتقدم المجتمع، الذي لا يعيق تقدمه، سيما في الخط الإنساني، إلا السلبيات. ولذلك فتسليط الضوء على السلبيات واجب اجتماعي ومدني ووطني وقومي وأممي وإنساني. فإذا ما كان للحضارة الغربية إيجابيات فلتكن، إنما نحن فعلينا بسلبياتها، التي اكتوينا بنارها الاستعمارية على مختلف الصعد

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية «التغريبية». نقول هذا رغماً عن النزر من الإيجابيات التي مدتنا بها مكرهة من أجل الحفاظ على مصالحها الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية. وفي رأس هذه السلبيات العنصرية والتمييز العنصري، الذي نتنكر له وندين وننبه منه، وبصوت عالٍ، واضعين في ذلك الدول العربية أمام مسؤولياتها لتتحرك، وبشكل فعال ومؤسسي - الجامعة العربية وهيئة الأمم - في الوقت نفسه، نقول ذلك في حين أن العنصرية والتمييز العنصري مما يمارس في أكبر دولة تتبجح بالعالم الحر وحمايته وبحقوق الإنسان - الولايات المتحدة الأميركية ويأتي بعدها جنوب أفريقيا وروديسيا وإسرائيل وتنجر وراءها أوروبا، سيما في معاملتها العنصرية مؤخراً للعمال المهاجرين إليها من العالم الثالث، وخصوصاً في ألمانيا الاتحادية - بون.

بعد ذلك ألسنا بحاجة إلى أنتيغون[1] في الموضوع.

---

(1) أنتيغون من زواج أوديب بأمه جوكاستا ولدت الأختان «أنتيغون» وايسمان والشقيقان بولينيس وايتوكل، اللذان بعد إرغام والدهما الملك أوديب عن التنازل عن العرش والنفي، احتربا على الحكم وقتلا في المعركة نفسها. فأصدر خالهما كريون، الملك الجديد، أمراً بعدم دفن بولينيس لاستعانته بأجنبي على القتال ضد أخيه. لكن أنتيغون، برغم تهديد الملك بإنزال العقوبة القصوى بمن يخالف الأمر، قامت متمردة ودفنت شقيقها بولينيس، فاستحقت العقوبة ودفنت حيّة.
هذه هي الحادثة التي بنى عليها سوفوكل مسرحيته الخالدة «أنتيغون» وهي ترمز للحرية والتضحية في سبيلها. فهل أغلى وأثمن من حرية العبيد وتحريرهم والتضحية في سبيل ذلك؟.

الفصل الثالث

الديمقراطية بين النظرية والتطبيق

إن الديمقراطية رغماً عن وجودها كنظرية ومفهوم وكمؤسسات، ليست مجسدة على أرض الواقع، كما ينبغي أن يكون، وإذا ما انوجدت فبشكل نسبي ليس إلا. وهي في ذلك على غرار معظم الأفكار والنظريات والمعتقدات تهتز عندما تصطدم بأرض الواقع وتركيبة المجتمع المعقدة. ففي هذا المقام بالإمكان التأكيد أن الهوة تزداد اتساعاً بين النصوص وتطبيقها، بين الحرف وروحيته، ولذلك يقال العبرة ليست في النصوص بل في النفوس.

تمهيد

لنتذكر بهذا الصدد أكبر المنظرين في هذا الموضوع، جان جاك روسو، الملقب بأبي الديمقراطية، والذي يعترف في مؤلفه العقد الاجتماعي (CONTRAT SOCIAL) بأن التمييز بين الحكام والمحكومين لا يمكن أن يُلغى، وذلك عندما يقول «إذا ما أخذنا العبارة بحرفيتها، فالواقع أنه لم يوجد مطلقاً ديمقراطية حقيقية ولن توجد أبداً. ذلك أنه ضد طبيعة الأمور أن يحكم العدد الكبير وأن يُحكم العدد الصغير»[1].

ويضيف موريس دوفرجيه إلى ذلك، في كتابه الأنظمة السياسية (LES REGIMES POLITIQUES) أنه منذ الأزل، وأي كان المجموع ـ بسيطاً أو متطوراً ـ وأي كان نوعه الاجتماعي (دينياً، عرقياً، سياسياً، رياضياً،

(1) J.J. Rousseau, Le Contrat Social, Livre 1, Chapitre 4.

الخ...) وفترة تواجده، فلا بد أن ينشأ فيه تمييز بين الحاكمين والمحكومين. فهناك الناس الذين يأمرون والناس الذين يطيعون[1].

لكن علماء الاجتماع في مدرسة دوركايم (DURKHEIM) يؤكدون على أن هذا التمييز لم يكن موجوداً في فجر البشرية، حيث كان كل فرد ينصاع إلى مبادىء عامة تعتبر بمثابة المفروضة من قبل الجماعة بمجملها، وبالتالي فالجميع كانوا محكومين ولا أحد حاكماً. لكن فيما بعد تطور الوضع لبعض أعضاء الجماعة الذين تبنوا المبادىء العامة لمصلحتهم، وهذا ما يُطلق عليه دوفرجيه «شخصنة السلطة» (PERSONALISATION DU POUVOIR).

ظاهرياً فإن النظرية الديمقراطية يبدو أنها تتناقض مع هذه الظاهرة العامة ـ شخصنة السلطة. فتحديد الديمقراطية كونها «حكم الشعب بالشعب» أصلاً تصبح النفي للتمييز بين الحاكمين والمحكومين. لكن الحديث عن حكم الشعب بالشعب ليس سوى سراب، إذ أنه حتى في الدولة المدينة في التاريخ القديم وفي الكانتونات السويسرية المنعزلة في الجبال اليوم، حيث السلطة تعود للجمعية العمومية للسكان، فإن القضايا العامة يقوم بإدارتها وبشكل دائم بعض الأشخاص الذين يصبحون الحكام الفعليين.

وكون الجمعية العمومية للسكان ـ جمعية الشعب ـ لا تلتئم بشكل مستمر، بل خلال فترات متباعدة، فإنه ينشأ فيها أقلية ناشطة فاعلة تجذب إليها الجمهور وتجره وراءها، وهذه مجموعة أخرى متميزة عن المحكومين. وحسب أرسطو فإن أهم مراكز الحكم الاثيني لم تكن مذكورة في الدستور وتعود إلى رئيس هذه المجموعة التي كانت تقود بالفعل الجمعية وتفرض مقرراتها هي. وكان أرسطو يسميها «الوزير الأول للشعب».

أما اليوم فصحيح أن الحرية السياسية هي كبيرة في الغرب، لكن

---

(1) Maurice Duverger, Les Régimes Politiques, Que Sais Je? P.U.F. Paris, 1965 Introduction P.6.

سيطرة المال تبقى فيه أكبر وأقوى؛ غير أن حركة عامة تتجه إلى الحد من قوة سيطرة المال عبر إعطاء الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد. وهذا ما نحتاج إليه اليوم في لبنان والعالم العربي على ما يبدو.

ومع ذلك فتجاه العقبات، فإن ردة فعل رجال السياسة في كل البلدان والأزمنة والأنظمة تبقى هي ذاتها وتتجلى في ازدياد الضغط والشدة على الناس، وخنق الانتقادات والمعارضة وإلغاء الحريات، ومعاملة الناس كالبهائم، فأين من كل ذلك الديمقراطية؟ وبالتالي فالقيم الديمقراطية تفقد الكثير من مصداقيتها نتيجة للممارسات العقيمة لمعظم الأنظمة.

في التاريخ القديم، حيث كانت الدولة المدينة أيام اليونان والتي اعتبرها أفلاطون في زمانه «المدينة الفاضلة» (أثينا) وحيث تسود الديمقراطية كنظام سياسي (عكس نظام أسبارطة الأرستقراطي)، فالواقع أنها في إطار التركيب الاجتماعي للمدينة حيث السادة والعبيد، كانت **ديمقراطية وظيفية**، بمعنى أنها لم تكن مطلقة وشاملة رغماً عن أنها كانت مباشرة، إذا ما حللناها بالمنطق التاريخي والجدلي. فقد كانت الحرية والديمقراطية، في هذه المدينة الفاضلة ذات المجتمع التراتبي، تتجلى بالعمل في إطار الطبقة التي ينتمي إليها الإنسان. أليس في ذلك، حيث في المدينة السادة والعبيد، مظهر من مظاهر العنصرية والتمييز العنصري والتقييد لحرية الإنسان وبالتالي النفي للديمقراطية المباشرة والمطلقة الشاملة؟. كذلك كان الأمر في روما، حيث المواطنون والعوام والبرابرة الأغراب، وحيث الديمقراطية وقف على المواطنين ليس إلا كما كان الأمر في أثينا.

وإذا ما رأى البعض في الدولة المدينة اليونانية وفي روما الأمبراطورية تجل للديمقراطية المباشرة، سيما عبر الاستفتاء العام (PLEBISCITE-REFERUNDUM)، فالحقيقة أنه برغم أنه مظهر للديمقراطية المباشرة وقمة الحرية للمواطنين أو لأفراد الشعب (حسب المرحلة التاريخية) في التعبير عن رأيهم وإرادتهم، فإنه في الحقيقة والعمق، وعملياً حسب رأينا الخاص، النفي للديمقراطية، وذلك للسببين التاليين:

أولاً: ما جرى استفتاء في التاريخ في غالب الأحيان إلا من قبل

حاكم فرد مجلل بالانتصارات يطرح ما يرمي إليه، ما يريد في اقتضاب تكون الإجابة عنه غالباً ما بنعم أو لا. وغالباً ما تكون الإجابة نعم من جراء التعبئة النفسية للمواطنين الثملين بانتصارات حاكمهم (كأنها انتصاراتهم) وأمجاده وبلاغته ومهارته الخطابية. لنتذكر بهذا المقام تمرس مارك أنطوان بالديمقراطية، بموافقة بروتوس، بالتوجه إلى الشعب (المقصود المواطنين الرومان) ليقول لهم من هو يوليوس قيصر حيث تحدث عن انتصاراته وأمجاده التي هي انتصاراتهم وأمجادهم، فكانت النتيجة أن أصبح المواطنون الرومان بجانب مارك أنطوان ضد بروتوس. كذلك فعل نابليون بالأخذ بالاستفتاء بعد العودة منتصراً من الفتوحات، ناهيك عن ضربه بعرض الحائط بحكومة الثورة في عقد المعاهدات مع الدول التي انتصر عليها، كما فعل إثر عودته من إيطاليا وغيرها. ولم يشذ عن ذلك هتلر وستالين وقبلهما لينين نفسه وكثيرون غيرهم في التاريخ في مختلف البلدان، واليوم حكام العالم الثالث.

ثانياً: من أين لحكام العالم الثالث الانتصارات التي يعبئون بها الشعوب؟ فيحل محلها الحكم القمعي، فتأتي النتائج 99,99% وينام الحاكم الفرد على حرير الديمقراطية «المزيفة» بالأخذ بالاستفتاء العام الذي يكون تزويراً لإرادة الشعب عبر مخابراته الحاذقة.

بالطبع هناك استثناءات تجلت لدى ديغول مثلاً لمناقبيته. هذا وأيام الثورة الفرنسية الكبرى ثورة 1789 ذات الاتجاه الثوري الديمقراطي فقد كان لجان جاك روسو المعتدل، والذي افتتحنا به الكلام تأثيراً إيديولوجياً كبيراً ومباشراً على زعماء هذه الثورة. فأفكاره في مؤلفه العقد الاجتماعي، شكلت الأساس لإعلان الحقوق في العام 1789. وإعلان حقوق الإنسان والمواطن «لمارا» في الثورة الفرنسية شكل قمة الديمقراطية والأخذ بالحرية. لكن على منحى سنوات حياته أصبح روسو أكثر اعتدالاً عما قبل وقدم فقط مشاريع الإصلاحات الجزئية التي تتناقض مع أخذه بالديمقراطية التي شكلت مضمون إعلان حقوق الإنسان والمواطن في الثورة الفرنسية. وعندما لجأ إليه الملاك البولونيون للمشورة نصحهم بعدم التسرع باستبدال نظام القنانة.

وعبارة إعلان حقوق الإنسان والمواطن تفترض الحقوق للإنسان غير المواطن الفرنسي وبالتالي تدين الاستعمار، إنما واقع الحال كان غير ذلك تماماً. إذ أنه رغم مرسوم الرابع من شباط 1794 الذي تلا إعلان حقوق الإنسان والمواطن، والذي قضى بإلغاء الرق والذي يعتبر تجسيداً للحرية عبر الديمقراطية، فقد بقي التمييز العنصري وكذلك الفصل العنصري قائمين في المستعمرات بإرادة المستعمرين أنفسهم الذين رفضوا تطبيق العدالة والمساواة. فأين هي الديمقراطية في ذلك الرفض؟ وبالتالي فأصداء الإلغاء الذي أُخذ به في فرنسا وصلت بمنتهى الضعف والتلاشي إلى المستعمرات. فالواقع أن الاستعمار، هو تجسيد للعنصرية وبالتالي هو نقيض للديمقراطية والحرية ونفي لهما.

بعد هذه الأمثلة عن عدم الأخذ بالديمقراطية في النظرية والتطبيق يحق لنا أن نتساءل ما هي الديمقراطية؟

الواقع أن تعريف الديمقراطية ليس بالأمر السهل، كونها تشمل مختلف أوجه الحياة وتتأثر بمختلف المعطيات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية. ولذلك فإن جورج بوردو (G. BURDEAU) قال إن على الباحث في الديمقراطية «أن يكون في الوقت نفسه، مؤرخاً لفهم تكوّن فكرة الديمقراطية، عالم اجتماع لدراسة تجذرها في الجماعة، عالم اقتصاد لإدراك العوامل المادية المؤثرة في تطورها، عالم نفس لمعرفة مصدر الطاقة التي تغذيها، منظراً سياسياً لتحليل أثر الأنظمة والعقائد السياسية على مفهوم الديمقراطية وأخيراً رجل قانون لتعريف المؤسسات الخاصة والسياسية التي تجسد عملياً الديمقراطية»[1]. وبالتالي ومن أجل فهم الديمقراطية يتوجب على الباحث أن يتناولها في الوقت نفسه كشكل لنظام الحكم وكنمط للعلاقات الإنسانية.

---

(1) G. Burdeau, La Démocratie, Ed. Du Seuil, Paris 1978, p.9.

الديمقراطية كشكل لنظام الحكم

إن الديمقراطية كشكل لنظام الحكم تبدو متعارضة مع الحكم الملكي الاستبدادي ومع الحكم الأوليغارشي (حكم القلة المهيمنة، حكم الطغمة). وبناء عليه فإن تعريفها يرتبط بالإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:

- باسم من تمارس السلطة؟
- من أجل من تمارس السلطة؟
- بمن تمارس السلطة؟

فيما يعود للسؤال **باسم من تمارس السلطة؟** هناك ثلاثة أجوبة أو إمكانات أجوبة عليه.

- الإمكان الأول يتجلى بممارسة السلطة باسم المولد وصلة القربى، أو الصفات العقلية الخارقة، وهنا في كلتا الحالتين، فالشخص «الأفضل» يكون مدعواً لممارسة الحكم[1]. والذي يميز في ما بين هاتين الحالتين هو المعيار الذي يعتمد في اختيار الحكام. ففي الحالة الأولى فإن المقياس المعتمد هو المولد ورابطة القربى في حين في الحالة الثانية فإن المقياس المقرر هو الصفات الخلقية والعقلية. وبالتالي يصبح الحكم في هذه الحالة الثانية حكم «الحكماء والعلماء». ويبدو أن الأمور تسير بشكل أفضل في حال وضع الشعب مصيره بيد هؤلاء «العلماء والحكماء».

- الإمكان الثاني يتجلى بممارسة السلطة باسم الثروة. وعندها يصل إلى الحكم الأشخاص الأكثر غنى (أصحاب المؤسسات المصرفية، كبار الصناعيين والتجار الخ... ممن يشكلون البرجوازية الكبيرة في واقع الحال)؛ والنظام السياسي الذي يشيدون يجعل السلطة حكراً لهم، فينعزلون إلى حد ما عن باقي المجتمع، على اعتبار أنهم في ممارسة الحكم يعبرون عن مصالح فئة ضئيلة من الشعب وليس عن مصالح الأكثرية[2]. وهذا ما يدعى بالحكم الأوليغارشي كحكم الطغمة المالية، المنتمية إلى البرجوازية

---

(1) د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسية، دار النضال، بيروت، ص214.

(2) المرجع السابق ص214.

الكبيرة، حاليا في البلدان الرأسمالية المتقدمة أو من يمثلها في الحكم. وهذا يذكرنا بالتحديد الماركسي للدولة المعتبرة «السلطة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصادياً».

ـ الإمكان الثالث، وهو محور حديثنا وجوهره ويتجلى بممارسة الحكم باسم غالبية الشعب، المعبر عن إرادته بالاقتراع العام، وهي الديمقراطية[1]. وهنا فالذين يمارسون الحكم هم الأشخاص الذين وقع اختيار الشعب عليهم، بصرف النظر عن الأصل والعلم والثروة. وبالتالي فالديمقراطية تتعارض بشكل مطلق مع مبدأ السلطة التي لا تنبع من إرادة الشعب. وبناء عليه فهي تشكل نظام حكم يرمي إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية: علاقة القيادة ـ الطاعة، الملازمة لكل مجتمع منظم سياسياً. وبالتالي فالسلطة تستمر، من دون شك، في الحكم الديمقراطي، إنما تكون مبنية على موافقة الأشخاص الخاضعين لها، فتكون بذلك متوافقة ومنسجمة مع حرياتهم.

أما فيما يعود للسؤال من **أجل من تمارس السلطة؟** فهناك جدل كبير حوله بين المفكرين السياسيين. فطرف منهم يرى بأن غاية ممارسة السلطة، في النظام الديمقراطي تتجلى في تحقيق مصلحة كافة أفراد الشعب. وبالتالي فالحكومة التي تمارس السلطة مستندة إلى القوة العامة، ليس بمقدورها إلا أن تعمل في سبيل مصلحة كل أفراد الأمة. أما الطرف الآخر من المفكرين السياسيين، فيرى أن السلطة تتجلى، في النظام الديمقراطي، في تحقيق مصلحة الغالبية العظمى من الشعب، على اعتبار أنه يستحيل عملياً تحقيق مصالح كافة أفراد الشعب. ذلك أن الشعب ليس بمجموع متجانس، بل هو مكوّن سن طبقات، وشرائح اجتماعية وفئات، وجماعات، ذات مصالح متباينة في أغلب الأحيان.

هذا الخلاف والجدل بين الطرفين من المفكرين السياسيين يؤدي إلى البحث عن الإجابة على السؤال **بمن تمارس السلطة؟** بارتباطها بالسؤال السابق: **من أجل من تمارس السلطة؟**

(1) المرجع السابق ص214.

فإذا كانت السلطة تمارس من أجل الجميع، فعلى الجميع أن يمارسها. كذلك إذا كانت السلطة تمارس من أجل تحقيق مصلحة الغالبية العظمى من الشعب، فعلى الغالبية العظمى من الشعب أن تمارسها؛ إنما عملياً لا يمكن لجميع أفراد الشعب وحتى الغالبية العظمى منه أن تكون، في الوقت نفسه، حاكمة ومحكومة. فالتطابق أو التماثل بين الحكام والمحكومين أمر مستحيل التحقيق. وبالتالي لا يمكن ممارسة الحكم عملياً إلا بواسطة أقلية من الشعب. وبالتالي فالأنظمة السياسية تتمايز عن بعضها البعض بمدى اقترابها أو بعدها عن المثال الديمقراطي الذي من الصعوبة بمكان بلوغه.

لذلك يطرح موضوع ضرورة انبثاق الأقلية الحاكمة من الشعب بالاستناد إلى عدة طرق، منها الاقتراع العام، الذي يبدو أنه الأكثر ما يكون ملاءمة للأمة للمثال الديمقراطي. فالديمقراطية هي، حسب تعبير هنري دي مان (HENRI DE MAN) طريقة خاصة لانتقاء الأقلية الحاكمة «لا أكثر ولا أقل». وبالتالي والحالة هذه فالبحث يوجز في إيجاد الوسائل الكفيلة بتقليص المسافة، ما أمكن وإلى أقصى حد، في ما بين النظام السياسي كواقع حقيقي والمثال الديمقراطي، على اعتبار أن تحقيق هذا المثال، غير ممكن بشكل واقعي في المطلق.

فهذا التعريف بالديمقراطية كشكل لنظام الحكم يعبر عنه «حكم الشعب بالشعب وللشعب». ولكن حصر الديمقراطية بمجرد شكل نظام الحكم يفقر مضمون مفهومها. لذلك نستعرض وبمنتهى الإيجاز الديمقراطية كنمط للعلاقات الإنسانية.

الديمقراطية كنمط للعلاقات الإنسانية

الواقع أن المؤسسات الدستورية والقواعد الحقوقية، برغم أهميتها، لا تصنع الديمقراطية التي هي في جوهرها، تتعدى هذه المؤسسات والقواعد لتشكل سلوكاً اجتماعياً وسياسياً، يرتكز على فكرة المساواة في العلاقات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وحرياته. فهي تدخل في تكوين شخصية الفرد والجماعة. وهذا يتجلى لدى جورج بوردو في قوله: «إن

الديمقراطية هي فلسفة ونمط عيش ومعتقد وتكاد تكون عرضاً شكلاً للحكومة»[1]، ومعظم الذين بحثوا في الديمقراطية عبروا عن هذا المفهوم. فالديمقراطية تدخل في صلب العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين السلطة الحاكمة من جهة ثانية، كما أنها لا تقتصر على مجرد شكل الحكم.

وألكسي دي توكفيل (ALEXIS DE TOUQUEVILLE) هو من أوائل من بيّن أهمية المساواة في تحقيق الديمقراطية. فخلال رحلته إلى الولايات المتحدة لفت نظره المساواة في الفرص المتاحة لمختلف أفراد الشعب، فاكتشف أن هناك «ثورة كبيرة هي قيد التحقيق» وأن الديمقراطية قادمة[2].

فالواقع أنه لا يكفي أن يكون شكل المؤسسات الدستورية ديمقراطياً لتتحقق الديمقراطية، إذ لا بد من أن تكون المبادىء الديمقراطية مجذرة وراسخة في عقول ونفوس الحكام وفي الشعب نفسه، الذي هو مصدر السلطة. وهذا يفترض تمرساً في العمل السياسي الديمقراطي. فالديمقراطية ليست حكم الأكثرية فقط بل حكم الأكثرية التي تسعى لتحقيق أهداف الديمقراطية وهي متمسكة بالقواعد والمبادىء التي ترتكز عليها المؤسسات الديمقراطية. ذلك أن الحكم التعسفي ربما استند إلى إرادة الأكثرية. ويقول روبرت م. ماكيفر بهذا المقام «ربما بلغت الأكثرية الحكم عن طريق ديمقراطي، واستثمرت الحكم بعد ذلك للقضاء على المبدأ الديمقراطي. ولربما استطاع زعيم غوغائي أوتوتاليتاري جائر أن يظفر بأكثرية الأصوات في انتخاب ديمقراطي حر وما يلبث بعد ذلك أن يهدم المؤسسات الديمقراطية التي رفعته إلى السلطة. ويكون عمله نهاية الديمقراطية، وإن أقدم عليه بإجماع الأكثرية التي أيدته»[3].

---

(1) G. Burdeau, La Democratie p.9.

(2) Alexis De Tocqueville, De la Democratie En Amerique, Garnier... Flammarion, Paris 1981.

نقلاً عن د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ص216.

(3) روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة د. حسن صعب، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت 1984 ـ ص246 ـ 247.

فالحقيقة أن تقيد الأكثرية الحاكمة بالمبادىء الديمقراطية هو الضمانة لصيانة حقوق وحريات الأقليات السياسية. فسياسة التمييز العنصري تتناقض والديمقراطية، لأنها سياسة تناقض مبدأ المساواة، فالحكم الذي يمارسها لا يكون ديمقراطياً ولو أنه عبر عن إرادة الأكثرية. ففي ظل بعض الأنظمة التي تستمد سلطتها من إرادة الأكثرية (النظام النازي في ألمانيا الهتلرية والنظام الفاشي في إيطاليا في عهد موسوليني على سبيل المثال ليس إلا) لا يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم ومواقفهم. فقط في النظام الديمقراطي يستطيع المواطنون التعبير بحرية عن آرائهم، وانتقاد الحكومة[1].

بالنتيجة «فإن الديمقراطية، قبل أن تكون شكلاً لنظام الحكم، هي تجسيد لقيم إنسانية و «نمط عيش»؛ والقواعد الدستورية الوضعية التي تعبر عنها، هي مجرد بنية فوقية، لا معنى لها، إلا بقدر ما تتمسك الجماعة بالمبادىء والقيم التي تكونها هذه القواعد»[2].

الواقع أنه كتبت آلاف آلاف الصفحات التي شكلت أطناناً من الورق المطبوع حول الديمقراطية مفهوماً وممارسة، اكتفينا نحن هنا بما عرضنا من تعريفها ومفهومها، إنما نضيف مجرد إشارة إلى مفهومها الليبرالي وكذلك الماركسي، دون الغوص في خصائصها السياسية وتطبيقها وأزمتها التي نتج عنها دور الدولة في الأخذ بالديمقراطية الاقتصادية ـ الاجتماعية. «فقد قامت الديمقراطية الليبرالية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار، ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، فكما تصورت الليبرالية نظاماً اقتصادياً يقوم على المنافسة، المستهلك فيه هو السيد الذي يختار بين السلع المنافسة وفقاً لقوانين العرض والطلب، تصورت أيضاً نظاماً سياسيا يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية»[3].

---

(1) د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة ص218.

(2) المرجع السابق نفسه ص218.

(3) د. علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، نشر في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984 ص38.

أما المقصود بالديمقراطية الماركسية فهو مجموعة المبادىء والمؤسسات التي ترتكز عليها أنظمة ما كان الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية، وهي تستمد جذورها من النظرية الماركسية ـ اللينينية للدولة. إنما الواقع أنه لم يوجد ولم يكن هناك ديمقراطية حسب المفهوم الماركسي.

على أنه لا بد من التعرض، ولو باقتصاب كلي لأشكال الديمقراطية في الممارسة لكبير أهميتها في المجال العملي.

أشكال الديمقراطية:

هناك ثلاثة أشكال سوف نستعرضها بمنتهى الإيجاز وهي: الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية شبه المباشرة والديمقراطية التمثيلية.

الديمقراطية المباشرة: حيث يمارس الشعب السلطة مباشرة، دون وجود من ينوب عنه، وفقاً لتعريف الديمقراطية بأنها «حكم الشعب بالشعب». وهكذا كان الأمر في أثينا قديماً وبعض المقاطعات السويسرية اليوم، وكما أشرنا إلى ذلك في التمهيد، هذا مع الإشارة إلى وجود هيئات تمثيلية هنا تعمل نيابة عن الشعب لأجل قصير. لذلك يقول جورج سباين إن «الديمقراطية المباشرة، بمعنى الحكم بواسطة الشعب كله، خرافة سياسية أكثر منها نظاماً من نظم الحكم»[1].

الديمقراطية شبه المباشرة: التي تتميز بمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار عبر هيئات تمثيلية منتخبة من الشعب بالاقتراع العام، كما تتميز عن الديمقراطية التمثيلية بالرجوع غالباً إلى الشعب في اتخاذ القرارات الهامة واقتراح مشاريع القوانين من قبل الشعب ـ الاستفتاء الشعبي، الذي لنا عليه مآخذ كونه ينتهي إلى نفي الديمقراطية مضموناً ويبقي عليها شكلاً وقد أشرنا إلى ذلك في التمهيد.

الديمقراطية التمثيلية: القائمة على المشاركة التي ترتكز على مبدأ

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة جلال العروسي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، القاهرة ـ نيويورك 1963 ص6.

الوكالة. «وتقضي نظرية الوكالة بأن تفوض الأمة بالانتخاب إلى ممثلين تختارهم ممارسة سيادتها، بحيث أن ما يقوم به الوكيل من أعمال قانونية يعتبر كأنه صادر عن الموكل نفسه. والوكالة كما صورتها الثورة الفرنسية، هي وكالة جماعية، بمعنى أنها ليست ذات صفة فردية صادرة عن أفراد بل إنها موهوبة من الأمة كوحدة جماعية للمجلس بمجموعه.

لقد اعتبرت الوكالة في مجلس الولايات العامة (ETATS GENERAUX) في عهود الملكية في فرنسا، وكالة فردية أعطتها هيئة الناخبين للنائب الذي انتخبته، فكان النائب في هذه الحالة وكيلاً عن منطقته. وهذا ما اعتنقه روسو استناداً إلى نظريته القائلة بتجزئة السيادة وتوزيعها. وطالما أن كل فرد يملك جزأً من السيادة، فإن الممثل المنتخب تنحصر وكالته بمن عهدوا إليه بحقوقهم في السيادة. غير أن الجمعية التأسيسية قد استبعدت هذه الفكرة المدنية للوكالة وأعلنت أن النواب يمثلون الأمة جمعاء، باعتبار أن سيادة الأمة كل لا يقبل التجزئة وأن النواب وهيئتهم الانتخابية يمثلون مجموع الكائن الوطني[1] والدستور اللبناني قد أخذ بهذا المبدأ فنص على أن «كل عضو في مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء» (المادة 27).

أما فيما يعود للديمقراطية والأحزاب السياسية فنكتفي بمجرد القول إن نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية التي كان ولا يزال لها أثرها في نشوء ونمو الأحزاب وتنظيم الرأي العام، وخلق النخب الجديدة وتحقيق التوازن السياسي.

ونختم الكلام بما لا بد منه وهو المعارضة في النظام الديمقراطي.

المعارضة في النظام الديمقراطي

الواقع أن المعارضة يمكن أن تنشأ داخل كل جماعة بشرية (العائلة ـ التجمعات المهنية الخ...). لكن ما يهمنا نحن هو المعارضة السياسية،

---

(1) عبدو عويدات، الأنظمة الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، منشورات عويدات الطبعة الأولى، بيروت 1960 ص78 ـ 79.

أي تلك التي تقوم بوجه السلطة في إطار الدولة. وهذا من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، وهي لا تقوم إلا في المجتمعات التي بلغت مستوى لا بأس به من التطور والنمو. وتباين الآراء لا يتحول إلى معارضة إلا عندما يتسيس المجتمع. كما لا بد من الإشارة إلى أن النضال السري ضد من هو أو هم في السلطة ليس بمعارضة بل بمقاومة السلطة. كذلك الانتقادات الفردية، رغم أهميتها، لا تعتبر معارضة. فالمعارضة السياسية تحتاج إلى النقد المنظم الذي تقوم به جماعة من الأشخاص متمحورة حول رؤية واحدة، حول الطريقة للوصول إلى ممارسة الحكم. وهي غالباً ما تهدف للوصول إلى السلطة. وهذا ما يميز المعارضة عن الجماعات الضاغطة التي لا تطمح إلى السلطة بل إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية لمجموعة من الناس. والمعارضة بهذا المفهوم لا توجد إلا في إطار الديمقراطية الليبرالية، حيث شرعيتها تنبع من الاعتراف بالحريات السياسية. أما الديمقراطية الماركسية فإنها ترفض فكرة المعارضة لتناقضها مع نظام الحزب الواحد ولديكتاتورية البرولتاريا والمجتمع الشيوعي، وبالتالي فهي ليست بديمقراطية على الإطلاق.

كما أن المعارضة ممنوعة في الأنظمة الديكتاتورية، حيث لا تقبل السلطة أي رفض لسياستها، ولا أي اعتراض عليها، كما هو الأمر في الملكية المطلقة والديكتاتوريات العسكرية. لكن في الديمقراطيات الغربية فإن السلطة تعترف قانونياً بوجود المعارضة. فكان انتشار المجالس التمثيلية وتطور العمل البرلماني مما أفسح في المجال أمام المعارضة للتعبير عن نفسها بحرية، دون خشية ردات الفعل ضدها. إنما حرية المعارضة في التعبير والممارسة تكبر وتصغر حسب مستوى التطور الحضاري للدولة، وصولاً إلى استلام السلطة القائمة، لكن وفق القواعد الدستورية. لكن هذا الأمر عملياً ليس بالشيء السهل، وخصوصاً عندما تحتكر الدولة وسائل الإعلام، سيما المرئي والمسموع. يستثنى بالطبع وبشكل خاص المعارضة في بريطانيا حيث تتمتع بوضع قانوني رسمي ولديها حكومة ظل هي حكومة المعارضة، لدرجة أن رئيسها يتقاضى مرتباً من الدولة لقيامه بترؤس مهمة رسمية هي الضمانة للديمقراطية.

فالمعارضة هي صمام الأمان للحيلولة دون تحول الحكم عن المبادىء الديمقراطية والجنوح نحو الاستبداد. كما أن دورها إيجابي بالنسبة للحكومة بجعلها على معرفة بالمطالب والتطلعات الشعبية فتستمر في الحكم، وهذه هي المعارضة البناءة.

وهناك نوعان من المعارضة: الكلاسيكية التي تعمل فقط لتغيير اتجاه سياسة الحكومة دون المساس بمرتكزات النظام السياسي، وتلك التي ترمي إلى إجراء تغيير في البيئة السياسية الاجتماعية العامة وهي المعارضة الإيديولوجية. أما عملية التناوب فتتوقف على توزيع القوى السياسية في الدولة وعلى مقدار تماسكها.

خاتمة

بالنتيجة بالإمكان القول إن الديمقراطية نشأت وتطورت عبر مسار تاريخي طويل اكتسبت خلاله، بالإضافة إلى مضمونها السياسي، مضموناً اقتصادياً واجتماعياً. كما أن الديمقراطية، سواء كان على الصعيد النظري أم الصعيد التطبيقي لا يمكن التكلم عنها بشكل مطلق بل نسبي، على اعتبار أنها كما تمارس ليست بحكم الشعب بالشعب وإنما حكم الشعب بأقلية منبثقة عنه بواسطة الاقتراع العام. وبالتالي فوظيفة الشعب ليست ممارسة الحكم في الأنظمة الديمقراطية بل اختيار الحكام بطريقة سليمة. وبالتالي نصبح تجاه الديمقراطية التمثيلية التي يتولى فيها السلطة ممثلون عن الشعب. يضاف إلى ذلك أن الديمقراطية لا تتجلى فقط باختيار الحكام وإنما كونها نمطاً من ممارسة غايته ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم.

وبما أن السلطة غالباً ما تغير نفسية الحكام وتبدل حالهم وتباعد بينهم وبين القاعدة الشعبية، فإنه يُخشى أن تتحول الديمقراطية إلى أوليغارشية، ممثلة، بشكل خاص، لرجال المال في عالم اليوم.

كما أن تطور المجتمعات البشرية قد عزز دور الحكومة وتدخلها ليس فقط في الحياة السياسية بل الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الاستعانة، نتيجة التقدم التكنولوجي، بأصحاب الاختصاصات العالية (التكنوقراط) بعيداً عن الإرادة الشعبية، مشكلين النخبة التي تشدد قبضتها على السلطة.

ويخشى نتيجة لذلك تحول الأنظمة الديمقراطية إلى أنظمة أوليغارشية.

لذلك لا بد من أن تلعب المعارضة، بواسطة الأحزاب والقوى الضاغطة، دوراً رئيسياً لتصويب مسار الحكم والحيلولة دون تحوله إلى الأوليغارشية حماية لاستمرار الديمقراطية: ففي النهاية لا وجود لديمقراطية تمثيلية صحيحة من دون معارضة.

لذلك يجب التنبه واليقظة إلى كون الديمقراطية تحمل في أحشائها بذور الأوليغارشية، فضمانة استمرار الديمقراطية هي إذن في قيام الشعب بدوره في ردع من يمارس السلطة كيما لا تنحرف عن مبادىء الديمقراطية، الأمر الذي يفرض بل حتى يوجب وجود المعارضة.

الفصل الرابع

في مفهوم التاريخ الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد والتاريخ

ما هو التاريخ الاقتصادي؟

«التاريخ الاقتصادي هو دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية من وجهة نظر تاريخية»[1]. إنما، كما هو واضح، هذا التعريف مقتضب للغاية وغير دقيق في تعريف الظواهر أو الظاهرة الاقتصادية، وكذلك وجهة النظر التاريخية، الأمر الذي يفسح المجال رحباً في تفهمه لمختلف التأويلات، بالإضافة إلى كونه ناقصاً. لذلك فالتعريف التالي يكمله، إنما دون أن يبلغ الغاية المرجوة من تعريف عملي شامل.

«التاريخ الاقتصادي هو دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في دولة معينة، أو في مجموعة من الدول، أو في العالم بأسره، في فترة زمنية معينة، أو في فترات متعاقبة، وذلك من وجهة النظر التاريخية»[2]. هذا التعريف أوجد الوعاء أو الإطار للدراسة والتحليل، بإضافته عاملي الزمان والمكان، وهذا شيء مهم، إنما بقي مقصراً من حيث أنه لم يوضح مضمون الظاهرة الاقتصادية ولا ما يقصد «بوجهة النظر التاريخية»، لذلك

(1) P.A.S. Taylor, A dictionary of Economic Terms, Routledge and Kegan Paul Ltd., 4th Edition, London, 1968, p.34.

(2) دكتور حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ملتزم الطبع والنشر مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1965، ص62.

سوف نستعين بتعريف آخر، غير مكتمل أيضاً، يحاول شرح مفهوم وجهة النظر التاريخية أو ما المقصود بالمنهجية التاريخية.

«إن أساس المدرسة التاريخية في الفكر الاقتصادي هو اعتماد النظرية القائلة بأن علم الاقتصاد يجب أن يستمد من البحث التاريخي. فبناء عليه، على عالم الاقتصاد في البدء معرفة تكنيك التاريخ، ومن ثم تناول التاريخ الاقتصادي للتفتيش، بشكل أساسي، عن النماذج أو الأحداث المميزة. والنوع الوحيد من المعرفة العامة الممكن في العلوم الاجتماعية عندها يبرز وينمو شيئاً فشيئاً. وبناء على ما ذكرنا، فنظرة المدرسة التاريخية يمكن إيجازها بأن على الاقتصادي كباحث أن يكون أولاً عالماً في التاريخ الاقتصادي»[1].

هذا كما نثبت فيما يلي النقد الموجه إلى هذه النظرية في نفس المرجع:

«إن نقد الطريقة التاريخية يستند إلى كون التاريخ يمكن أن يفيد لمعرفة الماضي وليس المستقبل، وبالتالي يمكن أن يوقع علماء الاجتماع في الخطأ على اعتبار أنه ليس من سبب لتوقع أن يكون الحاضر، أو المستقبل، مشابهاً للماضي أو على غراره»[2].

كما نثبت من المرجع نفسه ما يلي:

«هذا والطريقة التاريخية تطورت على يد هيغل وماركس، ومؤخراً جوبهت بتحد من قبل كارل بوبر، الذي شدد على عدم إمكانية التنبؤ لمجرى التاريخ الإنساني، سواء كان بالعلم أو بأية طريقة عقلانية أخرى»[3].

الواقع أن هذا التعريف، بالرغم من كونه في الشكل قريباً جداً من الموضوعية العلمية، لاسيما في بدئه، هذا التعريف غامض ويكتنفه الإبهام،

---

(1) Everyman's Dictionary of Economics. Compiled by Arthur Seldon and F.G. Pennance, J.M. Dant and sons ltd., 2nd edition, London, 1965, p.204-205.

(2) Ibidem, p.205.

(3) Ibidem, p.205.

في وسطه بشكل خاص، عندما يتكلم عن النوع الوحيد من المعرفة، كما ينتهي بضرورة معرفة الباحث الاقتصادي للتاريخ الاقتصادي، إنما دون أن يعرّفه، مع أن هذا هو لب الموضوع وجوهر القضية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لم يوضح العلاقة بين الاقتصاد والتاريخ.

أما فيما يعود للنقد الموجه إلى هذا التعريف أو النظرية فإنه في منتهى الضعف والضحالة الفكرية، على اعتبار أن مسألة المقابلة أو الربط بين الماضي والحاضر ومن ثم استشفاف المستقبل، ليست بنظرة «كز» (Calque) أو نظرة ميكانيكية واستاتيكية، بل هي ديالكتيكية وديناميكية، بحيث التوقع أو التنبؤ بالمستقبل، استناداً إلى الحاضر والماضي لا يعني بالضرورة حتمية التشابه، بل على الأغلب يعني التناقض والتغيير وحتى القفزات الفجائية، نتيجة دراسة إمكانية تحول التراكمات الكمية إلى نوعيات جديدة الخ... بالإضافة إلى أن حركة التاريخ ليست بحلقة مفرغة، كما يستفاد من النقد المذكور، بل هي حركة لولبية صعودية ديالكتيكية.

كذلك تتهافت، في الفقرة الثالثة من نفس المرجع، نظرة بوبر، التي ما هي إلا المزيد من التأكيد على النقد السالف، وذلك استناداً لما عرضنا من نقد موجز للنقد الموجه للطريقة التاريخية، وبذلك لا يبقى صحيحاً، من هذه الفقرة، إلا الاعتراف بأن الطريقة التاريخية تطورت على يد هيغل، واضع الديالكتيك على رأسها، وماركس، واضعها على قدميها (أواسط القرن التاسع عشر). هذا بالإضافة إلى أن الطريقة التاريخية ومجال تطبيقها - التاريخ الاقتصادي (أو تاريخ الاقتصاد الوطني) استمرا في التطور اللاحق المتصاعد أيضاً على يد انجلز ولينين ومن عاصرهما وتلاهما من علماء الماركسية ومؤسساتها؛ الأمر الذي يحملنا، استكمالاً للحقيقة الفكرية والديمقراطية العلمية، على استعراض مفهوم هذه المدرسة التي جددت شباب العلم والعقلانية، والتي قال مؤسسها بنظرته ونظرتها الجديدة، إلى العالم، قال بأنه لم تعد تكفي معرفة العالم بل يجب تغيير العالم.

إنما قبل استعراض المفهوم الماركسي هذا، وإنصافاً للحقيقة، لا بد أن نضيف إلى ما انتقدناه أن هناك من المفكرين البرجوازيين أنفسهم من يرى عكس هذا النقد، الذي انتقدنا بموضوعية كلية والذي يبلغ أقصى مداه

على ما يبدو لنا عند بوبر. فتجاه هذا الرفض أو التحدي لإمكانية الإفادة من التاريخ، بمعنى إمكانية الاستناد إلى التاريخ لمعرفة الحاضر واستشفاف المستقبل، تجاه ذلك نرى موريس نيفو في توطئة كتابه تاريخ الأحداث الاقتصادية المعاصرة يقول: «على الاقتصادي الاعتماد أو الاستناد إلى التاريخ، وذلك ليس فقط لاكتشاف أو معرفة الماضي، وإنما أيضاً للمعرفة الأفضل والفهم الأحسن للحاضر، وكذلك توقع أو استشفاف المستقبل»(1).

كما يضيف في مكان آخر من هذه التوطئة ما معناه أن التاريخ هنا هو بمثابة آلة تحليل في خدمة الاقتصادي. إنما يعود في المقدمة ليقول «يعتبر التحليل التاريخي مساعداً ثميناً للاقتصادي الذي يريد معرفة وفهم الآلية المعقدة للازدهار والركود الاقتصاديين. فالمفاهيم النظرية هنا تعتمد في معظم الأحيان، على المعرفة التاريخية، مع العلم أنها لا تعترف دوماً بذلك»(2).

بعد ذلك بالإمكان القول إن هذا المفكر الفرنسي يعترف بوجود علم التاريخ الاقتصادي دون أن يدرسه كموضوع مستقل بحد ذاته من أجل تحسين استعماله كوسيلة لدراسة الاقتصاد الوطني لكل بلد على حدة. إنما يغلب عند هذا المفكر الاقتصادي ومن ينحو منحاه من الاقتصاديين البرجوازيين، يغلب بشكل عام الطابع الوصفي على التحليلي المكتشف للعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كما هو الأمر في المدرسة الماركسية؛ على اعتبار أن كلاً من المضمون والمفهوم يختلف بين المدرسة البورجوازية والمدرسة الماركسية فيما يعود لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وغيرها من القوانين والمفاهيم الاقتصادية والتاريخية.

إذن نحن تجاه تيارين في المدرسة البورجوازية حيال هذا الموضوع الذي نعالج. تيار يعترف بالتاريخ الاقتصادي وتيار لا يعترف به. إنما

---

(1) Maurice Niveau, Historie des faits économiques contemporains collection Thémis, Presses universitaires de France. Paris, 1966.

(2) Ibidem, p.3.

التاريخ الاقتصادي موجود بالطبع وينتظر من يكتبه، ولا بد أنه قد وجد في التيارين من كتب فيه، إنما كل حسب مفهومه بالبعد أو الاقتراب منه، مع الإشارة بالمناسبة إلى أن من هو أقرب ما يكون إليه وذاته بالضبط هو نقيض هذين التيارين البوجوازيين، عنينا المدرسة الماركسية، التي سوف نستعرضها باختصار كلي فيما يلي. كما لا بد من الإشارة إلى أن المنتقدين لهذا التاريخ الاقتصادي هم على الغالب الاقتصاديون المبتعدون وحتى المستبدلون الاقتصاد السياسي بالاقتصاد أو الاقتصاد البحت أو التطبيقي (Economics)، وذلك لاهتمامهم في العملية أو الحدث الاقتصادي فقط في الأرقام الإحصائية دون استنطاقها واستقرائها للإفادة الاقتصادية والاجتماعية الآنية، فكيف بالتاريخية عبر السلاسل الزمنية والإحصاءات القديمة المربوطة بالحديثة من أجل استشفاف المستقبل إنما، على غير غرار التوقع (Extrapolation).

فحسب المفهوم الماركسي، إن التاريخ الاقتصادي أو تاريخ الاقتصاد الوطني، يعتبر من العلوم الاجتماعية ـ الاقتصادية، وهو، كما يدل عليه اسمه، علم يتعلق بكل من علم الاقتصاد وعلم التاريخ في آن واحد. فإذا ما نظرنا إلى تاريخ الاقتصاد الوطني كعلم اقتصادي، نرى أن موضوعه يتحدد بشكل رئيسي في مجال تطور علاقات الإنتاج كشكل لتطور قوى الإنتاج. إنما النظر إلى التاريخ الاقتصادي كعلم تاريخي خاص يجعله يدرس تطور قوى الإنتاج في وحدتها الجدلية أيضاً مع علاقات الإنتاج، إنما في فترة معينة، وبالضبط في الملموس التاريخي، أي في بلد معين وفي إطار فترة تاريخية معينة وعبر تتابع الأحداث للفترة التاريخية المعينة.

إن موضوع تاريخ الاقتصاد الوطني لا يهتم فقط في الصفات العامة التي تتواجد في تطور مختلف البلدان، وإنما أيضاً في الصفات المميزة الخاصة لكل بلد، والتي تطبع كل مرحلة من مراحل تطور اقتصاد بلد ما بطابعها الخاص المميز له عن غيره من البلدان.

وفي نهاية المطاف فإن تاريخ الاقتصاد الوطني يهدف إلى رسم لوحة ملموسة متكاملة للتطور الاقتصادي للبلد المعني (أو مجموعة البلدان المعنية) كوحدة ملموسة، كوحدة حية متفاعلة.

بناء على ما ذكرنا، كيف يتناول ويعرض التاريخ الاقتصادي موضوعه؟ ومن أين يجب الانطلاق في دراسة تاريخ اقتصاد بلد ما؟.

حسب مفهوم المادية التاريخية، فالقوى الرئيسية، في ظروف الإنتاج المادي للمجتمع التي هي المحدد الأساسي لتطوره وانتقاله من نظام اجتماعي إلى آخر، هي طريقة إنتاج الخيرات المادية، حيث قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بين الناس. وهذا يعود تفصيله بالطبع إلى موضوع الاقتصاد السياسي[1]. وبناء عليه يتوجب، في دراسة وعرض تاريخ الاقتصاد الوطني، الانطلاق من التعرف على حالة قوى الانتاج وتغيراتها وتطورها، حيث تستوجب التغيرات في تطور أدوات الإنتاج اهتماماً خاصاً. وبالتالي يتوجب دراسة التغيرات في علاقات الإنتاج بين الناس، وفي نفس الوقت توضيح وشرح وتفسير ردة فعل علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج، على اعتبار أنه معروف أن بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وحدة جدلية وبالتالي فدراستهما تستوجبان تناولهما عبر هذه الوحدة الجدلية. وبالتالي، فمسألة التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يفترض أن تكون بشكل مستمر في مدار اهتمامنا. هل أن علاقات الإنتاج متوافقة ومنسجمة مع قوى الإنتاج أم هي في تناقض معها؟ ما هي صفة وطبيعة هذا التناقض؟ هل تحولت علاقات الإنتاج من شكل تطور قوى الإنتاج إلى عقبة لها؟ ما هي نتيجة هذا الوضع؟

في دراسة تطور قوى الإنتاج يتوجب إعطاء أهمية كبرى لملاحظة ماركس في رأس المال حول معنى وأهمية أدوات الإنتاج من أجل وصف وتمييز المراحل التاريخية المختلفة للإنتاج الاجتماعي. فالواقع، كما يقول ماركس «إن المراحل الاقتصادية تتميز، ليس فقط بما ينتج بل بكيف ينتج، وبأية وسائط عمل. فوسائط العمل ليست فقط مقياساً لتطور قوة عمل

---

(1) إنما بالإمكان تكثيف هذين المفهومين هنا بما يلي: تتألف قوى الإنتاج من العناصر التالية: أدوات الإنتاج وموضوع العمل وقوة العمل. هذا، وأثناء تعاطي الناس مع قوى الإنتاج، تنتج علاقات إنتاج للعاملين فيما بينهم وبين مالكي أدوات الإنتاج. هذا وتؤلف قوى الإنتاج مع علاقات الإنتاج في وحدتهما الجدلية طريقة الإنتاج لنظام اقتصادي ـ اجتماعي معين.

الإنسان، إنما أيضاً المؤشر لعلاقات الإنتاج التي يجري في ظلها العمل المذكور»[1].

ومن خلال الاهتمام الخاص المتوجب لتطور وسائط العمل، أو أدوات الإنتاج، فإن على تاريخ الاقتصاد الوطني إيضاح الصورة لتطور العنصر الآخر الهام من قوى الإنتاج، عنينا قوة العمل الإنساني، خبرته الإنتاجية وتقاليده في العمل.

فيما بعد، وعند دراسة التاريخ الاقتصادي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور الكبير الأهمية لتقسيم العمل الاجتماعي وتطوره خلال تطور الإنتاج الاجتماعي. فالواقع أن دراسة أشكال ومراحل تقسيم العمل تلقي الضوء الساطع على عملية بروز وتطور المجتمع الطبقي. وهنا تستلفت النظر بشكل خاص عملية انفصال المدينة عن القرية. «فالأساس لأي تطور لتقسيم العمل، يجري عبر تبادل السلع، الأساس هو انفصال المدينة عن القرية، وبالإمكان القول إن كل التاريخ الاقتصادي للمجتمع البشري يتلخص في حركة هذا التناقض»[2].

كذلك، فقد جرت العادة، عند المؤرخين البورجوازيين، أن يمهدوا للتاريخ الاقتصادي باستعراض جوانبه ـ البلد المعني مع خصائصه الطبيعية وخيراته المادية ـ وغالباً ما ينطلقون، وإن بنسب مختلفة ومتفاوتة، من الجغرافيا، مبالغين بذلك في أثر العامل الجغرافي. هذا في حين أنه بالرغم من كل أهمية الوسط الجغرافي للتطور الاقتصادي للمجتمع، فإنه ليس بالشرط الأساسي لهذا التطور. هذا كما أن تغير الوسط الجغرافي يجري ببطء، في حين أن العمليات الاقتصادية تجري بسرعة، بحيث لا يمكن، ولا بأية حال، أن تفسر هذه الأخيرة بالأولى. وبالتالي فالظروف الجغرافية لا يمكن لها بحد ذاتها أن تفسر أسباب التطور الاقتصادي لمجتمع ما.

إنما ذلك لا يعني مطلقاً أن الوسط الجغرافي ليس له أي أثر أو دور

---

(1) كارل ماركس، رأس المال، الجزء الأول، موسكو، 1955، ص187 (باللغة الروسية).

(2) المصدر السابق ص36.

في التطور الاقتصادي: «فمفهوم علاقات الإنتاج يتضمن الأساس الجغرافي، الذي تتطور عليه هذه العلاقات. . .»[1]. إنما بالرغم من ذلك فمستوى الإفادة من خصائص الوسط الجغرافي، أي مستوى استعمال خيرات الطبيعة، يتوقف على مستوى تطور قوى الإنتاج وصفات علاقات الإنتاج.

فدور العوامل الجغرافية يمكن أن يكون كبيرا للغاية، إذا سمحت الظروف الاقتصادية وساعدت على استعمالها والإفادة منها، كما يمكن أن يكون غير ذي أهمية، إذا لم تسمح الظروف الاقتصادية بذلك بل عاكسته. وبالتالي، فدور الإنسان هنا كبير في التأثير على الوسط الجغرافي وتغييره، بحيث ينسجم وحاجات التطور الاقتصادي. ففي الواقع، تتطور الظروف الجغرافية تحت تأثير فعل المجتمع، وهي بالتالي، إلى درجة كبيرة، منتوج للتطور الاجتماعي وانعكاس لمستواه. كل ذلك يدل على أنه لا يجوز الانطلاق من الظروف الجغرافية. لكن بما أن الأساس الجغرافي يمكن أن يكون له تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية، فدور الظروف الجغرافية يجب النظر إليه والبحث فيه في علاقته المتينة بمجرى التطور الاقتصادي للمجتمع.

الواقع أن هناك فارقاً جوهرياً بين تاريخ الاقتصاد الوطني والاقتصاد السياسي، وذلك بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما في بعض الحالات. فالاقتصاد السياسي هو أيضاً علم تاريخي. «والاقتصاد السياسي، بالمعنى الواسع، هو علم القوانين التي تقود إنتاج وتبادل الخيرات المادية الحياتية في المجتمع البشري»[2]. الاقتصاد السياسي يدرس قوانين تطور علاقات الإنتاج في كل نظام اجتماعي واقتصادي. في حين أن التاريخ الاقتصادي الملموس لمختلف البلدان لا يهتم به الاقتصاد السياسي إلا بالقدر اللازم لوضع القانونية التاريخية لتطور علاقات الإنتاج في المجتمعات البشرية.

---

(1) كارل ماركس وفريدريك أنجلز، رسائل مختارة، موسكو، 1953، ص469 (باللغة الروسية).

(2) فردريك أنجلز، ضد دوهرنغ، موسكو، 1957، ص137 (باللغة الروسية).

وعندما يدرس التاريخ الاقتصادي طريقة الإنتاج لنظام اجتماعي - اقتصادي معين، فهو يستمد المعطيات من تاريخ البلد المعني (أو مجموعات البلدان)، وحيث تبدو قوانين النظام المذكور على أكثر ما يكون من النضج والتناسب مع المرحلة التاريخية لهذا النظام.

في حين أن الاقتصاد السياسي لا يهتم بالتطور المستقل لمختلف البلدان، بمختلف تعرجاته وتأرجحاته إلا إذا كانت لها علاقة بقوانين التطور الاقتصادي، وهو يدرس التطور في مرحلة نضجه، في شكله الكلاسيكي. ولذلك فهو يعتمد الطريقة أو المنهج التاريخي الخاص، والذي يسمح بدراسة القوانين التاريخية أو الحتمية التاريخية، غير معير الاهتمام، في العملية التاريخية، للصدف والقفزات والتعرجات القليلة الأهمية بالنسبة لمهمته الرئيسية.

إن دراسة واستعراض المجرى الملموس للتطور الاقتصادي لمختلف البلدان، وكذلك القطاعات وأقسام الاقتصاد الوطني في مختلف أشكاله عبر مجموع أهم مظاهره، كل هذا يجعل التاريخ الاقتصادي يسلحنا بالمعرفة الواقعية اللازمة للفهم الأعمق للنظرية الاقتصادية. وهذا ما يحدد الأهمية الكبرى لتاريخ الاقتصاد الوطني بالنسبة للاقتصاد السياسي.

فإذا كانت علاقة التاريخ الاقتصادي بالاقتصاد السياسي حميمة وقوية لتلك الدرجة، أليست هي أقوى بالتاريخ العام؟ وربما بدا التاريخ الاقتصادي، كالقسم أو الجزء من التاريخ العام، سيما وأن المؤرخ الماركسي لا يمكنه أن لا يبحث القاعدة الاقتصادية للمجتمع، إذا ما أراد معرفة تطور تركيبه الفوقي والعملية الاجتماعية بمجملها.

وبالرغم من ظاهر العلاقة الحميمة القوية بين التاريخ الاقتصادي والتاريخ العام، فإن الأول لا يشكل جزءاً من الثاني. والقضية أن التاريخ العام يدرس مجمل تطور العملية الاجتماعية بمختلف أشكالها وغناها. والتاريخ الماركسي كعلم، هو قبل أي شيء تاريخ منتجي الخيرات المادية في المجتمع، تاريخ جماهير الشغيلة. ولذلك ففي التاريخ العام يعطى اهتمام خاص لدراسة مسائل الحياة الاقتصادية للمجتمع. ومع ذلك فدراسة العمليات الاقتصادية غالباً ما لا تكون هدفاً بحد ذاته بالنسبة للتاريخ العام.

فكثير من الأحداث الاقتصادية، ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتاريخ الاقتصادي، يمكن أن تكون تفاصيل غير ذات أهمية بالنسبة للتاريخ العام. ومثالنا على ذلك تطور قطاعات الإنتاج: فبالنسبة للتاريخ العام هي ذات أهمية فقط في حال أن لها تأثيراً ملحوظاً في مجرى العملية التاريخية بمجموعها أو إذا كانت مميزة وجوهرية للمرحلة المعنية. هذا في حين أن دراسة التطورات في أهم قطاعات الاقتصاد تمثل اهتماماً بحد ذاتها بالنسبة لتاريخ الاقتصاد الوطني. وبالتالي فبالنسبة لتاريخ الاقتصاد الوطني، إنها لذات مغزى منهجي كبير ملاحظة ماركس التالية: «الإنتاج هو دوماً إنتاج قطاع معين، مثلاً الثروة النباتية، الثروة الحيوانية، المانيفاكتوره الخ...، أو مجموع الإنتاج»[1].

وغالباً ما يتوجب على تاريخ الاقتصاد الوطني توضيح وتفسير أثر التركيب الفوقي للمجتمع على قاعدته وبشكل مفصل وكامل ومتفوق على ما يفعله التاريخ العام. وهذا يستوجب مثلاً دراسة دور السياسة الاقتصادية للدولة، ذات الأهمية الخاصة، بالنسبة لتاريخ الاقتصاد الوطني. نقول هذا على اعتبار أن المادية التاريخية تعتبر أن هناك علاقة جدلية بين أثر القاعدة الاقتصادية في التركيب الفوقي للمجتمع (المؤسسات الحكومية والحقوقية والدينية والفكر والفلسفة والأدب والفن الخ...) وأثر التركيب الفوقي في القاعدة الاقتصادية، وبالتالي التطور الاقتصادي في المجتمع.

هذا كما يدرس تاريخ الاقتصاد الوطني الحركات الاجتماعية السياسية لتفسير وتوضيح العلاقة المتبادلة بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في هذا أو ذاك من البلدان، ومثالنا على ذلك الانقلاب أو الثورة الصناعية في إنكلترا التي وجدت تعبيراً لها ليس فقط في الانقلاب أو الثورة الصناعية وفي الانتقال من سيطرة المانيفكتوره إلى سيطرة المصانع، وإنما أيضاً في انقلاب في العلاقات الاجتماعية، في تطور الطبقتين الرئيسيتين للمجتمع البورجوازي، في بروز الحركة العمالية. لذلك فبالنسبة

---

(1) كارل ماركس، نقد الاقتصاد السياسي، موسكو، 1953، ص196 (باللغة الروسية).

لتاريخ الاقتصاد الوطني هنا، نرى أن ظهور وتطور الحركة الشارتية في إنكلترا هما على أهمية كبيرة، وكذلك خصائصها وأسبابها الاقتصادية ثم سقوطها وزوالها. ففي مصير الحركة الشارتية تعبير عن خصائص تطور الرأسمالية في إنكلترا. كما أن للحروب والثورات أهمية بالنسبة لتاريخ الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن الكثير من الحروب والثورات لعب دوراً كبيراً في التطور الاقتصادي للبلد المعني، والأصح البلدان المعنية، وبالتالي تفسير أسبابها الاقتصادية ـ الثورات والحروب ـ وكذلك نتائجها تدخل في إطار مهمات تاريخ الاقتصاد الوطني، مثلاً الثورة البورجوازية الفرنسية (1789 ـ 1794)[1].

وتجدر الإشارة بالمناسبة إلى أهمية دور الأزمات الاقتصادية الدورية في مرحلة الرأسمالية عند دراسة تاريخ الاقتصاد الوطني.

وأخيراً، نأمل أن نكون قد أسهمنا بهذه الدراسة الصغيرة بوضع حجر في أساس المرتكزات النظرية لدراسة التاريخ الاقتصادي في لبنان والبلدان العربية.

---

(1) هذا، ومن أراد التوسع في هذا الموضوع فعليه بكتاب ف.ا. موتيليف، التاريخ الاقتصادي للبلدان الأجنبية، وهو من منشورات دار الآداب الاجتماعية ـ الاقتصادية، موسكو، 1961 (باللغة الروسية)؛ وكذلك كتاب مجموعة من الأساتذة برئاسة البروفسور ب.ف. كريفينا، التاريخ الاقتصادي للبلدان الرأسمالية، وهو من منشورات دار المدرسة العليا، موسكو، 1966 (باللغة الروسية).

الفصل الخامس

الفكر الاقتصادي في ثورة 1789 الفرنسية الكبرى(*)

1 ـ التوجه الثوري ـ الديمقراطي في الفكر الاقتصادي لفرنسا القرن الثامن عشر

لقد لعبت الثورة ضد الإقطاعية، في سنوات القرن الثامن عشر، دوراً

(*) هذا البحث التاريخي للفكر الاقتصادي في ثورة 1789 الفرنسية الكبرى هو للبروفسور ف.يا. باليانسكي؛ ويقصد به الفكر الاقتصادي للثورة ضد الإقطاعية في فرنسا القرن الثامن عشر (وهو العنوان الحقيقي للبحث المذكور) وهو مترجم عن كتاب باللغة الروسية بعنوان: «تاريخ الفكر الاقتصادي» (مجموعة محاضرات) بإشراف وتحرير البروفسور أي.د. أدولتسوف (دكتور في العلوم الاقتصادية) والبروفسور ف.يا. باليانسكي (دكتور في العلوم التاريخية). وهو يشكل الفصل الثالث عشر من الكتاب المذكور، ويبدأ القسم الرابع منه بمرحلة انتصار الرأسمالية. وقد صدرت هذه المجموعة من المحاضرات بمناسبة الذكرى 250 لميلاد م.ڤ. لومونوسوف (1711 ـ 1961) ـ العالم الموسوعي المشهور، الذي طبق صيته الآفاق، والذي تحمل العديد من المؤسسات اسمه فيما كان يعرف بالاتحاد السوڤياتي، ومنها جامعة موسكو للدولة باسم لومونوسوف، التي صدرت عنها هذه المجموعة من المحاضرات في كتاب بجزئين تحت عنوان: «تاريخ الفكر الاقتصادي (منشورات جامعة موسكو، 1961).

هذا، ولجعل هذا البحث التاريخي في الفكر الاقتصادي، بمتناول الفهم النيّر، فقد رأينا من الضرورة إضاءته بالعديد من الحواشي التفسيرية، لاسيما بالنسبة لأسماء الأعلام، فكانت هذه التعليقات التي قمنا بها، إلى جانب الترجمة التي انجزناها.

بارزاً في تاريخ الفكر الاقتصادي. فالأحداث العظمى للسنوات 1789 - 1794 لم تقض على النظام الاقتصادي في فرنسا نفسها وحسب إنما هزّت أسسه في البلدان الأوروبية الأخرى. فقد اتضح أنها كانت مفيدة، وانتشرت في أوروبا كالعاصفة الكاسحة. فالثورة الفرنسية تحدّت النظام الإقطاعي بمجمله، إذ قضت على سيطرته في جزء لا يستهان به من أوروبا، فسرّعت تطوره الاقتصادي والسياسي والثقافي. والنتائج التقدمية لهذه الثورة قد تبدّت خلال كل القرن التاسع عشر. فأصبحت بالتالي حداً فاصلاً لعصر بكامله، وشكلت إحدى أكثر الأحداث أهمية في تاريخ العالم.

صحيح أن هذه الثورة كانت بورجوازية بمضمونها الاجتماعي - الاقتصادي، ولذا فقد استُعملت بصورة طبيعية من قبل البورجوازية الفرنسية من أجل أهدافها المُغْرَضة وحتى الرامية للنهب، وذلك رغماً عن أن البورجوازية قد لعبت فيها دوراً في منتهى التناقض. فعوامل التطور الاقتصادي كانت على ما يبدو حتماً أقوى من الأوهام الشعبية. فمن جراء خيانة البورجوازية الفرنسية انتهت الثورة الفرنسية بالانقلاب المضاد للثورة في التاسع من شهر ترو ميدور[1] (7 تموز 1794) وبديكتاتورية نابوليون.

---

(1) **ترميدور** (Thermidor). التقويم الجديد الذي صدر أيام الثورة مستبدلاً أسماء الأيام والشهور ببديل لها مستمد من أدبيات الوثنية اليونانية في إطار عبادة الكائن الأعلى (L'Etre Suprême) كتجسيد للعقل والعقلانية وكبديل للدين. وفيما يلي لائحة مقارنة باللغتين. التقويم الجديد، الجمهوري الذي حل محل الغريغوري أُخذ به في فرنسا من 24 تشرين الثاني 1793 حتى الأول من كانون الثاني 1806:

أسماء الأشهر حسب التقويم الجمهوري والغريغوري

عربي	فرنسي	فرنسي	عربي
كانون الثاني	Janvier	Pluviose	بلوڤيوز
شباط	Février	Ventôse	ڤانتوز
آذار	Mars	Germinal	جرمينال
نيسان	Avril	Floréal	فلوريال
أيار	Mai	Prairial	بريريال

ففي شخصه لقي الفرنسيون الامبراطور، وذلك بعد أن كانوا قد أعدموا، في عام 1793 الملك (لويس السادس عشر).

الواقع أن الإعداد الأيديولوجي للثورة ضد الإقطاعية في فرنسا القرن الثامن عشر، كان قد بدأ قبل أحداثها وبمدة طويلة. وقد لعب في ذلك دوراً بارزاً «الماديون الفرنسيون»[1] الذين أخضعوا للنقد المتعدد الجوانب

=

عربي	فرنسي	فرنسي	عربي
حزيران	Juin	Messidor	مسيدور
تموز	Juillet	Thermidor	ترميدور
آب	Août	Fructidor	فروكتيدور
أيلول	Septembre	Vendemaire	ڤاندومير
تشرين الأول	Octobre	Brumaire	برومير
تشرين الثاني	Novembre	Frimaire	فريمير
كانون الأول	Décembre	Nivôse	نيڤوز

وكانت الأشهر مقسمة إلى ثلاثة أقسام وأسماء الأيام مستمدة مباشرة من أرقامها:
Primidi, duodi, tridi, quardi, quintidi, sextidi, septidi, octidi, momidi et decadi.
بمعنى اليوم الأول والثاني والثالث... حتى العاشر.

(1) **الماديون الفرنسيون**: وهم المنتسبون إلى حركة المادية الفرنسية في القرن الثامن عشر. وهي حركة إيديولوجية تمثل مرحلة جديدة وأعلى في تطور الفكر المادي على نطاق قومي وعالمي أيضاً بالمقارنة بمادية القرن السابع عشر. وعلى النقيض من مادية القرن السابع عشر الإنكليزية، التي كانت تعكس، إلى حد كبير، توفيقاً بين البورجوازية والنبلاء، فإن المادية الفرنسية كانت نظرة البورجوازية الفرنسية التقدمية، وكان مفهومها يرمي إلى التنوير وتسليح قطاع عريض من المجتمع تسليحاً إيديولوجياً ـ وهو قطاع البورجوازية والحرفيين والمثقفين البورجوازيين والقسم التقدمي من طبقة الأرستقراطية. وقد شرح كبار الماديين الفرنسيين (لامتري، هلڤتيوس، ديدرو، هولباخ) آراءهم الفلسفية، لا في رسائل مكتوبة باللاتينية، وإنما في مطبوعات المعارف والكتيبات والمقالات المختلفة وغيرها. والمادية الفرنسية لم تتمثل نظرية لوك في الحسية والتجريبية المادية فقط، ولكنها نبذت التذبذب نحو المذهب العقلاني الديكارتي... ومن أهم أفكار هذه المادية الفرنسية في القرن الثامن عشر عناصر الجدل في تعاليم ديدرو في الطبيعة. وقد ثمّن كل من ماركس في «العائلة المقدسة» ولينين في «المادية التجريبية النقدية» مدى عظمة الدور الذي قامت به المادية الفرنسية في بلورة المبادىء الفلسفية لأي مادية، إنما في الوقت =

أسس العقيدة الإقطاعية في «الإنسكلوبيديا»[1] المشهورة، التي صدرت بإشراف «ديدرو»[2] ودالمبير»[3]. والعديد من مؤلفات «ڤولتير»[4] الطريفة قد

= نفسه برهنا على جوانب تطورها النظري وطبيعتها الميتافيزيقية ومثاليتها في تفسير ظواهر التطور الاجتماعي.

(1) **الأنسيكلوبيديا** (L'Encyclopédie) أو القاموس الفلسفي للعلوم والفنون والصناعات (1751 ـ 1780). وقد لعب هذا العمل دوراً عظيماً في الإعداد الإيديولوجي للثورة البورجوازية الفرنسية، فأعطى ملخصاً منهجياً للمعرفة العلمية في ذلك الوقت. وكان ديدرو يساعده دالامبير حتى عام 1772 على رأس هيئة تحرير الموسوعة. وكان من الموسوعيين الآخرين مونتسكيو وروسو وڤولتير وهلڤتيوس وهولباخ. وكان الماديون من بين الموسوعين أصلب المناضلين ضد الإيديولوجية الإقطاعية. أما الأعضاء المعتدلون من الموسوعيين فقد وقفوا ضد تدخل الكنيسة في العلم، وأعلنوا أنفسهم مدافعين عن التقدم الاجتماعي، وانتقدوا الطغيان ونادوا بتحرير الإنسان من القهر الطبقي.

(2) **ديدرو** (Diderot, Denis) (لانفر 1713 ـ باريس 1784). كاتب وفيلسوف فرنسي ينتمي إلى البورجوازية المنعمة. بعد حياة بوهيمية كرّس نفسه وحياته «للأنسكلوبيديا» التي أشرف عليها وأدارها منذ العام 1747 حتى العام 1766. كان يرغب حسب تعبير غوته في «إثارة العقل». من التأليهية (Pensées philosophiques) انتقل إلى المادية الملحدة (Lettres sur les aveugles à l'usage de ceux qui ne voient (1749، إنما غير الميكانيكية لهلڤتيوس. وكان من أنصار أخلاق الطبيعة وحرية الإنسان. وكانت الطبيعة بالنسبة إليه بمثابة قوة إلهية. ويعتبر من الممهدين للثورة الفرنسية.

(3) **آلامبير جان لورون** (Alembert, Jean le Rohd d') (1717 ـ 1783). مفكر فرنسي من مفكري التنوير في القرن الثامن عشر وفيلسوف ورياضي. ويقترن اسمه باسم ديدرو. وقد أشرف على تأليف قسم العلوم الرياضية في الانسيكلوبيديا وحاول أن يبيّن أصل المعرفة الإنسانية وتطورها وأن يصنف العلوم، وانتهى إلى الثنائية. وعلى عكس مفكري حركة التنوير الفرنسيين قال بأن الأخلاق لا تتوقف على البيئة الاجتماعية. وأعلن أن الله هو الجوهر الخلاّق.

(4) **ڤولتير** (François Marie Arouct dit Voltaire) (باريس 1694 ـ 1778). كاتب فرنسي من البورجوازية الباريسية، معروفة كصاحب فكر حاد وشاعر. أعجب بالنظام الليبرالي الإنكليزي (Lettres Philosophiques). كتب العديد من المسرحيات والقصص لترويج آرائه الفلسفية، كما أنتج بيانات ضد الدين وقام بمداخلات لضحايا التعصب. ناضل في كتاباته ضد الخرافة (Traité sur la tolérance) وتناول =

نزع فيها هالة القداسة عن الكنيسة الكاثوليكية، التي أضاءت باسمها النظام الإقطاعي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تشكل تدريجياً لديه الاتجاه الثوري الديمقراطي في الفكر الاقتصادي لمرحلة ما قبل الثورة، وقد ذهب في نقده للإقطاعية إلى أبعد من الفزيوقراطيين[1] وبشكل ملموس. وأحد الممثلين الأوائل لهذا الاتجاه يعتبر «مليه»[2]: راهب الأبرشية الأسبق في «شمبانيا»[3] (1664 ـ 1729)، والذي أصبح مع الوقت ملحداً. وكما

= بجرأة النقد الأدبي والاجتماعي والديني (Le Ditionnaire philosophique). وقد اعتُبر «الإنسان العالمي» و«بطل المتسامح» فعاد من سويسرا إلى باريس، حيث انتخب مديراً للأكاديمية الفرنسية وتوفي عن 84 عاماً. كان يبشر بالتأليهية (Deisme) المضمونة بالعقل والنفع للجميع، فاقترح السعادة الأرضية. ويعتبر من الممهدين للثورة الفرنسية.

(1) **الفزيوقراطيون** (Les Physiocrates) وهم ممثلو الاقتصاد السياسي البورجوازي لفرنسا القرن الثامن عشر. وقد كان ف. كينيه رأس المدرسة الفيزيوقراطية. والمركز المحوري في تعاليم الفزيوقراطيين الاقتصادية كان لمسألة القيمة الزائدة أو «المنتوج الصافي». وقد رفض الفزيوقراطيون تصور المركنتيليين عن الثروة كالتراكم للنقود في البلاد. وقد اعتبروا الطبيعة المنبع الوحيد للثروة، والتي بالتأثير فيها، حسب رأيهم، يتشكل «المنتوج الصافي»، فسمّوا الناس العاملين في الزراعة طبقة العاملين. وقد اعتبروا الصناعة قطاعاً غير منتج، حيث لا ينتج المنتوج الصافي وكذلك العمال العاملين في الصناعة سموهم طبقة غير منتجة، على اعتبار أنها لا تخلق ثروة جديدة في الصناعة... والخدمة التاريخية للفزيوقراطيين أنهم نقلوا مسألة مصدر الثروة الاجتماعية والقيمة الزائدة من ميدان التداول إلى ميدان الإنتاج المادي. وقد كان الفزيوقراطيون من أنصار سيطرة الملكية الخاصة وحرية المزاحمة وحرية التجارة الخارجية. والخدمة العلمية للفزيوقراطيين تتلخص في أنهم، بخلاف المركنتيليين الذين بين رأس المال وشكله النقدي الذي يتجلى في ميدان التداول، أنهم بخلافهم أخذوا برأس المال بالشكل الذي يتجلى به في عملية الإنتاج.

(2) مليه، جان (Meilier Jean) (1664 ـ 1729). وهو مادي فرنسي ملحد وشيوعي طوباوي. كان راهباً في الريف. في مؤلفه «الوصية» (المنشور بعد وفاته في العام 1864، وقد ترجم إلى الروسية في ثلاثة أجزاء وصدر في موسكو في عام 1954) حكم مليه على الاستثمار وعدم المساواة وأعلن آراءً خالدة، ودعا إلى قيام الملكية العامة للجميع والعمل المتوجب على الجميع.

(3) **شمبانيا** (La Champagne) وهي منطقة تقع إلى الشرق من الحوض الباريسي. وهي =

يفترضون فقد أنهى «مليه» حياته (على ما يبدو عام 1729) منتحراً، بعد أن كتب قبيل موته «وصيته» الكبيرة. ومع ذلك فهذه الوصية نشرت فقط في العام 1769 (من قبل ڤولتير) بشكل جزئي. وأما المؤلف بكامله فلم يظهر إلا في عام 1864.

لقد وضع «مليه» برنامجاً راديكالياً للتجديد الاجتماعي في فرنسا والخروج من مأزق الريف المستحكم فيها. وقد كان لهذا البرنامج الطابع الثوري ـ الديمقراطي. فقد اشترط الأخذ ببعض التدابير التي لا تدخل في إطار الإصلاحات؛ وجرى الحديث فيه حول تصفية امتيازات طبقة النبلاء، وكذلك الإكليروس والرهبانيات، وأيضاً الموظفين، وحول القضاء على الطفيلية والضرائب والفروض الملكية. بالإضافة إلى ذلك فقد صمم «مليه» حتى القضاء على الملكية وعلى كل مظاهر التفاوت الاقتصادي، ولذلك فقد اعتبر إبادة النبلاء ورجال الدين أمراً ممتعاً.

والمغزى التاريخي «لمليه» يتلخص في أنه حتى نصف قرن قبل بدء الثورة كان قد وضع البرنامج الفلاحي لتصفية النظام الإقطاعي. وكنا قد لهذا النظام فقد بدا أرفع منزلة من الفزيوقراطيين الذين تصالحوا مع الحكم المطلق ورموا إلى إنقاذ ملكيات النبلاء في الريف. فبعكس ذلك كان «مليه» الذي رفض رفضاً مطلقاً النظام الإقطاعي الذي صان النبلاء من الحكم المطلق.

إنما مطالبة «مليه» بالقضاء على الملكية الخاصة في ظروف الرأسمالية الصاعدة، قد جعلته ينقطع، من دون شك، وإلى حد ما، عن الواقع التاريخي، وإلى أن يُقدم في وصيته مشاريع طوباوية. ومع ذلك فخلف أوهامه الطوباوية توارت المبررات الثورية ـ الديمقراطية.

تحوي العديد من النواحي (إيون، الأوب، مارن الأعلى، نهر المارن، والآردين (جبال)). وقد كانت مركز كونتية، واشتهرت بأسواقها في القرون الوسطى. ضُمت إلى فرنسا في عام 1082 أيام فيليب لوبل. وهي منطقة زراعية مشهورة بالقمح والشمندر السكري والعنب وصناعة الخمور، لا سيما الشمبانيا نفسها التي أعطتها اسمها، أو ربما هي التي أخذت اسمها.

وقد وجدت الأفكار الثورية ـ الديمقراطية في فرنسا ما قبل الثورة وجدت انعكاساً لها في مؤلفات «مورللّي»[1]. إنما مع الأسف فسيرة حياته غير معروفة. ففي عام 1753 وباسم مستعار نُشرت روايته الطوباوية «بازيليادا». في الرواية المذكورة وصف لصورة النظام الشيوعي في إحدى البلدان النائية. وخلال سنتين من بعد ذلك، ومجدداً باسم مستعار أصدر في أمستردام مؤلفاً طريفاً «قوانين الطبيعة» (كانون الثاني 1755). فمؤلفاته تعتبر ذات أهمية لا يستهان بها لتاريخ الفكر الاقتصادي. ففيها قد أشار بوضوح كلي إلى قروح النظام الإقطاعي في فرنسا ذلك الزمان. مثلاً الرهبانيات درست كنامية طفيلية، من المفترض أن تُصفّى. لقد استنكر نظام امتيازات النبلاء وكبار ملاك الأرض وكذلك الحكم المطلق. كما أصبحت موضع الشك لديه المصالح الجذرية للإقطاعيين وادعاءاتهم النبالة، وغدا الكسل وكذلك الطفيلية موضعاً للسخرية القاسية. بالإضافة إلى ذلك هاجم مورللّي بعنف أُسس النظام الإقطاعي، وبشكل خاص الملكية الكبيرة مبرهناً بصورة مقنعة، على أنها هي السبب الرئيسي للمآسي الاقتصادية للجماهير الشعبية، وعدم المساواة الاجتماعية، والاستبداد السياسي، والثراء غير

(1) مورللّي (Morelly) وهو شيوعي طوباوي فرنسي من رجال القرن الثامن عشر. مؤلفه الرئيسي «قوانين الطبيعة» (1755): رسالة تبرهن على مبادىء مجتمع تسوده الملكية الجماعية. وقد بدأ مورللّي في نظريته من المذهب العقلاني واضعاً النظام الاجتماعي العقلي نقيضاً للنظام اللاعقلي. وكان يرى أن النظام المعاصر له لاعقلاني وأنه ثمرة أخطاء. كما كان يرى أن النظرية ينبغي أن «تكتشف» نظاماً عقلياً جديداً يتفق مع الطبيعة الإنسانية. وينبغي أن تصبح مبادئه معروفة للشعب. وكان مورللّي يعني وهو يتحدث عن النظام العقلي جماعة ذات اقتصاد مركزي يُدار على أساس خطة اقتصادية واحدة تنظم إنتاج السلع وتوزيعها. وقد صاغ ثلاثة قوانين أساسية للمجتمع تلبي مطالب الطبيعة والعقل: (1) إلغاء الملكية الخاصة؛ (2) «حق الوجود» و «حق العمل»؛ (3) إلزام كل المواطنين بالعمل. وكان مورللّي ممثلاً تماماً لما يسمى بشيوعية المساواة الفجة ذات النزعة العقلية. وكان ينادي بالاعتدال في الطعام والإحجام عن التزين. وقدم تنظيماً مصغراً للحياة بما في ذلك علاقات الزواج. وقد مارس تأثيراً كبيراً على كثير من الاشتراكيين الطوباويين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: أتباع بابيف وكابيه وبلانكي وغيرهم.

المعقول والطفيلية. فقد طرح مسألة تصفية ملكية أراضي النبلاء والاحتكار الإقطاعي للأرض. وعلى غرار «مليه»، فإن مؤلف «قوانين الطبيعة» برفضه للملكية الإقطاعية انتهى به الأمر إلى رفض الملكية على الإطلاق. وموررلّي لم يفهم أيضاً المضمون البورجوازي للثورة القائمة، فاعتبر انهيار النظام الإقطاعي بمثابة الانتصار الكامل للعدالة الاجتماعية والعودة «للعصر الذهبي». مع ذلك فنقده الشديد للنظام الإقطاعي كان له الطابع الثوري ـ الديمقراطي ولعب دوره في الإعداد الفكري للثورة ضد الإقطاعية: 1789 ـ 1794. وإذا ما كان الفزيوقراطيون قد رموا إلى ضم ملكية أراضي النبلاء إلى المزارع الرأسمالية، فإن موررللي (كمليه) رفض بشكل مطلق الإقطاعية وأسسها. وفي ذلك تكمن خدمته الأساسية. ففي تاريخ الفكر الاقتصادي لفرنسا ما قبل الثورة يتبوأ موررللي الصدارة ومكان الشرف. وليس من المصادفة أن ألهمت، فيما بعد، أفكار موررللي الثوار المتحمسين، أمثال بابيف[1].

صحيح أن هذا النقد يشكو من العقلانية، وقد ركّز على ذلك «ڤ.پ. ڤولغين»[2]، إنما الثغرات التاريخية كانت من الظواهر المألوفة في أدبيات القرن الثامن عشر.

---

(1) **بابيف غراكخ** (Babeuf Grakh). اسمه الحقيقي فرانسوا نويل (1760 ـ 1797): . كان موظفاً لدى ڤوئيسير في قرية. وقد تصور مخططاً إصلاحياً مالياً كبيراً قدمه للسلطات عام 1787، ونشره فيما بعد، إثر سقوط الباستيل، بعنوان «الكاداستر المستمر». سجن وحرر بواسطة مارا، ثم بعد ذلك عرف السجن مراراً. هو ثائر فرنسي، وشيوعي طوباوي، وقد عبر عن مصالح البروليتاريا الشعبية. وهو زعيم الحركة التي دعيت باسمه ـ البابوڤية وأبرز منظّريها. كما هو منظم «مؤامرة المتساوين» مع صحبه (بوناروتي، ماريشال، دارتيه، جيرمين وغيرهم) من أجل جمهورية «المتساوين». وقد حكم عليه بالموت بالمقصلة على أثر اكتشاف المؤامرة.

(2) **ڤولغين ڤ.پ.** (Volfine V.P.). ڤياتشسكاڤ بتروفيتش ڤولغين (1879 ـ 1962) مؤرخ سوڤياتي وشخصية اجتماعية. أصبح أكاديمياً منذ عام 1930. وخلال السنوات 1942 ـ 1953 كان نائب رئيس أكاديمية العلوم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤياتية. وهو عضو الحزب الشيوعي في ما كان الاتحاد السوڤياتي =

كما أن الفكر الثوري ـ الديمقراطي لفرنسا تلك المرحلة قد عكسه بوضوح أيضاً غبريال بونيه دي مابلي[1] (1704 ـ 1785). وفيما يتعلق بالآراء الاقتصادية للقس الكاثوليكي مابلي بالإمكان الحكم عليها في مؤلفه «حول حقوق وواجبات المواطن»، الذي وضعه في عام 1758، لكنه لم ينشر إلا بعد وفاة المؤلف في عام 1789. وفي عام 1768 نشر «مابلي» مؤلفاً جدلياً موجهاً ضد الفزيوقراطيين بعنوان: «الشكوك المقدمة للفلاسفة الاقتصاديين فيما يعود للنظام الطبيعي والحتمي للمجتمعات السياسية». وفي عام 1876 ظهر مؤلفه «حول التشريع، أو مبادىء القوانين» وهو الأكثر ما يكون أهمية لخصوصية الآراء الاقتصادية له.

مضمون مؤلفات مابلي يشير إلى أنه لعب دوراً هاماً في الإعداد الأيديولوجي للثورة ضد الإقطاعية في فرنسا. بالطبع في أعماله مكان في

= منذ عام 1920. من أعماله «تاريخ الفكر الاشتراكي» في جزئين (1928 ـ 1931)، تطور الفكر الاجتماعي في فرنسا القرن الثامن عشر (1958)، سلسلة مؤلفات ـ «السابقين على الشيوعية العلمية (1954 ـ 1958) الخ... وهو حائز على جائزة لينين (1961).

(1) **مابلي غبريال بونيه دو** (Mably Gabrielle Bonnet de) (1704 ـ 1785). مؤرخ ومفكر سياسي فرنسي. كان مدافعاً متحمساً عن النظام الذي يقوم على أساس الملكية المشتركة. وقد ترك تراثاً أدبياً كبيراً. كما عبّر مابلي عن قبوله للنظام الشيوعي، الذي كان قائماً ـ برأيه ـ في فجر التاريخ الإنساني. ومع ذلك فقبل مضي وقت طويل شهد المجتمع نشوء الملكية الخاصة التي هي سبب أنواع الحرمان والأكاذيب والأوهام في العالم. وقد ضلت الإنسانية بعيداً، إلى حد أنها لم تستطع أن تعود ثانية إلى النظام الشيوعي، ولم يمنع هذا القول مابلي أن يعلن أن النظام القائم على أساس الملكية الفردية يتناقض مع المساواة الطبيعية ومع غريزة الإنسان الاجتماعية. فإن وضع المساواة وحده للإنسان في المجتمع، هو الذي يتيح له أن يعيش في سعادة. وكان مابلي يؤيد اتخاذ إجراءات ترمي إلى تحقيق المساواة بين الثروات. واعترف بحق الشعب في الثورة، وقتما (عندما) يتحقق من أنه يخضع لقوانين ظالمة وغير معقولة. ومع ذلك فإنه لم يكن يرى الثورة شرطاً مسبقاً لتحقيق المثل الأعلى الشيوعي، إذ كان يعتقد أنها ليست سوى وسيلة لتحقيق أهداف أكثر تحديداً. ولم يكن مابلي اشتراكياً طوباوياً ثابتاً، ولكن كثيراً من جوانب فلسفته الاجتماعية ساعدت على نشر الأفكار الاشتراكية.

غاية السعة للبلاغة الأخلاقية كونه كان مؤمناً. إنما المهم الملاحظة أن مابلي في نقده للإقطاعية قد تخطى بقدر ملموس هذه الأخلاقية التي كانت في منتهى الخصوصية بالنسبة لمليه وموررلّي. فقد عرف جيداً التاريخ، وغالباً ما استعان بمعطياته، واضعاً في وجه خصومه ليس فقط مبادىء العقل المجردة، وإنما أيضاً الوقائع التاريخية الملموسة. وبالتالي، وفيما يعود للمنهجية، فإن نقد الإقطاعية يبدو في أعماله أكثر نضجاً مما هو لدى مليه وموررللي. بالإضافة إلى ذلك فقد كان هذا النقد أكثر يسارية. ففي أعماله المبكّرة (عام 1758) وضع مابلي مباشرة أسس حق الثورة والحرب الأهلية. وعملياً فالكلام كان يتعلق آنذاك بالصراع مع النظام الإقطاعي والحكم الاستبدادي الذي يحميه. وفي مرحلة ما قبل الثورة فإن محاكماته دوّت، وكانت النداء المباشر للصراع الفعّال ضد الحكم الاستبدادي.

وكممثلي الفكر الثوري ـ الديمقراطي الآخرين لفرنسا ذاك الزمان، فإن مابلي قد وضع في وجه نظام الامتيازات الإقطاعية فكرة المساواة. فالطبيعة نفسها بدت بجانب المساواة الاجتماعية رافضة امتيازات الأرستقراطيين؛ إذ لم يكن بوسعها أن تتعايش مع كون البعض من مخلوقاتها بوسعهم استثمار الآخرين، باستعمال أي نوع كان من الامتيازات. فمن رحم الأم ـ الطبيعة، كما يقول مابلي، كل الناس خرجوا متساوين، ولم تعط أي منهم مائة يد. فتفسيراته تماشت مع ما كتب مليه وموررلّي. ففكرة المساواة، في ظروف نضج الثورة ضد الإقطاعية، غدت بمثابة السلاح الفعّال لنقد امتيازات النبلاء.

هذا وأقوى جانب في نقد الإقطاعية قدمته أعمال مابلي يتلخص في كونه اعتبر السبب الرئيسي لكل شرور النظام الإقطاعي مركّزة في الملكيات الكبيرة من الأرض. وقد أخضع هذه الأخيرة للنقد الخاص، فأعلن على الأثر أن النظام الإقطاعي هو الأكثر ما يكون ضرراً من وجهة نظر الأهداف الرئيسية للمجتمع.

بالطبع فالعنصر الطوبادي تجلى أيضاً في وجهات النظر الاقتصادية لمابلي. إذ من خلال نقده للملكية الإقطاعية غالباً ما انتهى إلى رفض أية ملكية. فباسم العدالة الاجتماعية كان مستعداً للتضحية بتطور قوى الإنتاج،

وركّز على أن المواطنين الصالحين أهم من الحصادات الوفيرة. وفي نقده «للمركنتيلية»[1] ظهرت مجدداً الأسباب الموروثة عن القرون الوسطى والخاصة بظروف الاقتصاد الفلاحي التقليدي القديم. وقد صالح السعادة البشرية بشكل ساذج مع تراكم رأس المال، الأمر الذي لم يكن ليهم على الإطلاق، السادة الرأسماليين.

ومع ذلك فهذا العنصر الطوبادي لدى «مابلي» بدا أقل تمثيلاً، وبشكل ملموس، مما لدى «مليه» و «مورلّلي». فقد هاجم بشكل خاص ملكية الأرض، إنما سمح بوجود «الملكية الخاصة» الحاصلة «على يد الطبيعة». لقد فهم ملكية سلع الاستهلاك الشخصي. فلو تفهّم أكثر الظروف التاريخية لفرنسا القرن الثامن عشر، لما كان غذّى الوهم حول اقتلاع أية ملكية، كما أعلن ذلك «مليه» و «مورللي» من قبله. إنما «مابلي» وقع في التطرف الآخر، إذ في المقترحات العملية أبدى الاعتدال غير المغتفر. فقد خاف من النتائج الثورية للمقولات التي قدمها، وقد انعكس ذلك الأمر في أعماله المتأخرة. ففيها اكتفى «مابلي» بالمقترحات الإصلاحية المعتدلة غاية الاعتدال، منتهياً فيها إلى بعض التنظيم لقانون الإرث ووضع القواعد لتوزيع الصداق الخ. . الخ. . . فهذه المقترحات غدت في تناقض حاد مع الآراء النظرية السابقة له، مع مضمونها الثوري ـ الديمقراطي. فهنا ظهرت تأثيرات النبلاء ذات الطابع المحافظ.

---

(1) **المركنتيلية** (Mercantilisme) وهو اتجاه في الاقتصاد السياسي البورجوازي والسياسة الاقتصادية لدول مرحلة التراكم البدائي لرأس المال (القرن الخامس عشر ـ القرن الثامن عشر)، والتي عكست مصالح رأس المال التجاري، عندما كان لا يزال متحداً برأس المال الصناعي. وقد اعتبر المركنتيليون أن الربح ينتج في ميدان التبادل وأن ثروة الأمم تتلخص في النقود. لذلك فالسياسة المركنتيلية كانت متجهة إلى جذب أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة إلى البلاد. وأوائل المركنتيليين (ستافورد وغيره) أكدوا على منع أي تصدير للنقود من البلاد. فقد وضعوا هدفاً لهم هو اكتناز النقود في البلاد بأية وسيلة كانت، وذلك عبر تصدير السلع إلى السوق الخارجية. . . ومع تطور الاقتصاد الرأسمالي فبدلاً من سياسة الميزان النقدي الإيجابي حلت سياسة الميزان التجاري الإيجابي. هذا مع الإشارة تاريخياً إلى المركنتيلية الإسبانية والهولندية والإنكليزية والفرنسية.

صحيح أنه طرح مسألة إصدار «القانون الزراعي»، الذي يضع حداً أقصى للملكيات من الأرض. فشعار إصدار مثل هذا القانون لعب دوراً كبيراً في سنوات الثورة وأصبح البعبع لكل الأرستقراطيين وملاك الأرض من أصل بورجوازيي. فروبسيير[1] نفسه اضطر أن يتحول عنه، كيما يهدّىء العقول وينفي عن نفسه التهمة بأنه مولع بهذا القانون. على أن مابلي لم يطور هذا الموضوع، رغماً عن أنه يعتبر الخطوة الأولى في وضع برنامج الثورة ضد الإقطاعية.

كما لعب دوراً أكثر أهمية في الإعداد الأيديولوجي للثورة ضد الإقطاعية في فرنسا القرن الثامن عشر جان جاك روسو[2] (1712 ـ 1772). وقد كان له التأثير المباشر على زعماء الثورة البارزين والراديكاليين أمثال روبسبير، سان جوست[3]، مارا[4]، بابيف وغيرهم.

---

(1) **روبسبيير مكسيميليان** (Robespierre Maximilien) (1758 ـ 1794)، وهو رجل سياسة فرنسي أيام الثورة الفرنسية الكبرى، وهو نائب الأرتوا في العام 1789، ثم نائب في الجمعية التأسيسية. كما هو أحد أعضاء الجبليين. طالب بإعدام الملك لويس السادس عشر (أعدم في كانون الثاني 1793). في العام 1794 ودفاعاً عن الثورة المهدّدة على حدودها بانتفاضة الفانديه يأخذ روبسبير بسياسة الإرهاب، فيبعث ببعض خصومه إلى المقصلة (دانتون، دي مولان)، لكنه يعتقل بدوره في التاسع من ترميدور السنة الثانية للثورة (27 تموز 1794) ويساق إلى المقصلة ليعدم في اليوم التالي.

(2) **ج.ج. روسو** (Jean Jacques Rousseau) (1712 ـ 1778) كاتب فرنسي من جنيف. يفضح في كتاباته سيئات المجتمع التي تجعل الإنسان أكثر سوءاً مما هو عليه بالطبيعة (Discours sur l'origine et le fondement de l'inégalité parmis les hommes). في العقد الاجتماعي (1762) يعلن أنه بجانب النظام الديمقراطي. سوف يكون لآرائه تأثير كبير على الثوريين الفرنسيين في العام 1789. وبالنسبة للدين فيترك اختياره بعد الثامنة عشرة وبحرية (Emile).

(3) **سان جوست ل.أ.** (Saint Just louis Antoine) (1767 ـ 1794)، وهو رجل سياسة فرنسي. انتُخب نائباً في الجمعية التأسيسية (1792). وهو أحد الذين طالبوا بإعدام لويس السادس عشر وبالأخذ بالتدابير الثورية المتطرفة. وقد تجلى كمنظم ملحوظ لجيوش الثورة. أُوقِف مع روبسبير في التاسع من ترميدور ودفع به معه إلى المقصلة وأعدم في اليوم التالي.

(4) **مارا جان بول** (Marat Jean Paul) (1743 ـ 1793) رجل سياسة فرنسي. في عام =

وقد ارتبط اسمه في مجرى الأحداث بالتدابير المصيرية بحد ذاتها والموجهة ضد الحكم المطلق والامتيازات الإقطاعية. إنما يجب أن نتذكر أن الثورة قد ذهبت إلى أبعد من الحدود التي رسمها «روسو» المعتدل نفسه. ومن المعروف أن أفكاره، في مؤلفه «العقد الاجتماعي»، شكلت الأساس لإعلان الحقوق في عام 1789.

وحتى في بحثه المبكر «مناقشة حول العلوم والفنون» في عام 1750 طرح «روسو» مسألة عدم المساواة الاجتماعية وأكد أن المؤسسات الاجتماعية القائمة على التوزيع المتفاوت للثروات تؤدي إلى خمول البعض ورزوح البعض الآخر تحت وطأة العمل القاسي، مما يجعل الإنسان جشعاً وشريراً (بالرغم من طبيعته، التي هي هبة من الطبيعة). ففي مثل هذه الظروف فإن الفن وكذلك العلم لم يؤثرا في تحسين العادات، على اعتبار أنهما قد زادا من شدة عدم المساواة الاجتماعية بين الناس.

وقد طور بشكل أكثر تفصيلاً أفكاره في هذه المسألة في مؤلفه «مناقشة حول مصادر وأسس عدم المساواة بين الناس» (1755)، والذي دفعه بناءً للموضوع المعروض عليه من أكاديمية «ديجون»[1]. فمفاهيم «روسو» قدَّمت عدداً من المقولات الصحيحة، على اعتبار أنه رأى، وبشكل صحيح، الأساس الاقتصادي لمختلف أشكال الاستثمار، في ظهور الملكية الخاصة وتراكمها اللاحق. فبالضبط فإن انهيار المشاعة اعتبر تاريخياً المقدمة لانتشار الرق فالقنانة.

= 1789 أسس جريدة «صديق الشعب». وكعدو للملكية فقد دافع عن الأفكار المتطرفة للثورة. هو من الذين دفعوا بالمشبوهين إلى المجازر التي حصلت في أيلول 1792 كما بإعدام لويس السادس عشر. وقد ساهم في إسقاط الجيرونديين (تموز 1793). اغتالته شابة من الجيرونديين تدعى شارلوت كورديه (Charlote Cordey).

(1) **ديجون** (Dijion) وهي مدينة تقع في ناحية الشاطىء الذهبي التابعة لمنطقة البورغوني (La Bourgoyne). وهي تاريخياً (القرن الحادي عشر حتى القرن الثامن عشر) عاصمة دوقان البورغوني. أصبحت مدينة جامعية منذ القرن الثامن عشر. وهي أيضاً مركز تجاري وصناعي ومشهورة بصناعة الخردل.

إن المهم بشكل خاص هنا أن «روسو»، في مؤلفه حول مصادر وأسس عدم المساواة قد أخضع النظام الإقطاعي للنقد الصارم. فقد كتب وثيقة اتهام ضد نظام الامتيازات الإقطاعية والحكم المطلق بدت في ظروف فرنسا سنوات أواسط القرن الثامن عشر بمثابة البيان الثوري ـ الديمقراطي. فقد شجبت «النظام القديم» لفرنسا ذاك الزمان ودعت إلى إسقاط أسسه. وقد رفض روسو الاستبداد السياسي الخاص بالحكم المطلق الفرنسي، كظاهرة ضد الطبيعة. كما برهن على أن الامتيازات الاجتماعية للنبلاء، بما فيهم الإقطاعيون، تقوم على التوزيع غير العادل للملكية، وقد أقيمت بواسطة القوة الفظة. وعلى غرار مليه وموررللي ومابلي نقد حكم على الإقطاعية باسم الطبيعة.

والأماني الاجتماعية للفلاحين الفرنسيين المستائين كثيراً من النير الإقطاعي وامتيازات النبلاء، قد انعكست في آراء روسو الاقتصادية. فقد أعلن، وبشكل مباشر، أن للشعب الحق برفض نظام العلاقات الاجتماعية القائم وبالمقاومة النشيطة للاستبداد. وفي مؤلفاته ظهر الحق للجماهير الشعبية بالانتفاض.

صحيح أنه لا بد من الملاحظة أنه حتى في هذا المؤلف قد انعكس، بشكل حاد، محدودية روسو البورجوازية الصغيرة. ويشهد على ذلك بحثه عن «الوسط الذهبي»، والمساواة المعتدلة، وشكل وصاية الحكماء على الجماهير. وفي ظروف محددة سمح حتى بالملكية. بالإضافة إلى ذلك فقد قدم أحياناً بعض المقولات الساذجة، كما تشهد على ذلك محاكماته حول أفضليات الفروض الطبيعية على الضرائب من وجهة نظر الحرية، وحول ضرورة التوسع في الزراعة في مقابل الحرف. ولدى محاكمته الثراء، وضع غالباً موضع الشك والنقد تطور الصناعة ومركزة الإنتاج والسكن في المدن. إنما أهم شيء في هذا المؤلف كان نقد نظام الامتيازات الإقطاعية والاستبداد السياسي، الوثيق الارتباط بسيطرة «النظام القديم» والحكم المطلق في فرنسا.

وفي المرحلة اللاحقة، وعلى منحدر سنوات حياته، أصبح «روسو» أكثر اعتدالاً وقدّم فقط مشاريع الإصلاحات الجزئية. وعندما لجأ إليه

الملاك البولونيون للمشورة نصحهم بعدم التسرع باستبدال نظام القنانة. فعقيدة «روسو» كانت متناقضة ومرّت بمراحل معقدة في تطورها.

2 ـ البرنامج الاقتصادي للبورجوازية الكبيرة قبيل ثورة 1879 ـ 1794

تلصق الأدبيات البورجوازية بإصرار المآثر الثورية بالبورجوازية الكبيرة في فرنسا القرن الثامن عشر، وذلك رغماً عن أن السادة الرأسماليين لم يُظهروا في أي مكان، (بما فيه فرنسا) أي حماسة ثورية. ولذلك فمن الطبيعي أن يُطرح السؤال حول العتاد الفكري الذي وصلت به البورجوازية الفرنسية إلى ثورة السنوات 1789 ـ 1794، فيبدو أنه كان بمنتهى التواضع. فالبورجوازية الكبيرة لفرنسا استمرت بالتزلّف للحكم المطلق ولم تضع برنامجاً ثورياً ـ ديمقراطياً لتصفية النظام الإقطاعي. ومشاريع الإيديولوجيين البورجوازيين أوجزت كل القضية بالإصلاح والقضاء فقط على بعض العناصر المقيتة للغاية في «النظام القديم». كما أن المسائل الزراعية لم تحظ بالاهتمام. وإلى الصف الأمامي دُفعت قضايا التجارة والسياسة المالية، والتي كانت لها الأهمية الثانوية، في واقع الحال.

التصور الواضح عن ذلك تقدمه آراء نيكير[1] (1732 ـ 1804) الاقتصادية، فهو الذي لعب دوراً ما في المرحلة الأولى للثورة، وقد كان الشخص المؤتمن للبورجوازية في إدارة الحكم المطلق. وهو متحدر من أوساط بورجوازية جنيف. في باريس توصل إلى جمع رأس مال ضخم وأصبح اختصاصياً بارزاً في المالية وصاحب مصرف. وفي عام 1776 أصبح رئيساً لمالية الدولة وحاول الأخذ ببعض الإصلاحات في هذا المجال. مع ذلك (وعلى غرار إصلاحات تورغو[2]) فقد بدت إصلاحاته

(1) **نيكير جاك** (Necker Jacques). (1732 ـ 1804) مصرفي ووزير ملك فرنسا لويس السادس عشر. حاول تحسين مالية المملكة، إنما إصلاحاته لم تعجب طبقة النبلاء التي طردته في عام 1789. على أثر سماع هذا النبأ انتفض شعب باريس واستولى على الباستيل (4 تموز 1789). استدعاه الملك مجدداً لكنه قدم استقالته في أيلول 1790.

(2) **تورغو** (Turgot Robert) (1727 ـ 1781). وزير ملك فرنسا لويس السادس عشر. أراد الصراع ضد فقر الشعب وتحسين مالية المملكة. شجّع تورغو حرية التجارة، =

للبلاط الملكي في غاية الراديكالية، مع أنها كانت ذات طابع محدود للغاية. وفي عام 1781 حصل نيكير على الاستقالة ولم يصبح وزيراً مجدداً إلا في عام 1788، عندما أصبحت القضايا المالية لنظام الحكم المطلق نهائياً في المأزق المستحكم. في المرحلة الأولى للثورة حصل على شعبية ملموسة، إنما وجهاء «البوربون»[1] منحوه الاستقالة في حزيران 1789. بعد سقوط الباستيل[2] عاد نيكير مجدداً إلى السلطة. ومع ذلك فالثورة ذهبت إلى أبعد من برنامجه المعتدل، وفي عام 1790 غادر إلى جنيف.

بالنسبة للآراء الاقتصادية لنيكير بالإمكان تكوين فكرة واضحة عنها من مؤلفه «حول تجارة القمح وتشريعها» (1774)، حيث انتقد الفزيوقراطيين، الذين يرفضون ضرورة التدخل الفعّال في تجارة القمح، وامتدح «كولبير»[3]، ودافع عن التدابير المانعة من أي نوع كان. وقد رفض مواجهة الزراعة بالصناعة، إذ عالج هذه الأخيرة كالضرورة الإضافية لإنتاج الأرض الزراعي وحتى توسيعه. ولموآذرة الزراعة اقترح توسيع القروض ورخصها، وبناء الأقنية والمتيفاكتورات، والتحرر من الضرائب لبعض الوقت، إنما دون أن يؤدي ذلك إلى إلحاق الخسارة بالصناعة. وقد رفض نيكير حرية تصدير القمح، مفترضاً أن ذلك سيستدعي غلاء أثمانه ورفع

= وحاول إنقاص الضرائب وتحديد نفقات الدولة. إنما إصلاحاته لم ترض أصحاب الامتيازات، فأبعده الملك في العام 1776.

(1) **البوربون** (Les Bourbons). وهي عائلة تعود إلى سلالة الكابسيان (Les Capsétiens) وقد حلت مكان الفالوا (Les Valois) على عرش فرنسا عندما أصبح هنري الرابع ابن انطوان دي بوربون ملكاً في عام 1589. وحتى عام 1830 فإن كل ملوك فرنسا كانوا من البوربون (لويس الثالث عشر، لويس الرابع عشر. . . شارل العاشر).

(2) **الباستيل** (La Bastille) وهي قلعة اتخذت سجناً ورمزت إلى الحكم المطلق الإقطاعي الملكي للبلاد وللاستبداد. وقد بدء ببنائها في باريس أيام شارل الخامس. وقد دُمّرت في 14 تموز 1789 من قبل المتظاهرين أيام الثورة.

(3) كولبير جان باتيست (Colbert Jean Baptiste) (1619 ـ 1683) وهو وزير لويس الرابع عشر. وقد جعلت إصلاحاته فرنسا دولة قوية ومزدهرة. أعاد تنظيم الإدارة والمالية. أوجد مؤسسات المانيفاكتورات كما طوّر التجارة وقوّى الجيش ببناء أسطول بحري حربي هام.

الأجور، ويجعل الصناعة الفرنسية غير قادرة على المنافسة مع الصناعة الأجنبية. وكإيديولوجي للماليين الفرنسيين فقد دافع نيكير عن الملكية ومجد فضائلها الاجتماعية. ومعترفاً بنفاق أن المساواة الاقتصادية تساعد أكثر ما يكون الصالح العام، يؤكد على أن مثل هذه المساواة تبدو حتماً خيالاً عجيباً، على اعتبار أن الاتجاه الجذري للملكية هو في تراكمها. صحيح أنه لم يكن ميالاً إلى أن ينسب الكمال لحالة الفقر وامتنع عن تفسير فقر الجماهير الشعبية بالضرائب، واعتبر أن مصدره يكمن في سلطة الأغنياء الذين يعطون مقابل العمل الأجر الحدي المنخفض. وجهل الشعوب ارتبط لديه بفقرها. وقد انتقد نيكير أوهام الفيزيوقراطيين الذين علقوا الآمال التوقعية على نجاحات التنوير. وكاختصاصي مالي نظر إلى المجتمع بتبصر عميق. وقد أشار إلى أن المجتمع ينقسم إلى طبقات، ليس لها نفس النظرة إلى شؤونه، فإذا ما كان القمح بالنسبة للمزارع هو منتوج، الأرض، فبالنسبة للتاجر هو سلعة مربحة. أما بالنسبة للشعب فهو وسيلة للعيش. ولذلك ففي الصراع من أجل مصالحهم الاقتصادية، فإن المزارعين يدافعون عن مبدأ الملكية، والتجار يدعون إلى حرية التجارة، أما الجماهير الشعبية فتدعو إلى الإنسانية. وقد تهكم نيكير على القول أن معظم المؤسسات المدنية هي فقط للمالكين. ومع ذلك فقد أكّد أن عدم المساواة لن تزول أبداً. وحسب رأيه، هناك مشروعية في بعض التدخل للدولة فيما يعود للعلاقات الاقتصادية، كيما تُحفظ جزئياً مصالح الشرائح العريضة من السكان وتُخفف التناقضات الطبقية. وقد سمح بالحد الجزئي للملكية وللحرية. وخاف نيكير من انتفاضات الجائعين، مشيراً إلى أن عدم الكفاية في القمح تحول الطفل إلى أسد زئير. وقد رفض رأي الفزيوقراطيين في أن الأجر يرتفع بشكل آلي نتيجة نمو الأسعار على السلع الغذائية.

تلك هي دائرة الأفكار الاقتصادية، التي تطورت مباشرة قبيل الثورة من قبل كبار ممثلي الرأسماليين الفرنسيين، أيديولوجييهم وسياسييهم. وفي هذه الأفكار ليس من أثر للثورة القريبة. إنما نيكير تجاهل المسائل الزراعية ومهمات الثورة ضد الإقطاعية. ففكره الاقتصادي لا يخرج عن إطار الطروحات المضادة للحماية ومسائل تنظيم تجارة القمح وحدود تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أما موضوع تصفية النظام الإقطاعي لم يكن

ليهمه. فقد تصالح مع الاستبداد السياسي ورمى فقط إلى استبعاد المساس بالملكية البورجوازية. لكن بدفاعه عن هذه الأخيرة، فقد تصالح مع بقاء الملكية الإقطاعية.

وبالتالي فالبرنامج الاقتصادي للثورة ضد الإقطاعية في فرنسا القرن الثامن عشر لم يضعه على الإطلاق أيديولوجيو البورجوازية الكبيرة. لقد أعدّه الاتجاه الثوري ـ الديمقراطي للفكر الاقتصادي لفرنسا ذلك الزمان.

3 ـ السياسة الاقتصادية للجيرونديين

بدا دور البوجوازية الكبيرة، التي مثل مصالحها الجيرونديون في الثورة ضد الإقطاعية خلال السنوات 1789 ـ 1794، في غاية المحدودية، وذلك رغماً عن أن الثورة بحد ذاتها كانت بورجوازية بمضمونها الاجتماعي ـ الاقتصادي وأدت إلى انتصار الرأسمالية. فأيديولوجيو البورجوازية أعاقوا حلّ أحداثها، وحاولوا الوصول بالأمر إلى الإصلاحات الصغيرة وغدوا في نهاية المطاف في المعسكر المعادي للثورة.

فالثورة الفرنسية طرحت أمام الفكر الاقتصادي لعصرها مسألتين رئيسيتين: (1) حول طرق ومراحل تصفية النظام الإقطاعي، (2) حول طرق وحدود تدخل الدولة في الملكية البورجوازية (من أجل تغطية مصاريف حروب الثورة وحل مسألة المواد الغذائية). مع ذلك ففي حل كلا المسألتين فإن ممثلي البورجوازية الكبيرة اتخذوا موقفاً لا يمكن على الإطلاق بتسميته ثورياً. يشهد على ذلك موقف ممثلي البوجوازية الفرنسية في «الجمعية التأسيسية»[1] في وقت الاجتماع الشهير بتاريخ 14 آب 1789. فممثلو «الطبقة الوسطى»[2] التزموا الصمت، رغماً عن أن الفلاحين

---

(1) **الجمعية التأسيسية** (L'Assemblée Constituante) (1789) وهو اسم جمعية التواب في الجمعية العمومية للعام 1789، بعد أن قرروا أن يضعوا دستوراً لفرنسا. وقبل أن تتفرق فإن الجمعية التأسيسية صوتت على العديد من الإصلاحات التي وضعت حداً نهائياً للنظام الملكي القديم. وفي 30 أيلول 1791 حلت محلها الجمعية التشريعية.

(2) **الطبقة الوسطى** (Le Tièrs-Etat) تؤلف معظم الأمة الفرنسية المؤلفة في الواقع من =

طالبوا بالتحرر من الفروض الإقطاعية، وقد تكلم منتقداً موقف «الطبقة الوسطى» «الڤيكونت دي نواي»[1]، مقترحاً إلغاء الفروض الشخصية من دون مقابل وبقية الفروض مقابل الشراء. والخطاب المشين ألقاه «دبون دي نمور»[2] أحد قادة المدرسة الفزيوقراطية. فقد دعا إلى قمع الفلاحين،

= فئات اجتماعية كانت تطالب بحقوق كانت حتى ذلك الوقت احتكاراً لطبقتي النبلاء ورجال الكهنوت. إنما كانت في واقع الحال تشكيلاً سياسياً غامضاً مؤلفاً من طبقات اجتماعية لم تكن رغم تآلفها خلواً من التنافس (طبقة بورجوازية، نواة طبقة عاملة كادحة، فلاحون).

(1) **نواي لويس ماري داين ڤكونت دو** (Nouailles Louis Marie d'Ayen, Viconte de).
ولد في باريس في 17 نيسان 1756 وتوفي في هاڤانا في 7 ك2 1804. بعد مشاركته «لافاييت» (La Fayette) في حركة الاستقلال الأميركية انتخب في الجمعية العمومية من قبل نبلاء نمور. محافظاً في البدء فقد استاء من سقوط الباستيل، لكنه لم يلبث أن اتخذ بالمد الثوري وتميز بحماسه، إذ أنه في 14 آب كان من الأوائل الذين اقترحوا إلغاء الامتيازات وحقوق الإقطاعيين. على أثر تفرق الجمعية التأسيسية عاد إلى الجيش، فألحق بجيش الشمال. لكنه لم يحتمل عدم النظام في الجيوش فاستقال في 27 أيار 1792 وغادر إلى إنكلترا فالولايات المتحدة. وهناك أصبح في خدمة «روشامبو» في سانت دومنغ. في العام 1802 رفض الاستسلام للإنكليز وفرّ إلى هاڤانا. في الطريق استولى على سفينة إنكليزية ودخل منتصراً إلى هاڤانا، حيث توفي متأثراً بجراح المعركة في الطريق.

(2) **دبون دو نمور بيير صموئيل** (Dupont de Nemôur Pierre Samuel).
ولد في باريس في 14 ك1 1739 وتوفي في الهريان ميلز، ديلاومير في الولايات المتحدة في 7 آب 1817. وهو من أصل كلفيني، وقد درس الاقتصاد السياسي لدى كيزني، فنشر الفزيوقراطية ـ عرض لنظرية كيزني، حيث الزراعة هي قلب الاقتصاد. محمياً من تورغو وڤرجين فقد لعب دوراً هاماً في عقد معاهدة 1786 التجارية مع إنكلترا. انتُخب في الجمعية العمومية نائباً من قبل الطبقة الوسطى في نمور. وكأحد أشخاص التنوير في هذه الجمعية فقد أضاف إلى اسمه لقب دو نمور للتميّز عن دبون آخر في الجمعية من بيغور. لكنه لم يلبث أن يستاء من الحرب التي ولجتها الثورة. فيحتج لمقتل «برنيه» و «ڤولون» ويطلب في 10 آب 1789 القمع الحقيقي لحركات التمرد. وقد كان بجانب الاستيلاء على أملاك الاكليروس لصالح الوطن. ولذلك فإن هذا الكالفني يوافق على الدستور المدني للاكليروس ويقرّه ويطالب بالقضاء على الأديرة. في آخر نيابته دافع عن الأفكار المعتدلة والملكية في جريدة كان قد اشتراها ـ «الأخبار السياسية الوطنية =

وإلى التشدد في نشاط المحاكمات، واقترح إعلان أن أي مواطن «عليه الخضوع للقانون واحترام الحرية، والأمن، والملكية».

فالمقررات المشهورة، في «علم تدوين التاريخ البورجوازي»[1]، للجمعية التأسيسية «ليل» 4 ـ 5 آب 1789 حول إلغاء الفروض الشخصية من دون مقابل وبقية الفروض مقابل الشراء لم تكن مأثرة للبورجوازية. فقد اقترحتها طبقة النبلاء نفسها، وكانت من مكتسبات الفلاحين الثائرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المقررات قد ألغت النظام الإقطاعي فقط في إعلانها. فحتى يوم الخامس من آب فإن النبلاء نسوا حماستهم وطالبوا بشراء الفروض الأهم. وتتالت المراسيم، التي أدّت إلى الحد الأدنى بالتنازلات الأولى للأرستقراطية الإقطاعية. فبناء عليه فإن مرسوم 11 آب 1789 ألغى، من دون مقابل، من الحقوق والفروض فقط تلك التي تتعلق «بقانون القناية الشخصي أو العيني». أما البقية فقد افترضت التنفيذ، وفي المستقبل الشراء بشروط تصدر بمراسيم. فمن دون تعويض ألغيت أبراج حمام النبلاء وأرانب الحدائق، كما ألغي حق طبقة النبلاء الاستثنائي بالصيد، وصفّيت محاكم السادة النبلاء، إنما بقيت تقوم بوظائفها ريثما يُوضع نظام جديد.

= والأجنبية». في 10 آب 1792 ذهب إلى قصر التويلري ليدافع عن الملك وابنه بوجه المنتقضين وصحبه إلى الجمعية، حيث شكره لذلك الملك. اضطر على أثر ذلك إلى الانزواء وحتى الاختباء. أوقف في 13 تموز 1794 فأنقذه روبسبيير من الموت. بعد انتفاضة 18 فروكتيدور يغادر إلى الولايات المتحدة، حيث يؤسس شركة مزدوجة لها مركزان في نيويورك وباريس. في العام 1802 يعود إلى فرنسا ويصبح رئيساً لغرفة تجارة باريس. الحصار الاقتصادي يعرقل مشاريعه. في عام 1814، على أثر تنازل نابوليون يصبح السكرتير العام للحكومة المؤقتة. يعود إلى الولايات المتحدة قبل المائة يوم ويتوفى هناك. كان عمله الاقتصادي ضخم وفكره مبتكر ومثمر.

(1) **علم تدوين التاريخ** (Historiographie). وهو بالمعنى الواسع وصف التاريخ ـ العمليات التاريخية؛ وبالمعنى الأدق دراسة المعلومات التاريخية المتراكمة حول تطور المجتمع البشري، وتاريخ صراع التيارات، في تفسير الظواهر الاجتماعية والعاكس للصراع الطبقي، وتاريخ اكتشاف قوانين التطور التاريخي.

وشكلياً ألغيت ضريبة «العشور»[1]، ومع ذلك اقتضى الأمر أن تدفع للإكليروس إلى أن تُحدد مداخيل أخرى. وقد اتفق، وبشكل خاص، على أن تكون موضوع الشراء الريوع الأزلية من الأرض والمتبقيات (المخلفات المأخوذة كحصة من الحصاد). كما صدر مرسوم بإلغاء ضرائب الامتيازات، وضمان الحق لكل المواطنين بأية وظيفة وأي لقب.

فكل ذلك شكل التدابير المفيدة والتقدمية، لكنها لم تلغ سوى بعض عناصر النظام الإقطاعي. أما أسسه وأشكاله الاقتصادية لاستثمار الفلاحين، فقد احتُفظ بها. فمعروف للجميع أن الفروض الأساسية، في فرنسا القرن الثامن عشر، سقطت وتحولت إلى دفع الجزية، وحتى هذه بحد ذاتها احتُفظ بها بموجب مرسوم 11 آب 1789.

وفي المرحلة اللاحقة، وحتى أحداث 31 أيار ـ 2 حزيران عام 1793 بقيت في السلطات البورجوازية الكبيرة، التي عبّر عن مصالحها حزب الجيرونديين (بقيادة «بريسو»[2] و «ڤرنو» وغيرهما). ومع ذلك فإنه لم يبد أي حماس لحل المسألة الزراعية، وحتى أنه أعاق تقدمها. وتحت تأثير الانتفاضات الفلاحية فقط اتُخذت بعض التدابير المنفردة ذات الطابع الثانوي.

في الأول من تشرين الأول عام 1791 بدأ نشاط الجمعية التشريعية[3] التي سيطر فيها الجيرونديون فيما بعد. مع ذلك فإن الأمر لم

---

(1) **العشور** (La dîme) وهي، في ظل الملكية، جزء من الحصاد الذي يتوجب على الفلاحين تقديمه للاكليروس أو بعض الأسياد النبلاء الذين لديهم إسقفيات. ثورة 1789 ألغت هذه الضريبة. وكانت تدفع فيما مضى للبابا أو الملك من قبل أعضاء الاكليروس (الأساقفة والقسس). وقد أوجدها البابا انيوسان الثالث، لجمع الأموال اللازمة لتجهيز الحملات الصليبية.

(2) **بريّسو ج.پ** (Brissot J.P.). جان بيير بريّسو (1754 ـ 1793) شخصية في الثورة البورجوازية الفرنسية لأواخر القرن الثامن عشر. وهو زعيم الجيرونديين، وقد حكم عليه اليعاقبة بالإعدام بالمقصلة.

(3) **الجمعية التشريعية** (L'Assemblée législative) وهي التي حلّت محل الجمعية =

يستدع التغيير الراديكالي في السياسة الزراعية للبورجوازية الكبيرة. في الثالث من كانون الأول عام 1791 أعلنت شرعية مداخيل طبقة النبلاء. وفي شهر آب من العام 1792 تتالت المراسيم الجديدة للمسألة الزراعية، وبناء عليه فقانون 14 آب رسم تقسيم الأراضي المشاعة إلى ملكيات كاملة. وكان الغرض من ذلك تحويل اهتمام الفلاحين عن أراضي النبلاء والملكيات الواسعة بشكل عام. صحيح أن مرسوم 25 آب كلّف النبلاء أنفسهم لزومية البرهان الوثائقي لحقهم في الحصول على الفكاك، وبالضبط تقديم الوثائق الأصلية لإقطاع الفلاحين الأرض وتحديد الفروض عليها. وبذلك وجهت الضربة الجدية لمبدأ «لا أرض من دون سيد» على اعتبار أنه لم تكن موجودة لدى أكثرية النبلاء الوثائق الضرورية. بالإضافة إلى ذلك فإن مرسوم 28 آب أكّد مجدداً على القضاء على «الترواج» (نوع من السخرة في النظام الإقطاعي) وأعاد للفلاحين قسماً من أراضي المشاع، التي استولى عليها سابقاً الأسياد النبلاء (إذا ما كان هؤلاء الآخرون قد احتفظوا بها لأقل من 40 سنة أو لم يتمكنوا من أن يدعموا حقهم بالوثائق).

لقد بدت أكثر حزماً سياسة البورجوازية الكبيرة في عملية بيع أراضي النبلاء والأكليروس. إنما هذا يُفسر في كون البورجوازية نفسها سعت إلى الأرض وشراءِها الذي كان مربحاً تماماً. فحتى في 2 تشرين الثاني 1789 فإن الجمعية التأسيسية صادرت ممتلكات الكنيسة، وفيما بعد نرى أن المرسوم حول إصدار الأوراق المالية بتاريخ 19 ـ 21 كانون الأول 1789 قد قضى ببيع هذه الممتلكات بمبلغ 400 مليون ليرة. صحيح أن مرسوم 15 أيار 1790 أوصى بتجزئة الممتلكات من الأرض موضوع البيع، وأقرّ تقسيط المدفوعات على فترة 12 سنة، وتطلب الدفع المباشر فقط لـ 13% من القيمة لكن هذه التسهيلات سُحبت بسرعة من أمام الفلاح الميسور.

= التأسيسية في تشرين أول 1791. ومقتسمة السلطة مع ملك فرنسا لويس السادس عشر فقد حكمت فرنسا حتى سقوط الملكية. وعلى أثر انتفاضة العاشر من آب 1792 صوتت على خلع الملك وتركت المجال لجمعية جديدة: «الجمعية التأسيسية (La Convention).

فحتى في خريف العام 1791 صدر مرسوم جديد أعطى الأفضلية في البيع للقطع الكاملة تماماً وسمح بتقسيمها فقط في حال عدم وجود الشارين اللازمين. وفي ذلك الوضع ظهر أن مهل «الدفع لأراضي الصيد» قد تقلصت بثلاث مرات. وأحداث العاشر من آب 1792 الثورية أفزعت الجيرونديين، فقررت الجمعية التشريعية بتاريخ 2 أيلول ببيع أراضي المهاجرين لأصحاب الحيازات الصغيرة (نقداً وعداً) وحتى التوزيع المباشر الملائم للحيازات لقاء الريع. وقد حصل ذلك بناء لاقتراح «فرانسوا دي نوفشاتو» بغرض تهدئة الفلاحين. لكن الخوف زال بسرعة، وفي 11 تشرين الثاني 1792 اتخذ الجيرونديون بواسطة الجمعية التأسيسية قرارا يقضي ببيع أراضي المهاجرين. وأفكار «القانون الزراعي» الذي تخطى «الحد الأسود» أدى إلى رعب الجيرونديين، فاتخذوا منه بعبعاً. وفي 17 أيلول 1792، ساوى «بريسّو» في جريدته «الفرنسي الوطني»[1] (Le Patriote Français) الدعوة إلى القانون الزراعي بسرقة الماسات الملكية من الغرفة، أما «كارا»[2] فقد أعلن في 19 أيلول في «الحوليات الوطنية»[3] (Les Annales

(1) **الفرنسي الوطني** (Le Patriote Français) وهي الجريدة التي أسسها بريّسو. وقد ظهرت من العاشر من نيسان 1793 حتى الثامن من حزيران 1793. ورد في تقديمها: «نحن نرمي إلى إصدار جريدة سياسية، حرّة، مستقلة عن المراقبة وعن أي تأثير آخر». وملاحقاً من قبل الشرطة، لجرأة مقالاته، فإن بريّسو لم يتمكن من إصدار إلا عدد واحد قبل افتتاح الجمعية العمومية. وقد جعل منها منبراً للأفكار الثورية. . .

(2) **كارا ج. ل.** (Carra J.L.). جان لويس كارا ولد في پون دي ڤيل، إين في التاسع من آذار 1742. وأعدم بالمقصلة في باريس في 31 تشرين الأول 1793. كان مغامراً كبيراً. وهو صاحب مؤلف بعنوان «تاريخ مولداڤيا وڤلاشيا» (1777) ومحرر في الانسيكلوبيديا. وقد عمل في مكتبة الملك بتوصية من الكاردينال روهانا. على أثر سقوط الباستيل وضع مذكرات تاريخية عنها كان لها النجاح الكبير. كان يتردد على نادي اليعاقبة. تحالف مع بريّسو. انتُخب من قبل ستة مقاطعات في الجمعية التأسيسية، حيث فضح أعداء الثورة المضادة المختلفين. إنما علاقته بالجيرونديين أودت به إلى المقصلة.

(3) **الحوليات الوطنية** (Les Annales Patriotriques).

جريدة أسسها مرسيّه وكارا. وقد فضحت منذ ظهورها في 3 ت1 1789 أعداء =

(Partriotiques أن كلّ مؤيدي مثل هذا القانون هم من قطاع الطرق واعتبرهم أعداءاً للمجتمع، يُفترض القضاء عليهم. وبناء لطلب الجيرونديين ولتطمين المالكين فقد أعلن بمرسوم أن «الأشخاص غير الرسميين والملكية في حماية الوطن». وعلى أثر ذلك فإن الجمعية التأسيسية الجيروندية ألغت في الثاني من كانون الأول 1792 ضبط أسعار المواد الغذائية، معتبرة أنه اعتداء على الملكية.

فكل ذلك يشير بوضوح إلى أن البورجوازية الفرنسية، سارعت، خلال سنوات ثورة 1789 ـ 1794، إلى إعاقة تصفية النظام الإقطاعي وحل المسألة الزراعية، بدلاً من أن تدفع إلى الأمام قضايا بمثل هذه الأهمية. وتحت ضغط جماهير الفلاحين فقط حصلت تراجعات جزئية لصالحهم. فالخوف على الملكية البورجوازية سيطر في سياسة الجيرونديين وجعلهم يتصالحون مع الملكية الإقطاعية ويرعونها. ولإنقاذ الريع الرأسمالي دافعت البورجوازية عن الجزية الإقطاعية. فتصفية احتكار طبقة النبلاء للأرض سُمح بها للحد الذي تقع فيه الأرض في أيدي رأسماليي المدن وكولاك القرى. فالعبارة النموذج في الغرب: حصل الفلاحون على الحرية وعلى الأرض من أيدي البورجوازية، والمعادة في الأدبيات الروسية تعتبر خاطئة في العمق، وتذكّر بالعبارة الكاذبة لعلم تدوين التاريخ البورجوازي. فهذه وتلك حصلت عليها جماهير الفلاحين بنفسها لدى المؤاذرة النشيطة للامتسرولين الباريسين وبقيادة اليعاقبة. فالجيرونديون كحزب البورجوازية الكبيرة قد أعاقوا فقط العملية، متوجسين خيفة على مصير الملكية البورجوازية.

وفي مجرى الثورة تطور الجيرونديون، ولكن إلى اليمين. فمثلاً نرى أن «بريسو» وضع في عمله في عام 1780: «البحث الفلسفي حول الملكية

= الثورة. وقد كان انتشارها واسعاً، ولعبت دوراً هاماً في تهيئة الرأي العام وإعداد الحركات الجماهيرية للأيام الباريسية. وحتى عام 1792 كانت «الحوليات الوطنية» الجريدة الأكثر ما يكون انتشاراً وجرأةً في نادي اليعاقبة. إنما موقفها غدا أضعف عندما أرادت الوقوف على الحياد فيما بين الجيرونديين والجبليين.

والسرقة» الملكية الطبيعية في وجه الملكية الاجتماعية، وحدد الأولى كالحق المؤقت باستعمال الأشياء لتلبية الحاجات البشرية. ومع ذلك فمع بدء الثورة يفقد «بريسو» راديكاليته، وبعد 4 آب 1789 يلوم الجمعية التأسيسية على التسرع المبالغ فيه في إصدار المراسيم ضد التشكيلة الإقطاعية. فقد اعتبر «بريسو» أنه بعد العاشر من آب 1792 (يوم قلب السلطة الملكية)، أصبحت فرنسا بحاجة فقط للهدوء، الذي «يؤمن للمالك ملكيته، وللعامل عمله، وللفقير الخبر الملح، وللجميع الأخذ بالحرية».

ومع ذلك فقد تجاهل واقع كون الفلاحين لم يتحرروا بعد من طريقة النظام الإقطاعي، والعمال يجوعون أو يصبحون من دون عمل، والعدو يهدد فرنسا الثورة، والجيش يتطلب المواد الغذائية، في حين ينسف المحتكرون كل التدابير الحكومية لتعبئة موارد البلاد الاقتصادية. ففي واقع الحال فإن «بريسو» غدا المنادي بالثورة البورجوازية المضادة.

بالطبع طالب البعض بالحرية الاقتصادية، التي طالما تبجحت بها دوماً البورجوازية. فمثلاً في شباط 1791 فإن المراسيم الخاصة للجمعية التأسيسية ألغت التنظيم الحكومي للإنتاج الصناعي، وصفّت الورش. وفي نيسان من نفس السنة أعلنت حرية التجارة. فتقدمية هذه التدابير واضحة للعيان. إنما فيما بعد فالحرية الاقتصادية تغيرت وأفلست أمام الأحداث المخيفة للثورة وأصبحت شعاراً للثورة المضادة. فالبورجوازية نفسها قادت مبادءها بلا منطق واضح، عندما أخذت هذه المبادىء تصطدم مباشرة بمصالحها الاقتصادية. مثلاً فإن التعرفة الجمركية المعلنة بمرسوم في آذار 1791 بدت إلى حد كبير مانعة. وفيما يعود للعمال فإن البورجوازية لم تكن تريد الأخذ بمبادىء الحرية الاقتصادية، معتبرة هذه المبادىء خطرة على مصالحها الطبقية. ولذلك ففي حزيران 1791 فإن الجمعية التأسيسية تبنت «قانون لوشابليه»[1] الذي يمنع العمال من التجمع، وحسب تعبير

(1) **قانون لوشابليه** (Loi le Chapelier).

وهو قانون 14 حزيران 1791 الذي يمنع أي تجمع أو تحالف بين مواطنين من نفس المهنة. وهو يعود لإسحاق أرية غي لو شابليه (المولود في رين في 12 حزيران 1754 والمقضي عليه بالمقصلة في 22 نيسان 1794). كان محامياً في =

ماركس: «فتدابير الدولة البوليسية حشرت المزاحمة بين رأس المال والعمل في الإطار الملائم لرأس المال...»[1].

وإلى جانب المسألة الزراعية، فإن المسألة الثانية المهمة المطروحة أمام الفكر الاقتصادي لفرنسا الثورة ضد الإقطاعية للسنوات 1789 - 1794 كانت مسألة مشروعية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتحديد الملكية البورجوازية في مصلحة الجماهير الشعبية. في محاورات المركنتيليين مع الفزيوقراطيين فإن هذه المسألة نوقشت فيما سلف، إنما في سنوات الثورة فقد حصل لها وضع جديد من جراء الصعوبات في المواد الغذائية. فهذه الأخيرة ظهرت فجأة في النصف الثاني من العام 1792، وبشكل خاص في العام 1793. والجماهير الثورية طالبت بالتدابير الفعّالة في النضال ضد غلاء المعيشة ووقف الاحتكار، غير آبهة بالمصالح المكتسبة للبورجوازية. فعلى حل مسألة المواد الغذائية توقف مصير الثورة. فالجوع في الجيش وباريس كان بإمكانه أن يقضي على كل شيء. فالجيروندیون كانوا على استعداد للتضحية بالثورة لقاء الحفاظ على مصالح الملكية البورجوازية. فتحت شعار الدفاع عن حرية التجارة، قد دافعوا بوضوح عن المصالح المكتسبة للبورجوازية فوضعوا الدفع نقداً فوق المهمات المقدسة للثورة.

صحيح أن الجيرونديين ترددوا أحياناً وبقيادتهم اتخذت بعض التدابير. فمثلاً في 4 أيلول 1792 جرى توظيف 12 مليون ليرة من أجل شراء القمح من الخارج، وصدر أمر لاتخاد التدابير السريعة لإجبار المالكين للقمح على بيعه بالأسعار المقننة من أجل تموين الجيش. وفي التاسع من أيلول فإن الجمعية التشريعية سمحت للبلديات بالاحتفاظ في دوائرها بالعدد اللازم من العمال لأجل درس الحصاد وحتى معالجة الأرض. وقانون السادس عشر من أيلول أعاد جزءاً هاماً من التنظيمات التي كان معمولاً بها فيما يعود لتجارة القمح في

= رين، وانتُخب عضواً في الجمعية العمومية عن الطبقة الوسطى. وهو مؤسس نادي «البرتون». وقد ترأس جلسة 4 آب وقدم للملك المراسيم المصوّت عليها في نفس الليلة من أجل إنشاء المحلفين وإلغاء النبالة والأخذ بالعلم المثلث الألوان.

(1) ك. **ماركس وف. أنجلز**، المؤلفات الكاملة، الجزء XVI، ص81.

ظروف الحكم المطلق. ومع ذلك فهذا التدبير كان بالإمكان أن يعمل فقط في حدود كل مقاطعة على حدة.

فهذه التنازلات الاضطرارية قد ألغيت حتى في 8 كانون الأول 1792 من قبل الجمعية التأسيسية الجيروندية. فزعماء البورجوازية الكبيرة رموا القناع جانباً وقاموا بالصراع اليائس ضد فكرة تعرفة الأسعار ووضع الحد الأقصى لها. وفي إعلان المجلس التنفيذي المؤقت في 31 تشرين الأول 1792 المنشور بتوقيع الجيروندي «رولان»[1]، ورد أن «التجارة يمكن أن تزدهر فقط لدى الحرية غير المحدّدة»، وإلا يبدأ الجوع في المقاطعات المستهلكة، «والأعمال الضرورية للزراعة تبور، وتحصيل الضرائب يصبح غير ممكن» لأن انعدام التجارة «يُفني كل منابع البحبوحة والتقدم».

وفي اجتماع الجمعية التأسيسية في 12 شباط 1793 فإن الجيروندي «بيوزو» أشار إلى أن مثل هذه التحديدات يمكن أن تقضي على الحرية الاجتماعية وإلى أن حرية التجارة تعتبر أهم مكتسبات الثورة. إنما في الواقع فخلف هذه الجملة المنمّقة يختفي القلق على الملكية البورجوازية. وفي 18 آذار 1793 فإن الجمعية التأسيسية الجيروندية أعلنت مرسوم الإعدام بالموت لكل من يعرض «القانون الزراعي» أو أي قانون من نوع آخر، «يُسقط تجارة الأرض أو الملكية الصناعية».

في 27 نيسان 1793 ألقى الجيروندي «بربرو»[2] خطاباً في الجمعية

---

(1) **رولان دو لابلاتيير مانون جان شخصية فرنسية** (Roland de la Platière) (1754 ـ 1793) (Manon Jeanne) في الثورة البورجوازية نهاية القرن الثامن عشر. وهي زوجة ج.م. رولان. وقد كان لها التأثير الكبير على سياسة الجيرونديين. وكانت المؤلف غير الرسمي للعديد من البرامج ـ الوثائق. أُعدمت على أثر قيام ديكتاتورية اليعاقبة.

(2) **بربرو شارل جان ماري** (Barbaroux Charles Jean Marie). ولد في مرسيليا في 6 آذار 1767 وتوفي في بوردو في 25 حزيران 1794. كان محامياً مولعاً بالفيزياء والسياسة فأصبح سكرتيراً لكومونة مرسيليا. وهو من مؤسسي حركة المرسيليين الذين يؤمون باريس ويقومون بدور هام في العاشر من آب 1792. انتُخب عضواً في الجمعية التأسيسية. صوّت على إعدام الملك. التجأ إلى نورمنديا على أثر ملاحقة الجيرونديين... وانتهى به الأمر إلى المقصلة.

التأسيسية، أكّد فيه، على أنه في باريس فقط وفي بيئة البحبوحة ولدت «المخططات القتّالة حول تعرفة القمح»، القادرة على «نسف العلاقات الاجتماعية بالتعدي على حق الملكية». وبعد هذا الافتراء على باريس الجائعة دعا إلى التوازن «بين السلع وشاراتها النقدية» وتنبأ بازدياد الأسعار ست مرات بالمقارنة مع عام 1788. فحسب رأيه يتوجب بالتالي شكر التجارة المصححة لأخطاء الناس ومآسيهم التي سببتها الحروب». وقد أكّد على أن الائتمان لا يُفرض «بالقانون، وإنما بالثقة التي تنبعث من الاحترام للملكية»، وأن لا فائدة من كل المحاولات لرفع ثمن الأوراق المالية بشكل قسري، كما يحصل لدى القوميات الأجنبية. وأكّد «بَرْبَرو» أن الحد الأقصى المرتفع لا يعطي شيئاً للشعب، فالمزارع لن يبيع عندها الجودار بأرخص حتى لدى الحصاد الوفير، والحكومة ستحرم المستهلك «هبات الطبيعة». وإذا ما كان الحد الأقصى منخفضاً للغاية، فإن المستهلك سيشتري القمح بالجملة مباشرة بعد الدراس. وحسب رأيه فإن قانون حرية التجارة يجب أن يُحترم بشكل صارم.

وقد أثار تعليلاً مماثلاً في 30 نيسان عام 1793 في الجمعية التأسيسية الجيروندي «ديوكو»، متذرعاً بأن المزارعين والتجار سيمتنعون عن البيع دون السعر الأقصى، لذلك فوضع السعر «بدقة وعقلانية لأمر صعب»، إذ أن المزارعين سيتوقفون عندها عن زراعة الحقول؛ فضبط الأسعار كان أمراً ملائماً لنظام الحكم المطلق القديم، في حين أن حرية التجارة هي «عقيدة المستنيرين أصدقاء الحرية». وحسب رأيه فإن تكاليف الإنتاج تتغير باستمرار، ولذلك يجب تغيير التعرفة باستمرار، ومع ذلك فإن حرية التجارة «بإمكانها أن تتتبّع كل هذه التغييرات». وغلاء المعيشة فسّره «ديوكو» بوفرة الأوراق المالية في التداول، متذرعاً بأن العملة الورقية «منفصلة عن تغطيتها الحقيقية» لا يمكن أن تُصدّر إلى الخارج. ولذلك فلتجاوز غلاء المعيشة فقد اقترح إنقاص عدد الأوراق المالية.

وبالتالي فالجيروندييون قد استغلّوا صعوبات تعرفة الأسعار، فتستروا باسم المزارعين، ودعوا إلى القوانين الاقتصادية، وهدّدوا بالإنقاص الشديد للإنتاج وبحدة الصراع الطبقي. إنما عملياً فقد دافعوا عن الكولاك

المحتكرين، الذين سكتوا عنهم بتبصر. وخطر اندلاع الثورة لم يكن ليقلقهم، كما موت ملايين سكان المدن. فقد وضعوا مصالح التجار فوق المهمات الكبرى للصراع ضد الإقطاعية. وقد كانوا على استعداد للتضحية بالثورة، لقاء مجرد عدم إلحاق أية خسارة بمبدأ الملكية البورجوازية المطلقة. فقد طالبوا بالمكاسب للمحتكرين، حتى في الوقت الذي، من أجل إنجاز الثورة والدفاع عن مكتسباتها، توجبت المطالبة بالجهد اللامحدود لقوى كل الشعب. وعملياً فإن الجيروندديين بدءاً من النصف الثاني للعام 1792 لعبوا دوراً بارزاً ضد الثورة، ناسفين التدابير الهامة لتمكين مرتكزات الثورة. فيما بعد في عام 1793 افتضح أمرهم على يد اليعاقبة ولجأوا إلى معكسر «ڤانديه»[1] المعادي للثورة. فهذا الأمر يصف بوضوح الدور الحقيقي للبورجوازية الفرنسية في الثورة ضد الإقطاعية خلال السنوات 1789 ـ 1794. فزعماء الجيروندديين استحقوا بالتالي الإرسال إلى المقصلة.

4 ـ البرنامج الاقتصادي لليعاقبة وأسسه

بذلك غدا دور البورجوازية الفرنسية في الثورة ضد الإقطاعية خلال السنوات 1789 ـ 1794 بمنتهى التواضع. وكل ثقل الصراع تحملته أكتاف الجماهير الشعبية. فقد تزعمه وقام بأهم الإصلاحات فيه اليعاقبة. وفي ذلك تكمن مأثرتهم الخالدة في تاريخ البشرية؛ لذلك فالسؤال حول الآراء الاقتصادية لليعاقبة يحظى بالاهتمام الخاص. وبحكم تركيبتهم الاجتماعية

---

(1) **ڤانديه**: مقاطعة فرنسية اندلعت فيها الانتفاضة ضد الثورة على أثر إعلان تعبئة 3000 مجند منها. كان نبلاؤها يعيشون من دخل الأرض المستثمر وليس من الفروض والحقوق الإقطاعية. وكانت الديانة فيها قوية. لم يفد الفلاحون فيها من جراء فقرهم المدقع من بيع الممتلكات الوطنية. وفي البدء كانت الانتفاضة ضد بورجوازيي المدن الذين أفادوا من الثورة (شراء الممتلكات الوطنية). فيما بعد شعورهم الكاثوليكي جعلهم المدافعين عن الملكية وأعداءً للثورة. جرت فيها باسم الجمهورية مذابح الإبادة الجماعية (génocide). القنصل الأول بونابرت أعاد السلم إليها على أثر معاهدته مع البابا.

فقد كانوا في غالبيتهم من مجموعة الأنتلجنسيا ولم يحتملوا في صفوفهم وجود التجار الأغنياء والمتعاطين في البورصة، فكيف بالنبلاء وأتباعهم. بالمقابل فإن اليعاقبة كانوا على ارتباط وثيق باللامتسرولين أو «بسطاء شعب» باريس والمدن الأخرى، العاكسين مطالب البورجوازية الصغيرة الرديكالية (المنتمين للأنتلجنسيا، الخدم، الحرفيين، صغار التجار، الصبيان الصناع، وجزأ من عمال المنيفاكتورات). هذا واحتياطهم السياسي الرئيسي كان في الفلاحين الثائرين، غير الراضين على السياسة الزراعية للجيروند يين وعلى التعسف الكبير للأبراج الإقطاعية. لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن العلاقة المنتظمة لليعاقبة بالفلاحين بقيت ضعيفة لحد ما، ولم يعكسوا لهم كاملاً مطالبهم الاقتصادية. فلا يمكن اعتبار اليعاقبة حزباً فلاحياً. فقد كانوا على أكثر ما يكون من الارتباط الوثيق بعناصر البورجوازية الصغيرة في المدن، لاسيما باريس؛ لكن رغم المحدودية المعروفة لقاعدتهم الاجتماعية، فإن اليعاقبة الأمناء للثورة وبتفان كلي، قد تمكنوا من أن يصبحوا حزب الشعب. فقد جذبتهم الأحداث، ومنطق الثورة الكبيرة فُرض على الكثيرين منهم. ومن أوساط اليعاقبة خرج الثوار المشهورون.

لذلك فإن ف.إ. لينين اختص اليعاقبة باحترام كبير وقدّر عالياً مآثرهم الثورية، وعزيمتهم، وتفانيهم للثورة، وديمقراطيتهم. وقد أكّد مراراً على الطابع الشعبي لحركة اليعاقبة. والجمعية التأسيسية لليعاقبة (1793 - 1794) قد اعتبرها ف.إ. لينين بمثابة الممثل «الديكتاتورية البروليتاريا الوضيعة والبورجوازية الصغيرة الاجتماعيتين في الثورة الفرنسية الكبرى»[1]. وقد كتب أنه لا يمكن للإنسان أن يكون ماركسياً إذا لم يُكّن أعمق الاحترام للثوار البورجوازيين الكبار، أما اليعاقبة «فقد غدوا في التاريخ بمثابة النماذج الكبرى للصراع الثوري الحقيقي مع طبقة المستثمرين الممسكين بكل سلطة الدولة بأيديهم مع طبقة الشغيلة والمقهورين»[2]. كما ثمّن غالباً كون اليعاقبة ترافقوا مع الشعب.

---

(1) ف.إ. لينين، المؤلفات، الجزء 11، ص38.

(2) ف.إ. لينين، المؤلفات، الجزء 25، ص42.

عندما أصبحت البورجوازية الفرنسية قوة معادية للثورة وبدأ الجيروندیون بإعاقة تطور الثورة، حاملين شعار الانضباط، تقدم اليعاقبة بشعار تعميق الثورة. فقد قاموا بمعركة مصيرية مع الجيروندیين الذين طُرِدوا من الجمعية التأسيسية. وعلى الأثر اندلعت بالضبط أهم الأحداث في الثورة ضد الإقطاعية في فرنسا. المؤرخون البورجوازيون يسمون بحقارة مرحلة ديكتاتورية اليعاقبة (2 حزيران 1973 ـ 27 تموز 1974) بمرحلة الإرهاب. إنما هذا يعتبر تزويراً للتاريخ. فالمقصلة قد عملت أيضاً في مرحلة الجيروندیين. فهؤلاء الآخرون أنفسهم طالبوا بإعدام اليعاقبة. لذلك فالتنكيل الشعبي بالأرستقراطية الإقطاعية وبالعناصر البورجوازية للثورة، والمحتكرين، والمخربين، كان مشروعاً.

وقد قدّم اليعاقبة مجموعة كاملة من الزعماء السياسيين البارزين والخطباء المشهورين، والثوريين المتحمسين (روبسبيير، مارا، سان جوست، دانتون[1]، ڤبر، شوميت[2]، كوتون[3] الخ...). فبقيادتهم

(1) **دانتون** (Danton Georges Jacques). (أرسيس سور أوب 1759 ـ باريس 1794) رجل سياسة فرنسي. منذ العام 1793 انحاز إلى الثورة ودخل في الحرس الوطني وانتخب رئيساً لنادي الكورديليه (الإسكافيون). كان خطيباً مفوهاً واشتهر بذلك. لم يحاول إيقاف مجازر أيلول 1792 عندما كان وزيراً للدولة. انتخب من قبل الجيروندیين، مع مارا وروبسبيير. طالب بإنهاء الإرهاب. حُكم بالإعدام من قبل المحكمة الثورية.

(2) **شوميت** (Chaumette Pierre Gaspard). (نفير 1763 ـ باريس 1794). رجل سياسة فرنسي. عضو نادي الكورديليه ومحامي الدفاع لدى بلدية باريس المنتفضة(1792). شارك في مجازر أيلول 1792، وفي حركة الخروج من النصرانية، وفي إقامة حفل العقل (أواخر 1793). اقترح تدابير ديمقراطية في ميدان التربية والصحة العامة. أُوقف وأعدم مع الهبرتيين المتطرفين.

(3) **كوتون** (Couthon Georges) (أوڤري 1755 ـ باريس 1794). رجل سياسة فرنسي. انتخب عضواً في الجمعية التشريعية حيث جلس مع اليسار الديمقراطي، ثم أعيد انتخابه كجبلي في الجمعية التأسيسية وأصبح عضواً في لجنة السلامة العامة. أصبح رئيساً للجمعية التأسيسية فأخذ يناضل ضد الهبرتيين (الثوريين المتطرفين) والدانتونيين (المعتدلين). أُعدم مع روبسبيير.

وُجهت الضربات القاضية إلى أعداء الثورة الداخليين والخارجيين، وقُضي على النظام الإقطاعي في الريف.

كما قدم اليعاقبة إلى الفكر الاقتصادي للثورة الفرنسية الكثير من الجديد وعبروا عنه بأكثر ما يكون من الكمال. فقد أخذوا بجدية شعارات الحرية والمساواة والآخاء، وأعطوها التفسير الديمقراطي. لقد ورثوا تقاليد الاتجاه الثوري ـ الديمقراطي للفكر الاقتصادي في فرنسا واعتبروا أفضل المعبرين عنه. وبخلاف الجيرونديين، أيديولوجيي البورجوازية الكبيرة، فقد أعطوا الحل الراديكالي للمسائل الاقتصادية المطروحة أمام الثورة ضد الإقطاعية، ولم يتوقفوا عند التدابير العنيفة كل العنف لحلّها.

وبذلك فقد طرح اليعاقبة المسألة الزراعية بمنتهى الحدة، وبروح مطالب الفلاحين، وحتى النهاية عملوا على تفجير النظام الإقطاعي في الريف الفرنسي. في 17 حزيران 1793 صدر عن الجمعية التأسيسية لليعاقبة مرسوم بالقضاء، ومن دون تعويض، على الحقوق الإقطاعية لطبقة النبلاء. وقد ورد في المرسوم أن «كل الأتاوات السابقة للأسياد والنبلاء وكذلك الجزيات، والمرتبطة بالحقوق الإقطاعية، الثابتة أو العرضية، بما فيها المحاكم، والمتبقية بقوة مرسوم 25 آب من السنة الماضية، يُقضى عليها من دون تعويض». وبقي فقط ساري المفعول الريع والمدفوعات، المرتبطة، استثناءً بالعمل الزراعي وليس بالعلاقات الإقطاعية. وكل الدعاوى للضرائب المتأخرة للفروض الإقطاعية توقفت. بالإضافة إلى ذلك فإن الوثائق حول الحقوق الإقطاعية لطبقة النبلاء بحد ذاتها اقتضى إحراقها علناً (تحت طائلة السجن خمس سنوات مع الأشغال الشاقة).

وقد اعتُبر هذا المرسوم بمثابة الضربة القاضية للنظام الإقطاعي إذ أعطى الحل الثوري للمسألة الجذرية في الفكر الاقتصادي لفرنسا ذاك الزمان. فمثل هذا الحل تناسب مع المطالب الطبقية للفلاحين وعكس انتصارهم النهائي على طبقة النبلاء. فالتحرير من القنانة قد حصلت عليه الجماهير الشعبية في مرحلة ديكتاتورية اليعاقبة، ولم تحصل عليه من أيدي البوجوازية الكبيرة. فيما بعد فإن الجمعية التأسيسية لليعاقبة أصدرت 46 مرسوماً لتطبيق قانون 17 تموز وتوصلت بمثابرتها إلى تجسيدها. وقد

أعلنت الامتيازات الإقطاعية بمثابة الجريمة. وفي السابع من أيلول 1793 صدر مرسوم عن الجمعية التأسيسية يقضي بأنه «لا يحق لأي فرنسي استعمال الحقوق الإقطاعية والمداخيل من السخرات في أي مجال كان، تحت طائلة الحرمان من كل الحقوق المدنية».

وبالتالي فشرف تصفية النظام الإقطاعي في فرنسا يعود لليعاقبة. ولتحقيق ذلك كان لا بد من إقصاء الجيرونديين كحزب البورجوازية الكبيرة عن الحكم. فسرّع اليعاقبة مبيع أراضي المهاجرين وأعطوه بعداً ديمقراطياً إلى حد ما. فحتى في اليوم التالي على طرد الجيرونديين من الجمعية التأسيسية صدر مرسومها بتاريخ 3 حزيران 1793، والذي بموجبه احتُفظ بنظام المتاجرة. إنما في المقاطعات، التي لا يوجد فيها أراضٍ مشاع تخضع للتقسيم، ويوجد فيها أراضٍ للمهاجرين، فعلى حساب هذه الأخيرة كان يجب أن يُتوصل إلى «القطع الكافية بحيث يوزع أربان[1] واحد من الأرض على كل رب عائلة، يملك الكمية الأقل من الأرض أو لا يملك أرضاً على الإطلاق». صحيح أن مثل هذه القطع من الأرض لم تُوزّع مجاناً. فلأجلها كان يتوجب دفع ريع بحجم 5% من متوسط سعر الحقل المحروث لسنوات الثورة. والمبلغ المترسمل الذي أصبح ديناً كان بالإمكان دفعه بالتقسيط. وسمح القانون بتقسيم الأراضي المباعة، إذا لم يكن في ذلك ضرر لشخص ما. ووزعت الدفعات أقساطاً على 10 سنوات. فيما بعد فإن مرسوم الجمعية التأسيسية بتاريخ 13 أيلول عدّل شروط حصول فقراء الريف على الأرض، لكنه احتفظ بالتسهيلات. فقد ورد فيه الكلام عن إلغاء توزيع الأربان الواحد من الأرض على الفقراء، إنما صدر مرسوم يقضي بأنّ أرباب العائلات غير الممتلكة للأرض، وغير الواردة أسماؤهم في لوائح الضرائب، ويعيشون في المقاطعات التي ليس فيها أراض «مشاع»، بإمكان كل منهم شراء أراضي المهاجرين لقاء 50 ليرة

(1) **أربان** (Arpent). وحدة قياس للمساحة، وقد كانت تختلف من منطقة إلى أخرى (51 آر، 42 آر، 34 آر...). أُلغيت مع الأخذ بالنظام المتري. إنما حتى اليوم يستعملها الفلاحون كمثيل للهكتار. وتعتبر بالنسبة للقياسات العربية معادلاً للفدان.

مع تقسيط الدفع على 20 سنة (ومن دون حساب الفائدة).

وطرافة خصوصية الثورة ضد الإقطاعية في فرنسا تتلخص في أنه في مجرى أحداثها لم يبد الفلاحون على الإطلاق أي شغف بالمشاعة، كما لوحظ في روسيا. فانحلال المشاعة بحد ذاتها في فرنسا إلى وقت الثورة كان قد ذهب، كما يبدو، إلى أبعد بكثير مما يُتصور. في حين في روسيا فقد تثبتت طويلاً بواسطة الحكم المطلق، إذ تمسك بها حتى كبار ملاك الأرض. ففي عرائضهم العديدة، فإن الفلاحين الفرنسيين طالبوا بتقسيم أراضي المشاع وإعادة قطع الأرض المستولى عليها من قبل النبلاء. ولذلك فالتشريع الزراعي الديمقراطي في فرنسا اتخذ اتجاهاً ضد المشاعة.

لقد وجّه اليعاقبة الضرب الأخيرة إلى المشاعة بمرسوم 10 حزيران 1793، الذي أصبح بمقتضاه تقسيم الأراضي المشاعة ملزماً حتى في الحالة التي تتطلب فقط ثلث السكان المحليين. وقد استثني من التقسيم فقط الغابات والمساحات المغمورة بالمستنقعات (حتى تجفيفها). والتقسيم كان من المتوجب أن يحصل حسب عدد الأشخاص المقيمين في الكومونة (من دون تمييز بالعمر والجنس) بما فيهم المتغيبون عن الوقت المحدد، لكن باستثناء أصحاب الحيازات غير المقيمين في الكومونة. وقطع الأرض العائدة للجنود اقتضى الأمر أن تزرع على حساب الكومونة. وقد استثني من التقسيم السادة النبلاء الذين يمارسون عمل السخرة على أساس قانون 1769. وقد تأكد مجدداً إلغاء هذا الحق (المقضي عليه أيضاً بمرسوم 15 آذار 1790). والأرض التي حصل عليها المشاركون في التقسيم دخلت كلياً في ملكيتهم، إنما من دون حق النقل لمدة 10 سنوات. ولقد ألغيت التقسيمات السابقة، إذا ما تناقضت مع القانون المعني الحالي. وقد حرمت من الحق وإلى الأبد أراضي المشاع العائدة للمالكين الذين ليس بحوذتهم الوثائق المقررة أو زوّروها أو حصلوا عليها من دون موافقة السكان المحليين. وبنفس هذه الطريقة خسر هذه الأراضي أيضاً الذين لم يفلحوها بعد امتلاكها. وإذا ما كانت أراضي المشاع بتصرف السادة النبلاء والأكليروس، فقد أعلنت «ملكية لكل الوطن» وسحبت من ميدان حق الحكومونات المحلية. فالكلام كان يتعلق بالأراضي الملكية وأراضي الأكليروس والمهاجرين.

وبذلك سقطت المشاعة في فرنسا، والموروثة عن النظام الإقطاعي. فقد قضي عليها بأنقاضها. والمشاعة الإقطاعية بحد ذاتها كانت من بقايا مشاعة القرون الوسطى، التي كان لسقوطها معنى تقدمي. وبذلك فقد انوجدت الظروف الملائمة في الريف الفرنسي من أجل التطور اللاحق للرأسمالية فيه.

في حل المسألة الثانية، التي طرحتها الثورة الفرنسية أمام الفكر الاقتصادي، فإن اليعاقبة اتخذوا أيضاً موقفاً في غاية الراديكالية. وكثوار حقيقيين، فقد وضعوا مصالح الثورة فوق المصالح المباشرة للملكية البورجوازية، فسمحوا بالتدخل الواسع فيها، إذا ما اقتضت ذلك مهمات الفترة الحاضرة. فلم يقضوا على مبدأ الملكية البورجوازية بحد ذاته، إنما ذهبوا بعيداً للغاية في تحديدها، وبقدر ما كان ذلك ضرورياً من أجل إنقاذ الثورة. فمصالح هذه الأخيرة غدت القانون الأعلى بالنسبة لهم.

وقد تجلى ذلك بوضوح في سياسة اليعاقبة بالنسبة للمواد الغذائية. فقد وضعوا تعرفة الأسعار، وأعدموا المحتكرين المخالفين لمرسوم الجمعية التأسيسية. فتوافقت سياستهم مع المتطلبات الاقتصادية لفقراء المدن، والتي عبروا عنها مراراً وتكراراً في العرائض. صحيح أنه حتى في 4 أيار 1793 صدر عن الجمعية التأسيسية مرسوم حول إقرار الحد الأقصى للأسعار على القمح، إنما ذلك حصل بتأثير اليعاقبة و «المسعورين». فحسب هذا المرسوم فإن ممتلكي القمح والطحين كان عليهم أن يعلنوا للبلدية المحلية عن مخزوناتهم، وقد منحت السلطات حق تفتيش المنازل، وسُمح ببيع القمح والطحين فقط في الأسواق العادية، وأُقيمت الأسواق العلنية، وخارج السوق كان شراء القمح يمكن أن يحصل فقط بشهادات خاصة بحجم الاستهلاك الشهري. فكان بإمكان السلطات إجبار المالكين على تسليم القمح إلى السوق، وتعبئة عدد العمال اللازم من أجل درس الحصاد، وسحب القمح الفائض من بعض المقاطعات. وللحد الأقصى اتخذ متوسط سعر الخبز في كل مقاطعة بدءاً من 1 كانون الثاني وحتى 1 أيار 1793. فيما بعد اقتضى الأمر إنقاص الأسعار المقننة، ومخالفتها عرّضت أصحابها لمصادرة القمح ودفع غرامة تراوحت بين 300 و1000

ليرة. والإخفاء السيء القصد للقمح أو إفساده هدد صاحبه بحكم الإعدام بالموت.

مع ذلك فقد اتُخذت تدابير أكثر راديكالية من أجل حل مسألة المواد الغذائية في مرحلة ديكتاتورية اليعاقبة. ففي 26 حزيران 1793 أعلنت الجمعية التأسيسية لليعاقبة متهماً كل من يشتري السلع ذات الضرورة الأولية (بما فيها الكثير من المنتجات الصناعية) ولا يدفع بها إلى البيع العلني أو يتلفها. وقد توجب، خلال مهلة أسبوع، على كل ممتلك لمثل هذه السلع، أن يسجلها في البلدية، تحت طائلة مصادرة ملكيتها وحكم الإعدام بالموت. وفيما بعد إذا ما تلكأ صاحبها عن بيعها أو لم يتمكن من الأخذ به. فبإمكان البلدية نفسها أن تهتم بالأمر مؤمّنة لمالكها الربح الاعتيادي. فأصحاب المحلات توجب عليهم إعلان لوائح البضائع التي في حوزتهم على الأبواب. وبعد فترة من الزمن، أي في 9 آب 1793 تلا المرسوم حول إقامة «مستودعات الفوائض» في كل مقاطعة، كيما يتمكن المواطنون من تقديم الضرائب العينية. كما اقتضى الأمر إيجاد مخابز للدولة وتعبئة الخبازين للعمل فيها. وفي حال الامتناع عن العمل كان يمكن أن يصنف الخباز من الأجانب، بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق المدنية لمدة خمس سنوات وسجنه لمدة سنة.

فيما بعد، في 11 أيلول 1793 أصدرت الجمعية التأسيسية لليعاقبة المرسوم الثاني للحد الأقصى للأسعار وأفرزت قومسياريين خاصين للقيام بتسجيل مخزونات القمح، ومنعت المطاحن من المتاجرة به وبالطحين. فكل القمح المتبقي بعد تغطية الاحتياجات الشخصية للمزارع خضع للمصادرة، وتأكد منع المتاجرة به خارج السوق. وأعلنت التعبئة لكل خبازي باريس. ووضعت بدقة الأسعار الموحدة لكل أنواع القمح وكذلك الأعلاف (بما فيها التبن)؛ ومن أجل تعويض مصاريف النقل فقط سُمح الأخذ ببعض الزيادة. وفي المرافىء البحرية فرضت المصادرة الفورية للقمح المخصص للتصدير. وأخيراً في 29 أيلول 1793 أصدرت الجمعة التأسيسية مرسوماً حول الأسعار القصوى بشكل عام، ناشراً تعرفة الأسعار على كل السلع المعتبرة ضرورة أولية (بما فيها وسائل التدفئة والأحذية

والأقمشة والخامات ومن الحديد والفونت)، وليس فقط على سلع المواد الغذائية. وقد كانت تعرفة الأسعار على أساس مستوى الأسعار في عام 1790 مع الزيادة بالثلث. وقد مُنع تصدير كل هذه السلع إلى خارج الحدود خلال الحرب (باستثناء الملح). وتقرر الحد الأقصى للأجور على أساس زيادة 50% لمستواها عام 1790. وفي حال رفض العمال القيام بالأعمال العادية بموجب المرسوم يتعرضون للتوقيف لمدة ثلاثة أيام.

فيما بعد أي في 29 تشرين أول تألفت لجنة المواد الغذائية والتموين، والتي كان عليها تتبع تحسن حالة الزراعة وإنتاج السلع ذات الضرورة الأولية، وتنشيط المنيفاكتورات النافعة، وتحسين تموين باريس، والحفاظ على «الفيض في العنابر»، ومراقبة مجرى صناعة الغابات واستخراج الفحم. وبموجب قرار لجنة الإنقاذ الاجتماعي بتاريخ 18 تشرين الثاني 1793 فإن تموين الجمهورية مبدئياً «يجب أن يقوم على أسس الخطة الموحدة». ومن الميزات الخاصة للآراء الاقتصادية لليعاقبة قرار 15 تشرين الثاني 1793 حول جَزْتوع واحد فقط من الخبز. وقد أُعطي لهذا الخبز اسم ذاع صيته ألا وهو «خبز المساواة». ودقيق القمح اشترط أن تضاف إليه نسبة الربع من طحين الجودار أو الشعير.

وبذلك فقد تمكن اليعاقبة، بواسطة التدابير الحاسمة، من كسر مقاومة مالكي الخبز والمخربين من أي نوع كان، والمهتمين بالاحتكار. فمسائل المواد الغذائية للثورة قد حُلّت وخرجت هذه الأخيرة منتصرة. فلم يعمل اليعاقبة من الملكية البورجوازية صنماً، رغماً عن أن الثورة كان لها الطابع البورجوازي. فأصبح واضحاً إفلاس الحماية اللامحدودة التي حالما تُركت انتصرت الثورة. فسياسة اليعاقبة عكست التطورات الجدية في الفكر الاقتصادي للثورة الفرنسية. وقد ظهر جلياً أن النموذج الراديكالي للثورة ضد الإقطاعية لا يمكن أن ينتصر من دون بعض الانتقاص من الملكية البورجوازية، ورفض حقها المطلق.

في مجرى الصراع مع الجيرونديين من أجل الحد الأقصى، توسع اليعاقبة في وضع برنامجهم الاقتصادي. فحتى في نيسان 1793 فاليعقوبي «فيليبو» تقدم بالدفاع عن فكرة الحد الأقصى، فاضحاً دسائس الجيرونديين.

فقد برهن على أن أزمة المواد الغذائية هي «نتيجة التفكير الخبيث»، ونعت النقود الفضية «بالنقود ضد الثورة» وبالسيئة للعملة الورقية، وطالب بسحب مبلغ ملياري ليرة من العملة الورقية من التداول، وبمنع الأنواع الخاصة من الخبز، وببيع ممتلكات المهاجرين لذوي القطع الصغيرة من الأرض، وبإنشاء المحترفات الوطنية، وبإصدار مرسوم الضريبة الإجبارية على الأغنياء لتموين الخبز الرخيص للفقراء.

في المستقبل تجسد هذا البرنامج بانتظام. ويشهد على ذلك السياسة المالية لليعاقبة التي كان لها الطابع الديمقراطي، وقد سمحت أيضاً بالتدخل الواسع في الملكية البورجوازية. فلم يكن اليعاقبة يخشون الاصطدام بقوانين الدورة التجارية بحد ذاتها، وفي الصراع مع الجيرونديين توصلوا في 8 نيسان 1793 إلى إصدار مرسوم حول منع المتاجرة بالنقود المعدنية، وحولوا دفع كل مصاريف الدولة بالعملة الورقية فقط. وفي 11 نيسان ظهر مرسوم يعلن العملة الورقية الوسيلة الوحيدة للدفع.

ولأجل تحميل الأغنياء مصاريف الدولة توصل اليعاقبة في 20 آذار 1793 إلى القرار المبدئي للجمعية التأسيسية حول القرض الإلزامي الذي عُولج «كضريبة نسبية وتصاعدية على الكماليات والأموال» (المنقولة وغير المنقولة). وفي 30 أيار دُفع بمشروع في اجتماع الجمعية التأسيسية يمكن أن يصل القرض بموجبه إلى نسبة 50% من قيمة المدخول. فأثار المشروع مقاومة الجيرونديين الواضحة. وتقدم اليعاقبة ببرنامج واسع للضمانات الاجتماعية، كما يشير إلى ذلك مرسوم 24 حزيران 1793، حيث أعلن أن الأم والأب اللذين ليس لديهما مداخيل أخرى، ما خلا أجريهما، لهما الحق «بالمساعدة الوطنية، في كل مرة لا يكون أجرهما فيها كافياً لاحتياجات العائلة». واقتضى الأمر تقديم مساعدة لكل طفل ثالث، ويتيم، وولد متروك ليس لديه مسنون. وأما المتسولون القادرون على العمل فقد لُوحقوا. وبموجب مرسوم 7 شباط 1793 سُمح لجنود الثورة بالحصول على الأرض المباعة بالمزاد العلني من قبل الدولة على حساب تقاعدهم. وعند ذلك فإن 10% من التقاعد كان بالإمكان أن يترسمل. وفي 21 شباط ومن أجل هذا الغرض خصص احتياطي من أراضي المهاجرين بقيمة 400 مليون ليرة.

ومميزة كل التمييز للسياسة الاجتماعية لليعاقبة هي «مراسيم ڤانتوز»[1] حول مساعدة غير المالكين على حساب أعداء الثورة، وبذلك، وبموجب مرسوم الجمعية التأسيسية بتاريخ 13 آذار 1794 (13 ڤانتوز السنة الثانية للجمهورية) افتُرض أن تُعد في كل الكومونات لوائح بأسماء «المواطنين غير المالكين» وأن تُرفع إلى لجنة الإنقاذ الاجتماعي، التي كان يتوجب عليها إعداد تقرير حول طرق تحسين «وضع كل غير المالكين على حساب المالكين من أعداء الثورة». وعلى أساس هذه القوانين برز «سان جوست» أحد اليعاقبة الأكثر ما يكون مبدأية، وزميل روبسبيير حتى آخر الأيام. صحيح أن «سان جوست» كان مشبعاً بمزاج أكثر راديكالية من بقية اليعاقبة. إنما هناك تدابير مماثلة تُقدم بها مراراً وتكراراً ولكن بأشكال مختلفة. فمعروف أنه في خريف العام 1793 جرت الموافقة على اقتراح «دانتون» حول زيارة الأجر للفقراء على حساب «الثروات الكبيرة»، وذلك بقدر الزيادة التي حصلت في سعر الخبز فوق مستوى الأجور، فحسب رأيه، ففي كل فرنسا يجب أن يتوافق سعر الخبز بالضبط «مع أجور الفقراء، وعلى الأغنياء أن يدفعوا الزيادة».

في 12 تشرين أول 1793 أصدرت الجمعية التأسيسية مرسوماً ينص على أن ممتلكات أثرياء مدينة «ليون»[2] بالإمكان أن تستثمر في مكافأة المواطنين. ولذلك فإن مبعوثيها المرسلين إلى ليون اتخذوا قراراً يقضي بتحصيل «الضريبة الثورية» من الأغنياء «بالنسبة لممتلكاتهم وبالنسبة لعدائهم المدني». والمبالغ المحصّلة خصصت للتوزيع على المرضى والمسنين واليتامى وغير المالكين. وقد تأمن العمل لكل القادرين عليه، أما التسول والتكاسل فقد خضعا للعقاب. والمتسولون غير العاملين اشتُرط إرسالهم

---

(1) **ڤانتوز** (Ventose)، انظر الهامش صفحة 232.

(2) **ليون** (Lyon). وهي مدينة في ناحية السون من مقاطعة الرون ـ ألب (Rhône - Alpes) تقع عند ملتقى الرون والسون. وهي في وسط التجمع السكاني الفرنسي الثاني. وقد أسسها الرومان في عام 43ق.م. ومنذ القرون الوسطى تطورت وازدهرت فيها صناعة الحرير. وهي مركز تجاري ناشط، إذ يعقد فيها سوق دولي سنوي، فيها تكرير للنفط وصناعة للنسيج لاسيما الحرير منه الخ...

إلى السجن. لكن في الإمكان ظهور أغنياء في صفوف غير العاملين.

والمؤرخون البوجوازيون («كأولار»[1] مثلاً) يبحثون عن الاشتراكية في برنامج ونشاط اليعاقبة؛ في حين أنه في واقع الحال نرى أن برنامجهم هو ذو طابع ثوري ـ ديمقراطي يخرج عن إطار المجتمع البورجوازي. فهم لم يتطاولوا على الملكية البورجوازية كملكية.

5 ـ آراء روبسبيير الاقتصادية

الممثل النموذج والأكثر ما يكون تمثيلاً لليعاقبة هو من دون شك مكسيميليان روبسبيير، رئيس حزبهم والحكومة الثورية في مرحلة المد الأعلى للثورة، والذي سقط تحت ضربه الثورة البورجوازية المضادة في 28 تموز 1794. ولد في 6 أيار 1758، وكان ابناً لمحام ينتمي إلى «طبقة نبلاء مانتي» ويعيش في مدينة «آراس»[2]. فيما بعد أصبح مكسيميليان روبسبيير نفسه محامياً، بعد أن أنهى دراسة العلوم القانونية في جامعة باريس. وقد انتخب لاحقاً عضواً في الجمعية العمومية[3]. عن آراس. وقد برهن روبسبيير لاحقاً أنه خطيب مفوّه، وزعيم سياسي بارز، وديمقراطي

(1) **أولار** (Aulard) مؤرخ فرنسي اشتهر باهتمامه بالثورة الفرنسية.

(2) **آراس** (Arras). مدينة تقع في ناحية بادي كاليه (Pas de Calais). في القرون الوسطى وأيام النهضة كانت مركزاً مشهوراً لصناعة السجاد. بعد تاريخ متقلب أصبحت فرنسية في أواسط القرن السابع عشر. وهي مركز إداري وتجاري وفيها العديد من الآثار العائدة للقرن السادس عشر وكذلك السابع عشر وأيضاً التاسع عشر، كما فيها بعض الصناعات: النسيج، المواد الغذائية والمعدات الميكانيكية.

(3) **الجمعية العمومية** (Etats généraux). وهي جمعية كانت تدعى بشكل غير منتظم من قبل ملك فرنسا في القرون الوسطى وفي ظل نظام الملكية القديم لتفحّص أمور المملكة. وهي تجمع ممثلي الطبقات الثلاث: النبلاء، الاكليروس، والطبقة الوسطى، وكل طبقة كانت تدبج دفتر مطالب. والجمعية العمومية كانت تقدم استشارات للملك. ومع ذلك فقد لعبت دوراً سياسياً مهماً في العديد من الحالات. في العام 1789 كانت مصدراً «للثورة الفرنسية»، ذلك أنها لم تكن قد اجتمعت منذ العام 1614، في أيار 1789 قرر الملك لويس السادس عشر دعوتها ليطلب منها الموافقة على عمل مالي لإخراج المالية العامة من شبه الإفلاس الرازخة تحته. وفي =

منسجم مع نفسه، وثوري أصيل. وقد تميز بصلابة القناعة والاستقامة والنشاط غير العادي، ولعب دوراً بارزا في أحداث الثورة الفرنسية واستحق من مارا المديح ولقب «اللاَّ مُشْتَرَىْ».

فالموضوع حول الآراء الاقتصادية لروبسبيير يكتسب أهمية كبيرة لدى وصف الآراء الاقتصادية للثورة ضد الإقطاعية في فرنسا نهاية القرن الثامن عشر. وهذه الآراء قد عرضها في مجموعة كاملة من الخطب حول المسائل الاجتماعية ـ الاقتصادية للثورة.

حتى في الشباب، وإلى حد كبير بتأثير من روسو، تركّزت آراء روبسبيير الديمقراطية. وفيما بعد، في سنوات الثورة، تطور روبسبيير نحو اليسار، وفي الصراع مع الجيرونديين ظهر كثوري متحمس. وقد عبر عن عقيدته السياسية بشكل واضح في 25 كانون الأول 1793 في تقرير له حول مبادىء حكومة الثورة. وأعلن آنذاك أن نظرية حكومة الثورة «هي جديدة، كما الثورة نفسها التي خلقتها» ومن غير المجدي البحث عن هذه النظرية في مؤلفات الكتاب السياسيين، الذين لم يتسن لهم على الإطلاق التنبؤ بالأحداث الثورية. ومحدداً الثورة «كصراع الحرية ضد أعدائها»، فقد اعتبر مناسباً لأعدائها حكم واحد فقط هو الموت. ومهمات حكومة الثورة، حسب رأيه تتلخص في تأسيس الجمهورية. ولذلك فمثل هذه الحكومة يجب أن لا تُظهر الضعف وهذا الاعتدال، الذي «يشبه القناعة بالضعف أمام العفة». وقد دعا روبسبيير إلى تنوير الوطنيين «ورفع الشعب باستمرار إلى وعي حقوقه وتخصيصه العالي». وقد دعا إلى تعميق الثورة وإيمانه بالشعب كان كلياً بلا حدود.

وفي خطبه السياسية كان هناك الكثير من أوهام البورجوازية الصغيرة.

= 27 ك 1 وافق الملك على مضاعفة عدد نواب الطبقة الوسطى فيها... إنما يبقى كل النبلاء ورجال الاكليروس ناخبين، في حين أن هناك للطبقة الوسطى درجتين وحتى ثلاث في الانتخاب. واقتصار الملك في خطابه على ذكر الصعوبات المالية والسكوت عن الإصلاحات السياسية أثار الاستياء العام... تطور الأحداث حوّلها إلى الجمعية التأسيسية الوطنية.

وقد كان بجانب المواقف المثالية. بذلك في 8 أيار 1793 أكّد روبسبيير في نادي اليعاقبة أنه لا يوجد في فرنسا سوى حزبين: الناس الفاسدون والناس الفضلاء، كأنه يجب تصنيف الناس «ليس حسب ثروتهم ووضعهم وإنما حسب أخلاقهم». فقد أوجد فقط طبقتين، وبالضبط أنصار الحرية والمساواة ـ المدافعين عن المقهورين وأصدقاء المعدمين، وطبقة الطغاة ـ الأرستقراطيين أصحاب «الثروات غير العادلة». معتبراً الثروة ليس فقط مكافأة وإنما «حكماً على جريمة» فقد أعلن أنه يريد أن يبقي فقيراً كي لا يصبح تعيساً».

لكن رغماً عن هذه الأوهام والجمل ذات المغزى البوجوازي الصغير، فقد عبّر بمنتهى الدقة في خطبه المتعددة عن البرنامج السياسي للثورة ضد الإقطاعية. فقد كان روبسبيير منطقياً مع نفسه وثورياً ـ ديمقراطياً جريئاً.

لقد دعّم روبسبيير كل تدابير اليعاقبة الرامية إلى تصفية النظام الإقطاعي. مثل هذه التدابير اتُخذت بمساهمته النشيطة وكان يتميز بالبلاغة اللازمة لتجسيد أفكاره الاقتصادية ضد الإقطاعية في المسألة الزراعية. لكنه كان ضد «القانون الزراعي» وقد أعلن عن ذلك بوضوح مراراً.

بذلك تتجلى بوضوح لا مثيل له محدودية البورجوازية الصغيرة لمحامي آراس. فروبسبيير كان أبعد من أن يحترم بشكل كامل وحتى أن يفهم المطالب الزراعية للفلاحين الثوريين في فرنسا. ذلك أنهم طالبوا بالأرض وليس فقط بالتحرر من الفروض الإقطاعية. ومالكي قطع الأرض الصغيرة غالباً ما تبدّوا من المعدمين. ففقراء الريف تألموا من قلة الأرض، وشعار «الحد الأسود» طرحهم على جدول الأعمال. ومع ذلك فروبسبيير نظر إلى المسائل الزراعية في الريف من وجهة نظر البورجوازية الصغيرة في المدن. ولذلك فقد أعلن أن تقسيم الملكيات الكبيرة هو خيال عجيب، كما المساواة التامة بين الناس فيما يعود للاقتصاد. فقد فهم المسائل الزراعية للثورة ضد الإقطاعية من جهة واحدة ليس إلا، وهذه كانت غلطة روبسبيير الرئيسية التي دفع ثمنها برأسه. فقد خسر اليعاقبة سند فقراء الريف وفي فترة انقلاب ترميدور 1794 لم يتمكنوا

من الاعتماد عليهم. وقضى روبسبير ضحية للثورة البورجوازية المضادة.

لقد افترض بسذاجة أنه حتى في العام 1792 مع سقوط الملكية وطبقتي النبلاء والأكليروس «قد بدأ عهد المساواة»، وفي الرسائل إلى مؤتمنية دعا الوطنيين الحقيقيين إلى تأسيس الجمهورية «على أسس المساواة والمصلحة العامة». إنما كل ذلك بقي حبراً على ورق على اعتبار أنه رُفضت تصفية ملكيات الأرض الكبيرة. وحتى ملكيات الأرض العائدة للنبلاء لم يقض عليها كلياً من قبل اليعاقبة. فقد تعثروا كل الوقت في المسألة الزراعية.

هذا في حين أن روبسبير قد أبدى منتهى الرديكالية في مسألة تحديد حقوق الملكية البورجوازية. فقد سمح بتحديدها الذي ذهب بعيداً لمصلحة الشعب، وبشكل خاص مصلحة الثورة. وباعتباره نصيراً متحمساً للحد الأقصى للأسعار، فقد أعطاه الأسس الرائعة. وفي الصراع مع الجيرونديين فضح دور الليبرالية الاقتصادية المعادي للثورة، والتي من خلف قناعها تقدمت البورجوازية الكبيرة.

وبذلك في خطاب 2 كانون الأول 1792 بدا له أن حرية التجارة اللامحدودة والخصومة العنيفة من أجل تخفيف الجوع تميزان السياسة المشهورة للتشريعات الأولى من سني الثورة. وقد اعترف أن الوسائل المستوردة كجوائز يمكن أن تجلب النفع، وأن حرية التجارة ضرورية، إنما فقط للحدّ الذي لا يبدأ فيه الجشع القتّال بالإساءة في استعمالها. ومبتدعي هذه النظرية اعتبروا السلع التي هي في منتهى الضرورة للحياة كسلع عادية فقط. إنما حياة الإنسان يجب أن لا تخضع للصدفة و «لا يحق لأحد أن يحتفظ بأكوام الجودار عندما يموت الأقرب إليه من الجوع».

فهذه الجملة تصف بصورة رائعة علاقة روبسبير بالليبرالية الاقتصادية وفهمه لحق الملكية البورجوازية. إذ وقف على أسس أرضية هذه الأخيرة، وبقي بذلك فقط ثورياً ـ ديمقراطياً، غريباً عن المشاريع الاشتراكية. لقد دافع عن الجماهير الجائعة من جشع المحتكرين والاحتكارات، ووضع حياة الإنسان فوق مصالح الدفع نقداً، وأعطى الأفضلية لمصالح الثورة بالنسبة لمبررات التجارة. وكثوري بارز في المستقبل، فإن روبسبير توصل

فقط وقبل أي شيء، إلى السماح لمهمات الثورة ضد الإقطاعية وإلى إنجازها المنتصر. ولم يتوقف أمام ما يمكن أن تصاب به مباشرة لصالح الملكية البورجوازية.

ومثل هذه الأفكار تطورت لديه عند حل المسائل الدستورية، ففي خطابه في 24 نيسان 1793 اتهم الجيرونديين بأنهم في مشروعهم قد ضمنوا عدم محدودية حق الملكية واهتموا بتحديد جوهر هذا الحق وحدوده المشروعة التي هي أتاوى لحقوق الناس الآخرين. وحسب رأيه فإن حق الملكية ليس سوى مجرد توافق اجتماعي، في حين أن الحرية هي الأقدس من كل الحقوق، وهي هبة من الطبيعة. وقد اقترح روبسبيير أن يتضمن إعلان حقوق الإنسان والمواطن النقاط التي بموجبها يصبح الهدف من أي اتحاد سياسي هو الدفاع «عن حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للمصادرة»، وتطوير إمكانياته؛ ومع ذلك فإلى طائفتها ينتسب فقط حق الحياة والحرية. فبدا أن «حقوق المساواة هي قائمة بالطبيعة» والمجتمع لا يمكنه أن يخرقها، بل عليه الدفاع عنها بوجه القوة. في حين أن حق الملكية حصل على تحديد أكثر تواضعاً وضيقاً - «كحق كل مواطن بالاستعمال والتصرف بهذا الجزء من الممتلكات (الأموال) الذي تضمنه له القوانين»، وهو محدود بضرورة احترام حقوق الناس الآخرين. وبحد ذاته فليس بإمكانه أن يمس بالضرر والخطر لا حرية ولا وجود ولا ملكية الآخرين، كما أن أية ملكية وصفقة يخرقان هذا المبدأ يعتبران مغايرين للتقاليد وغير شرعيين.

وقد اقترح روبسبيير الإعلان بأن «على المجتمع الاهتمام بحياة كل أعضائه» مؤمناً لهم العمل أو وسائل العيش لغير العاملين، وبأن المساعدة للمحتاجين تعتبر «واجباً مقدساً للغني تجاه الفقير» (حسب تعبير القانون). بالإضافة إلى ذلك فقد وضعت مشاريع لمبدأ الضريبة التصاعدية، مع الإعفاء للذين لا تتعدى مداخيلهم الحد الأدنى اللازم لوسائل العيش.

وبالتالي فقد رمى روبسبيير إلى وضع الحدود الدستورية للملكية البورجوازية وتشييد القاعدة لما استدعته الظروف الفظيعة للثورة. فقد طرح

السؤال حول حدود حق مثل هذه الملكية على الأسس المبدأية وحلّه كثوري - ديمقراطي. ويؤكد «أولار» على أنه في نيسان 1793 خطب روبسبيير كاشتراكي (لدى وضع الأسس «لإعلانه») إنما ذلك مبالغة واضحة. فروبسبيير لم يفهم، وبكل بساطة، المضمون البورجوازي لمجرى الثورة ووضع العديد من المطالب التي تتعدى حدود الإطار الرأسمالي، وإلى مثل ذلك تنتسب مطالبته المجتمع البورجوازي بتأمين العمل لكل القادرين عليه، والتغذية للمرضى واليتامى والمسنين. فزعيم اليعاقبة قد ألبس ثوب المثالية لنظام العبودية المأجور البورجوازي وآمن أكثر من اللازم في انتصار الحرية والمساواة والإخاء في ظروف الرأسمالية. لقد سقط روبسبيير ميتاً من المنصب العالي مبقياً في السلطة أحلامه.

6 ـ آراء ج.پ. مارا الاقتصادية

ضم تجمع اليعاقبة مختلف الاتجاهات، وقد عكس روبسبيير واحداً منها، له الطابع المركزي. والجناح اليمني تشكل من الدانتونيين (دانتون، كميل دي مولان[1]، كولو دي آربوا وغيرهم). وفي غاية القوة كان التجمع

---

(1) **كميل دي مولان** (Camille Des Moulins) (1760 ـ 1794). وهو شخصية فرنسية في الثورة البورجوازية لنهاية القرن الثامن عشر. من مواليد غيز، إيس، 2 آذار 1760 وسقط تحت المقصلة في باريس في 5 نيسان 1794. كان محامياً في باريس في العام 1785، إنما من دون زبائن، فيتسكع في المقاهي وينخرط في العمل السياسي. في 2 تموز 1789 يعتلي منصة ويقول للجمهور أن طرد نيكير هو المقدمة لذبح المواطنين. في 14 تموز هو بين المنتصرين في الباستيل. يشهد على ألمعيته كراسيّه «فرنسا الحرة» و «خطاب المشعل للباريسيين»، ثم جريدة «ثورات فرنسا وبرنان» التي تنتشر فتيسر أموره المالية، ويصبح عضواً في نادي الكورديليه فصديقاً لدانتون وفابر ديفلنتين ولجندر. بعد انتصار الكومونة يعينه دانتون السكرتير العام لوزارة العدل. في الجمعية التأسيسية يجلس مع الجبليين كصحفي قرأته كل فرنسا، نائباً لم يعد يصغ إليه أحد. ولم يعد يُحمل على محمل الجد، وروبسبيير يسميه «الطفل المدلّع». صوّت على موت الملك وهاجم بريّسو والجيرونديين. أفزعته نتائج تصرفاته فعاد إلى مهنة الصحافة مع جريدة «الإسكافي القديم»، الذي يصدر منها لأعداد، حيث يهاجم الهبرتيين بمباركة روبسبيير ويعود إلى الاعتدال، فيقف مع دانتون ضد تعميق الثورة.

اليساري لليعاقبة (هيبير[1]، شوميت وغيرهما) المعتمد على كومونة باريس. والاختلاف في وجهات النظر قد برز خاصة، وبشكل حاد، خريف عام 1794، عندما بدا أن الجيرونديون منهزمون وطرحت المسألة حول طرق التطور اللاحق للثورة. فالدانتونيون اعتبروا أنه من الضروري تخفيف الإرهاب وطرحوا السؤال حول إنشاء «الجنة الاسترحام»، وحول رفع الوصاية المفرطة عن الحياة الاقتصادية. فأنصار روبسبيير كانوا ضد ذلك وخسر دانتون رأسه على المقصلة. في حين كان اليعاقبة اليساريون على العكس، فطالبوا حكومة روبسبيير بتدابير أكثر جذرية من أجل حل مسألة المواد الغذائية، وتحسين الظروف المادية لفقراء المدن وقمع دسائس الثورة المضادة للبورجوازية الكبيرة.

فظهور هذين الاتجاهين المختلفين كان مشروطاً بالصراع الطبقي البالغ الحدّة في مرحلة ديكتاتورية اليعاقبة وباختلاط تلك العناصر الاجتماعية التي اعتمد عليها اليعاقبة. فإلى تجمعهم تسربت مختلف فئات السكان وعبرت عن مطالبها الخاصة، وبناءً عليه فقد ظهرت وبحدة لدى الدانتونيين الميول البورجوازية، ومن أوساطهم خرج فيما بعد العديد من الترميدوريين. أما اليعاقبة اليساريون فقد عكسوا الأماني الاجتماعية لفقراء المدن، ولذلك فقد دافعوا بحزم عن مطالبتهم بالمواد الغذائية.

إنما للأسف، فاليعاقبة اليساريون (هيبير، شوميت، رونسين[2]،

---

(1) **هيبير جاك رنيه** (Hebert Jacques René) (1757 ـ 1794). شخصية في الثورة البورجوازية الفرنسية لنهاية القرن الثامن عشر. وهو من اليعاقبة اليسارين وخصماً عنيداً للجيرونديين، ومحرر في جريدتي «بور دمان (للغد ـ Pour Demain). وألبير دوشين (الأب دوشين ـ Père Duchesne). منذ كانون الأول 1792، أصبح ثاني مدعي عام كومونة باريس. في آذار 1794 ترأس الانتفاضة غير الموفقة ضد الجناح اليميني من اليعاقبة فأعدم. كان سياسياً ضعيف المقدرة وصحفياً ضحلاً. وهو من أنصار سياسة ترك المسيحية ومشجعي عبادة العقل. بإعدام هيبير أعدم روبسبيير نفسه مستقبلاً، إذ قضى على كل من يمكن أن يستند إليه في اليسار، فسهُل التخلص منه.

(2) **رونسين شارل فيليب** (Ronsin Charles Philippes) (1751 ـ 1794). ترك صفوف الجيش إلى مهنة القلم. فوضع ثلاثة مسرحيات. وضابط في الحرس الوطني في =

ڤانسان[1]، مومورو[2] وغيرهم) قد أعدموا في 24 آذار 1794 (شوميت فيما بعد) ولم يتسن لهم التعبيربشكل متطور عن مخططهم الاقتصادي، ولذلك فمن الصعب الحكم على آرائهم الاقتصادية. وبهذا الصدد فهناك أهمية استثنائية للسؤال حول الآراء الاقتصادية لمارا، الذي انتهى حتماً إلى الجناح اليساري لليعاقبة، وقد عكس بوضوح اتجاههم الفكري. صحيح أنه قتل في 13 حزيران 1793 قبل أن تتمكن وجهات النظر المختلفة فيما بين اليعاقبة من أن تتخذ شكلها النهائي. فحتى موته فقد تمسك مارا غالباً برأيه حول روبسبيير ودانتون كأبرز ثوريين ووطنيين. ومع ذلك فقد كان مارا أقرب إلى زعماء «المسعورين»[3] . . . .

= تموز 1789 يصبح قوميسيراً للسلطة التنفيذية في 29 آب 1792 ثم قوميسيراً للحربية. وعلاقته بالهبرتيين ترفعه إلى منصب رديف في وزارة الحربية في 23 نيسان 1793. ثم يصبح رئيساً للجيش الثوري. في ڤانديه كان بمثابة رأس الحربة الهبرتية. انتهى به الأمر مع الهبرتيين إلى المقصلة.

(1) **ڤانسان فرانسوا نيقولا** (Vincent François Nicolas) (1767 ـ 1794). موظف بسيط عشية الثورة يصبح من الخطباء الرئيسيين لنادي الكورديليه. وقد اتخذ مواقع متقدمة منذ عام 1789. في عام 1792 عين رئيس مكتب لدى وزارة الحربية، حيث أصبح السكرتير العام في عام 1793. وقد قوى موقع الهبرتيين أكثر من هيبر نفسه. انتهى به الأمر إلى المقصلة مع الهبرتيين.

(2) **مومورو انطوان فرانسوا** (Momoro Antoine François). ولد في بزنسون عام 1756 وقضى على المقصلة في باريس في 4 آذار 1794. وهو صاحب مكتبة ومهتم بالطباعة وانخرط في الثورة بحماسة. اعتبر نفسه الطباع الأول للثورة. وقد حصل على طباعة كل أعمال كومونة باريس المربحة. أحد الأعضاء النافذين في نادي الكورديليه. طالب بإسقاط الملك. أمر بتنظيم حفلات الثورة. وهو المبتدع في عام 1791 لشعار «الحرية، المساواة، الأخاء». بعد أن شارك في إسقاط الجيروندين، غدا هو نفسه من ضحايا روبسبير، بحجة أنه من أنصار «القانون الزراعي»، أي مساواة الثروات، ومنادٍ سابق بالشيوعية، وخصوصاً بأنه منظم ديانة العقل.

(3) **المسعورون** (Les Enrogés). وهو الاسم الذي أطلق على مجموعة من المتطرفين كانت تطالب ابتداءً من صيف 1793 بمجموعة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية في صالح الأكثر ما يكون فقراً: التعرفة على المواد الغذائية، مصادرة الحبوب، الضرائب على الأغنياء، الحكم بالإعدام على المضاربين والمحتكرين. وقادتهم =

(جاك رو[1]، ڤارليه[2]، لوكلير[3])، الذين اعتبروا أنفسهم المستمرين بقضيته.

= كانوا شاليه، ڤارليه، والمبالغ في التطرف جاك رو، الذي كان يقول: «الحرية ليست سوى شبح عندما يتمكن بعض الناس من تجويع الآخرين، والمساواة ليست سوى شبح عندما يمارس الغني حق الحياة والموت على أقرانه». وفي 25 حزيران 1793، اتهم جاك رو نواب الجمعية التأسيسية بالتصويت على نصوص معدّة «من قبل الأغنياء وللأغنياء». وقلقاً من الاضطراب الذي يحدثه المسعورون في باريس يحصل روبسبيير على توقيفهم منذ أيلول 1793. فاستغل هيبير الأمر ليأخذ على عاتقه جزءاً من مطالبهم.

(1) **جاك رو** (Jacques Roux) (1752 ـ 1794). كان قسيساً عشية الثورة، فأصبح أستاذاً لندوة أنغوليم ثم راهباً لأبرشية سانت في كوز، ثم في سانت توماس دي كوناك. نزل عليه الحرم لمشاركته في نهب القصور في نستونج في نيسان 1790 فاضطر لمغادرة المقاطعة. في باريس أصبح في أواخر عام 1790 من أوائل رجال الدين الذين أقسموا الولاء للدستور المدني للاكليروس وعين قسيساً في سانت نيقولا دي شامب. يرافق لويس السادس عشر إلى المقصلة ويتصرف بشكل مُشين. ازداد نفوذه مع الأزمة الاقتصادية والمجاعة. كان من أوائل الذين فهموا أن مبادىء الحرية المطلقة المدونة في التشريع الجديد تخدم مصالح طبقة على حساب المجتمع. وقد «عبّأ ضد المالكين والحائزين على المواد ومحتكريها لأول مرة شعب باريس من اللامتسرولين، الذين ليس لديهم سوى زنودهم. بالنتيجة فهو ليس صاحب نظريات وأنظمة، بل يرى الفقر ويفضح التجاوزات ويقدم العلاجات العملية التي تفرخها الوقائع».
(Mathiez, La vie chère et le mouvement social sous la terreur, p364).
فحركة المسعورين أقلقت الجمعية التأسيسية وكومونة الهبرتيين. وانتهى الأمر بجاك رو إلى طعن نفسه بخنجر، على أثر تحويله إلى محكمة الثورة.

(2) **ڤارليه جان** (Varlet Jean). من موظف في مركز الحراسة أصبح شعبياً في باريس كخطيب في الأحياء. فقد كان يعتلي كرسياً يطوى ويعبىء الجماهير على مر الساعات. لقد ساهم في نشر كلمات السر للمسعورين وسجن على أثر ضربهم.

(3) **لوكلير جان تيوفيل فيكتور** (Léclcre Jean Theophile Victore). ولد في عام 1771 في لاكوت بالقرب من فونبريزون. إنما مجهول تاريخ ومكان وفاته. وهو ابن مهندس جسور وطرقات. انخرط لوكلير في الحرس الوطني لكليرمون فيران في عام 1789، ثم سافر إلى المارتينيك، حيث كانت الجزيرة في معمعان الانتفاضة فانتسب إليها. أوقف في آذار 1791 وطرد إلى العاصمة، فانخرض في الفرق الأولى في الموربيان حال وصوله. وفي العشرين من عمره لفت النظر بخطبه في =

ولد جان پول مارا في 24 أيار 1743 بمدينة بودري السويسرية الصغيرة، وكان ابناً لمدرّس. لقد أقام كثيراً في بلدان مختلفة، فعاش في هولندا، إيرلندا، إنكلترا وفرنسا. ولأن مارا يتمتع بمقدرة خارقة، فقد أصبح، في مرحلة ما قبل الثورة عالماً بارزاً في زمانه (فيلسوف، فيزيائي، فيزيولوجي وطبيب). إضافة إلى ذلك اهتم بأمور السياسة، ففي عام 1774 صدر له في إنكلترا كتاب «سلاسل الرق»، حيث أخضع للنقد الحاسم استبداد نظام الحكم المطلق، وقد حلم مثل روسو، مونتسكيو[1] ومابلي بالحرية السياسية ولم يتحمل ظهور الاستبداد. وقد استنكر تعبير الديمقراطية في التعسف البرلماني. صدر له في العام 1777 في باريس كتاب آخر «خطة التشريع الجنائي» وفيه يفضح عدم المساواة الاقتصادية، التي تولد الجرائم. وفي أوساط غالبية الشعب تراءى له فقط «العبيد المنحطين والسادة المتسلطين» والقوانين غدت بحد ذاتها فقط «أوامر من يحكمون». وحتى في بداية سنوات السبعينات وضع مارا رواية بشكل رسائل، نشرت في عام 1847.

عندما بدأت الثورة في فرنسا، غدا مارا منبرها المتحمس، والثوري المشهور و«صديق الشعب» الحقيقي. وقد استحق كل الاستحقاق هذا اللقب. فحماسته الثورية لم تكن تعرف حداً. فقد دعا مراراً الجماهير الشعبية للثورة وفضح أعداءها، فأصبح اسمه مكروهاً ليس فقط لدى أوساط الأرستقراطية وإنما أيضاً لدى البورجوازية الكبيرة. وغالباً ما اضطر للاختباء تحت الأرض، هرباً من ملاحقة السلطة في حين أنه تمتع بثقة

= الجمعية التشريعية في آذار 1792. فيما بعد أصبح من اليعاقبة. تطرفه يجعل اليعاقبة يطردونه ثم يوقفونه مع المسعورين، لكنه يتخلص من المقصلة ويخرج من السجن ولا يعود يعرف أحد عنه شيء.

(1) **مونتسكيو** (Montesquieu Charles de Secondat) (قصر بريد، بوردو 1689 ـ باريس 1755). وهو مفكر وفيلسوف وأخلاقي فرنسي. اشتهر بذهنه الوقّاد. واشتهر بأنه من أصحاب نظرية الحتمية. درس التنظيم السياسي لمختلف الأمم. اشتهر بكتابه «روح القوانين» (1748). كان مفكراً حراً. كما كان لأفكاره حول الحريات وضمانها الدستوري، وبشكل خاص فصل السلطات، تأثيرها على مشرعي المجالس الثورية.

ومحبة الشعب، وبشكل خاص فقراء باريس. في حزيران 1789 نشر مارا كتيبين: «هدية للوطن» و «الملحق» له. وفي هذين الكتابين اعترف بأن ثورة 14 تموز 1789 ـ غير منجزة ودعا إلى إنجازها. وعملياً فإن هذا الأمر كان من المفترض أن يُعبّر عنه بطرد رجال الدين والنبلاء والماليين من الجمعية الوطنية وبإعلان ديكتاتورية الثورة. وفي 14 آب من السنة نفسها قدم مارا مشروعه: «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»، مُعلناً المبدأ الأساسي للإصلاح الاجتماعي في الحرية والمساواة. وقد اعتبر أن الفقراء، في ظروف عدم المساواة الاقتصادية، سيبقون دوماً في العيش الحقير؛ وتبقى الحرية كلمات فارغة، إذا ما بدا أن الفقير، بعد الثورة، لا يزال مقيداً بسلاسل العمل الثقيل. وقد سمح، لمصلحة الشغيلة، حتى بالتغيير في الملكية، أي في أسس العقد الاجتماعي بحد ذاته.

بمنتهى التفصيل والدقة عبر مارا عن آرائه الاقتصادية في الرسالة الموجهة للأركان العامة بتاريخ 23 رب 1789 «سلاسل العبودية» المكررة لأفكار بحثه في هذا الموضوع المنشور في عام 1774. وفي هذه الرسالة اعترف بأنه يكره الاستبداد حتى التقزز، وأشار إلى أنه «إذا لم ترفع التربية الروح، والدولة لم توح باحتقار الذهب، فالفقر يعتصر القلب وينصرف عن الاستقلال، مما يؤدي دوماً إلى العبودية، وحتى، من جراء النهب وقطع الطرق، والبخل والسرقة، تنتقل الأرض إلى أيدي القلة، فإن علاقات الاستغلال الأولى تتغير عندها، والثروة، التي هي بمثابة «الطريق المظلم للوصول إلى القوّة، تصبح حتماً طريقاً للاستعباد»، فتزول بسرعة طبقة المواطنين المستقلين ويبقى في الدولة فقط السادة مع عبيدهم».

وقد أعار اهتماماً كبيراً فقد التجارة، التي تولد الغنى والرذائل، وتجعل التاجر البائع جشعاً، كوسموبوليتياً[1] وغريباً عن مصالح الوطن، لا

(1) **كوسموبوليتي** (Cosmopolite). نسبة إلى الكوسموبوليتية. وهو تيار فكري ظهر في القرن الثامن عشر على يد النخبة المثقفة، وبالضبط في فرنسا، وكان موجهاً ضد المجتمع الإقطاعي، الذي عمل على هز أسسه بعنف. وقد كان يعني أن يكون الإنسان كوسموبوليتياً آنذاك، أن يكون مواطناً عالمياً يناضل ضد الظلامية والقهر =

يعرف التوق للحرية، ويعتبر كل شيء قابلاً للبيع. وقد أدان «الروح المركنتيلية» التي تُعوّد النظر إلى الثروة كقمة السعادة، وتولد العطش للذهب، ولامتيازات الشركات والاحتكارات والالتزامات، وبذلك «سرعان ما يصبح الوطن غنيمة للبلطجية، واختصاصيي المال، والمرابين، والمرتشين والخفافيش الشرهة»، التي تدمر الشعب. وفي المدن تظهر طبقتان من المواطنين، إحداهما «تتحمل في الفقر، والثانية تتبحبح بالفوائض»، كونها ممسكة بكل وسائل القهر. وحسب رأي مارا، فإن هذا الأمر ينعكس على حياة الدولة، على اعتبار أن السياسة تصبح الفن المحتمل للخداع، والحكومة الطغيان اللئيم، والكرم والتبذير الفاضح، والطاعة العبودية، وإعلان حقوق الإنسان التمرد الخ..».

ومنذ عام 1789 وضع مارا برنامجاً واسعاً «للسياسة الاقتصادية للثورة». وفي «الملحق» د «هدية للوطن» وضع الشعار التالي: «القضاء على مختلف أنواع المظالم. الحصانة المطلقة للملكية وحرمة الشخصية. تخفيض الضرائب وزيادة المداخيل الشعبية. ازدهار الزراعة والحرف والتجارة ونمو السكان». وفي تشرين الأول من السنة نفسها بدأ بإصدار الجريدة «صديق الشعب»، التي لعبت دوراً هاماً في أحداث الثورة. وفي مقالاته العديدة غالباً ما تناول مارا المسائل الاقتصادية ـ الاجتماعية، وفي مقاله «فضح مشروع تخدير الشعب وعرقلة وضع الدستور» المنشور في 21 أيلول سخر من النبلاء الذين يتلهون بالليبرالية، وفقط لدى اندلاع النار في أبراج قصورهم قرروا التخلي عن امتيازات «وضع القيود في أيدي الناس،

= والاضطهاد، وبالتالي فقد كانت الكوسموبوليتية الوسيلة النبيلة للإنسان لإدخال أفكار التقدم في البلدان الرجعية. والأنسكلوبيديون، أصحاب هذه الفكرة، كانوا مخلصين في تفكيرهم وكانوا يجدون الملاذ لتحقيق أفكارهم الكوسموبوليتية خارج فرنسا، في البلدان الأجنبية وفي كنف حاكم أجنبي، يعمل على تجسيد إصلاحاتهم الإنسانية العالمية. كما كانوا مخلصين في حبهم لوطنهم، وكانوا يرون الوطنية في عشق السعادة والحرية. وفي ذلك يرد عندهم في الانسكلوبيديا «الوطنية الحقيقية لا يمكن أن توجد إلا في البلدان التي يكون المواطنون فيها أحراراً ومحكومين بقوانين عادلة وهم سعداء».

الذين استردوا الحرية والسلاح بأيديهم». فقد اعتبر أن ضريبتي العشور وأبراج الحمام الإقطاعيين يجب أن تزولا، مع إعلان القانون الأساسي، الذي يضمن لكل مواطن استعمال ملكيته ويقيم التوزيع النسبي للضرائب. وفي مقال آخر ظهر في العاشر من تشرين الثاني 1789 اعترف مارا بأن الفلسفة لعبت دوراً هاماً في إعداد الثورة، إنما فرنسا مدينة بحريتها للانتفاضة الشعبية.

وقد تطور بشكل واسع نشاطه في الأدب الاجتماعي في عام 1790، مع حدة الصراع الطبقي. فأخذ يفضح «نيكير» كممثل للثروة الحاصلة نتيجة الاحتكار وحرف البلطجية، مؤكداً أن الضخم الهام يشكل الهدف الوحيد للمحتكرين. وقد عبر بوضوح عن خيبة أمل فقراء المدن في نشاط الجمعية التأسيسية في مقالته «وداعاً للآباء الشيوخ» باسم من لا يملكون شيئاً. وقد تأكد فيها أن التغيّرات حصلت فقط للأغنياء، إذ أن الفقراء ازداد وضعهم سوءاً، فقد ظهر مليون ظالم، والحرية الحقيقية لا يمكن أن تكون لمن لا يملك شيئاً، ونصيبه العبودية الأبدية. وقد استشهد بأن الحرفيين والخدم المقيدين بعملهم، ليسوا سوى مجرد «أدوات في أيدي السيد القاسي والمتسلط». كما أعار الكثير من الاهتمام قوانين الدفاع عن الملكية، لكن «كم تعني القليل كل هذه الإقرارات للإنسان الذي لم يصدف له أن قام بعمل ما، ولم يصدف له أن دافع عن مصالح ما! نعم وأية أهمية يمكن أن تكون هناك لمن ليس لديه الملكية بحد ذاتها».

وقد استاء مارا من كون التشريعات الجديدة، بتوزيعها الأفضل للضرائب حسب الحالة، قد احتفظت، مع ذلك، بثقلها على الفقراء في حين أن الإنصاف كان يقتضي الاستثناء من التحصيل هؤلاء الذين ليس لديهم شيء. وقد أكّد أن أملاك الكنيسة هي من حق الفقراء، في حين أن التشريعات الجديدة نزعتها، إنما استثمرتها في احتفالات الحاشية الفاضحة، ومن ثم الحكومة الخ... وقد كتب مارا بمرارة أن الفقراء قد بقوا، كيفما كان الحال، خارج الدولة و«النظام الجديد للأشياء قد اتجه كلياً نحو الأغنياء». وفي مقالة «المراسيم غير العادلة حول الضرائب» والمنشورة في 27 تشرين أول 1790، أعلن أن من عمله «يكاد يؤمن عيشه

غير مدين بشيء للدولة». وخلال بعض الأيام، في 8 تشرين الثاني ظهر مقالة «لا بد من استمرار الثورة»، حيث يقول: رغماً عن أن الشعب قد حطم قيوده فإنه لم يصبح بعد حراً.

ومستوعباً بشكل حاد المسائل الاقتصادية للثورة الفرنسية، فإن مارا تقدم بمشاريع الإصلاح الاقتصادي. ففي 11 حزيران 1790 نُشر له «مشروع مصالح الأعمال الخيرية، التي تعتبر بمثابة الوسيلة الأولى للقضاء على الفقر». إذ فيها يُفترض «بالبلديات الحكيمة» استعمال أبنية الأديرة لتنظيم المحترفات، حيث النساء والأولاد يعملون بالغزل والخياطة وإعداد الحبال. وقد اعتبر مارا أنه بالإمكان إقامة العديد من المنيفاكتورات في باريس، إذا «ما أُخذ، في تجهيز القسم الأعظم من المحترفات بالمعدات والوسائل الاقتصادية المعتمدة في إنكلترا». وبعد عدة أيام نشر في جريدته «مشروعاً خاصاً بالمنيفاكتورات البلدية» (14 حزيران 1790)، حيث لاحظ أن المنيفاكتورات المزدهرة قليلة في فرنسا و «معظمها يثقل كاهل الدولة». وهذا يُفسر بأنه في فرنسا الملَكية كل شيء كان يباع، فالسماح بحد ذاته لتنظيم المنيفاكتورة كان يشترى بوزن الذهب، وقسم من رأس المال كان يخصص لشراء الامتيازات أو المصاريف ذات الصفة المظهرية، فاستُنفدت المالية وتلاها الإفلاس. وبالنتيجة غدت المنيفاكتورات عبئاً على الدولة «وأبعد من أن تكون نافعة لها». أما في إنكلترا فالأمور جرت بشكل مغاير. وبرهن مارا على أنه بإمكان فرنسا أن تجعل الإنتاج المنيفاكتوري بالشكل المتوجب، على اعتبار أن المخترعين الفرنسيين يمتلكون الذوق اللازم لذلك.

ومقاله «خطة الثورة التي لم تصل للشعب» والمنشور بتاريخ 7 حزيران 1792 قد حمل طابع البرنامج. وقد برهن فيه أن الثورة ارتدت ضد الشعب، وأصبحت مصدراً للقوة التي تُستعمل من قبل الأغنياء كحجة للنهب والمراباة والاحتكار. وقد رفض الأطروحة التي تقول بأن الوطن بأكمله قد انتفض ضد الاستبداد، وأشار إلى أن القصر الملكي كان دوماً محاطاً بالأتباع وبأشخاص النبلاء ورجال الدين واختصاصيي المال والرأسماليين الخ... فحسب رأيه «فإن الثورة قد أُنجزت وأُوذرت فقط من

قبل الطبقات الوضيعة في المجتمع: العمال والحرفيون، وصغار التجار، والمزارعون وبسطاء الناس». فالمقال كان موجهاً ضد الجيروندييين الذين اعتبروا أن الثورة قد انتهت.

في عام 1793 أصبحت خطابات مارا أكثر راديكالية. ففي «جريدة الجمهورية الفرنسية» أخذ يكتب المقالات النضالية التي تعكس صراع فقراء باريس من أجل تعرفة الأسعار وتعميق الثورة. وفي أوائل آذار نشر مارا في هذه الجريدة نداءاً إلى وطنيي الجمعية التأسيسية، داعياً إياهم إلى التفكير بفقر الشعب المدقع، الغريب عنه حالة الغنى الاجتماعي وكذلك الفيض في الأوراق المالية، المولّدة لغلاء المعيشة، وإلى التبصر بأن «القانون الأول هو الحصول على وسائل العيش». وقد أشار إلى عرضه حول تصفية قرض الدولة والدفع للدائنين بواسطة البونات أو الأوراق المالية المتحصلة من دفع أثمان الممتلكات الوطنية. وفي هذه الحالة كان بالإمكان إنقاص الضرائب، وتجنب شراء النقد المعدني، وغلاء المواد الغذائية، والنفقات على إصدار الأوراق المالية، وتزويرها، وكان بالإمكان الإسراع ببيع الممتلكات الوطنية.

وقد اعتبر مارا أنه يتوجب ليس فقط عرقلة نمو الفقر (من جراء انخفاض الأوراق المالية)، وإنما البدء بالنضال ضد وجوده، وأن أحسن وسيلة لذلك هي تجذير الثورة. وقد استاء من أن المرابين والماليين والرأسماليين قد قبضوا بأيديهم على أراضي الكنيسة، التي كانت في حوزة الفقراء سابقاً. فحسب رأيه يجب تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء متساوية، وتقديم الأول منها إلى رجال الدين، والثاني إلى الدولة لدفع ديون ومصاريف الحكومة والثالث إلى الفقراء بشكل قطع الأرض الصغيرة. وكما افترض مارا، كان بإمكان ذلك أن يحوّل الفقراء إلى مواطنين صالحين، ويجذبهم إلى الثورة. وقد أوصى بتوزيع هذه القطع من الأرض أيضاً من أراضي المشاع والأراضي غير المستعملة والفارغة، وأيضاً توزيع البذار ووسائل العيش لمدة ستة أشهر على الحاصلين على هذه القطع من الأرض. فقد بدت له مثل هذه التدابير غير قابلة للتأجيل وأكثر نفعاً من الأعطيات العرضية للفقراء.

هذه هي الآراء الاقتصادية والمشاريع لمارا، أحد اليعاقبة اليساريين. فقد طرح بدقة الأفكار الاقتصادية للثورة ضد الإقطاعية من موقع فقراء المدن والريف. صحيح أنه في تفسير أصل عدم المساواة الاقتصادية والاستبداد السياسي قد كرر أفكار روسو ومابلي، فقد كان من مريديهم. على أن مارا ذهب إلى أبعد من معلّميه واستطاع أن يقدّم الاستنتاجات الثورية لنقد النظام الإقطاعي والحكم المطلق. وقد دعا الشعب إلى الأعمال الثورية الباهرة، وبرهن على أن الانتفاضات الشعبية تقدم لفرنسا الحرية. وكمنبر أصيل للثورة، دعا مارا مراراً الجماهير لتعميقها. وقد فضح بشكل حازم البورجوازية الكبيرة ولم يسمح بأي وهم حول إمكانياتها الثورية. فقد استوعب بشكل صحيح دور البورجوازية الكبيرة في الثورة ضد الإقطاعية من النموذج الر-يكالي. ولم يكتف مارا بالمساواة السياسية، فقدم المطالب الاجتماعبة - الاقتصادية للفقراء، مستوعباً بعمق التناقضات الطبقية للعصر وقد شدّد، وعن حق، على أن الضمانات للملكية البورجوازية لا تعني من هو محروم منها، وأن كل الإصلاحات الحقوقية في هذا المجال لا تهم الجماهير الشعبية. وقد ثمّن بتبصر العبارات الطنانة حول مهرجانات الحرية والمساواة والإخاء، معبراً عن خيبة أمل الجماهير الشعبية بنتائج الثورة. مع ذلك فمضمونها البورجوازي بقي غير مفهوم بالنسبة له، لكنه دعا بحزم كبير إلى توسيع أحداث الثورة وتعميق الانقلاب ضد الإقطاعية. وحل المسائل الاقتصادية بحث عنه في أرضية الثورة وموكبها المنتصر. وفي ذلك تكمن خدمته الرئيسية. لم ينحن مارا أمام الجسم المذهب للملكية البورجوازية وسلّم بتحديدها الواسع.

مع ذلك تظهر في برنامجه الاقتصادي بوضوح بعض النقاط الضعيفة. فقد كان له الطابع الثوري - الديمقراطي، وكان قوياً في جانبه المحطّم وحماسته الثورية. إنما بدا في منتهى الضعف في صياغة المطالب الإيجابية والمقترحات. لم يتمكن من طرح المسألة الزراعية بالسعة الكافية رغماً عن أنه طالب بتصفية النظام الإقطاعي. وحتى كيعقوبي يساري لم يفهم أهمية توزيع الأرض على الفلاحين وشعار «القانون الزراعي»، فقدّم مشروعاً

ناقصاً لتوزيع ثلث أراضي الكنيسة على الفقراء. مع أن هذا التدبير ما كان بإمكانه أن يحل المسائل الجذرية للفلاحين. وقد اقترب من فكرة «إعادة التقسيم الأسود» لكنه لم ينته إلى فهمه. وتنظيم المحترفات في المدن وُضع كمشروع فقط في إطار النضال ضد الفقر، وكتدبير ذي طابع خيري. وكان هناك أهمية أكبر لمشاريع توسيع الإنتاج المنيفاكتوري، ومع ذلك لم يشر فيها إلى مصادر التمويل. وقد بدت ساذجة مقترحاته المالية التي أوصت بإصدار البونات والسندات بدلاً من الأوراق المالية. إنما هذه الأخيرة، كما هو معروف، كانت في البدء نوعاً من الوثائق للقروض، وتعطي فائدة معينة. فالعملة الورقية وجدت إنما لاحقاً.

وكثوري أصيل فقد تمكّن مارا من معرفة أعداء الثورة وفضحهم باستمرار. وبذلك فقد استدعى من جانبهم البغض الشديد. فالجيرونديون حاولوا القضاء عليه وقدموه للمحاكمة، لكن بُرِئَت ساحته، عندها أرسلوا له في 13 حزيران 1793 قاتلة، وسقط مارا. فمقتل هذا الإنسان الفاضل والثوري المشهور تتحمل مسؤوليته، وبشكل مباشر زمرة الجيرونديين - حزب البورجوازية الكبيرة.

7 - المطالب الاقتصادية «للمسعورين»

في مجرى الثورة الفرنسية تشكلت الحركة الناشطة لفقراء باريس، والتي لُقِّبت من قبل أعدائها بحركة «المسعورين». وقد ظهرت، على الأغلب، على أرضية الصعوبات الغذائية، وتطورت تحت شعار تعرفة الأسعار والتنكيل بالتجار والمحتكرين. لكن خطابات «المسعورين» الطنانة باسم اللامتسرولين الباريسيين كان لها الطابع الراديكالي، وغالباً ما تخطت أطر المخططات السياسية لليعاقبة، الذين تحالفوا أحياناً مع «المسعورين» وأحياناً ناضلوا ضدهم، بل لجأوا إلى اضطهادهم. و «المسعورون» أنفسهم فتشوا عن الدعم لدى اليعاقبة وتحالفوا مع جناحهم اليساري، وقد كان لهم التأثير الملموس على التشريعات الاقتصادية لديكتاتورية اليعاقبة. وقد اتفق أن أمسك اليعاقبة بشعارات «المسعورين»، من أجل الاحتفاظ بتأثيرهم على الأحياء العمالية في باريس، وأخذوا بها في تشريعاتهم حول الأسعار القصوى.

لقد غدا جاك رو الزعيم الرئيسي للحركة، وقدم العرض البليغ للمطالب الاقتصادية «للمسعورين». ولد جاك رو في 21 آب 1752 في سان سيبار دي برنسال (في منطقة الأنغوليم)[1]، وكان والده ملازماً في المشاة. أصبح فيما بعد عضواً محلفاً في محكمة وفي سن الخامسة عشرة رُسم راهباً. في عام 1767 تسلم وظيفته الكنسية، أما عام 1772 فقد أصبح، في البدء معلماً للفيزياء وفيما بعد للفلسفة، في ندوة البحث المحلية. وحوالي عام 1784 ترك التعليم وشغل منصب قسيس في عدد من الأبرشيات. ومضطراً للهرب إلى باريس، فقد تأسس رو في قسم «غرافيل»[2] حيث حصل على شعبية كبيرة للطفه وإحسانه وفصاحته وخطبه ضد الأرستقراطيين والأغنياء. وباسم سكان هذه المنطقة دخل في كومونة باريس. في نيسان 1792 اختبأ لدى مارا الملاحق من قبل السلطة. وقد بقي جاك رو كاهناً وانتهى إلى النادي الراديكالي للكوردليه[3]

---

(1) **أنغوليم** (Angoulème). وهي مدينة في ناحية الشارانت (La Charente). في المدينة كاتدرائية من القرن الثاني عشر، وفيها صناعات متنوعة (صناعة الورق والآلات الكهربائية والميكانيكية)، ومعظمها موجود في ضواحي المدينة.

(2) **غرافيل** (Graville). كانت باريس آنذاك مقسمة إلى قسمين: غرافيل وبون ڤيل (Graville et Bonneville).

(3) **نادي الكورديليه** (Club des Cordeliers) أو الإسكافيين، وقد تأسس تحت اسم جمعية أصدقاء حقوق الإنسان والمواطن. وقد سمي نادي الكوردليه نسبة إلى اسم الدير الذي كان يشغله النادي، الذي افتتح في نيسان 1790. وقد كان إلى يسار نادي اليعاقبة، وكان محرك من قبل دانتون فمارا، ولعب دوراً هاماً في الخطة الباريسية وتعبئة البلدية. وقد كان فيه ما بين 300 و400 منتسب. ورغماً عن جمهوره الشعبي فقد كانت قيادته من البورجوازية الميسورة. ومن خطبائه إلى جانب من ذكرنا (دانتون ومارا) كميل ديمولان، لوجندر، سانتير، لونڤيل، دولور، فريردن. والنادي جمهوري صراحة ولم تجر انتفاضة في يوم من الأيام من دونه. بعد مقتل مارا يصبح النادي بقبضة هيبر وڤنسان ويتجه إلى أقصى التطرف متهماً حتى الجبليين ومتبنياً مطالب المسعورين. في آذار 1794 يقرر روبسبيير التخلص من هذا النادي ومن أعضائه فيتهمهم بالمؤامرة على الجمعية التأسيسية ويعدمون في أحداث 9 ترميدور والقضاء على اليعاقبة حيث لا يهبون بالطبع إلى نجدتهم بعد أن أُعدموا على أيديهم.

(الإسكافيين)، حيث عمل بنشاط. وقد حظي «بشرف» سوق لويس السادس عشر إلى المقصلة.

ومعبراً عن أماني فقراء باريس، فقد دفع إلى الصفوف الأمامية المطالب الاقتصادية، وبذلك تميز بشدة عن اليعاقبة. لقد بحث جاك رو لنفسه عن منبر، وبدأ الصراع مع الجيرونديين في ربيع 1792، عندما جعلت مآسي المواد الغذائية اللامتسرولين[1] في العاصمة في حالة صعبة. وفي 17 آذار من السنة نفسها أعلن في نادي اليعاقبة أنه سيلقي يوم الأحد المقبل من على منبر الكاتدرائية خطاباً «حول وسائل إنقاذ فرنسا والحرية». ومن هذا المكان غير العادي للغاية طرح البرنامج الكامل للتدابير الاقتصادية لمصلحة الفقراء. وقد قدّم فيه المقترحات حول إصدار مرسوم الحكم بالإعدام على باعة المواد الغذائية المضخمين للأسعار والنازعين الثقة من الأوراق المالية والمحتكرين للنقود المعدنية، مضعفين بالتالي عمل الثورة. كما أوصى بوضع مقياس واحد ووزن واحد لكل فرنسا، وبإصدار مرسوم للقواعد الصارمة لتجارة القمح، ومنع تصدير السلع ذات الضرورة الأولية وجعل كبار المزارعين يبيعون القمح فقط في الأسواق المشرّعة، وببناء المخازن الاجتماعية في كل مدينة وكل قصبة كبيرة. صحيح أن الأسعار في مثل هذه المخازن كانت تستقر بالمزاحمة. علماً أن الإيمان بكل ذلك لم يقض على القس الراديكالي.

إنما خطابه بقي «صرخة في واد». فالجيرونديون المسيطرون في الجمعية التشريعية، حافظوا على سياسة الجوع، مُقنّعينها بعبارات حول حرية التجارة. وفيما بعد عندما أصبح اليعاقبة في السلطة قرر جاك رو أن ساعة الأخذ ببرنامجه قد حانت. ففي صيف 1793 تهجم بوضوح على

(1) **اللامتسرولين** (Les Sans-culotte). وهو لقب مكروه أعطي، في أوائل ثورة 1789، لبعض الذين كانوا يتظاهرون. في واقع الحال فإن هؤلاء الناس لم يكونوا يلبسون البنطلون القصير (السروال) لباس النبلاء والناس الميسورين، وإنما البنطلون الطويل.

اليعاقبة كيما يتوقفوا عن تأرجحهم بالنسبة لمسألة الحد الأقصى. وفي النضال من أجل دوره الأخير كان ناشطاً ومفيداً. فقد أعلن بصوت عال مطالب فقراء باريس، فاضطر اليعاقبة إلى التحسب لذلك، رغماً عن أنهم كانوا من أنصار حرية التجارة. وقد أرفق مطالبه الحاسمة بخطب جعلت شرفه واضحاً.

في الخامس والعشرين من حزيران عام 1793 ألقى خطاباً في الجمعية التأسيسية باسم نادي الكوردليه وقسمي باريس (غرافيل ويون نيل)، وقد طالب فيه أن ينعكس في الدستور نفسه تحديد الملكية وكذلك التجارة. وبحسب رأيه، لم يقم اليعاقبة بكل ما يلزم، حيال ما هو ضروري لمصلحة الشعب على اعتبار أن «الحرية تبقى طيفاً فارغاً، عندما نرى طبقة من الناس بإمكانها أن تُميت الأخرى من الجوع» «والمساواة تبقى طيفاً فارغاً، عندما يحصل الغني، بواسطة التجارة، على حق الحكم بحياة وموت الأقربين إليه. والجمهورية تغدو طيفاً فارغاً، عندما تتمكن الثورة المضادة، يوماً بعد يوم، من التحكم بأسعار المنتجات، التي ليس بإمكان ثلاثة أرباع المواطنين الحصول عليها من دون سكب الدمع». لقد فرّق نهب الباعة عن التجارة، وناشد الجمعية التأسيسية أن تصبّ اللعنة على المحتكرين (المضاربين) في نص الدستور نفسه.

وطالب جاك رو بأن يُضاف إلى نص الدستور مادة يُذكر فيها أن المضاربة والمتاجرة بالنقد والاحتكار أمور مضرّة بالمجتمع. وأشار إلى أنه بغير ذلك فالقرض الإلزامي من الأغنياء ينقلب ضد اللامتسرولين، ويُسترد منهم «بواسطة الاحتكار والربا». وحسب كلماته فإن زوجات المدافعين عن الوطن مضطرة لأكل الحجارة، وزوجات التجار الأغنياء، كانت دوماً مشاركة لسياسة الملك، في حين أن «الشعب يريد الحرية والمساواة». وقد أوصلوه إلى الابتعاد عن الوفرة وانخفاض أسعار العملة الورقية، لأنه ليس لدى اللامتسرولين الكثير منها. فالمحتكرون والمرابون هم الذين نزعوا الثقة من العملة الورقية، كيما يبيعوا بأغلى العملة المعدنية. فحسب رأيه فإن العملة المعدنية غالباً ما تكون غير ضرورية للمبادلة، على اعتبار أن الناس «يفضلون البضائع على النقود»، ويأخذون بشكل واسع بالمقايضة.

لكن جاك رو لم يتنكر لشرعية الملكية بحد ذاتها، وقد انتقى شعاراً لخطابه بتاريخ 25 حزيران 1793 الكلمات التالية «أيها الشعب، إني أحتقر الموت وأنا أدافع عن حقك، لذلك برهن لي عن امتنانك باحترام الفرد والملكية».

ولوضع الأسس لبرنامجه فإن جاك رو وضع كتيباً بعنوان «مصائب الجمهورية الفرنسية» مشدداً على «أن الثورة لم تعط الفقراء والعمال كل ما كانوا، (وعن حق)، يتوقعون منها». فحسب رأيه يجب إعدام كل المحتكرين الذين يحرمون العمال والحرفيين من الغذاء سيما وأن العسكريين دونهم خطراً. فالثورة استُعملت فقط كمبرر لاغتناء المحتكرين؛ وجاك رو أسرع إلى فضح هؤلاء المنافقين الذين «تبدو لهم المساواة الاجتماعية ضرباً من الخيال» و «الثورة على ألسنتهم فقط، في حين تكمن الثورة المضادة في قلوبهم».

كانت خطب جاك رو عنيفة لدرجة أنها سببت له هجمات مارا وليس روبسبيير واليعاقبة الآخرين فقط. ورغماً عن أن اليعاقبة قد طبقوا عملياً مطالب «المسعورين» حول تعرفة الأسعار، إنما خوفاً منهم حاولوا أن يحيّدوهم سياسياً لكونهم يشكلون حركة راديكالية أكثر من اللازم ليترأسوها. وبدأت ملاحقة زعيم «المسعورين»، فطُرد من نادي الكوردليه في تشرين الثاني 1794، ثم قُدم للمحاكمة بالمسؤولية الجنائية، لكن القضاء كان قدمه إلى المحكمة الثورية، فاحتج بشكل حاسم ضد مثل هذا الظلم، إذ قضى على نفسه بضربة خنجر.

فالمؤرخون البورجوازيون يلصقون به البرامج الطموحة. إنما جاك رو أنهى طريقه كإنسان فاضل، وكمنبر أصيل لفقراء باريس. فقد عكس بوضوح في خطبه الشهيرة حماسة الثورة الديمقراطية. وقد وجد «كروبوتكين»[1]

---

(1) **كروبوتكين بيوتر الكسييفيتش** (Kropotkine, Piotr Alekseïevitch) (1842 ـ 1921) منظّر روسي للفوضوية وعالم جغرافي، وفرد من أسرة الأمراء. وقد اشترك كروبوتكين في الأعمال الاستكشافية (في سيبيريا أساساً) وجمع مادة هامة من الجغرافيا الفيزيائية، وقدم حججاً عقلية عن نظرية التجمد الثلجي (العصر الجليدي) عام 1876. وقد انضم كروبوتكين في سنوات السبعينات إلى الحركة الشعبوية =

الشيوعية في مطالبه. ومع ذلك فجاك رو لم يتطاول على أسس الرأسمالية، فتسامح مع وجود الملكية الخاصة، والعمل المأجور، ودافع فقط عن التجارة الشريفة، واضعاً إياها تجاه المضاربة والاحتكار. وحتى في الأدبيات السوفياتية فإن آراء جاك رو الاقتصادية تفسر بشكل سيء، فبناء عليه فإن ي.م. زاهر[1] اعتبر أن دور زعيم «المسعورين» كان بمنتهى الرجعية، على اعتبار أنه عكس مصالح الحرفيين، أي الطبقة الرجعية. لكن من أين استنتج أن جاك رو عبّر عن المصالح الخاصة للحرفيين؟ فقد طالب بالخبز الرخيص للحرفيين وللعمال. بالإضافة إلى ذلك، ففي ظروف الثورة ضد الإقطاع لا يجوز أبداً اعتبار الحرفيين برمتهم من جمهور الرجعية. فالعناصر البورجوازية الصغيرة في المدن قد أبدت آنذاك راديكالية متطرفة. وبغير ذلك يصبح غير مفهوم من «قام بالثورة» واستولى على الباستيل؟ فالمحامون والفلاسفة وحدهم لم يكونوا بالعدد الكافي، سيما وأن البورجوازية الكبيرة لم تبد الحماس الكافي. وعمال المنيفاكتورات اعتبروا الطليعة، ومع ذلك فقد كانوا نسبياً قلة.

في الحقيقة لم يكن في برنامج جاك رو أي شيء رجعي، فقد عبر بشكل أكثر حدة وراديكالية عن الأفكار الثورية ـ الديمقراطية، التي تُميز اليعاقبة الذين سمحوا أيضاً بتحديد الملكية البورجوازية في صالح الثورة ضد الإقطاعية. أما المسعورون فذهبوا أبعد من اليعاقبة، عاكسين بشكل

= (النارودنية) وسجن عام 1874 وفر إلى الخارج بعد ذلك بعامين. وفي عام 1917 عاد كروبوتكين إلى روسيا. وقد طور في كتبه «الخبز والحرية» (1892)، «العلم الحديث والفوضوية» (1913) الخ... النظرية التي يطلق عليها اسم الفوضوية الشيوعية. ويرى كروبوتكين أن مجتمع المستقبل يجب أن يكون اتحاداً للكومونات الإنتاجية الحرة التي تتشكل نتيجة ثورة اجتماعية. وآراء كروبوتكين الفلسفية هي مزج للوضعية والمادية الآلية. وقد أعلى كروبوتكين ـ على عكس المفهوم الماركسي للتاريخ ـ من شأن مفهوم المساعدة المتبادلة التجريدية التي اعتبرها حجر الزاوية في التطور الاجتماعي. وقد عارض الجدل واعتبر المنهج الاستقرائي ـ الاستنتاجي الخاص بالعلم الطبيعي، المنهج العلمي الوحيد للتفكير. وقد تأثر تأثراً بالغاً بوضعية كونت وسبنسر.

(1) زاهر ي.م. (Zaher Ya.M). باحث سوفياتي ينتقده كاتب هذا البحث (المترجم).

أكثر مباشرة المصالح الاقتصادية للفقراء، بما فيهم العمال، وطالبوا البورجوازية بتدابير أكثر جذرية للصراع مع غلاء المعيشة وغلاء المواد الغذائية، ولم يأخذوا بالحسبان أن ذلك سينعكس على النيل من مصالح المحتكرين. فالصراع مع الاحتكار والمضاربة، في ظروف 1793 خدم قضية الثورة وكان له الطابع التقدمي. وفي الأفكار الاقتصادية للثورة الفرنسية فإن «المسعورين» قد قدّموا عناصر جديدة. لقد أعطوا الحل الخاص لإحدى المسائل الملحّة للفكر الاقتصادي للمرحلة الثورية. وبملاحقتهم أظهر اليعاقبة فقط محدوديتهم البورجوازية الصغيرة.

إنما للأسف «فالمسعورون» لم يتخطوا إطار الدائرة الضيقة للمسائل الاقتصادية، التي أقلقت فقراء باريس، ولم يهتموا بالمسألة الزراعية. وحتى مسألة الملكية البورجوازية فلم يرفعها جاك رو إلى مرتبة المبدأية. لكنه أدرك، وبحدة، النتائج البورجوازية للثورة واستُعيدت لديه بوضوح أوهام فقراء المدن حول مهرجان المساواة الاجتماعية بعد انهيار النظام الإقطاعي.

8 ـ مقدمات خطب البابوفيين

إن إحدى الظواهر البارزة في التاريخ العالمي كانت تشكل الأفكار الشيوعية في مجرى أحداث الثورة الفرنسية (1789 ـ 1794). فقد كانت هذه الثورة ضد الإقطاعية بتوجه الصراع فيها، وبورجوازية بمضمون انقلابها، وشعبية بوسائل قواها المحركة، وتلبست بالطابع الشديد الراديكالية وخرجت في بعض الأوقات عن حدودها. وقد غدا تصرف الجماهير الشعبية فيها أكثر وأكثر تهديداً. فقد صدف أن تخطت هذه الجماهير قضية الثورة البورجوازية رغماً عن إرادة البورجوازية الكبيرة. فالجبن السياسي والتزلف للبورجوازية الكبيرة والخوف على الملكية، ومكاسب العلاقات القديمة لاختصاصيي المال والمتعاملين مع نظام الحكم المطلق، وسرقة الممتلكات الوطنية، كل ذلك جعل من هذه الثورة البورجوازية «حزب النظام» وحتى القوة المعادية للثورة. وقد تصدرتها أكثر وأكثر المجموعات اليسارية، وغدت السلطة بأيدي اليعاقبة الراديكاليين. وكان هناك تأثير كبير «للمسعورين». وانجذبت إلى مركز

الأحداث تلك الجماهير الشعبية التي لا شأن لها بالدفع نقداً. ويشهد على ذلك المساهمة النشيطة في الثورة لعمال المنيفاكتورات والحرفيين والمياومين والعمال الزراعيين وفقراء الريف. وبدأت مطالبهم تظهر بوضوح. وعلى هذا الأساس الطبقي برزت حركة البابوڤيين، التي كان لها الطابع البروليتاري وتخطت الأطر البورجوازية للثورة. فإذا ما طالب روبسبيير ومارا وجاك رو بتحديد الملكية البورجوازية فقط، فإن البابوڤيين تطاولوا على مبدئها. فقد قادوا الصراع مع الملكية الإقطاعية حتى وصلوا إلى رفض الملكية البورجوازية وانبروا ضد الرأسمالية كنظام لعمل الرقيق. ولم يكتفوا بتصفية نظام الإقطاع وانتصار الديمقراطية السياسية والمساواة الشكلية، بل تمادوا بالأفكار الشيوعية وحاولوا تطبيقها. وفي ذلك تكمن الخدمة التاريخية الكبيرة التي قدمها غراكخ بابيف وأنصاره.

صحيح أن حركة البابوڤيين قد تشكلت في مرحلة الرجعية الترميدورية، التي قلبت حكومة روبسبيير. على أن غراكخ بابيف كان قد تمخض عن أفكاره في سنوات الثورة. فانهيار ديكتاتورية اليعاقبة قد قوّى خيبة أمل الجماهير البروليتارية في الثورة من النموذج البورجوازي وسرّع مجيء البابوڤيين، فبرزت «مؤامرة المتساوين» طارحة على جدول الأعمال الانقلاب الشيوعي. فاليعاقبة لم ينجزوا بالكامل دورهم التاريخي، فقرر البابوڤيون الاستمرار بعملهم، ولو كان على أسس جديدة.

يعتبر عادة سقوط ديكتاتورية اليعاقبة عام 1794 أمراً محتوماً، وذلك لأن دولاب التاريخ كان يعمل لصالح البورجوازية الكبيرة، والفلاحون الفرنسيون ركنوا إلى التحرر من قيود الإقطاعية. على أن هذا صحيح فقط بالشكل العام وفي نطاق الأطر التاريخية العريضة. كما لا يجوز تفسير الأحداث الهادفة والضخمة للثورة من منطلق المادية الاقتصادية[1]. ففي

(1) **المادية الاقتصادية** (Matérialisme Economique). مفهوم أحادي الجانب للتاريخ يعتبر الاقتصاد القوة الوحيدة في التطور الاجتماعي. وهي لا تعترف بأهمية السياسة والمؤسسات السياسية والأفكار والنظريات في العملية التاريخية. وقد نشأت المادية =

عام 1794 كانت الثقة السياسية قد نُزعت من البورجوازية، ولأجل نهوضها الاقتصادي كان يتوجب انتظار عشرات السنين. كما أن الطاقة الثورية للفلاحين لم تكن قد استُنفدت بعد. استكان الكولاك الذين اشتروا قسماً من أراضي طبقة النبلاء، وكذلك الفلاحون الميسورون غير الراضين بالحد الأقصى الذي وضعه اليعاقبة. لكن لا هؤلاء ولا أولئك شكلوا الجماهير الرئيسية للفلاحين، الذي تحرروا من الفروض الإقطاعية وتمسكوا بقطع الأرض، فكان لا بد من التوزيع العادل لأراضي النبلاء والاكليروس، وتحديد ملكيات الأرض الكبيرة والمزارع الرأسمالية. وخلال مجرى الثورة طالب الفلاحون في عرائضهم بتغيير نظام المتاجرة لدى بيع أراضي النبلاء، وبتحديد الشراء والضمان، وبمنع المزارعين من شراء أكثر 2 ـ 3 مزارع، وبإصدار قرار للحد الأقصى (15 أربان مثلاً). وقد كان هناك أهمية خاصة لهذه المطالب بالنسبة للفلاحين الفقراء. والعرائض التي نشرها لوفيڤر لا تترك أثراً للشك بالنسبة لهذا الأمر.

مع ذلك فاليعاقبة قد أصغوا السمع لهم، وخافوا من «الحد الأسود»، وأسرعوا إلى كشح ناظرهم عن فكرة القانون الزراعي وجعلوه موضعاً للسخرية. صحيح أنهم في ربيع 1794 قد تذكروا فجأة رؤية الهاوية عند أقدامهم، وسان جوست كان قد بدأ يُعد مشروعاً للتوزيع العادل والمجاني لأراضي المهاجرين وممتلكات المشتبه بهم، وقد أبدى فطنة كبيرة عندما أكّد أن «من يقومون بالثورة حتى منتصفها لا يعملون سوى حفر قبورهم بأيديهم». فمن وجهة نظره «يجب القضاء على الفقر

= الاقتصادية نتيجة لإضفاء طابع فج على الفهم المادي للتاريخ. وكان من أنصار المادية الاقتصادية أ. برنشتاين في الغرب «والماركسيون الشرعيون والاقتصاديون» في روسيا. وتختلف المادية التاريخية اختلافاً أساسياً عن المادية الاقتصادية. فالمادية التاريخية تعتقد أن الإنتاج المادي هو القوة الدافعة الرئيسية للتقدم الاجتماعي، وتفسر نشوء المؤسسات الساسية والأفكار والنظريات في إطار البناء الاقتصادي للمجتمع وظروف حياته المادية. وتؤكد المادية التاريخية في الوقت نفسه على الأهمية الهائلة لدور المؤسسات السياسية والأفكار والنظريات في التطور الاجتماعي.

بواسطة توزيع الممتلكات الوطنية على الفقراء»، على اعتبار أن الحرية لا يمكن أن تتكرس، إذا ما كان بالإمكان أن ينهض الناس التعساء ضد النظام الجديد، وهؤلاء الناس باقون على ثوريتهم طالما لم يحصل كل إنسان منهم على قطعة أرض.

إنما خطابات سان جوست تعتبر بمثابة أغنية البجع الراديكالية، ومراسيم ڤانتوز 1794 انتهت بالقضية إلى الأعمال الخيرية. والسياسة الزراعية لديكتاتورية اليعاقبة بقيت على ما كانت عليه. وحتى سان جوست نفسه لم يقدم فكرة «الحد الأسود» وطرح فقط مسألة التوزيع العادل والمجاني لقسم من أراضي النبلاء، العائدة للمهاجرين. هذا في حين لو تقدم اليعاقبة ببرنامج «الحد الأسود» عام 1794 لتمكنوا من أن يستحدثوا ذلك الانفجار من الحماسة بين فقراء الريف، وتلك الموجة العارمة للنهوض الثوري، التي كان بإمكانها أن تكنس كل الترميدوريين من الطريق التاريخي لفرنسا. إنما ذلك لم يحدث. وقد عرقلته محدودية البورجوازية الصغيرة لليعاقبة، وظهر ذلك في الطابع البورجوازي الصغير لمجموعاتهم ومثالية نظرتهم إلى الوجود. لقد أرادوا أن يكونوا حزباً شعبياً، إنما علاقتهم مع فقراء الفلاحين بدت ممزقة، والكولاك انضموا إلى البورجوازية المعادية للثورة. فانتصرت الرجعية الترميدورية، التي مهدت لديكتاتورية نابليون.

ومحدودية البورجوازية الصغيرة لليعاقبة تبدت أيضاً في عملهم السياسي. فقانون لوشابليه استمر يفعل فعله، وبقيت ممنوعة جمعيات العمال. ومقابل ذلك أُخذ أيضاً بشكل منتظم بمصادرة العمال، كما لوحقت إضراباتهم. وقوانين الحد الأقصى استعملت للتعرفة حتى للأجور. والمصالح الخاصة للعمال لم يعترف بها اليعاقبة.

وانحلال تجمع اليعاقبة، الذي أدى إلى ابتعاد الهيبرتيين، قد سارع أيضاً في اشتعال الأحداث، مضعفاً موقع ديكتاتورية اليعاقبة. وقد سقطت ولم تنجز بعد مهماتها التاريخية ولم تصل الثورة إلى النهاية بالثورة ضد الإقطاعية، ولم تلب مطالب الفلاحين بالنسبة للأرض. لقد تعثر اليعاقبة في المسألة الزراعية وتوقفوا عند مسألة العمال. فالبابوڤيون أرادوا الاستمرار

بعملهم وحل هذه المسائل بإعطاء الفلاحين الفقراء الأرض والعمال اليسر المادي على أساس التنظيم الشيوعي للإنتاج. فبدت خطبهم بمثابة ردة فعل الجماهير البروليتارية لانهيار الأوهام المرتبطة باليعقوبية. وعلى اعتبار أن البورجوازية الكبيرة قد خانت الثورة والبورجوازية الصغيرة لم تحقق آمال الفقراء، فإن البابوڤيين قد وضعوا جدول أعمال لثورة جديدة ذات طابع اشتراكي، موجهة ضد الرأسمالية. وللأخذ بها جمعوا القوى الجديدة للمحرومين اقتصادياً من السكان. وهذه الخطوة كان لها المغزى المرحلي. فالبابوفيون قد افتتحوا صفحة جديدة في تاريخ الفكر الاقتصادي للثورة الفرنسية. ومخططاتهم كان لها المغزى التاريخي، وقد تخطت محدودية أطر الانقلاب البورجوازي. لقد أعطوا تفسيراً اشتراكياً لشعارات الثورة الفرنسية، غير مكتفين بالديمقراطية الشكلية.

هذه هي المقدمات والأسس الطبقية لخطب البابوڤيين و ڤ.پ. ڤولڤين يركز على معنى الأدبيات التقليدية وتأثير طوباويي المرحلة السابقة. هذا التأثير الذي لعب دوراً ما، مع أنه لا يجوز المبالغة بتثمينه. فمعروف أن غراكخ بابيف نفسه اعترف بقرب آرائه من أفكار مورللّي. إنما هذه الآراء قد تلامست أيضاً مع أفكار مليه ومابلي وروسو بانتقادهم للملكية.

فحتى في مرحلة ما قبل الثورة قام المحامي وكاتب المقالة المشهور لينغه (1736ـ 1794) بنقد شديد اللهجة للرأسمالية في مؤلفه «نظرية القوانين المدنية» (1767)، حيث وصف الرأسمالية بالرق المأجور ولو أنها موجودة تحت اسم الطف وبقيود من لون آخر. وقد برهن على أن حرية العامل هي من السخرية، فقد حرّروه من أجل القهر الأكبر، وأن حالة العمال أسوأ من حالة العبيد، على اعتبار أن السيد كان يثمّن عبده كملكية، في حين أن العامل «لا ثمن له للغني الذي استأجره». فالمياومون يتزايدون كالطرائد، وتستبد بهم الحاجة، التي هي أشدّ السادة المستبدين. وقبيل الثورة مباشرة نشر «سيلفن ماريشال»[1]

---

(1) **ماريشال بيير سيلڤن** (Marichall Pierre Sylvain). ولد في 15 آب 1750 في باريس =

(صديق بابيف) في عام 1788 «المواعظ الجديدة ـ خرافة للدوفان»[1]، حيث برهن أن الفوضى تسود العالم، وأن جهنم بحد ذاتها ليست بأسوأ من الحياة المعاصرة، حيث ثلاثة أرباع الناس ما زالوا في العبودية، ولهم الحق بالتالي بإقامة نظام المشاعية الأولى، أي نظام المساواة الشرعية الأكمل، وتحويل الأرض إلى ملكية عامة والبدء «بتقسيم الفطيرة إلى أجزاء متساوية».

في عام 1789 أصدر فرانسوا بواسيل، الذي أصبح يعقوبياً فيما بعد، كتابه «التعليم الديني للجنس البشري»، حيث أدان الملكية والنظام القائم على العمل المأجور «كقاتل للإنسان وضد المجتمع». ففي ظل مثل هذا النظام، لا يبقى للإنسان المحروم من الملكية سوى الاختيار فيما بين الموت من الجوع أو الاسترقاق. فاقترح المؤلف نظاماً جديداً للتربية، والتعليم المهني، وتنظيم المحترفات الاجتماعية، وتعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك بواسطة فرض الضرائب على المالكين.

فيما بعد في نيسان 1791، صدر كراس القس الكاثوليكي كورنان «حول الملكية، أو قضية الفقير أمام محكمة العقل والعدالة والحقيقة»، دعا فيه الجمعية التأسيسية كيما توقف الجلبة حول ملكية الأغنياء وتقسيمها بين

= وتوفي في 18 ك2 1830 في مون روج. وهو مساعد مكتبة في كوليج مازاران، مؤلف أشعار حقيقية بتوقيع الراعي سيلڤن، وطرد من عمله لمحاكاته الإنجيل وسجن. حالما خرج من السجن انخرط في الحركة الثورية وعاد إلى منشوراته ضد الدين سيما «الله والرهبان». يعقد صداقة مع شوميت وبرودون، ويشارك في ثورات باريس، حيث يحل محل لوستالو المتوفي ويخترع تقويماً ثورياً اعتمدته كومونة باريس قبل أن تفرض الجمعية التأسيسية تقويم فابرديغلنتين، ويصدر كراساً اشتراكياً بعنوان «السيدة الطبيعية في الجمعية الوطنية» كما يؤلف لحناً «للكائن الأعلى» ليسرّ روبسبيير. إنما كل شيء يفسد لديه عندما ينجذب إلى مؤامرة بابيف ويدبج بيان «المتساوين»، لكنه يدافع عن نفسه بمهارة في المحكمة ويحصل على البراءة. وقبل موته ينشر «قاموس الملحدين».

(1) **الدوفان** (Le Dauphin). وهو لقب يعطى منذ القرن الرابع عشر للابن البكر لملك فرنسا، الذي على أثر موت أبيه يتوج ملكاً. واللقب مستمد من مقاطعة «الدوفينه» التي تقدم له كإقطاعة.

الفقراء، على اعتبار أن هناك 18 مليون فرنسي من 25 مليون يقضون موتاً من الجوع، ولا يأبهون بالدستور. وقد صمّم لهم فتح المحترفات ونظام الأجور القاسي للعمال منهم، وتقديم قطع الأرض غير المشغولة للعاطلين منهم، وصدر كل ذلك بمرسوم. وقد اقترح كورنان إعلان ثلث أراضي فرنسا احتياطياً للدولة، ويقدم لكل مواطن 4,5 أربان للاستثمار مدى الحياة (إنما من دون حق البيع والتوريث). فالريع من هذا الاحتياطي يمكن أن يعطي للدولة 500 مليون ليرة أجرة، فتحل بذلك المسائل المالية. ومنذ عام 1790 دعا القس الكاثوليكي فوشيه إلى شبيه «للاشتراكية الإنجيلية». وفي عام 1792 كان كاتب المقالة «دي بون فيل»[1]، مؤسس النادي الاشتراكي، أعاد إصدار كتابه «حول روح الديانة»، حيث دافع عن إعادة تقسيم الأرض السنوي إلى مشاعات، «كقانون الآباء» وصمم إعادة التقسيم الشامل للأرض.

---

(1) **بون ڤيل نيقولا دو** (Boneville Nicolas de). من مواليد أنفير 15 آذار 1760 وتوفي في باريس في 9 ت2 1828. وقد كان يعتاش من بعض الأعمال الأدبية الصغيرة في باريس ويقوم بترجمات من الإنكليزية والألمانية كان دالمبير يوأمنها له. انتسب للماسون الأحرار في العام 1786 في إنكلترا وانخرط بحماسة لا مثيل لها في العمل السياسي عشية دعوة الجمعية العمومية بإصدار جريدة «منبر الشعب»، يصبح رئيس مقاطعة «الكارم» في ثورة غضب مارا الذي كان يعمل للحصول على هذا المنصب. وقد وضع فماً من حديد عند مدخل مطبعته لتلق الاحتجاجات وعرائض المستائين. ويؤسس مع الأب فوشيه النادي الاجتماعي، وفي 13 ت1 1790 يصدر كتابات خارجة عن المألوف في جريدته «فم من حديد» (La Bouche de fer). وقد طالب الملك بحرية الصحافة، وإلغاء الديانة الكاثوليكية، وتوزيع الأراضي. وفي كتابه «روح الديانات» المنشور عام 1791 يقترح ديانة عالمية يكون كهانها الفلاسفة والعلماء. لم ينجح في الانتخابات لا للجمعية التأسيسية ولا للجمعية التشريعية. وقد كان ضد سفك الدماء، الأمر الذي استعدى عليه مارا ودفعه للانضمام إلى الجيرونديين، فأوقف معهم. حصل على الحرية على أثر وفاة روبسبيير. يسجن لتشبيهه بونابرت بكروميل. يقول عنه نوديّه «أنه صاحب أبسط قلب والإنسان الأكثر ما يكون حماساً». أنهى حياته في بيع الكتب في الحي اللاتيني وهو يكتب أشياء شبه مفهومة عن سعادة الجنس البشري.

كما تنبغي الإشارة أيضاً إلى مؤلفات دوليڤيه ولانج[1]، التي أثارت مثل دائرة هذه الأفكار. ففي تموز 1793 نشر بيير دوليڤيه مؤلفاً بعنوان «البحث حول عدالة المشاعة البدائية»، حيث فرّق بين نوعين من الملكية: الملكية الطبيعية والملكية المواطنية، وهذه الأخيرة برزت من حق الجماعة، إنما تخطت حدودها المشروعة وأصبحت مصدراً للمآسي الشعبية. في حين أن العدالة الاجتماعية، وكما يؤكد دوليڤيه، تقوم على مبدأين ثابتين، وبموجبهما فإن «الأرض هي ملك للجميع وعلى الدوام ولا لأحد بمفرده» و «لكلٍ الحق المطلق بمنتوج عمله». فالأراضي يجب أن تستعمل من قبل الجماعة كما من قبل أجزاء الوطن، وأما الأموال المنقولة فبالإمكان توريثها. وقد طالب دوليڤيه بإعادة التقسيم العام للأرض وتوزيع قطعها فقط للاستعمال مدى الحياة، على اعتبار أنه بغير ذلك «سيعمل الفقير دوماً لإغناء الآخرين، وليس لإغناء ذاته». ولن تكون عندها المساواة، كونه «للبعض يوجد كل شيء وللآخرين لا شيء». ومن الطريف أن هذا البرنامج الراديكالي لفقراء الزراعة اعتبره مع ذلك يا.م. زاهر رجعياً، أما دوليڤيه، ومن دون أي أساس، نسبه «للمسعورين». إنما في واقع الحال فإن دوليڤيه قد قدم مشروعاً للتصفية الكاملة للملكيات الإقطاعية و «إعادة التقسيم الأسود»، رغماً عن أنه حجبه بأوهام مغلوطة.

أما النشاط الثوري للانج فجرى في ليون، حيث نشر في عام 1790 كراساً بعنوان «الشكاوى والتقديمات للمواطن الساكن من قبل المواطن

---

(1) **لانج فرانسوا جوزيف** (Lange François Joseph). وكان يدعى بالملاك (L'Ange). ولد في ستراسبورغ عام 1743 وأعدم في ليون في 15 ت2 1793. وهو رسام في باريس ثم ليون. كان يعشق الملاحة الجوية فاهتم بالبالونات وفكر «بجيش السماء» المؤلف من البالونات. خلال الأعوام 1789 ـ 1791 دبج دستوراً حول السعادة العادية فيه روح ثورية. في عام 1791 أصبح قائداً في البلدية ورئيساً لنادي الاتحاد في ليون فقدم مشروع التعاونيات التي تقدم الطحين والخبز إلى كل الوطن. وعندما قامت الانتفاضة ضد السلطة الباريسية احتجاجاً على الإرهاب المتمثل باللامتسرولين انتسب لانج إلى مجموعة بسيطرة الملكيين فأعدم بعد انتصار جيوش الجمعية التأسيسية.

الناشط». وفيه برهن على أن الذهب والفضة نافعان فقط في الأيدي العاملة، إنما يصبحان وبأً في صناديق الرأسماليين». وبقدر ما عمل في الأرض وشغلها الناس البسطاء فهم «المالكون الأولون والآخرون لها عملياً»، وخالقوا أي دخل كان، أما المالكون فكالطفيليين قد استولوا عليها بقوة بالنهب فقط. وفي عام 1792 أصدر كراساً بعنوان «الطرق البسيطة والحقيقية لتأمين البحبوحة والسعر العادل للخبز»، وفيه طوّر مخططاً هائلاً لتنظيم كل مشتري الخبز في جمعية، وإنشاء شركة خاصة برأسمال مساهم بقيمة 1800 مليون ليرة، تشتري كل المحصول بسعر موحد، وتوزعه على 30,000 مستودع، وبذلك تتحول فرنسا إلى «جنة الأرض».

9 ـ أفكار بابيف الشيوعية

وبذلك، ففي فرنسا القرن الثامن عشر صدر العديد من المؤلفات، التي تقارب بعض أفكار ومطالب غراكخ بابيف، ومع ذلك لا يجوز المبالغة بتأثير هؤلاء السابقين عليه، كما فعل ف.پ. ڤولڤين. فبابيف كان مفكراً مستقلاً وفريداً من نوعه، وثورياً بارزاً وإنساناً مشهوراً. وقد عالج حسبما يرى البعض أفكار السابقين عليه، وقدم نظاماً للآراء الاقتصادية واكتشف المرحلة الجديدة في تطور الفكر الاقتصادي لفرنسا الثائرة. فقد كان رأساً مفكراً نيراً للشعب الثائر، ورأى أبعد من غيره، واستوعب بأعمق من اليعاقبة و «المسعورين» مسائل الثورة وتناقضاتها ومهماتها. فمليه وموررلّي ومابلي وروسو في نقدهم للملكية لم يصلوا إلى مثل الاستنتاجات الثورية التي وصل إليها بابيف، فقد انتقدوا أكثر الملكية الإقطاعية. أما بابيف، فبالعكس، فقد هاجم الملكية البورجوازية والرق المأجور. فقد ذهب بابيف أبعد بكثير من سالفيه ومعاصريه. قدم فكرة الانقلاب الشيوعي، ومصادرة أموال كل المستغلين، والتنظيم الاجتماعي للإنتاج، وتحقيق المساواة الفعلية والقضاء على الاستثمار. وقد استعمل عبارات جديدة في تاريخ الفكر الاقتصادي. صحيح أن بابيف لم يصل مباشرة إلى هذه الأفكار. ففي سنوات الثورة، وكمُلهم «المؤامرة المتساوين»، كان أيضاً ثورياً ديمقراطياً، كالكثيرين غيره. وقد أبعده عن اليعاقبة فقط مطلب «القانون الزراعي».

فرانسوا نويل بابيف (وقد اتخذ فيما بعد اسم غراكخ) ولد في العام 1760، وقد جرّب في طفولته معنى الحاجة. ووالده المعوز اضطر للبحث عن أجر كعامل عادي في سان ـ كانتن، وأمه اهتمت بإعداد الغزل. في سن الرابعة عشرة من عمره أصبح بابيف يحصل مستقلاً على خبزه اليومي، وانتهى إلى خدمة مسّاح للأرض. فيما بعد، في سنوات الثمانينات عمل بمثابة مساعد قانوني، ضاماً خدمة مسح الأرض إلى القانوني لمعرفته الجيدة بالقانون الإقطاعي. ومن سخريات القدر أن قائد «مؤامرة المتساوين» صدف ووجد، في سنوات ما قبل الثورة، في الأرشيف، واكتشف الوثائق الرسمية الصفراء التي تبرر امتيازات النبلاء واضطهاد الفلاحين، مدافعة عن بلطجية النبلاء بواسطة التلاعب في القضايا القانونية البسيطة. وكإنسان فاضل، كبير الروح، فقد كره كل نظام الاستثمار الإقطاعي وأصبح ثورياً ديمقراطياً.

منذ بدء سنوات الثورة حلم بابيف بمستقبل أفضل للمتألمين والمُرهقين. وفي مراسلته مع دوبوا دي روس (سكرتير الأكاديمية في آراس)، والتي ظهرت في عام 1785، اقترح الموضوع التالي لمباراة في التأليف: «ما هي حالة الشعب المفترض أن تكون، لدى مستوى المعرفة المعاصرة، والذي لديه الدوائر الاجتماعية المتوقعة، بحيث تقوم المساواة الكاملة بين كل أعضائه»، والتي في ظلها تصبح الأرض ملكاً مشاعاً للجميع لا لشخص واحد ويغدو كل شيء للجميع، من منتجات الصناعة. «فهل ستُبرَّر بالقانون الطبيعي مثل هذه الدوائر؟ وهل من الممكن وجود مثل هذا المجتمع، وهل هي قابلة للتطبيق تلك التدابير العملية المفترض أن تتخذ للوصول إلى المساواة التامة في التوزيع؟». لقد أدان ألقاب النبلاء الفارغة وقرر إلغاء قانون الوراثة، كما صمم الثورة الكبيرة، التي يفترض «أن تؤدي إلى التغييرات الكبيرة»، بحيث يصبح الحائك البسيط متمكناً «بعمله من الحصول على كل ما يحتاج إليه».

عندما بدأت أحداث الثورة، غدا بابيف مساهماً نشيطاً فيها. فقد حرر في العام 1789 التعليمات في روا، وطلب تصفية نظام النبلاء، وشارك في القضاء على الأرشيف الإقطاعي وفي مهاجمة الباستيل، وفي

نشر الأهاجي الثورية، وفي تحرير جريدة «المراسل البيكاردي». وانهالت على رأسه الاضطهادات من جانب الحكومة التي كانت تدافع عن مصالح البورجوازية الكبيرة. فمنذ الخامس من نيسان 1791 أُوقف وقُدّم للمحاكمة لتحريض الفلاحين من أجل الاستيلاء على مستنقع. فحتى في مرحلة سيطرة الجيرونديين، فقد خطب بابيف من أجل قانون الانتخاب العام، والضريبة الموحدة على الدخل و «القانون الزراعي». وقد علّق آمالاً كبيرة على اليعاقبة اليساريين. فحتى روبسبير بدا له في نهاية المطاف «مزارعاً». وعلى أساس اتهامات باطلة ذات صفة جنائية حاول أعداؤه الانتقام منه في مرحلة ديكتاتورية اليعاقبة. وفي 23 آب 1793 حكمت محكمة الجنايات في «آميان»[1] على الثوري البارز والإنسان الشريف بالسجن لمدة 20 سنة، لكنه تمكن خلال نصف سنة من أن يخرج من السجن.

وهناك معنى كبير الأهمية لخصوصية الآراء الاقتصادية لبابيف، خلال الثورة، في «المسح المستمر» الذي أصدره في عام 1789، وهو مبحث ذو نوعية خاصة مع جولة في مجالات السياسة والتربية والقانون الطبيعي. طرح فيه مطلب توزيع 60 مليون «مورغن»[2] من الأرض على ستة ملايين عائلة، بحيث يخصص للعائلة من 4 أشخاص 11 مورغن. وقطع الأرض لم تكن موضعاً لنزع الملكية ويتوجب أن تنتقل إلى الأصغر سناً من الأولاد. والأولاد الأكبر كان بإمكانهم الحصول على قطع الأرض من احتياطي الدولة. وعندها تزرع الأرض جيداً، ويحصل السكان على اليسر، ويصبح بالإمكان الأخذ «بالعادات البسيطة والنظيفة»، ويستقر في الشعب «النظام الهادىء».

ولقد بدت الثروات الكبيرة لبابيف خطرة، وتؤدي إلى زيادة عدد العمال وانخفاض الأجور، وتركيز «الأغنياء القساة». وفي نهاية عام 1791 تقدم بكتاب من القس الكاثوليكي كوبيه (المرشح للجمعية التشريعية)،

(1) **آميان** (Amiens). مدينة تقع على نهر السون في منطقة البيكاردي، فيها أكبر كاتدرائية غوطية في فرنسا (ق13) وهي مركز جامعي وإداري وتجاري، وفيها العديد من الصناعات (المخامل، الأدوات الميكانيكة وقطع غيار السيارات).

(2) **مورغن**: وحدة قياس تستعمل للأرض في فرنسا ذاك الزمان قبل الأخذ بالنظام المتري على أثر الثورة.

والمدافع أيضاً عن القانون الزراعي ـ «كتاج لكل القوانين» وقادر على إقرار «العصر الذهبي والبحبوحة للجميع» في الأرض وتأمين «المساواة الحقيقية». وفي الكتاب التنبؤ بحتمية الثورة وإشارة إلى تكتيك الصراع.

فمنظّم ومنظّر «مؤامرة المتساوين» قد مر بمدرسة الثورة، وكان من المساهمين النشيطين فيها، وموضع الملاحقة أيضاً. وقد كان لبرنامجه في البدء الطابع الثوري الديمقراطي، وتميز عن البرنامج اليعقوبي فقط بمطلب «القانون الزراعي»، بمعنى إعادة التقسيم العام للأرض. ومع ذلك فبعد الانقلاب الترميدوري ذهب بابيف إلى أبعد من ذلك وبشكل ملموس، وقطع نهر الروبيكون[1]، المميز الانقلاب البورجوازي عن الانقلاب الاشتراكي.

وكونه غير راضٍ عن بعض تدابير اليعاقبة (الحد من حرية الصحافة وملاحقة التجمعات اليسارية)، فقد كان أول من أيد سقوط حكومة روبسبيير. ومع ذلك فالرجعية الترميدورية كشفت بسرعة عن وجهها الحقيقي بإلغاء الحد الأقصى والبدء بسحق العناصر الثورية. والحالة الاقتصادية للعمال ازدادت سوءاً وبسرعة. وفي 7 شباط 1795 أصبح موقوفاً. كل ذلك ساعده على العودة إلى الصواب وبدأ تصور كمالية اليعاقبة. وأخذ بابيف في جرائده «حرية الصحافة» و «منبر الشعب» يهاجم بوضوح النظام الترميدوري؛ موجباً إعادة أسعار الحد الأقصى والعودة إلى دستور 1793، وداعياً الفرنسيين إلى تقدير روبسبيير حق قدره وتعلّم تمجيد «ذكرى الحكيم وصديق الجنس البشري والمشرّع الكبير» كما سيعتبره الأخلاق بحد ذاتها.

إنما في الواقع فإن بابيف، (1760 ـ 1796)، تخطى اليعاقبة وبرنامجهم الثوري ـ الديمقراطي. فلم يرفض فقط الإقطاعية وإنما أيضاً الرأسمالية كنظام لعمل الرق، القاضي على الجماهير الشعبية بالفقر والعمل اليائس. وقد قام بنقد الرأسمالية، تحت شعار النضال من أجل القضاء على

---

(1) **نهر الروبيكون** (Fleuve du Rubicon). نهر خرافي يوناني يفصل بين عالمي الأحياء والأموات ولا يقطع إلا بصعوبة كبيرة لوجود كلب بثلاثة رؤوس يحرسه يدعى سيربير.

الفقر والأخذ بالمساواة الحقيقية، على اعتبار «ان الطبيعة خلقت كل إنسان مساوٍ للآخر»، ولذلك فحرمان الغالبية العظمى يفسر بالبحبوحة وحتى منتهى الغنى لقلة ضئيلة التي «تشكل في الدولة الطبقة المغلقة للاحتكاريين والمغتصبين». وحسب رأي بابيف، ففي مثل هذه الظروف فإن القوانين بحد ذاتها لا تعود سوى «أفظع تشريع للنهب» وتغدو عارية بلا قميص ولا ثوب ولا حذاء، وبالضبط مثل هؤلاء الذين يفعلون كل هذه الأشياء. فحتى التجار يحصلون على أكثر من الصناع أنفسهم، وهذا «هو القانون البربري المفروض من قبل الرأسمالية».

فقد استوعب التناقضات الاقتصادية والطبقية للرأسمالية، واعتبر أنها غير قابلة للتوفيق. ويشكل موضع اهتمام خاص تأسيسه الاقتصادي للثورة، التي فهمها «كحرب مكشوفة بين النبلاء والعوام، بين الأغنياء والفقراء»، والتي تبرز في الوقت الذي «تفلس فيه الجماهير الشعبية وتغدو ذليلة مقيدة بالسلاسل غير المحتملة، وعندما تصل الأكثرية إلى الحالة التي لا تطاق»، فينحرف الاتفاق وتسقط المساواة. وبقدر ما تتجمع الثروة، التي هي ملك الجميع، في أيدي «الطبقة المغلقة للاحتكاريين» بقدر ما يحين «عصر الثورات الكبرى»، عندما يغدو «حتمياً الانقلاب الشامل في نظام الملكية، وعندما تصبح انتفاضة الفقراء ضد الأغنياء ضرورة، ولا شيء يمكن أن يقف في وجهها أو يمنعها».

لقد وضع بابيف برنامجاً واسعاً للثورة الجديدة، مفترضاً أن هدفها يجب أن يكون «الصالح العام»، على اعتبار أنه لا يجوز بعث الحماسة في الناس بشعارات «الحرية المثالية والمساواة الوهمية». فلم يكن ليرضى حتى بشعار إعادة تقسيم الأرض، باعتبار أن «سيادة القانون الزراعي لا يمكن أن تكون لأكثر من يوم»، إذ سرعان ما تبرز مجدداً عدم المساواة. فالبرنامج الذي وضعه قد قضى بإعلان الأرض ملكاً للجميع، وبإلغاء الملكية الخاصة وحق التوريث، والمساواة في دفع الأجر للعمل اليدوي والعمل الفكري، وإلغاء الامتيازات في قضايا التربية والتعليم. وقد كتب أنه من الضروري إلغاء الملكية الخاصة، ومن الضروري شد كل إنسان وبقوة، وحسب مقدرته، إلى الحرفة التي يعرف، وحمل الجميع على تسليم المنتوج عيناً

إلى المستودعات الاجتماعية، التي هي في متناول الجميع، وبكل بساطة تشكيل إدارة تقوم بتوزيعها، وتشكيل إدارة للمواد الغذائية التي تقوم بالحساب الدقيق لكل الناس وكل السلع، فتوزع هذه الأخيرة على أسس المساواة الدقيقة موصلة إياها إلى كل مواطن حتى المنزل. ففي جدول الأعمال طرح تطبيق مبدأ «لكل حسب حاجته».

واضح كل الوضوح أن بابيف قد تخطى الأطر التاريخية للثورة ضد الإقطاعية البورجوازية بمضمونها، ودافع عن الانقلاب الشيوعي. بالطبع قد كان هناك تأثير جزئي لروسو ومابلي وبشكل خاص مورلّي على آرائه. إنما «پ.پ شيغولف[1]» قد بالغ في أعماله بهذا التأثير. ففي الواقع فإن بابيف قد قدّم آراء جديدة وجريئة. فنقد الملكية البورجوازية قد دفع به إلى الصف الأمامي وانتهى به إلى شعار الثورة الاشتراكية.

في ربيع عام 1796 وبقيادته ظهرت «مؤامرة المتساوين»، بمشاركة دارتيه، بوناروتي، ماريشال، جيرمين، كازين، مورو، بلوندو، مينيسه، بوينا وغيرهم. وفي نهاية آذار تشكلت «إدارة الإنقاذ الاجتماعية» السرية التي كانت لدى الإعداد للانتفاضة قد أعدت وثائق برنامج البابوفيين التي تميز بوضوح آراءهم الاقتصادية. وملفت للنظر أن البابوفيين أرادوا ربط المصالح المباشرة للعمال والفقراء الآخرين بالمهمات العامة، وتجميد مقاومة طبقة النبلاء والبورجوازية بالتحركات السياسية الواسعة، وحرمان العناصر البورجوازية من الحقوق السياسية. وقد كان لدى البابوفيين مخطط أصيل مبتكر وجريء لبناء المجتمع الشيوعي على المدى الطويل. وقد بحثوا عن الدعم قبل أي شيء لدى عمال باريس. وقد اعتبر بوناروتي أن «البروليتاريين الغيورين هم السند الوحيد للمساواة».

في «بيان المتساوين»، الذي أعدّه البابوفيون، جرى الكلام عن أن الثورة الفرنسية كانت فقط النفير لثورة أخرى أكثر كبراً وانتصاراً، وسوف تكون الأخيرة. فالمساواة يجب أن تقيم تحت سقوف الأكواخ، وأن لا

---

(1) **شيغولوف باڤل يليسفيتش** (Chigolove Pavel Elucevitch). (1877 ـ 1931) أديب ومؤرخ سوفياتي. بحث ونشر مواد الأرشيف حول نشاط الديكابيريين.

تكون فقط في إعلان حقوق الإنسان والمواطن. وفي نداء «اللجنة الثورية للإنقاذ الاجتماعي للشعب» (نيسان 1796) أعلن أن كل ممتلكات المهاجرين والمتآمرين وأعداء الشعب الآخرين هي موضوع التوزيع السريع على المدافعين عن الوطن وغير المالكين، كما أعلن أن الفقراء يجب أن يُنقلوا بسرعة إلى بيوت المتآمرين ويُزودوا بالأساس، هذا وكل الأشياء التي رهنها الفقراء تخضع للاسترداد من دون الدفع، والدولة تأخذ على عاتقها إعالة النساء والأولاد والأبطال «الذين سقطوا في هذه العملية المقدسة». ولأجل طمأنة العناصر البورجوازية الصغيرة واستباق الفوضى، جرى التأكيد بالمقابل على الملكية الاجتماعية وكذلك الخاصة التي تبقى في حراسة الشعب.

وبهذه الطريقة حاول البابوڤيون، وبمنتهى الحق، ربط الانقلاب الاجتماعي بتلبية المصالح الجوهرية والمباشرة للعمال. بالإضافة إلى ذلك فقد صمموا على عزل البورجوازية السياسية وسحق مقاومتها. و «المرسوم حول الإدارة»، الذي أعدّوه أعلن أن كل العناصر الطفيلية من السكان هي محرومة من الحقوق السياسية. وقد جرى فيه الكلام عن «أن الأشخاص الذين لا يفعلون شيئاً للوطن لا يمكنهم التمتع بأي من الحقوق السياسية، فهم غرباء، والجمهورية بالنسبة لهم هي بمثابة ضيافة»، ولا يحق لهم المشاركة في الاجتماعات الشعبية، وهم محرومون من حق حمل السلاح، وهم موضع المراقبة وبالإمكان إبعادهم أو توجيههم إلى «مكان العمل الإصلاحي» وفي عدادهم هؤلاء الذين لم يخدموا الوطن بالعمل النافع الذي يقوم على زراعة الأرض وتربية الحيوانات والصيد، والعمل في البواخر، وفي الإنتاج الآلي واليدوي، وفي تجارة المؤن، وفي نقل الناس والأشياء، والعمل في الخدمة الحربية، وفي التدريس وفي البحث العلمي.

وهناك أهمية خاصة لمشروع «المرسوم الاقتصادي» الذي صاغ فيه البابوڤيون مخططهم لإعادة بناء المجتمع الرأسمالي. فقد رأى المرسوم مسبقاً إقامة «المشاعات الوطنية» في فرنسا وتسليمها متبقيات الممتلكات الوطنية (غير الموزعة حتى التاسع من ترميدور) وممتلكات أعداء الثورة (الموزعة على الفقراء بموجب المراسيم اليعقوبية بتاريخ 8 و13 فانتوز

1794)، والممتلكات المصادرة بموجب حكم، ومباني دوائر الدولة، وحيازات المشاعات الزراعية (حتى قانون 10 حزيران 1793)، وممتلكات المستشفيات، ودوائر الثقافة، والمنازل المقدمة للفقراء (خلال الانقلاب الحالي) والممتلكات المتروكة من قبل أصحابها أو المحرّمة عليهم لصالح الجمهورية، وأيضاً المسروقة لدى ممارسة الوظائف الاجتماعية. وأُلغي حق التوريث بأي شكل كان.

واعتُرف به عضواً في المشاعة كل من قدم لها ملكيته على أن يكون مستعداً للعمل فيها مع الآخرين. وملكية المشاعة كان بإمكان كل القادرين على العمل من أعضائها التصرف بها، إنما بشكل جماعي. وقد فرض عليها إعالة الجميع «بنفس متوسط الكفاية وبأمانة» وبتلبيتهم «بكل ما يحتاجون إليه». ومقابل ذلك يتوجب على كل مشارك في المشاعة العمل في الزراعة أو الحرف، حسب إمكانياته. وقد ارتُؤي تجميع الناس حسب فئات الطابع المهني، والتي على رأسها شخص مسؤول، يقود العاملين ويؤمن تسليم المنتجات إلى مستودع المشاعة. وعلى رأس الإدارة فُرضت مسؤولية إدخال «الآلات والوسائل القادرة على تقليص عمل الإنسان» والحكم بالأشغال الشاقة على من أعطى «مثلاً خطراً لانتفاء حسّ المواطنية لديه» أو أظهر ميلاً للكسل والغنى والخلاعة. والحصول على المكافأة النقدية والاحتفاظ بالنقد قد هُددا بالعقاب. وقد منعت التجارة الخاصة مع الشعوب الغريبة والتجارة الخارجية أعلنت احتكاراً للدولة. والضرائب فرض تحصيلها فقط على الفرنسيين الذين لم يدخلوا في مشاعة. ودفعها فرض بالتالي أن تكون بالعين وبحكم مقرر سلفاً. والمنتجات المجمّعة بشكل ضرائب كان من المتوجب أن تدخل إلى مستودعات المشاعات. وقد قُرر امتصاص القرض الوطني، وأيضاً منع تصدير الذهب والفضة.

لقد كان في هذا المخطط الكثير من المغزى السياسي. فالبابوڤيون قد تجاسروا، إذ طرحوا التحدي للعالم البورجوازي. وقد اعتبروا، وعن حق، أنه يجب استعمال الوسائل السياسية لتصفية الرأسمالية، ووضعوا تصميماً للثورة الاجتماعية. وقيمة ما جمعوا لا «يؤدي إلى الشيوعية»، إنما يبنيها في مجرى الصراع الطويل الأمد مع البورجوازية ـ الصراع السياسي

والاقتصادي. وفي كل ذلك كان هناك دور هام للضرائب، كتصفية قانون التوريث مثلاً. وقد استعانوا قبل أي شيء آخر بجماهير العمال، وهذا يستحق الانتباه الخاص. فلدى البابوڤيين لاحت للأنظار مرة بعد أخرى أفكار عبقرية تؤدي إلى الأفكار الكبيرة للاشتراكية العلمية.

لكن وكما لاحظ إنجلز فإن المرحلة التاريخية بدت غير ناضجة من أجل تجسيد مخططاتهم الجريئة. فبروليتاريا فرنسا كانت قد تشكلت فقط. وفي المخططات بحد ذاتها كان هناك الكثير من الطوباوية، ومن المشاعية. فعدم نضجهم واضح كل الوضوح. ووجد بينهم خائن وشى بأسماء أهم المتآمرين. فتلا ذلك التوقيعات. والجماهير العمالية أُحبِطت بالنظام الترميدوري. فوقع البابوڤيون في الأشغال الشاقة، أما بابيف ودارتيه فسيقا إلى المقصلة. وقبيل تنفيذ حكم الإعدام به كتب بابيف رسالة إلى زوجته وأولاده مليئة بالرجولة والشجاعة والشهامة. لقد سقط كثوري حقيقي، وكفارس أصيل لجماهير العمال.

المصادر والمراجع(*)

المؤلفات الكلاسيكية للماركسية اللينينية

ماركس، ك. وأنجلز ف.، المؤلفات؛

- الجزء 2، ص132 ـ 138، 597 ـ 599؛
- الجزء 4، ص205 ـ 207، 297 ـ 302؛
- الجزء 5، ص299؛
- الجزء 6، ص113 ـ 115؛
- الجزء 8، ص119 ـ 121، 141.
- ماركس ك. وأنجلز ف.، المؤلفات: الجزء III، ص601 ـ 611؛ الجزء XVI، القسم 1، ص489 ـ 490.
- ماركس ك.، رأس المال، الجزء 1، ص745 ـ 746.
- ماركس ك. وأنجلز ف.، الرسائل المختارة، ص159، 407 ـ 411، 413 ـ 414.

(*) وكلها باللغة الروسية.

- ماركس ك. وأنجلز ف.، المؤلفات المختارة؛ منشورات الآداب السياسية (غوسبوليت إيزدات) 1955؛
- الجزء I، ص474 ـ 475؛
- الجزء II، ص94 ـ 101.

لينين ف.إ.، المؤلفات؛
- الجزء 9، ص32 ـ 36، 113 ـ 114، 196 ـ 198؛
- الجزء 12، ص363 ـ 364؛
- الجزء 15، ص35 ـ 44؛
- الجزء 17، ص368؛
- الجزء 21، ص189 ـ 190؛
- الجزء 24، ص362 ـ 368، 495 ـ 496؛
- الجزء 25، ص41، 42، 102، 335 ـ 336؛
- الجزء 26، ص151، 152؛
- الجزء 27، ص3 ـ 5؛
- الجزء 29، ص340 ـ 343.

مصادر الأدبيات

- مليه ج.، الوصية، منشورات أكاديمية العلوم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، 1954.
- مورلّلي، قوانين الطبيعة، منشورات أكاديمية العلوم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، 1947.
- دليل التاريخ الاجتماعي ـ الاقتصادي لأوروبا في الأزمنة المعاصرة والحديثة، 1929.
- ڤولفين ڤ. پ.، الفكر الاجتماعي والسياسي في فرنسا قبيل الثورة (1748 ـ 1789) م.ل.، 1940.
- الثورة البورجوازية الفرنسية (1789 ـ 1794)، بإشراف وتحرير ڤولفين ڤ پ. و إ.ف. تارليه، م.ل. 1941.
- مابلي غ.، المؤلفات المختارة، 1950.
- روسو ج.ج.، حول أساس عدم المساواة، س.پ، ب، 1907.
- روسو ج.ج.، أصول العقد الاجتماعي، م.، 1938.
- مارا پ، المؤلفات المختارة، الأجزاء 1 ـ 3، م.، 1956.
- بوانورتي، المؤامرة باسم المساواة، م.، 1948.

مصادر الحواشي

اللغة العربية

1 ـ الموسوعة الفلسفية، وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين بإشراف م. روزنتال وب. يودين، ترجمة سمير كرم، الطبعة الخامسة، دار الطليعة، بيروت ك2 1985.

2 ـ معجم الفلاسفة (الفلاسفة، المناطقة، المتكلمون، اللاهوتيون، المتصوفون) إعداد جورج طرابيشي، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، أيار 1987.

3 ـ المنهل، قاموس فرنسي ـ عربي، تأليف الدكتور سهيل إدريس والدكتور جبور عبد النور، دار الآداب ودار العلم للملايين، بيروت 1983.

اللغة الفرنسية

4 - Le Robert Universel des noms propres en 4 volumes, Paris 1976.

5 - Le Petit Robert, Dictionnaire alphabétique et anologique de la langue Française, Paris 1983.

6 - Le Petit Robert 2, Dictionnaire universel des noms propres, Paris 1977.

7 - Larousse, Dictionnaire de la langue Française, Lexique, Paris 1986.

8 - Dictionnaire encyclopédique d'eveil, Hachette, Paris 1982.

9 - Nouveau Petit Larousse illustrel, dictionnaire, encyclopédique, Paris 1946.

10 - Dictionnaire de la mythologie, sous la direction de Bousefay, Flammarion, Paris 1989.

11 - Nouveau Petit Larousse, Dictionnaire encyclopédique for tous, Paris 1971.

12 - Dictionnaire de la révolution Française, sous la direction de Jean-François Fayard avec le concours d'Alfred Fierra et Jean Tulord, Editions Robert Laffont, S.A., Paris 1987.

المصادر والمراجع

اللغة العربية

1 ـ د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، بيروت 1993.

2 ـ معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، الشعبة القومية للتربية والعلوم والسكان، «يونسكو»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1975.

3 ـ الموسوعة الفلسفية، وضع لجنة من الأكاديميين السوفيت بإشراف م. روزنتال وب. يودين، ترجمة سمير كرم، الطبعة الخامسة، دار الطليعة، بيروت 1985.

4 ـ معجم علم الاجتماع، تحرير البروفسور دينكن ميتشل وترجمة د. إحسان محمد الحسن، طبعة ثانية، دار الطليعة، بيروت 1989.

5 ـ فردريك معتوق، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع «مجد»، طبعة أولى، بيروت 1985.

6 ـ د. عاطف علي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية (والجيوبوليتكا) والسكانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، «مجد»، طبعة أولى، بيروت 1989.

7 ـ كارل ماركس وفردريك أنجلز رسائل مختارة، موسكو 1952 (باللغة الروسية).

8 ـ ماركس وأنجلز، الأيديولوجيا الألمانية، دار دمشق 1976.

9 ـ موريس كونفورت، مدخل إلى المادية الجدلية، الجزء الأول، المادية والمنهج الجدلي، ترجمة محمد مستجير مصطفى، الطبعة الثالثة، دار الفارابي، بيروت 1990.

10 ـ مجموعة من المؤلفين (يوغسلافسكي/ دكتور في الفلسفة؛ كاربوشين/ دكتور في الفلسفة؛ راكيتوف/ دكتور في الفلسفة؛ تشرتيغس/ كاتديدان في الفلسفة؛ إيزرين/ كاتديدان في الفلسفة (بمعنى مرشح للدكتوراه)، في المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية (بمعنى الجدل المادي والجدل التاريخي)، ترجمه عن الروسية

فخري الضامن، دار التقدم، موسكو 1975.
11 ـ د. حسن أبو العينين، جغرافية العالم الاقليمية، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادىء، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت 1979.
12 ـ نصر السيد نصر، قواعد الجغرافيا الاقتصادية، القاهرة 1960.
13 ـ د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثالثة، مزيدة ومنقحة، دار النهضة العربية، بيروت (؟).
14 ـ د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت 1979.
15 ـ د. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1970.
16 ـ د. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية، بيروت (؟).

اللغة الفرنسية

17 - Grand Dictionnaire Encyclopédique Larousse (G.D.E.L.), Librairie Larousse, Paris 1967.
18 - K. Marx et F. Engels, L'Ideologie Allemande, Editions Socioles, Paris 1968.
19 - K. Marx, Travail Salarié et Capital, Editions Sociales, Paris 1969.
20 - Olivier Dolfus, L'Analyse géogrophique, Cell. «Que Sais-Je»?, P.U.F., Paris 1971.
21 - Michel de Montaigne, Les Essais (Livre I, II, III), Paris 1588.
22 - Auguste Comte, Discours sur l'Esprit Positif, Coll. 10-18, Paris 1963.
23 - Gurvitich Georges, Dialecheque et Sociologie, éd. Flamarion, Paris 1962.
24 - Alexci Lavrichtchêve, Geographie Economique de L.U.R.S.S., Editions du Progrés, Moscou 1968, Traduit du Ruusse.
25 - Y. Saouchlkine, Géographie Economique, Théorie et Méthodes, Editions du Progrés, Paris 1980.
26 - A. Humboldt, Tableaux de la nature, Guid et Baudry, Libraries Editeurs, t1, t2, Paris 1851.

اللغة الإنكليزية

27 - G.F. Jones and G.G., Darkenwaald, Economic Geography, N.Y. 1954.
28 - J.W. Alexander, Economic Geography, Prentice Hall, London 1963.
29 - J.H. Patterson, Land, Work and Ressources, Arnold, London 1972.
30 - H. Boesh, A Geography of World Economy, Van Nostrand, Rainhold Company, London 1964.
31 - W. Isard, Method of Regional Analysis, An Introduction to Regional Science, New York 1950.

وقد ترجم في حينه إلى الروسية.

32 - R. Hartshorne, Political Geography, in American Geography Inventory and Prospect, éd Preston Jones and Clarence Jones, Syracuse Univ. Press 1954.
33 - T.W. Freeman, A Hundred Years of Geography, Methnen, London 1965.
34 - H. Weigest, Principles of Political Geography, New York Appleton 1957.
35 - R. Hartshorne, Geography and Political Boundaries in Upper Silesia, Anals of the Association of American Geographers XXIII, 1933.

المؤلف في سطور

ـ لبناني من مواليد بيروت 1926.

ـ حائز على الشهادات التالية:

● دكتوراه دولة في الاقتصاد 1968 (Ph.D. in economics) من جامعة موسكو للدولة باسم «لومونوسوف».

● ليسانس في العلوم السياسية والاقتصادية من الجامعة اللبنانية.

● ليسانس في التاريخ من الجامعة اللبنانية.

ـ يجيد العربية والفرنسية والإنكليزية والروسية، وهو يستعمل هذه اللغات الأربعة في أبحاثه ومؤلفاته.

ـ عمل لمدة 12 عاماً رئيساً للمصلحة الاقتصادية والتجارية في مكتب الإنتاج الحيواني/ وزارة الزراعة، وفي الوقت نفسه كان أستاذاً محاضراً في الجامعة اللبنانية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ـ الفرع الأول الصنائع.

ـ منذ العام 1982 تفرغ للتدريس في الجامعة اللبنانية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ـ الفرع الأول، وذلك برتبة أستاذ (بروفيسور)، وكان يشرف على أطروحات الدكتوراه فيها.

ـ أثناء عمله في مكتب الإنتاج الحيواني شارك في العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت في لبنان والخارج.

ـ في ما يلي لائحة بمؤلفاته وترجماته:

المؤلفات

1 ـ الجغرافيا الاقتصادية والسياسية و (الجيوبوليتكا) والسكانية ـ المقدمة، الطبعة الأولى، بيروت 1989.

2 ـ الإحصاء، التاريخ والنظرية والتنظيم، الطبعة الثانية دار مجد، بيروت 1981.

3 ـ العلمنة والاقتصاد اللبناني، بيروت 1979.

4 ـ الغذاء والتغذية والإنسان في لبنان، بيروت 1980.

5 ـ اقتصاديات الثروة الحيوانية في لبنان، بيروت 1980.

(وكلها صادرة عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ مجد).

6 ـ الثروة الحيوانية في لبنان (جزءان)، معهد الإنماء العربي، بيروت 1983.

7 ـ من الفكر الحر إلى العلمنة، دار الطليعة، بيروت 1986.

8 ـ تكنولوجيا المعادن، تطور التكنيك والبعاد الاجتماعية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1987.

9 ـ أضواء على التسامح والتعصب، دار الفكر اللبناني، بيروت 2003.

10 ـ المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، بيروت 2005.

الترجمات عن الفرنسية:

1 ـ الجيوبوليتكا والجيوستراتيجيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1993.

2 ـ الجيوبوليتكا المعاصرة، مناطق الصدام، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1993.

3 ـ تاريخ الفكر الحر، معهد الإنماء العربي، بيروت 1996.

4 ـ العنصرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ مجد، بيروت 1999.

5 ـ جيوبوليتكا الأقليات، دار العلم للملايين، بيروت 1999.

6 ـ صور الآخر (تاريخ الغرب القروسطي تجاه الإسلام)، قيد النشر.

7 ـ صورة الآخر (تاريخ الغرب القروسطي تجاه الإسلام) وسوف يصدر قريباً.

8 ـ القاموس النقدي الاقتصاد السياسي وسوف يصدر قريباً.

9 ـ اعجوبة المرادةوسوف يصدر قريباً.

محاضرات باللغة الفرنسية:

1 - La Statistique (Statistique Descriptive), Beyrouth 1971 et 1972.

2 - Introduction à la Science comptable (Comptabilité Générale), Beyrouth 1970 et 1971.

أبحاث ودراسات:

العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في مختلف المجالات العربية (دراسات عربية، الفكر العربي، الفكر العربي الاستراتيجي، الطريق، مجلة العلم والتكنولوجيا، المنطلق، العرفان، حريات، إشارات، التسامح الخ. . .)، وكذلك العربية ـ الفرنسية (Feuilles Universitaires) أوراق جامعية، وأيضاً الجرائد (النهار، السفير، الخ. . .).



المحتويات

القسم الأول
في المنهجية والمنهج... والمنهج المقارن

القسم الثاني
دراسات تطبيقية

2006/1/732



المنهج المقارن

مع دراسات تطبقية

المنهج المقارن هو الحوار والحوار والديموقراطية والديموقراطية هي الحرية. لقد أخذنا بهذا المنهج المقارن في كل ما وضعنا من دراسات وأبحاث وكتب، سواء أكان ذلك على المستوى النظري أم العملي، وينقسم هذا الكتاب إلى قسمين: في الأول عرض نظري نقدي للمنهجية والمنهج... والمنهج المقارن؛ وفي الثاني دراسات وأبحاث، كتبت على مراحل زمنية متباعدة، إنما يربط بينها كونها تأخذ بالمنهج المقارن، هذا المنهج المقارن الذي نرى فيه أفضل وخيرر المناهج، كونه يحتضن غيره من المناهج حسب موضوع الدراسة، وكونه مفعم بالحرية، التي يحتاجها عالمنا العربي للخروج من التخلف وولوج معارج التقدم.

المؤلف

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع